جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم
فرع علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية

بعنوان:

صعوبات القياس المحاسبي الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة في ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر

– دراسة تحليلية إستشرافية على ضوء التجارب الدولية –

من إعداد المترشح: علاء بوقفة

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ : **2019/04/09**
أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/ مداني بن بلغيث..... (أستاذ، جامعة ورقلة)	رئيساً
أ.د/ مسعود صديقي ..... (أستاذ، جامعة ورقلة)	مشرفاً ومقرراً
أ.د/ محمد البشير غوالي..... (أستاذ، جامعة ورقلة)	مناقشاً
أ.د / الأزهر عزة ..... (أستاذ، جامعة الوادي)	مناقشاً
د/ سالمي محمد الدينوري (أستاذ محاضر "أ"، جامعة الوادي)	مناقشاً
د/ ياسين سالمي..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة الجزائر3)	مناقشاً

السنة الجامعية 2018 / 2019

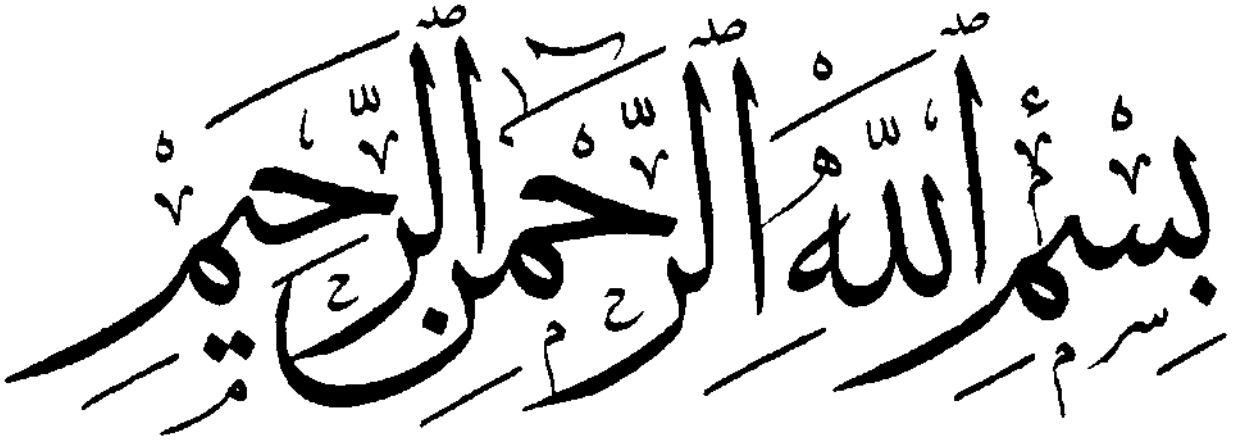
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدتي التي علمتني الصبر ...

إلى من علمني حب العمل ونبذ الكسل؛ والدي رحمه الله ...

إلى كل أشقائي وشقيقاتي الأوفياء ...

إلى زوجتي و أبنائي حفظهم الله ...

إلى كل أفراد العائلة والأقارب، كل واحد باسمه ...

إلى كل أصدقائي وزملائي ...

إلى كل أساتذتي في جميع الأطوار ...

الى كل المخلصين في هذا الوطن ...

أهدي هذا العمل المتواضع

علاء بوقفة

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أعانني وأمدني بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل المتواضع
ولا يسعني إلا أن أسجد لله شاكراً على توفيقه لي، وأذكر لأهل الفضل كل
جميل وحسن صنيع.
ليس ثمة تعبير أقوى تأثيراً من كلمة شكر نقولها اعترافاً بالجميل ...
أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل **أ.د/ مسعود صديقي**
على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى كل التوجيهات و النصائح
التي لازمتني طيلة مشوار إعداد هذا البحث
كما لا يفوتني في هذا الصدد أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الأفاضل:
د/ مازون محمد أمين، د/ كماسي أحمد، د/ طيبي عبد اللطيف، د/ حميداتو صالح،
د/ حجاج عبد الرؤوف، د/ قريشي خير الدين، د/ خروبي يوسف.

وأخيراً أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية، وقد حاولنا من خلالها تحليل أهم عناصر هذه الأخيرة، وإجراء دراسة مقارنة حول أسس القياس المحاسبي بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي وبين بعض التجارب الدولية، بالإضافة إلى توزيع قائمة استقصاء على عينة من المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لاختبار مدى قبولهم لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وكذا اختبار مدى ادراكهم لأهم المشاكل المرتبطة بهذا المفهوم، كما تم اختبار مدى إدراك المراجع الخارجي في الجزائر لأهم التحديات التي قد تواجهه عند محاولة تدقيق تقديرات القيمة العادلة، وفي الأخير الحلول المقترحة لأهم هذه المشاكل والتحديات.

وقد كشفت الدراسة على مجموعة من النتائج أهمها عدم توفر المقومات الأساسية لتطبيق محاسبية القيمة العادلة في البيئة الجزائرية حالياً، بالإضافة إلى وجود العديد من المشاكل المرتبطة بقياس القيمة العادلة في الجزائر، تشمل على وجه الخصوص محدودية وضعف أداء البورصة، وكذا غياب شبه التام للأسواق المتخصصة؛ بالإضافة إلى نقص المهارات والخبراء المتخصصين لتقدير القيمة العادلة؛ كما توصلت الدراسة إلى وجود رؤية مشتركة بين غالبية أفراد العينة حول ضرورة التمسك بالقياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية.

الكلمات المفتاح: القياس المحاسبي، القيمة العادلة، المعايير المحاسبية الدولية، البيئة المحاسبية.

Abstract:

The aim of this study is to identify the issues and challenges that facing the application of fair value accounting in Algeria, and through this, we try to analyze the most important elements of it. Besides, we conduct a comparative study on the accounting measurement bases between financial accounting system and some international experiences. A survey list was distributed to a sample of Algerian accountants and auditors to assess their acceptance of the application of fair value accounting in the accounting measurement, and to examine their understanding of the main issues associated with this concept. Further, to test the extent to which the external auditor aware of the most important challenges that might be encountered when trying to audit fair value estimates. Finally, proposed solutions to the most important issues and challenges was discussed.

This study revealed several results. One of the most important results was that the absence of he basic elements of the application of fair value accounting in the current Algerian environment. In addition, there are many issues related to the measurement of the fair value in Algeria. Including in particular, weak and limited performance of the current stock market, the almost complete absence of niche markets, and the lack of skills and expertise to estimate the fair value. Also, this study found that there is a common vision among most of the respondents on the need to adhere to historical cost accounting as method of measurement.

Key Words: Accounting measurement, Fair value, International accounting standards, Accounting environment.

قائمة المحتويات

الاهداء I
الشكر II
ملخص III
قائمة المحتويات IV
قائمة الجداول V
قائمة الاشكال البيانية VI
قائمة الاختصارات والرموز VII
المقدمة..... أ
الفصل التمهيدي: الدراسات السابقة 01
المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية 03
المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية و إبراز خصوصية الدراسة الحالية 21
الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة 28
المبحث الأول: تطور محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي 30
المبحث الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه محاسبة القيمة العادلة 72
الفصل الثالث: عرض بعض التجارب الدولية حول أسس القياس وفق القيمة العادلة..... 106
المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية ومشروع التقارب بينهما 108
المبحث الثاني: عرض بعض التجارب العربية حول أسس القياس وفق القيمة العادلة..... 150
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية 176
المبحث الأول: محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة الجزائرية (دراسة تحليلية مقارنة) 178
المبحث الثاني: الدراسة الاحصائية – عرض الاستبيان وتحليل نتائجه 220
الخاتمة 240
المصادر والمراجع 246
الملاحق 259
الفهرس 282

الجدول رقم (2–1): يوضح مراحل عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة..... 98
الجدول رقم (3–1): يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين المعيار IAS32 والمعيار الأمريكي FAS107.. 137
الجدول رقم (4-1): مدى امتثال منظومة التشريعات المهنية في الجزائر لإلتزامات الاتحاد الدولي للمحاسبين 205
الجدول رقم (4–2): يوضح محتوى برامج التعليم المحاسبي للاتحاد الدولي للمحاسبين 206
الجدول رقم (4–3): يوضح محتوى برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية 208
الجدول رقم (4–4) يوضح معدل التضخم في الجزائر للفترة ما بين 2006 و 2010..... 211
الجدول رقم (4–5) يوضح تطور الاستثمار الاجنبي المباشر..... 212
الجدول رقم (4–6): يوضح الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان 221
الجدول رقم (4–7) : يوضح معاملات الثبات حسب معادلة ألفا كرونباخ 223
الجدول رقم (4–8) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية 224
الجدول رقم (4–9) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب درجة الاطلاع والتكوين في موضوع البحث 226
الجدول رقم (4–10): يوضح درجة اطلاع وتكوين فئة مراجعي الحسابات في القضايا المرتبطة بهم 227
الجدول رقم (4–11): يوضح مدى إدراك أفراد العينة لمفهوم القيمة العادلة 228
الجدول رقم (4–12): يوضح مدى التعامل ميدانياً مع مفهوم القيمة العادلة 229
الجدول رقم (4–13): يوضح العوامل التي تَحُد من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر 230
الجدول رقم (4–14): يوضح آراء أفراد العينة حول تفضيلهم لأحد بدائل القياس المحاسبي 230
الجدول رقم (4–15): يوضح آراء أفراد العينة حول درجة أهمية العوامل المرتبطة بخيار التكلفة التاريخية... 231
الجدول رقم (4–16) : يوضح آراء أفراد العينة حول درجة أهمية العوامل المرتبطة بخيار القيمة العادلة 232
الجدول رقم (4–17): يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بأهم المشاكل المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة..... 233
الجدول رقم (4–18): يوضح النتائج المتعلقة بالحلول المقترحة لأهم المشاكل المرتبطة بالقيمة العادلة 235
الجدول رقم (4–19): يوضح النتائج المتعلقة بالتحديات التي قد تواجه المراجع عند تدقيق القيمة العادلة.. 237

الشكل رقم (2–1) يوضح أبعاد قياس القيمة العادلة 66
الشكل رقم (2–2): يوضح طبيعة عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة 81
الشكل رقم (4–1): يوضح محتوى النظام المحاسبي المالي 180
الشكل رقم (4–2): يوضح أقسام التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة في الجزائر 193
الشكل رقم (4–3): مخطط يوضح سياسة الجزائر لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 199
الشكل رقم (4–4): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي..... 224
الشكل رقم (4–5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة 225
الشكل رقم (4–6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية..... 225

قائمة الرموز والمختصرات	
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
CNC	Conseil National de la Comptabilité
COSOB	Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse
FASB	Financial Accounting Standards Board
FIFO	First In First Out
IAS	International Accounting Standards
IASC	International Accounting Standards Committee
IASB	International Accounting Standards Board
IFAC	International Federation of Accountants
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee
IFRS	International Financial Reporting Standards
ISA	International standards on Auditing
IVSC	International valuation standards Council
LIFO	Last In First Out
SCF	Système comptable financier
SEC	Securities and Exchange Commission
SGBV	Société de Gestion de la Bourse des Valeurs Mobilières
SIC	Standing interpretation committee
SOCPA	Saudi Organization for Certified Public Accountants
US-GAAP	United State Generally Accepted Accounting Principals

المقدمة

1. توطئة:

إهتم علم المحاسبة خلال العقود السابقة بموضوع القياس والتقييم، وظلت مشكلة تحديد القيمة وإيجاد الأساس المناسب للقياس المحاسبي الهاجس الأساسي للمفكرين والباحثين والهيئات المحاسبية في أغلب البلدان، حيث واجهت المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس تحديات كبيرة عند اختيار طريقة القياس الأكثر ملاءمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية من بين مختلف طرق القياس المستخدمة، والتي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها.

فمنذ زمن بعيد والقياس المحاسبي متمسك بمنهج التكلفة التاريخية وذلك لسهولة تطبيقها وموضوعيتها، ولما توفره من موثوقية في القياس، كونها تقوم على وقائع حدثت بالفعل وتكون مؤيدة بالمستندات الثبوتية، لكن وبالرغم من كونها أصبحت عرفاً محاسبياً يعتمد عليه في القياس المحاسبي، إلا أن المشاكل والقصور الذي إحتوته من خلال عجزها عن إنتاج معلومات ملائمة خاصة في ظل التغيرات الحادة للأسعار أثناء فترات التضخم والذي شهدته إقتصاديات العديد من الدول، أدى ذلك إلى بروز محاولات جدية للتغلب على سلبيات هذا الأساس، تمخض عنها ظهور أسس قياس محاسبية أخرى تعكس القيمة الاقتصادية للمؤسسة كالقيمة الحالية، التكلفة الاستبدالية، صافي القيمة القابلة للتحقق، والقيمة السوقية. وقد تباينت الآراء ووجهات النظر حول هذه الأسس وكيفية تطبيقها وكذا المفاضلة بينها.

وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بدأ التزايد في الآراء المؤيدة لإتجاه المحاسبة على أساس القيم الجارية، وهنا تم جمع وتوحيد أسس القياس الأخرى غير التكلفة التاريخية في أساس قياس واحد سمي بـ "القيمة العادلة"، ليطبق جنباً إلى جنب مع أساس التكلفة التاريخية، بل أنه يُفَضَّل في التطبيق حيثما توفرت الشروط والظروف المناسبة لذلك بما يضمن في النهاية توفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، وإشباع حاجات المستخدمين لتساعدهم على اتخاذ القرار السليم.

غير أن الاهتمام بالقيمة العادلة في الفترة الأخيرة، وخاصة بعد قيام كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB بإصدار العديد من المعايير المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة قام بنقل النظرية المحاسبية من نظرية تقليدية إلى نظرية ذات آفاق وأطر جديدة قائمة على أسس قياس أكثر ملاءمة في توفير البيانات المالية، مما أحدث تغييراً شاملاً على تلك البيانات وعلى التقارير المالية المعدة من قبل الشركات.

كما أشارت العديد من الدراسات الحديثة إلى توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذا الهيئات المحاسبية في العديد من الدول أكثر من أي وقت مضى إلى الحث على ضرورة قيام الشركات بإظهار أصولها والتزاماتها بالقيم العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية، لذا كان من الواجب منح القيمة العادلة مزيداً من الاهتمام لتحل محل التكلفة التاريخية في العديد من المواضع.

2. الإشكالية الرئيسية:

تجاوباً مع الجهود والمحاولات الدولية التي تسعى إلى القضاء على الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول وتعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، ومن أجل تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، قامت الجزائر في هذا الاطار بانتهاج سياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي، من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي السابق، واعتماد النظام المحاسبي المالي مع مطلع عام 2010، وكان من المتوقع أن يحدث هذا الاصلاح آثاراً إيجابية في الممارسات المحاسبية وخاصة في مجال القياس والافصاح المحاسبي.

إن سعي الجزائر لمواكبة المعايير المحاسبية الدولية جعلها تقف أمام مفاهيم جديدة في القياس المحاسبي لم تكن معروفة في المخطط المحاسبي السابق، مثل مفهوم القيمة العادلة، غير أن تطبيق هذا المفهوم الجديد في الجزائر لم يرى النور لحد الآن بسبب التحديات والعوائق التي تواجه تطبيقه. ومن منطلق الدور المهم الذي تلعبه محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس المحاسبي، فإنه لابد من إيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تعيق تطبيقها في الجزائر، وكذا السبل الكفيلة بإنجاحها وتفعيلها.

وبناءً على ما تقدم نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي الصعوبات والتحديات المرفوعة أمام عملية القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في الجزائر في ظل إصلاح النظام المحاسبي؟ وما هي سبل تفعيلها وتطويرها؟

- يقودنا هذا السؤال الجوهري إلى إدراج **الأسئلة الفرعية** التالية:

1. هل توفر البيئة الجزائرية الحالية الأرضية المناسبة والملائمة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة؟
2. مامدى قبول المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس؟
3. ما طبيعة المشاكل التي تواجه عملية القياس وفق القيمة العادلة في الجزائر؟
4. ما مدى ادراك مراجعي الحسابات في الجزائر للتحديات التي قد تواجههم عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة؟
5. ما هي الحلول الملائمة للمشاكل والتحديات التي تعيق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر؟

- ولمعالجة إشكالية هذا البحث نحاول اختبار صحة **الفرضيات** التالية:

1. توفر البيئة الجزائرية المقومات الأساسية التي تسهل استخدام نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي؛
2. هناك اتفاق بشكل إيجابي يؤيد استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي في الجزائر؛
3. عملية القياس المحاسبي في الجزائر تكتنفها جملة من التحديات التشريعية والاقتصادية والثقافية التي تجعل من هذه العملية قاصرة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها؛
4. هناك وعي وإدراك كبير لدى مراجعي الحسابات في الجزائر للتحديات التي قد تواجههم عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة؛
5. تصور حلول ملائمة للبيئة الجزائرية على ضوء التجارب الدولية كفيل بتفعيل محاسبة القيمة العادلة في الجزائر وتطويرها.

3. أهمية الدراسة:

إهتم الفكر المحاسبي الحديث بالقيمة العادلة كأساس لعملية القياس المحاسبي بدلا من التكلفة التاريخية التي كانت راسخة منذ زمن بعيد، حيث لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية والمبنية على أساس التكلفة التاريخية تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للمستخدمي هذه القوائم الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة لترشيد القرارات الاقتصادية، ومن هنا كان البحث عن البديل الذي يقارب بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية فكانت محاسبة القيمة العادلة هي البديل الأحسن لذلك، غير أن استخدام محاسبة القيمة العادلة للتعبير عن قيم الأصول والالتزامات يحتاج إلى توضيح وخاصة عند تطبيقه في بيئات اقتصادية مختلفة، كما أن المشاكل الكثيرة التي رافقت تطبيق هذا المفهوم الجديد في المحاسبة خلق حاجة ماسة لمحاولة فهم هذه المشاكل والوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيقه.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تزامنها مع تطبيق النظام المحاسبي المالي، والذي جاء ليطور نظام المحاسبة في الجزائر وتقريبه من الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدميها. وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول التعرف على البيئة الجزائرية ومدى قبولها لمفهوم القيمة العادلة، والوقوف على الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق هذا المفهوم في ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر، والبحث عن الحلول الملائمة وسبل تفعيلها.

4. أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الاجابة على الاشكالية الرئيسية واختبار فرضياتها، كما نحاول من خلالها تحقيق جملة من الأهداف الأخرى والمتمثلة أساساً في النقاط التالية:

1- تسليط الضوء على مشاكل القياس التقليدي القائم على منهج التكلفة التاريخية، والتي دفعت بمختلف الجهات المهنية في العالم بالبحث عن طرق بديلة للقياس المحاسبي تتمتع بالموثوقية.
2- إبراز أهمية استخدام القيمة العادلة في تقييم كافة أنواع الأصول والالتزامات باعتبارها المنهج الاكثر ملاءمة في القياس المحاسبي والأكثر إهتمام من قبل المهنيين وواضعي المعايير بصفتها تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركات؛
3- التعرف على اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية على ضوء المعايير المحاسبية الدولية.
4- التعرف على واقع الممارسة المحاسبية في المؤسسات الجزائرية، والوقوف على أهم المعوقات والتحديات المرفوعة أمام تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر؛
5- محاولة البحث في خصوصية الممارسات المحاسبية لبعض الدول والمتعلقة أساساً بعملية القياس المحاسبي، وذلك من أجل معرفة عوامل تطورها، مع التركيز على بعض الدول المشابهة للبيئة الجزائرية؛
6- محاولة تقديم بعض الإسهامات لتطوير وتفعيل عملية القياس المحاسبي في الجزائر.

5. مبررات اختيار الموضوع:

1- اهتمام الباحث بميدان المحاسبة كونها تدخل ضمن تخصصه؛
2- يعتبر موضوع البحث تكملة للموضوع الذي تم إنجازه بالنسبة لرسالة الماجستير؛
3- كون موضوع البحث من المواضيع المطروحة في الساحة الأكاديمية حالياً؛
4- المساهمة ولو بالقليل في الإجابة عن بعض الاستفهامات المتعلقة بمشاكل القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في الجزائر، وكذا الرغبة في تقديم إسهامات لتطوير وتفعيل هذه الأخيرة؛
5- الإسهام في إثراء المكتبة الجامعية.

6. المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة:

تتطلب طبيعة البحث استخدام عدة مناهج لدراسة الموضوع، إذ تم استخدام "المنهج الوصفي" في بعض الأجزاء المرتبطة بالاطار النظري والمفاهيمي لمحاسبة القيمة العادلة وكذا عند استعراض التجربة الدولية حول محاسبة القيمة العادلة أو عند استعراض اصلاح النظام المحاسبي في الجزائر، بالاضافة الى إتباع "المنهج التاريخي" عند استعراض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، كما تم استخدام "المنهج المقارن" في الجانب التطبيقي للدراسة وذلك عند إجراء مقارنة حول بدائل القياس المحاسبي بين التجربة الجزائرية وبين بعض التجارب الدولية، بالاضافة إلى اعتماد "الأسلوب التحليلي" والمتمثل في استطلاع آراء عينة من المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر حول بعض النقاط المرتبطة بإشكالية البحث.

أما عن الادوات المستخدمة في البحث فقد تم إعداد استمارة استبيان وجهت لعينة الدراسة، كما تم استخدام برنامج"Excel" وبرنامج "SPSS" الإصدار الخامس عشر، بغية دراسة وتحليل نتائج هذا الاستبيان.

7. الحدود المكانية والزمانية:

ترتسم الحدود المكانية والزمانية للبحث بالآتي:

✓ الحدود المكانية:

قام الباحث من خلال الدراسة التطبيقية لهذا البحث بمعالجة الموضوع بطريقتين، أما الطريقة الأولى فكانت بإعداد دراسة مقارنة، وهنا تمثلت الحدود المكانية في إجراء مقارنة بين التجربة الجزائرية وبين تجربة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية حول أسس القياس المحاسبي، كما مست الحدود المكانية لهذه الدراسة تجارب بعض الدول العربية التي انتهجت إستراتيجية للتحول إلى معايير التقارير المالية الدولية والمتمثلة في تجربة كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية وجمهورية مصر العربية.

أما الجانب الثاني من الدراسة التطبيقية فكانت بإجراء دراسة استقصائية حاولنا من خلالها تحديد المعوقات التي تقف وراء تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، وقد اخترنا لهذا الغرض توزيع استمارة استبيان. وهنا تمثلت الحدود المكانية للدراسة الاستقصائية في استطلاع آراء عينة من المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر حول بعض المحاور المرتبطة باشكالية البحث، وبالتالي إنحصرت الحدود المكانية للدراسة داخل الوطن أين تم

توزيع الاستمارات في ولايات مختلفة وهي: الجزائر العاصمة، الوادي، ورقلة، سوق أهراس، عنابة على بعض المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية وكذا بعض المهنيين أصحاب مكاتب المحاسبة عن طريق التسليم والاستلام اليدوي، بالاضافة الى التوزيع عن طريق البريد الالكتروني للعديد من أفراد العينة داخل الوطن.

✓ **الحدود الزمانية:**

تمت معالجت وإعداد هذا البحث في الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018، أما الحدود الزمانية الخاصة بالدراسة الميدانية فقد ارتبط مضمونها ونتائجها بالزمان الذي تم خلاله توزيع واستلام استمارات الاستبيان وذلك خلال شهر فيفري، مارس وأفريل من سنة 2018.

8. خطة وهيكل البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول، إضافةً إلى المقدمة و الخاتمة، وذلك كما يلي:

- ✓ **الفصل التمهيدي:** تناول هذا الفصل الدراسات السابقة التي مست أحد جوانب الموضوع، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، تطرق المبحث الأول للدراسات السابقة باللغة العربية، وتناول المبحث الثاني الدراسات باللغة الاجنبية وإبراز خصوصية الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة.
- ✓ **الفصل الثاني:** وقد تناول الاطار النظري للدراسة، والذي تضمن عرضاً للإطار العام للبحث من خلال التركيز في المبحث الأول على تطور محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي وذلك من خلال التطرق لمختلف مناهج القياس المحاسبي مع ذكر مزايا وعيوب كل منهج، مع التركيز على محاسبة القيمة العادلة ومبررات تبنيها، وتضمن المبحث الثاني عرضاً لأهم المشاكل والتحديات التي تواجه محاسبة القيمة العادلة.
- ✓ **الفصل الثالث:** تم من خلال هذا الفصل عرض التجربة الدولية حول أسس القياس وفق القيمة العادلة، وقد تم ذلك من خلال استعراض جميع المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة في المبحث الأول، مع التركيز على مشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبية المالية الأمريكية. أما المبحث الثاني فقد تضمن عرضاً لبعض التجارب العربية حول أسس القياس المحاسبي والمتمثلة في تجربة كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية وجمهورية مصر العربية.
- ✓ **الفصل الرابع** (الدراسة التطبيقية): وقد تضمن القيام بدراسة مقارنة تم من خلالها تحليل واقع البيئة المحاسبية في الجزائر بالتركيز على أهم العوامل البيئية ذات العلاقة بمحاسبة القيمة العادلة، والوقوف على صعوبات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في الجزائر وذلك تمهيداً لإجراء مقارنة حول بدائل القياس المحاسبي بين التجربة الجزائرية، وبين بعض التجارب الدولية التي تم التطرق إليها في الفصل السابق. كما تضمن المبحث الثاني لهذا الفصل القيام بدراسة إحصائية تم من خلال توزيع قوائم استقصاء على مجموعة من المحاسبين والمراجعين المزاولين للمهنة في الجزائر بغية الاجابة على الأسئلة المرتبطة بمحاور البحث.
- ✓ **الخاتمة:** في نهاية هذا العمل، تضمن البحث خاتمة حاولنا من خلالها تقديم النتائج، ثم اختبار مدى صحة الفرضيات المتبناه وكذا توصيات البحث.

الفصل التمهيدي

الدراسات السابقة

تمهيد

إن إستعاب أي قضية أو أي ظاهرة من الظواهر ضمن أي فرع من فروع العلم يتطلب الاهتمام بدراسة الماضي وكشف الأسس والقواعد التي بُنِي عليها والمصادر التي استرشد بها للوصول إلى ما هو علية الآن، وذلك حتى يتم استيعاب وتحليل الواقع الحالي والتنبؤ بالمستقبل ورسم الأهداف العامة. لذا، فإن دراسة هذا الموضوع يتطلب ضرورة الاطلاع على الدراسات السابقة والتعرف على أبرز ما توصلت إليه الأدبيات المحاسبية في مجال محاسبة القيمة العادلة، وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها، ومن ثم إبراز أهداف هذه الدراسة وما يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت أحد جوانب هذا الموضوع.

وبذلك ستكون دراسة هذا الفصل تتمحور حول ما يلي:

- المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية؛
- المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية و إبراز خصوصية الدراسة الحالية.

المبحث الاول: الدراسات باللغة العربية

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق للدراسات السابقة حول الموضوع والتي تمت باللغة العربية، حيث لا توجد دراسة تمس دراسة أخرى إلا في مجالات جزئية أو في بعض الملامح البعيدة أو القريبة، لذا سيتم تناول الدراسات السابقة التي تلتقي مع موضوع دراستنا في بعض الفصول أو المباحث أو في محور معين مع مراعاة تسلسلها الزمني، ثم تحديد موقع هذه الدراسة بين تلك الدراسات.

المطلب الاول: دراسات تمت في بعض الجامعات العربية

أولاً– الرسائل والطروحات:

1– دراسة: **عماد حسني محمد زهران،** مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية–دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر2005.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مشكلات القياس المحاسبى وفق القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة والتعرف على طبيعة الافصاح المحاسبى لها، وفى النهاية وضع إطار مقترح للافصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة وإختبار مدى ملائمته لمتخذي القرار. ولتحقيق ذلك قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء لقياس رأي العاملين في مجال الأوراق المالية في الشركات المساهمة وشركات السمسرة وتداول الأوراق المالية ومكاتب المحاسبة في مصر.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتى كان من أهمها: وجود خلط فى أذهان المتعاملين فى الأوراق المالية بين القيمة السوقية والقيمة العادلة؛ وكذا وجود تباين بين العاملين فى مجال الأوراق المالية حول نموذج القياس الذى يمثل القيمة العادلة فى بيئة الأعمال المصرية، كما توصلت الدراسة الى ان المحتوى الإخبارى للقوائم المالية يختلف باختلاف أساس القياس المستخدم.

وقد أوصت الدراسة في الأخير بجملة من التوصيات أهمها: ضرورة ترسيخ مفهوم القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها فى أذهان العاملين فى مجال الأوراق المالية، وكذا ضرورة إصدار معيار محاسبى مصرى يهدف لتحديد طرق قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة فى حالة عدم وجود سوق كفء. بالاضافة الى العمل على تطبيق الإطار المقترح للباحث نظراً لأنه يعالج مشكلات الأساس الفردي للقياس حيث يجمع بين خاصيتى الملاءمة والموثوقية فى معلومات القوائم المالية.

2- دراسة: **جمال علي عطية الطرايرة،** التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن معايير القيمة العادلة أو أي معلومات تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وكذا محاولة بناء مؤشر للإفصاح يتعلق بالبيانات المالية للبنوك، و التعرف على مدى إلتزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد. كما هدفت الدراسة من جهة

أخرى إلى تحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة المالية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة، واقتراح نموذج للإفصاح عن معلومات أخرى قد تتعلق بالقيمة العادلة من وجهة نظر فئات الدراسة من مستخدمي الإبلاغ المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بإعداد مؤشر لقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية والتي تنطبق أيضاً على قطاع عينة الدراسة المتمثلة في البنوك الأردنية، ومن ثم دراسة مدى الأخذ بهذه الإفصاحات في التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني بصفته الجهة المسؤولة عن إعتماد البيانات المالية للبنوك قبل إصدارها، كما قام الباحث بتحليل التقارير المالية لسنتي 2001 و2002 لخمسة عشر بنكاً من أجل تحديد مدى إلتزام البنوك بقواعد الإفصاح التي تضمنها المؤشر.

و خلُصت الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي إلى جملة من النتائج أهمها إلتزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بإعداد التقارير المالية وفقاً للنماذج المعتمدة من البنك المركزي الأردني دون الأخذ بالإعتبار الإفصاح عن بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية، لعدم الإشارة إليها في نماذج البنك المركزي الأردني، وفيما يتعلق بالأدوات المشتقة والتحوط؛ تقوم البنوك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة العمليات المالية ذات العلاقة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود إهتمام من قبل الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية السنوي للبنوك قبل إصدارها، للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره التقارير السنوية فيما يتعلق بالقيمة العادلة.

وقد أوصى الباحث في الأخير بضرورة حث البنوك الأردنية على الالتزام بتزويد مستخدمى البيانات المالية بالافصاحات المطلوبة حول القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، مع تفعيل الدور الاشرافي والرقابي لكل من البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية للتأكد من إلتزام البنوك بذلك، بالاضافة الى الأخذ بالافصاحات المقترحة التي تساعد في تحقيق اهداف القوائم المالية فيما يخص تزويد المستخدمين بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

3- دراسة: **يامن خليل الزعبي**، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الاردن، 2005.

تناولت هذه الدراسة مشكلة اختيار بديل القياس المحاسبي والطريقة التي يمكن أن تكون أكثر واقعية في إظهار القيمة المحاسبية في القوائم المالية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية مدخل القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية. واستخدم الباحث في سبيل تحقيق أهداف البحث الاستبانة كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، حيث تم صياغة مجموعة من الأسئلة لاستطلاع آراء عينة الدراسة التي شملت أربع فئات هي: المحاسبين، والمدراء الماليين، ومدققي الحسابات، ومدراء الاستثمار.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جميع الفئات المستهدفة في الدراسة ليس لديها الرغبة بالتحول عن التكلفة التاريخية على الرغم من معرفتهم بالعديد من المشاكل التي تعتريها، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك غموضاً في

فهم مدخل القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي في البيئة الأردنية. كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن هناك اتفاقاً كبيراً من قبل جميع الفئات بأن منهج القيمة السوقية العادلة يعزز وجود الكثير من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن استخدامه في التقييم، مثل الموضوعية، والملاءمة، وإمكانية المقارنة والاستمرارية. وخلاصة نتائج الدراسة هي أن القيمة السوقية العادلة لا تشكل أهمية كبيرة للفئات المستهدفة على الرغم من اعترافهم بأن المعلومات التي تقدمها عن الشركات الصناعية هي أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية.

وقد أوصت الدراسة في الأخير بجملة من التوصيات أهمها: تشجيع مدققي الحسابات على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المرتبطة بالقيمة العادلة في الشركات الصناعية، من خلال التعاون مع المدراء الماليين في الشركات، وذلك لأن اصحاب المهنة لهم الدور الأكبر في فرض السياسات المحاسبية، كما يوصي الباحث بضرورة تعديل التشريعات الضريبية بما يتوافق مع تطبيق القيمة السوقية العادلة، نظراً لأن المعايير الدولية توصي بالقياس المستند إلى القيمة السوقية العادلة، بالاضافة الى ضرورة قيام الباحثين مستقبلاً بدراسة أسباب تمسك التشريعات الضريبية في الأردن بالتكلفة التاريخية وعدم رغبتها بتعديل قوانينها بما يتناسب وتطبيق القيمة السوقية العادلة.

4- دراسة: **أحمد محمد مصطفى المبيضين**، تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الاردن 2007.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة الأردنية، وخصوصاً أن أساس القياس المحاسبي المستخدم من قبل هذه الشركات يعتمد على التكلفة التاريخية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل بيانات ستة عشر شركة من شركات الوساطة المالية لتأكيد تأثير القيمة العادلة في الشركات، وتم تصميم استبانة من خلال الرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية والأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للقيمة العادلة تعد أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية؛ كما توصلت الى أن القياس المحاسبي المعد وفقاً للقيمة العادلة يعتمد أحياناً على الاجتهادات والتقديرات الشخصية؛ وبالتالي هناك إمكانية للتحيز في عملية قياس البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة.

وقد أوصى الباحث في الأخير بضرورة إصدار دليل خاص بالقيمة العادلة وتطبيقاتها من قبل الجهات المعنية في الأردن، بسبب وجود عدد من المعايير الدولية التي توجب تطبيق القيمة العادلة، ليسهل فهمها وآلية تطبيقها، وكذا تعديل التعليمات الخاصة بتطبيق القيمة العادلة من قبل الجهات المعنية، حتى لا يكون هناك أي مجال للإجتهاد الشخصي عند تقدير القيمة العادلة أو التحيز في عملية القياس.

5- دراسة: **منال علي العبد الله،** التحول في القياس المحاسبي في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة الجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا 2010.

تنبع أهمية البحث من ضرورة اختيار أساس معين في معالجة البيانات المالية بما يسمح في الحصول على معلومات ملائمة وموثوقة قابلة للفهم والمقارنة تساعد في المحافظة على رأس المال المستثمر وفي تقييم أداء المؤسسة والإدارة بدرجة عالية من الموضوعية والحصول على مقياس أفضل لكفاءة التشغيل في المؤسسة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج قادر على تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية بحيث تكون المعلومات المقدمة تتسم بـ (قابلية الفهم والملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة)؛ وذلك من خلال تطبيق نموذج التكلفة الجارية والحصول على معلومات مفيدة تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة؛ و بيان مدى مقدرة مدخل التكلفة الجارية في التفوق على مدخل التكلفة التاريخية وبما يتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. وفي الاخير توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثلت في الآتي:

- ✓ إن إهمال أثر تغيرات الأسعار على المعلومات المحاسبية عند إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية يؤثر سلباً على ملائمة وموثوقية وقابلية المعلومات المالية للفهم والمقارنة، وبالتالي تضلل المستخدم ولا تساعد في تحديد الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- ✓ إن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية التي تظهر في البيانات المالي وتعديلها وفقاً للأسعار الجارية تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المؤسسة وأيضاً القرارات المرتبطة بتشغيل واستغلال الموارد المتاحة للمؤسسة وكذلك تساعد في تحديد التكاليف اللازمة للإنتاج؛
- ✓ إن إعداد البيانات المالية التي تعبر عن الوضع الراهن والحقيقي في ظل معايير المحاسبة الدولية يكفل المحافظة على قدرة الوحدة الاقتصادية على إعادة استبدال أصولها دون الحاجة إلى الحصول على أموال جديدة تتطلبها عملية الاستبدال بما يساعدها في المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة؛
- ✓ إن القياس وفق نموذج التكلفة الجارية في ظل معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية يحد من الآثار السلبية للمعلومات والبيانات المالية المعدة وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية.

وأهم ما أوصت به الدراسة في الأخير هو ضرورة إلزام الشركات المساهمة والتأكيد عليها بإجراء التعديل للبيانات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية لتعبر عن التكلفة الجارية للشركة، وكذا ضرورة تكثيف الدراسات في نطاق البحث لمواجهة ظاهرة التضخم والسعي الدائم للتغلب عليها.

6- دراسة: **رشا بشير الجرد،** إجراءات المراجعة الخارجية في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في سورية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، سورية 2010.

إستهدفت الدراسة بشكل أساسي دراسة إجراءات التدقيق الحارجي المستخدمة عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة، حيث إعتمدت الدراسة وبالاستناد على معياري التدقيق؛ الدولي (540) "تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة" ؛ والامريكي (101) "تدقيق القيمة

العادلة"، بالاضافة الى الابحاث ذات الصلة، بتقسيم الاجراءات الجوهرية التي يقوم بها المدقق في سبيل تدقيق تقديرات القيمة العادلة الى ثلاث مجموعات رئيسية: المجموعة الاولى: إجراءات فحص وإختبار تقديرات الادارة للقيمة العادلة؛ المجموعة الثانية: إجراءات وضع تقدير ذاتي للقيمة العادلة؛ المجموعة الثالثة، إجراءات فحص الأحداث اللاحقة. بالاضافة الى مجموعة من الاجراءات الأخرى التي يمكن استخدامها أيضاً في تدقيق المعلومات المحاسبية التي لا تعتمد على القيمة العادلة في إعدادها.

إتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل آراء عينة من مدققي الحسابات في الشركات المسجلة لدى هيئة الاوراق المالية السورية حول الاجراءات المتبعة في تدقيق تقديرات القيمة العادلة، وذلك من خلال توزيع إستبانة. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها مايلي:

- ✓ يتم إستخدام المجموعات الثلاثة عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة، بالاضافة الى أنه يتم استخدام مجموعة من الاجراءات الاخرى من كل مجموعة من الاجراءات الثلاث الاساسية؛
- ✓ تستخدم المجموعة الثالثة (إجراءات فحص الأحداث اللاحقة) بمعدل أعلى من المجموعتين الأولى (إجراءات فحص وإختبار تقديرات الادارة للقيمة العادلة) والثانية (إجراءات وضع تقدير ذاتي للقيمة العادلة)؛ يليها إستخدام المجموعة الأولى، وأخيراً الاقل تطبيقاً المجموعة الثانية؛
- ✓ يتم إستخدام الإجراءات الاخرى بمعدل أعلى عند اسخدام المجموعة الثانية، يليها إستخدام الاجراءات الاخرى عند استخدام المجموعة الثالثة، وأخيراً استخدام الاجراءات الاخرى بأقل نسبة عند استخدام المجموعة الاولى.

وقد أوصت الباحثة في الأخير بجملة من التوصيات، أهمها زيادة استخدام مدخل "وضع تقدير ذاتي للقيمة العادلة"، ومدخل " فحص الأحداث اللاحقة"، لأنهما يوفران أدلة تدقيق أكثر موثوقية من مدخل "فحص واختبار تقديرات الادارة للقيمة العادلة". كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة استخدام الاجراءات الأخرى مع مدخل "فحص واختبار تقديرات الادارة للقيمة العادلة"، وتخفيض استخدامها مع مدخلي "فحص الأحداث اللاحقة" و "وضع تقدير ذاتي للقيمة العادلة".

7- دراسة: **تامر بسام جابر الأغا**، أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين " رسالة ماجستير، كلية التجارة- الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية من خلال تصميم استبانة تتناسب مع هذا الغرض، تم توزيعها على مجتمع الدراسة الذي يتكون من مدراء البنوك والفروع، والمدراء الماليين، والمدققين الداخليين، ورؤساء الاقسام، والمحاسبين، في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.

وقد كان من أهم نتائج الدراسة؛ أن القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثمة في: الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، وذلك في حالة توافر الأسواق المالية النشطة، والمقومات الثقافية في المجتمع المالي، والكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع قياس القيمة العادلة في فلسطين؛ كما توصلت الدراسة الى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مقياساً مفضلاً لدى مستخدمي التقارير المالية حيث أنها تعكس حقيقة المركز المالي للمؤسسة وتوفر معلومات ذات جودة عالية لأداء البنوك في السوق المالي؛ فضلاً عن أن القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة يعتبر مؤشراً في مجال التحليل المالي، حيث يوفر معلومات عن تطورات الأداء المصرفي بشكل يعكس حقيقة الأوضاع السائدة.

وقد خلُصت الدراسة الى بعض التوصيات أهمها: ضرورة توجه إدارة السوق المالي الفلسطيني نحو رفع مستوى كفاءة ونشاط السوق بحيث تصبح القيمة السوقية تعكس القيمة العادلة؛ مما يسهم بدوره في تطبيق قياس القيمة العادلة في فلسطين وزيادة جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيقه، بالاضافة الى ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية توضح آلية قياس وتطبيق القيمة العادلة، مما يزيد من موثوقية القيمة العادلة، من خلال التخفيض من درجة الاعتماد على التقديرات الشخصية في ظل عدم وجود سوق نشطة.

ثانياً– الدوريات والمؤتمرات:

1– دراسة: **حازم الخطيب و ظاهر القشي،** توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان 2004.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه إلى القيمة العادلة، والتعرف على معايير المحاسبة المرتبطة بالقيمة العادلة، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، وكذا التعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، وذلك من خلال التطرق للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومساهمتها في توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة سعياً للوصول إلى مفهوم الدخل الاقتصادي، والتطرق كذلك إلى المعايير الموجه نحو ذلك المفهوم، واستنباط أثارها وصعوبات تطبيقها وانعكاسها على قرارات المستثمرين وتحديد الآثار التي ستنعكس على الاقتصاد.

وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير، انطلاقا من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد.

- ✓ عدم جدوى تطبيق المعايير الدولية (والتي تتضمن معايير القيمة العادلة) في دول العالم الثالث، لعدة أسباب من أهمها: عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصا أن اكثر الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحمل تكاليف إضافية سيساهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية. بالاضافة الى أن أغلب تلك المعايير تراعي ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي هي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم الثالث.
- ✓ للقيمة العادلة انعكاسات إيجابية على الاقتصاد، ولكن إن توفرت عدة أمور أهمها: توفر الأسواق المالية الفاعلة، وتوفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة. بالاضافة الى توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

2- دراسة: **ابراهيم رزق الحنيطي و وائل عوده عكشه،** دور قانون ضريبة الدخل في ترسيخ مفهوم القيمة العادلة للاستثمارات المالية، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، عمان، 2006.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور التشريعات الاردنية (ممثلة في قانون ضريبة الدخل) في ترسيخ مفهوم القيمة العادلة للإستثمارات المالية، وقد استخدام الباحث المنهج الاستنباطي لتحقيق هدف الدراسة والوصول الى نتائج البحث، وذلك من خلال التعرف على مفهوم القيمة العادلة كما ورد في معايير المحاسبة الدولية، ثم دراسة مواد قانون ضريبة الدخل التي تطرقت الى الاستثمارات المالية.

وقد تبين من خلال نتائج الدراسة أن قانون ضريبة الدخل في الأردن ألزم فئات معينة من المكلفين بمسك الحسابات مع مراعاة مبادئ وقواعد المحاسبة الدولية، وهذا يعني أن على المكلفين الملزمين بمسك الحسابات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و أي جديد تتضمنه المعايير بما لا يتعارض مع أحكام القانون بما فيه القيمة العادلة، وبالتالي فإن قانون ضريبة الدخل ليس عائقاً أمام الشركات في اتباع أسلوب القيمة العادلة وإنما عامل مساعد لالزامه للشركات بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية؛ كما توصلت الدراسة إلى أن قانون ضريبة الدخل في الأردن نص على إعفاء الدخول الناتجة عن الاستثمارات المالية المتحققة بشكل فِعلي من الضريبة مع مراعاة تحمل هذه الدخول لنفقاتها يعطي حافزاً للشركات لتضيف الاستثمارات المالية وفق المعايير الدولية بما ينسجم مع حاجات ورغبات إدارة الشركات لعدم ترتب أي إلتزام ضريبي على هذه الشركات من هذا التصنيف؛ وقد خلُصت الدراسة في الأخير إلى أن قانون ضريبة الدخل في الأردن له دور في ترسيخ مفهوم القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

و أوصت الدراسة في الأخير بضرورة القيام بدراسة ميدانية حول مدى تأثير القيمة العادلة على قرار مقدر ضريبة الدخل؛ وكذا تعديل التشريعات الضريبة بما ينسجم مع التطورات التي حصلت على معايير المحاسبة الدولية لزيادة الانسجام بين القانون والمعايير. بالاضافة إلى ضرورة قيام جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتوسع في عقد الندوات والمحاضرات المتعلقة بهذا الموضوع للأطراف المستخدمين للقوائم المالية بما فيهم مقدرين ضريبة الدخل.

3- دراسة: **محمد مطر، وآخرون،** العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث حول "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول- التحديات والآفاق المستقبلية"، جامعة الاسراء، الأردن يومي: 28 و2009/04/29.

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة وتوضيح صحة الادعاءات القائلة بأن معايير القيمة العادلة هي السبب الرئيس لحدوث الأزمة، وكذا الاطلاع على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكي بهذا الخصوص .

وللوصول إلى نتائج البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على أراء الخبراء حول الأزمة ورصد تلك الآراء بشكل علمي، وكذا الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تصميم استبانه متخصصة لرصد آراء أصحاب الاختصاص، وتم تحليلها والاعتماد على نتائجها.

وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها أن هذه الأزمة أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وأن هناك تخبطاً ملحوظاً بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة؛ وأكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة في التسبب بالأزمة المالية العالمية الراهنة، وأكدوا على عدم موافقتهم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة، وأخيرا فإن الباحثين يعتقدون بأن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية).

و في الختام أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصاً في عملية التزامها بمعايير المحاسبة الدولية، ومحاولة إعادة الثقة في السوق المالي الأردني من خلال توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة، وأنها تساهم في إعطائهم الشفافية التي تجعل قراراتهم الاستثمارية ناجعة، كما أوصت الدراسة بضرورة ممارسة رقابة مشددة من قِبَل هيئة البورصة على المتعاملين المخالفين في السوق المالي، وكذلك وضع الضوابط الكفيلة بالحد من تسريب المعلومات وبث الإشاعات التي تغذي المضاربة غير المنضبطة من قبل بعض الوسطاء الماليين.

4- دراسة: **وليد زكريا صيام،** " أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها- دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 13 و14 سبتمبر 2006.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومدى تأييد القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية لتطبيق القيمة العادلة، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من تطبيقها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إستبانه، بالرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية والأبحاث والدراسات المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث، وزعت على المديرين العامين ومديري الفروع ومديري الدوائر في البنوك التجارية الأردنية البالغ عددها (14) بنكاً.

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى أن هناك تأييد مرتفع من القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية في الأردن بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، وتبين أن محاسبة القيمة العادلة تسهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات. كما تبين من خلال هذه الدراسة وجود العديد من المعوقات التي تحد من التطبيق الأمثل لمحاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية، ولعل أهمها: أن وجود العديد من المعايير المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي، فضلاً عن عدم وضوح متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة، وكذا افتقار البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والإثبات المادي وإمكانية التلاعب في الحسابات.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فقد أوصى الباحث الهيئات المهنية في الأردن بضرورة إصدار دليل ينسق بين معايير المحاسبة المتعددة والمتعلقة بالإفصاح عن القيمة العادلة والعمل على إزالة اللبس والغموض بينها، وتوضيح آلية تطبيق القيمة العادلة، كما أوصى الباحث بعقد المزيد من الدورات التدريبية وورش العمل للعاملين في المجال المحاسبي لزيادة تأهيلهم لتطبيقات القيمة العادلة والإفصاح عنها، وكذا إجراء مزيد من البحوث حول سبل تفعيل تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية حتى تكون قادرة على توفير المعلومات التي تؤهلها لمواجهة التحديات المستقبلية.

5- دراسة: **رضا إبراهيم صالح**، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية العدد (2) المجلد (46) جويلية 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بمنهج القيمة العادلة ومشاكل تطبيقها ومعرفة انعكاساتها على جودة التقارير المالية، وكذا أثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث في البداية بالتطرق لمعايير المحاسبة الدولية وما يقابلها من معايير مصرية والموجهه نحو محاسبة القيمة العادلة، وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية في ضوء الأزمة المالية العالمية. كما قام الباحث باستقصاء أراء عينة من المديرين الماليين والمراجعين الخارجين والمراجعين الداخليين للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية بشأن مفهوم القيمة العادلة ومدى الالتزام بها وتطبيقها على الأدوات المالية والاستثمارات العقارية والأصول الثابتة والأصول الأخرى ومدى قبولهم للمحاسبة عن القيمة العادلة وأثرها على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى أن تطبيق معايير القيمة العادلة يؤثر إيجابًا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتعزيز شفافية القوائم المالية وأنها تعكس بشكل أفضل المركز المالي الحالي للوحدة، ولكن بشرط توافر الأسواق المالية الفاعلة، وتوافر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وتوافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة؛ كما أن معلومات القيمة العادلة تكون أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، إلا أنها في نفس الوقت أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية. كما خلصت الدراسة إلى أن القيمة العادلة ليس لها علاقة بحدوث الأزمة المالية العالمية 2008 وإنما ساهمت في كشف مسببات الأزمة الحقيقية.

وقد خلُصت الدراسة إلى بعض التوصيات، أهمها:

- العمل على زيادة الوعي لمعدي ومراجعي التقارير المالية في الشركات المدرجة في البورصة المصرية فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة، من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع؛
- رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية وبين الشركات المدرجة في البورصة المصرية والملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية، من أجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك الشركات؛
- دراسة وتحليل توجهات معايير المحاسبة الدولية بشان القيمة العادلة واستخلاص الملائم منها لبيئة الممارسة المحاسبية المصرية، والعمل على إصدار معيار محاسبي مصري خاص بالقيمة العادلة، يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة، وأسس قياسها، ومتطلبات الإفصاح عنها.

6- دراسة: **أحمد زكرياء ذكي عصيمي**، أثر استخدام القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول- الجزء الثاني 2012، جامعة حلوان، مصر.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة، مع اختبار بعض الإرشادات المقترحة لتقدير خطر المراجعة بواسطة عينة مختارة من مراجعي الحسابات ببعض مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية.

ولتحقيق أهداف البحث إعتمد الباحث على دراسة وتحليل أثر القياس والإفصاح المحاسبي طبقاً لأساس القيمة العادلة على عناصر تقدير خطر المراجعة (الخطر الملازم، وخطر الرقابة، وخطر الاكتشاف)، وتقديم إطار إرشادي مقترح بناء على ذلك، واستطلاع أراء بعض مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بشأن إرشادات هذا الإطار، وذلك بالاعتماد على قوائم استقصاء وجهت إليهم.

وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى أن القياس والإفصاح وفقاً للقيمة العادلة له أثر على تقدير خطر المراجعة، خاصة خطر الغش في القوائم المالية؛ إذ يؤدي القياس والإفصاح المحاسبي طبقاً للقيمة العادلة إلى زيادة

هذه الانواع من الاخطار وذلك بسبب تعقد عمليات ونماذج القياس لبعض البنود، وعدم وجود سوق نشط لبنود أخرى، ويرجع ذلك أيضاً إلى زيادة الأخطار الملازمة والتي تواجه مراجع الحسابات أثناء عملية المراجعة، نتيجة اعتماد العميل على افتراضات وبيانات معينة أو الاعتماد على خبراء خارجيين، كما يرجع ذلك أيضاً إلى إساءة استخدام أحد الأصول، الأمر الذي قد يترتب عليه إصدار تقارير كاذبة، ومن هنا يتطلب الأمر من مراجع الحسابات الخارجي العمل على تخفيض خطر الاكتشاف، وذلك لتقدير خطر المراجعة عند المستوى المقبول.

لذا أوصى الباحث بضرورة استعانة مراجعي الحسابات بالارشادات المقترحة لمساعدتهم في تقدير خطر المراجعة في ظل تطبيق القياس والافصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة، وهذا يتطلب ضرورة تنمية مهاراتهم ومعارفهم لتناسب عملية مراجعة قوائم مالية معدة على أساس القيمة العادلة.

7- دراسة: **جميل حسن النجار**، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الأردنية في ادارة الاعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. وقد طبقت الدراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، غير أن عملية تطبيقها من قبل هذه الشركات يواجه العديد من المعوقات منها عدم توافر أسواق نشطة ملائمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين. كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا تؤدي الى تضليل مستخدمي القوائم المالية ومن ثم ليس لها علاقة بالتسبب في الازمات المالية، وإنما تعد من الأدوات التي تظهر وتكشف العيوب وسوء الإدارة في حالة وجودها، بل أن سوء فهم وتحليل المعلومات المبنية على محاسبة القيمة العادلة هي التي تقود إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية وليس تطبيق محاسبة القيمة العادلة ذاتها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة قيام الجهات المشرفة على أداء السوق المالي الفلسطيني بالعمل الجاد بشكل متواصل على استحداث كافة الاجراءات والخطوات الادارية والتنظيمية والتشريعية التي من شأنها زيادة كفاءة السوق المالي ليعكس أسعار عادلة للأوراق المالية المتداولة، وكذا العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، لتجنب المشكلات الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح. بالاضافة إلى العمل على اجراء تعديلات على بعض نصوص القوانين والتشريعات وخصوصًا قانون ضريبة الدخل، بهدف تحفيز إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية على تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

8- دراسة: **ابراهيم عبد موسى السعبري و زيد عائد مردان،** القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد25، جامعة الكوفة- العراق، 2012.

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين معلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي وذلك من خلال تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق في ضرورة التوجه نحو منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي؛ وكذا تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة والأسس العلمية التي تقوم عليها؛ بالاضافة إلى تحليل العلاقة بين استعمال القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي.

وقد تلخصت مشكلة البحث في أن المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تشهدها منظمات الأعمال ألقت بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور تطبيق منهج التكلفة التاريخية نتيجة ظاهرة التغير في الأسعار، وبالتالي محاولة البحث عن بديل لطريقة قياس كانت ولا تزال تسيطر على العرف المحاسبي وهي طريقة الكلفة التاريخية إلى طريقة قياس حديثة الظهور نسبياً وهي طريقة القيمة العادلة. ولغرض تحقيق أهداف الدراسة إعتمد الباحث في الجانب التطبيقي على إعداد استمارة استبانة تم توزيعها على أفراد عينة البحث من أساتذة التعليم العالي ، ومدراء ماليون ووسطاء ماليون.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في مؤشرات الأداء المالي. كما أن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي، فضلاً عن تزويد مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعدهم في إتخاذ القرارات الرشيدة، والتقييم الجيد لأداء الإدارة.

وعلي ضوء النتائج المتوصل إليها فإن الدراسة توصي بتبني محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في الإيضاحات المتممة وذلك لإعداد تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة. وتماشياً مع المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية، فأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعد مطلباً أساسياً لبناء سوق مالي قوي قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما توصي الدراسة بضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة حيث تعد مشكلة الموثوقية أهم صعوبات تطبيق القيمة العادلة، وذلك لتقليل الإعتماد على التقدير الشخصي من قبل معدي التقارير المالية.

9- دراسة: **حكيم حمود فليح الساعدي،** الإحتيال في ظل محاسبة القيمة العادلة "دراسة استطلاعية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 21، العدد 86 لسنة 2015، كلية الادارة والإقتصاد- جامعة بغداد.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة ومناهج قياسها، وإلقاء الضوء على مفهوم الاحتيال وأشكاله ودوافعه، فضلاً عن التعرف على كيفية الاحتيال في ظل منهج القيمة العادلة.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة إعتمد الباحث على إعداد استمارة استبانة تم توزيعها على عينة البحث الممثلة في بمجموعة من أساتذة الجامعات ومراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالي الاتحادي.

وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها أن استعمال محاسبة القيمة العادلة يسمح للإدارة بالتلاعب في نتائج نشاط الوحدات الاقتصادية التي تطبق القيمة العادلة، كما أن عدم وجود دليل قاطع حول نية الادارة في تبني استعمال القيمة العادلة يثير شكوك عدة حول مصداقية الكشوفات المعدة في ضوء القيمة العادلة، كما توصلت الدراسة إلى أن استعمال القيمة العادلة للشركات المدرجة في سوق العراق قد يؤدي إلى تأخير إصدار الكشوفات المالية في الوقت الملائم مما يفقد الفائدة من تلك الكشوفات.

وقد قدم الباحث في الأخير مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية مع إعداد كشوفات مالية تعكس التغير في المستوى العام للأسعار وتعكس الأرقام السوقية للبنود المالية الواردة في القوائم المالية، كما أنه ينبغي عدم التضحية بالموضوعية والتوقيت الملائم مقابل معلومات قد لا تكون ملائمة لمستخدمي الكشوفات المالية؛ بالاضافة الى ضرورة تبني مدخل معياري في حال تبني أي معيار يلزم الشركات بتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي وذلك للحد من المرونة وإمكانية التلاعب في البنود المالية.

المطلب الثاني: دراسات حول محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية

أولاً– الرسائل والاطروحات

1- دراسة: **مسعود بوخالفي**، أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الأغواط 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الافصاح المحاسبي في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة وماله من تأثير على موثوقية وملائمة المعلومات الناتجة عنه بالنسبة لمستخدمي الابلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية.

وقد حاولت هذه الدراسة تبيان أسباب التحول إلى استخدام مفهوم القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي، ومانتج عنه من تغيرات في مخرجات النظام المحاسبي المالي، والتطرق الى مختلف المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة ضمن معايير المحاسبة الدولية وماعرفته من تطورات في مجال القياس والافصاح، كما حاولت الدراسة التعرف على ظروف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى توافقها أو تعارضها مع رغبة مستخدمي القوائم المالية فيما يخص الافصاح بالقيمة العادلة، وأثر هذا الاخير على الإبلاغ المالي لهذه المؤسسات، كما تم من خلال هذه الدراسة الاعتماد على الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، تم من خلاله استطلاع آراء عينة من المحاسبين والأساتذة الجامعيين ذوي الاختصاص.

وقد أضهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك اتفاق بشكل إيجابي يؤيد استخدام القيمة العادلة في الافصاح لأنه يعزز وجود الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة) والتي أكدت عليها المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي.

كما أوصت الدراسة في الأخير بضرورة توعية المحاسبين بأهمية القيمة العادلة، والعمل على التنسيق والتفاعل بين المؤسسات الاكاديمية والمؤسسات الاقتصادية من أجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية، وكذا قيام

الجهات التشريعية والمؤسسات الرقابية والتنظيمية بمتابعة انشطة المؤسسات الاقتصادية من حيث آليات الافصاح بالقيمة العادلة وفق الشروط التي حددها النظام المحاسبي المالي، بالاضافة الى دراسة المشاكل المختلفة التي تعيق استخدام مفهوم القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من طرف خبراء المحاسبة ومحاولة وضع الحلول الملائمة لمعالجة هذه المشاكل.

2- دراسة: **هني محمد فؤاد،** طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية، دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة ماجستير جامعة الشلف 2013/2012.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أسس القياس المحاسبي المعتمدة في المعايير المحاسبية الدولية وأساليب تطبيقها، ومدى أهميتها خاصة في ظل الاتجاه المتزايد نحو انسجام وتوافق التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي، الأمر الذي يحتم على كل دولة ومن بينها الجزائر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية وتكييف أنظمتها المحاسبية معها، لضمان الفهم والقراءة الموحدة لمحتوى القوائم المالية على المستوى الدولي. كما تهدف الدراسة الى إبراز طرق التقييم التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تطبيقها، وكذا تحديد الانعكاسات التي يمكن أن تظهر عند تطبيق طرق التقييم الجديدة على القوائم المالية للمؤسسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن المعايير المحاسبية الدولية تمتاز بحركية دائمة التغيير في محتواها حتى تتماشى مع متطلبات إعداد قوائم مالية ذات مصداقية، عكس النظام المحاسبي المالي الذي لم يتضمن أي آلية حول تحديث مضمونه مع محتوى المعايير الدولية مما يفسر بعض الاختلافات بين المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي؛ كما توصلت الدراسة إلى أن متطلبات التقييم المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تتميز بطرح عدد من البدائل المتاحة للتقييم بحيث يوجد في أغلب الحالات بديلين لتقييم نفس العنصر من القوائم المالية مع التأكيد على إلزامية تطبيق نفس طريقة التقييم على العناصر المتشابهة لجعل المعلومة المالية قابلة للمقارنة.

و في الأخير قدمت الدراسة جملة من التوصيات، أهمها: إصدار تعليمات من طرف المنظمات المهنية والهيئات المخولة قانوناً في الجزائر حول آليات ومتطلبات تطبيق طرق التقييم الجديدة المعتمد من طرف النظام المحاسبي المالي؛ وكذا العمل على إيجاد الآليات التي تسمح بتحديث النظام المحاسبي المالي بما يتماشى مع التغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للمحاسبة حتى لا تتسع الهوة بينهما ويفقد الغاية التي وضع من أجلها.

3- دراسة: **مخلوفي نعيمة،** مدى إمكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة في الجزائر على ضوء المتغيرات المحاسبية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة وأسس قياسها، ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، ومدى الحاجة لتبني هذا المفهوم، وقد إعتمدت الباحثة في سبيل تحقيق أهداف البحث على المنهج الوصفي من خلال تقديم إطار نظري للمشكلة محل الدراسة، وكذا الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب الميداني لاختبار موضوع البحث من خلال الاعتماد على الزيارات الميدانية واستطلاع آراء عينة من المحاسبين الجزائريين حول الموضوع.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي جاء مؤيداً لتبني مفهوم القيمة العادلة، إلا أن البيئة المحاسبية الجزائرية لا تساند هذا المفهوم، إذ من الصعب تطبيق طرق القياس والتقييم على أساس محاسبة القيمة العادلة في ظل الواقع الاقتصادي الجزائري، كما توصلت الدراسة إلى أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي تسوده عدة عوائق وصعوبات خاصة فيما يتعلق بالتقييم المحاسبي على أساس القيمة العادلة، ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف إطلاع المحاسبين في الجزائر على النظام المحاسبي المالي وطرق القياس على أساسه، وكذا تمسكهم بالمعالجة المحاسبية على أساس التكلفة التاريخية رغم رغبتهم في تبني القياس على أساس القيمة العادلة.

وقد أوصت الدراسة في الأخير بضرورة تهيئة البيئة المحاسبية الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة لما لها من مميزات، والسعي من أجل النهوض ببورصة الجزائر عن طريق تشجيع المؤسسات المدرجة فيها ودفع المؤسسات غير المدرجة لدخول البورصة من أجل تحقيق تطبيق القيمة العادلة، بالاضافة الى ضرورة التنسيق بين الأكاديميين والمهنيين في المحاسبة من أجل التعرف والتقرب من واقع المحاسبة في الجزائر ومحاولة القضاء على مشاكلها.

ثانياً– الدوريات والمؤتمرات

1– دراسة: **بوكساني رشيد و آخرون**، مبدأ التكلفة التاريخية بين الإنتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة السوقية العادلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي يومي: 17 و 18 جانفي 2010.

تنبع أهمية هذا البحث من الاختلاف الواضح الذي ميّز توجه العديد من دول العالم في المقارنة والمفاضلة بين كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، حيث فضلت بعض الدول القياس وفق التكلفة التاريخية، والبعض الآخر فضل التوجه نحو القيمة العادلة، وذهب آخرون إلى اعتماد النموذج المختلط بين الطريقتين.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، وكذا معرفة أهم الأسس التي يقوم عليها مبدأ التكلفة التاريخية في عملية القياس المحاسبي والانتقادات التي وجهت له، بالاضافة الى معرفة دوافع توجه المعايير المحاسبة الدولية نحو استعمال محاسبة القيمة العادلة، وأهم الصعوبات التي تواجه هذه الاخيرة.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن هناك توجه متزايد نحو منهج القيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بإعتبار أن القيمة العادلة تعتبر بديل قوي لأساس التكلفة التاريخية، كما توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، ولكن بالمقابل تعتبر أقل موثوقية، وباعتبار المفاضلة بين الملاءمة والموثوقية كانت المفاضلة في صالح الملاءمة والتي ميزت نموذج القيمة العادلة.

وبناءً على النتائج المتوصل إليها تم تقديم جملة من التوصيات؛ أهمها ضرورة اعتماد منهج القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية، وإبقاء تطبيق نموذج التكلفة التاريخية على بعض الأصول والالتزامات في حالة صعوبة تطبيق أساس القيمة العادلة، كما أوصت الدراسة أنه يستحسن عند تطبيق أساس القيمة العادلة الاعتماد على خبراء التقييم المؤهلين للتقليل من عنصر الذاتية.

2- دراسة: **هواري معراج، حديدي آدم**، "إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية"، مداخلة، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011.

جاءت إشكالية هذا البحث لدراسة متطلبات تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة ومحدداتها ومزايا تطبيقها وطرق قياسها، وإبراز أهمية قواعد الافصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية الجزائرية وفق هذا المنهج الجديد في القياس المحاسبي، كما يهدف البحث الى تحديد أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية.

وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى أن محاسبة القيمة العادلة تساهم في النهوض بمستوى الإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية، وأن هذا المستوى الرفيع من الإبلاغ يتيح لمستخدمي البيانات المالية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءً على معلومات موضوعية، إلا أن واقع البنوك التجارية في الجزائر مازال يواجه مجموعة من التحديات، ولعل أهمها هو عدم وجود الاهتمام الكافي من الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية السنوية للبنوك قبل إصدارها في التأكد من التزام البنوك التجارية بقواعد الافصاح والقياس المناسبة، وكذا غياب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي والملزمة بتطبيق قواعد الافصاح والقياس وفقاً للقيمة العادلة.

كما أوصت الدراسة في الأخير بضرورة العمل على ترسيخ مفهوم القيمة العادلة من خلال إصدار معيار خاص بذلك يتلائم مع الواقع الاقتصادي الجزائري، بحيث يتضمن طرق واضحة حول آلية قياس القيمة العادلة للأستثمارات المالية، وكذا توجيه البحوث والدراسات لتناول هذا لموضوع في ظل ندرة الدراسات التي تناولت محاسبة القيمة العادلة.

3- دراسة: **زرقون محمد، نور الدين بعيليش**، المشكلات الضريبية لتطبيقات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وعلى ضوء معايير المحاسبة الدولية، المؤتمر الاكاديمي والمهني السنوي الخامس تحت عنوان "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة"، قسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة القاهرة 2014/09/27.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإشكاليات الضريبية الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة في الجزائر، وموقف المشرع الجبائي منها، من خلال تناول التأثير المتبادل للضرائب على الممارسات المحاسبية، وكذا انعكاس تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي الجزائري.

وعلى ضوء ما تم عرضه وتحليله من خلال هذه الدراسة تبين أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية أصبح ضرورة تقتضيها الظروف والأوضاع الاقتصادية، حيث أصبحت تلقى قبولاً واعترافاً عاماً بها، إلا أن عملية التطبيق في الجزائر تواجهها بعض القيود والمشاكل التي كانت مبررا للتمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي، كما أنه لحد الآن لازال هناك بعض التحفظ من طرف المشرع الجبائي الجزائري حول تطبيق

القيمة العادلة، وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية.

ويظهر من خلال دراسة هذا الموضوع أن المحاسبة والجباية في الجزائر ستأخذ مدخلاً وسطاً بين الاتجاه التقليدي القائم على فرض التكلفة التاريخية والاتجاه المعاصر القائم على أسلوب القيمة العادلة.

وخلصت الدراسة في الأخير إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إصدار نص قانوني جبائي صريح يسمح بقبول التقييم على أساس القيمة العادلة؛ كما أن عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية والتي نتج عنها تأثير على الممارسات التي كانت تعتمد على مبادئ وقواعد المخطط المحاسبي السابق (لاسيما النظام الجبائي الجزائري، المؤسسات، ومهنة المحاسبة) ينبغي تكييفها لتكون مهيأة بما يسمح بالتوفيق بين البيئة المحاسبية والجبائية في الجزائر.

4- دراسة: **أحمد بكاي وآخرون**، القياس المحاسبي مابين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و25 نوفمبر 2014

حاولت هذه الدراسة التطرق إلى الجدلية القائمة في الفكر المحاسبي حول التوجه بالقياس المحاسبي نحو القيمة العادلة أو البقاء على منهج التكلفة التاريخية مع ذكر أهم صعوبات القياس المحاسبي في البيئة الجزائرية، وبناءً على ذلك كانت إشكالية البحث على النحو التالي: ما هي آثار تبني مداخل الفكر الإقتصادي في القياس المحاسبي على مخرجات النظم المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية ؟.

وقد تم معالجة هذا الموضوع من خلال التطرق الى مفاهيم القيمة، وكذا مفاهيم وبدائل القياس المحاسبي في الفكر الاقتصادي، ومزايا وعيوب كل بديل، وفي الأخير التطرق إلى مكانة التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في النظا م المحاسبي المالي (SCF).

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن التوجهات الدولية الحالية تتجه إلى إعتماد القيمة العادلة كأساس للتقييم والقياس مع المحافظة على التكلفة التاريخية كأحد البدائل الرئيسية لها، وبالنسبة للنظام المحاسبي المالي فإن أساس التقييم يكون بالتكلفة التاريخية وأن القيمة العادلة تكون كأحد البدائل، مما يعني أن المحاسبة في الجزائر مازالت تفضل التكلفة التاريخية على القيمة العادلة مع التعامل بهما في نفس الوقت، كما أشار الباحث إلى أن هناك جملة من الصعوبات التي تواجه عملية القياس والتقييم في الجزائر ولعل أهمها عدم فعالية السوق المالي في لعب دوره الفعال في تنشيط الحركة الإقتصادية، وكذا عدم فعالية المنظمات المهنية المحاسبية التي كان يجب عليها لعب أدوارها في تكوين المحاسبين في مجال القياس والتقييم.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها فإن الدراسة توصي بضرورة العمل على تطوير وتعديل الأرضية التشريعية اللازمة لتطبيقات النظام المحاسبي المالي وتفعيل الهيئات المهنية، لأن تطور هذا النظام يتوقف على مدى تفاعله مع النظام القانوني ومدى قبول البيئة المحاسبية له، كما أشار الباحث إلى أن تبني الجزائر للبدائل الحديثة في مجال القياس المحاسبي تتطلب إجراء الدراسات الضرورية والتي تعكس حقيقة البيئة الجزائرية وقدرتها على تبني هذه البدائل

بنواحيها المختلفة لتقدير آثارها الإيجابية والسلبية والحالية والمستقبلية، لأن تطور القياس المحاسبي في الجزائر رهين بمدى قبول المؤسسات الجزائرية لنتائج هذا القياس و أثره على القوائم المالية النهائية وعلى الأطراف ذات العلاقة.

5- دراسة: **حاج قويدر قورين**، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة: 24 و2014/11/25.

هدف هذا البحث إلى إبراز أهمية القياس بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية كبديل لعملية القياس بالتكلفة التاريخية وذلك من خلال التعريف بمختلف المفاهيم المرتبطة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، وأسباب التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى القياس بالقيمة العادلة، بالاضافة الى عرض الإطار التطبيقي للقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية.

وقد أضهرت الدراسة جملة من النتائج، أهمها: أن هناك آراء معارضة وأخرى مؤيدة لتطبيق القيمة العادلة، وكل رأى مبنى على أسس موضوعية، فالآراء المؤيدة ترى في القيمة العادلة مرآة عاكسة للمركز المالي للمؤسسة بصدق، والآراء المعارضة ترى أن القيمة العادلة معقدة وصعبة التطبيق لذا يجب عدم التوسع في إستخدامها محاسبياً، كما توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة تطبق في المؤسسات المتطورة التي لها قدرة كبير على تحديد التكاليف ومختلف المعاملات بدقة عالية وخاصة المؤسسات التي تطبق نظام الجودة الشاملة، وأنه من الصعب تطبيق القيمة العادلة في اقتصاديات ضعيفة مثل اقتصاديات دول العالم الثالث التي تفتقر لمؤسسات اقتصادية قوية قادرة على المنافسة.

وبناءً على النتائج المتوصل إليها فقد أوصى الباحث بأنه من أجل تطبيق القيمة العادلة بشكل فعال فإنه ينبغي توفير الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم العمل المحاسبي؛ كما أنه ينبغي على الدول الراغبة في تطبيق هذا المبدأ القيام بإصلاحات محاسبية واقتصادية جدية للزيادة من فاعلية القياس بالقيمة العادلة، كما أوصى بضرورة العمل على التحديد الجيد لمفهوم القيمة العادلة وأساليب قياسها من قبل الهيئات المعنية بالمحاسبة في كل دول.

المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية وإبراز خصوصية الدراسة الحالية

نحاول من خلال هذا المبحث استعراض جملة من الدراسات باللغة الأجنبية، ثم التطرق إلى عرض ما يميز هذه الدراسة عن ما ورد من دراسات سابقة للموضوع.

المطلب الأول: الدراسات باللغة الأجنبية

نستعرض في هذا المطلب بعض الدراسات باللغة الأجنبية التي مست أحد جوانب الدراسة الحالية، والتي تم الاستفادة منها لمعرفة بعض التحديات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئات مختلفة، وكذا سبل معالجتها وتطويرها.

أولاً– دراسات تمت في بعض الجامعات الأجنبية

1- دراسة[1]: **Hans B. Christensen** و **Valeri V. Nikolaev** بعنوان: "مدى إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأصول غير المالية"

"Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test?"

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع مدى إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية عند قياس الأصول غير المالية، وذلك في ظل توفر الظروف التي تسمح بتطبيق النموذجين في عملية القياس.

وللإجابة على تساؤولات البحث قام الباحثان بإجراء دراسة على عينة من الشركات المتواجدة في أسواق المملكة المتحدة البريطانية وألمانيا، والتي تقوم باستخدام المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية، و اعتمد الباحثان عند تحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها على استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في النسب المئوية، والتكرارات، والوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية.

وقد خَلُصت الدراسة في الأخير إلى جملة من النتائج، كان أهمها ما يلي:

- أن معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) أتاحت للشركات حرية الاختيار بين استخدام نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة التاريخية عند تقييم الأصول غير المالية، شريطة الالتزام بالثبات في استخدام الطريقة التي تختارها والافصاح عن السياسة المحاسبية المستخدمة؛
- أن ما يقارب نصف الشركات المستهدفة تستخدم أساس القيمة العادلة عند تقييم الاستثمارات العقارية؛
- أن استخدام محاسبة القيمة العادلة عند تقييم الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات، تتمتع بموثوقية أكبر بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية مقارنة باستخدام أساس التكلفة التاريخية.

[1] Hans B. Christensen, Valeri V. Nikolaev, **Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test?**, (January 2013), Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1269515 , (Date of view: 15/05/2018).

2- دراسة:[1] **Ricardo F. REIS** و **Phillip C. STOCKEN** بعنوان: "الآثار الاستراتيجية لاستخدام التكلفة التاريخية و القيمة العادلة في عملية القياس المحاسبي"

Strategic Consequences of Historical Cost and Fair Value Measurements

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح آثار استخدام التكلفة التاريخية و القيمة العادلة في تقييم مخزون الشركات في أسواق المنافسة غير الكاملة. ولتحقيق أهداف البحث إفترضت الدراسة حالتين، الأولى وهي الحالة التي تكون فيها جميع الشركات ملزمة بتقييم مخزوناتها باستخدام التكلفة التاريخية. والثانية وهي الحالة التي تكون فيها الشركات ملزمة بتقييم مخزوناتها بالقيمة العادلة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات عندما تقوم بمراقبة تكاليف تصنيع مخزوناتها فإن التقرير المالي الذي يتم إعداده باستخدام مقياس التكلفة التاريخية لا يقدم دائمًا المعلومات الملائمة عن قيمة مخزون الشركة، في حين أنه إذا تم استخدام القيمة العادلة في تقييم مخزون الشركات فان البيانات المالية تعكس تماماً قيمة المخزون لدى الشركات، وهذا يعني أن الشركات عندما تستخدم القيمة العادلة تكون لها القدرة أكبر على توقع سلوك منافسيها، وبالتالي تقوم بتصنيع مخزون أكبر، وكسب أرباح متوقعة أعلى، وتوليد قدر أكبر من الرفاهية الاجتماعية وذلك مقارنةً باستخدامها للتكلفة التاريخية.

زيادة على هذا، فإن التقارير التي يتم إعدادها باستخدام القيمة العادلة تعد أكثر ملائمة لتقييم الشركة من تلك التي يتم إعدادها باستخدام التكلفة التاريخية.

3- دراسة:[2] **Don Herrmann** وآخرون، بعنوان: " أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة للممتلكات والمصانع والمعدات"

The Quality of Fair Value Measures for Property, Plant, and Equipment

هدفت هذه الدراسة إلى المفاضلة بين طرق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وبين أساس التكلفة التاريخية وذلك عند تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات، وقد تمت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الامريكية وذلك بإجراء دراسة تحليلية إستناداً الى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ولتحقيق أهداف البحث قدم الباحثون وفي شكل موجز ملخصاً لطرق تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات على النطاق الدولي ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ليعملوا بعد ذلك على تقييم نموذج القياس وفق القيمة العادلة في مقابل القياس وفق التكلفة التاريخية وذلك بالنسبة للممتلكات والمصانع والمعدات واستناداً إلى الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية. وقد أضهرت الدراسة في الاخير جملة من النتائج، أهمها:

[1] Ricardo F. REIS, Phillip C. STOCKEN, **Strategic Consequences of Historical Cost and Fair Value Measurements**, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=975445, (Date of view: 15/05/2018).
[2] Don Herrmann, Shahrokh M. Saudagaran, Wayne B. Thomas, **The Quality of Fair Value Measures for Property, Plant, and Equipment**, (2005), Electronic copy available at: http://www.ssrn.com , (Date of view: 15/05/2018).

- ✓ أن القياس وفق القيمة العادلة ليس بالأمر المستحدث، إذ تضمن المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) مثله مثل الانظمة المحاسبية لعديد البلدان وعلى رأسها أستراليا والمملكة المتحدة خيار اعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات وفق القيمة العادلة؛
- ✓ أن القياس بالقيمة العادلة لعناصر الممتلكات والمصانع والمعدات يعد أكثر ملائمة لإتخاذ القرار من قبل المستخدمين، كما يساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية؛
- ✓ توفر القيمة العادلة معلومات مالية أكثر موثوقية (الحيادية، التمثيل الصادق) وملاءمة من مقاييس التكلفة التاريخية وذلك عند قياس هذه الأصول؛
- ✓ القياس وفق التكلفة التاريخية لهذه الأصول يكون أفضل بالنسبة لخاصية "قابلية التحقق" مقارنة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، رغم أن ذلك لا يكون بشكل مطلق (وخاصة عند معالجة الاصول المولدة ذاتياً مثلا).

4- دراسة:[1] **Enrico Laghi** و آخرون، بعنوان: "هل التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأصول المالية يوفر الشفافية للمستثمرين؟- دراسة تطبيقية على البنوك المصرفية"

Fair value hierarchy in financial instrument disclosure. is there transparency for investors? Evidence from the banking industry

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أن الحلول المعتمدة في المعايير الصادرة عن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB لقياسات القيمة العادلة والمطبقة على الادوات المالية، أو حتى الاستثمارات الأخرى، تساهم في تحسين مستوى الإفصاح وتخدم مصلحة المستثمرين.

وللإجابة على تساؤولات الدراسة عرض الباحون نتائج لدراسة ميدانية تمت على عينة من البنوك المحلية والأجنبية المدرجة والتي اعتمدت التسلسل الهرمي للقيمة العادلة تماشياً مع توصيات معيار المحاسبة الأمريكي FAS157 و معيار التقارير المالية الدولية IFRS7.

وقد تبين من خلال نتائج الدراسة أن المستوى الثالث من التسلسل الهرمي لقياسات القيمة العادلة يفتقر للملائمة بإعتبار أنه يستخدم بعض الأساليب التقديرية التي يكون للإدارة دخل في وضع فرضياتها، وقد وجهت له انتقادات حادة خاصة وأن هذا المستوى من التقدير تم استخدامه بشكل سيئ في فترات الأزمات، على غرار الأزمة المالية الأخيرة ما بين 2009-2011، مما أدى إلى احداث التقلبات الدورية.

[1] Enrico Laghi, and others, **Fair value hierarchy in financial instrument disclosure. is there transparency for investors? Evidence from the banking industry**, Journal of Governance and Regulation / Volume 1, Issue 4, 2012, virtus interpress, (2012), Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2153645 , (Date of view: 15/05/2018).

ثانياً– دراسات تمت في الجامعة الجزائرية

1– دراسة:[1] **SAIDANI Mohamed Said** بعنوان: محاسبة القيمة العادلة: التقنية الجديدة للقياس

La juste valeur : une nouvelle technique d'évaluation

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاهات تطبيق محاسبة القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية، خاصة وأن المعايير المرتبطة بعملية القياس والافصاح عن القيمة العادلة تم التركيز عليها في المعايير المحاسبية الدولية الصادرة حديثًا. وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الاجابة على السؤال البحثي التالي: ما هي اتجاهات التطور في استخدام معايير محاسبة القيمة العادلة عند إعداد البيانات المالية؟

وللإجابة على إشكالية البحث ركزت الدراسة على عرض المفاهيم والحجج المتعلقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي، ومدى إرتباطها بجودة المعلومات المحاسبية التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق هذه المعايير.

وعلى ضوء ما تم عرضه وتحليله من خلال هذه الدراسة تبين أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية أصبح ضرورة تقتضيها الظروف والأوضاع الاقتصادية، وأن هناك زيادة في الاتجاه العالمي نحو استخدام محاسبة القيمة العادلة بالنسبة لجميع عناصر المركز المالي للمؤسسة، حيث أصبحت تلقى قبولاً واعترافاً عاماً بها خاصة في ظل السلبيات التي عرفتها محاسبة التكلفة التاريخية في مايتعلق بموثوقية المعلومات المحاسبية.

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك زيادة في ثقة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة، لأنها تدعم قدرتهم على التنبؤ بالتدفق النقدي المستقبلي للمؤسسة. لكن وبالرغم من التوسع في عملية تقييم الأصول وفق محاسبة القيمة العادلة، بإعتبارها أفضل طريقة لتقديم معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة بالنسبة لمستخدمي هذه المعلومات، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لتحسين القيمة العادلة من أجل تعزيز ملاءمة المعلومات وموثوقيتها.

ومن جهة أخرى، وبالرغم من أنه نادراً أن يخلو معيار محاسبي دولي من التطرق لمفهوم القيمة العادلة، إلا أنه على المستوى الوطني نجد الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي يبين أن استخدام هذا المفهوم لم يتم تناوله بشكل كاف، كما أنه لا يشكل القاعدة الأساسية للتقييم.

[1] SAIDANI Mohamed Said, **La juste valeur : une nouvelle technique d'évaluation**, Revue ElWahat pour les Recherches et les Etudes, Vol.9 n°1 (2016) :P : 671 -685, Université de Ghardaia.

المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة وإبراز خصوصية الدراسة الحالية

بعدما تم استعراض الدراسات السابقة والتي تناولت محاسبة القيمة العادلة من زوايا مختلفة، وجب علينا تحليل ومناقشة هذه الدراسات، وتوضيح ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

أولا– مناقشة الدراسات السابقة

حاولنا من خلال هذا الفصل عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت أحد جوانب موضوع الدراسة؛ ومن الواضح أن الدراسات السابقة التي تم عرضها هي عبارة عن تجارب دولية تمت في بيئات مختلفة منها المحلية، والعربية، وحتى الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، الأردن، سوريا، فلسطين، العراق، السعودية، الجزائر)، وقد تناولت موضوع الدراسة من أبعاد وزوايا عديدة، والملاحظ أن هذه الدول تتباين في درجة إهتمامها بتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفي درجة تطور أسواقها المالية، وفي مدى مواكبتها لمعايير الابلاغ المالي الدولية الحديثة.

والملاحظ أيضاً أن أغلب الدراسات السابقة التي تم عرضها تشترك في إتباعها للمنهج الوصفي عند التطرق لبدائل القياس المحاسبي ومعالجة موضوع محاسبة القيمة العادلة، كما أن أغلبها اعتمد أسلوب الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على الفرضيات.

كما يتضح أن دراستنا هذه؛ تشترك مع الدراسات المحلية في البيئة التي أجريت فيها الدراسة، وتتفق بشكل كبير مع أغلب الدراسات المرتبطة بالبيئة العربية في الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة، نظراً لأن هذه الدول العربية متشابهة من حيث الواقع الاقتصادي باعتبارها دول نامية. إلا أن هذه الدراسة تختلف عن غيرها من الدراسات المحلية في كونها تركز على تحليل واقع البيئة المحاسبية الجزائرية والوقوف على صعوبات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في الجزائر ومن ثم محاولة اقتراح حلول لأهم المشاكل التي تعيق تطبيق هذا النموذج الجديد في بيئة الأعمال الجزائرية، كما تختلف دراستنا عن باقي الدراسات السابقة في المكان والزمان الذي تمت فيه الدراسة، وتختلف أيضاً عن بعض الدراسات الأجنبية التي تناولت بيئات محاسبية متطورة ذات الأسواق المالية الكبرى والقادرة على مواكبة نصوص معايير الإبلاغ المالي الدولية الحديثة مثل البيئة الأمريكية والبريطانية، وهو ما تفتقده البيئة الجزائرية.

لكن على الرغم من هذه الاختلافات التي ميزت دراستنا عن الدراسات السابقة، إلا أن دراستنا اعتمدت بشكل كبير على ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، لأن الدول التي تمت فيها أغلب الدراسات السابقة كانت سباقة في تبني محاسبة القيمة العادلة مقارنة بالتجربة الجزائرية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة نلاحظ أن أغلبها تتفق حول النقاط التالية:

- ✓ ازدياد التوجه العالمي نحو استخدام القيمة العادلة كأساس لعملية قياس الأصول والالتزامات؛
- ✓ تعتبر المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للقيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، ولكن بالمقابل تعتبر أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية.
- ✓ يواجه تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة مشاكل وتحديات عديدة؛

- ✓ هناك تباين في درجة الإهتمام بمحاسبة القيمة العادلة ومدى إلزامية تطبيقها، وذلك حسب التشريعات المحلية الخاصة بكل دولة؛
- ✓ أن القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتعزيز شفافية القوائم المالية وأنها تعكس بشكل أفضل المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، ولكن بشرط توافر الأسواق المالية الفاعلة، وتوافر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وتوافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة؛
- ✓ كما توصلت بعض الدراسات إلى أن معايير محاسبة القيمة العادلة لم تكن سبباً في تفاقم الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وإنما ساهمت في كشف مسببات الأزمة الحقيقية، وأن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة.

ثانياً– مميزات هذه الدراسة

سوف يخرج هذا البحث عن الإطار الذي تم تناوله حول نموذج القيمة العادلة في الدراسات السابقة، إذ يتبنى البحث فكرة عرض بعض التجارب الدولية حول أسس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وإجراء دراسة مقارنة مع البيئة الجزائرية، وكذا محاولة إستطلاع آراء المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر حول مدى أهمية القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، وفيما إذا كان هناك إمكانية تطبيق هذا النموذج متوفرة في البيئة الجزائرية، ومدى قبول المحاسبين الجزائريين لهذا المفهوم الجديد، بالاضافة إلى التعرف على المشاكل والصعوبات التي تعيق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، مع تقديم بعض الحلول الممكنة لذلك. وفي مايلي يمكننا عرض أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات سابقة:

- ✓ قدمت بعض الدراسات السابقة حلولاً لبعض المشاكل المرتبطة بعملية القياس والافصاح عن القيمة العادلة، ولكن قد تكون هذه الحلول غير مناسبة للبيئة المحاسبية في الجزائر؛
- ✓ لم تتناول الدراسات السابقة تطبيق نموذج محاسبة القيمة العادلة في الجزائر كنموذج بديل للتكلفة التاريخية بالدراسة والتحليل والنقد، وهو ما تهدف إليه الدراسة الحالية وذلك من خلال محاولة التأصيل العلمي لنموذج محاسبة القيمة العادلة، وتقديم إطاراً متكاملا للقياس والإفصاح عنها، ومن ثم تشريح واقع البيئة المحاسبية الجزائرية والتعرف على التحديات التي تعيق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، ثم اقتراح بعض الحلول الملائمة للبيئة المحلية؛
- ✓ أشارت بعض الدراسات إلى بعض المشاكل ولكنها لم تضعها موضوع الدارسة والتحليل مثل مدى إمكانية الوثوق والاعتماد على تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية في ظل محدودية وعدم كفاءة السوق المالي؛ وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة مع تقديم بعض الحلول الممكنة لذلك.
- ✓ قدمت هذه الدراسة فصلاً كاملاً لعرض بعض التجارب الدولية حول موضوع القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، وهو ما تفتقده جميع الدراسات التي تم عرضها سابقاً.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل استعراض أهم الدراسات السابقة التي تلتقي مع موضوع دراستنا في بعض الفصول أو المباحث أو في محور معين، أو في بعض الملامح البعيدة أو القريبة، مع مراعاة تسلسلها الزمني. وقد شملت هذه الدراسات مجموعة من الرسائل الجامعية وكذا مجموعة من الأوراق البحثية المقدمة في بعض المؤتمرات، بالاضافة إلى بعض المقالات المنشورة في المجلات العلمية أو المواقع الالكترونية المتخصصة، والتي تناولت موضوع الدراسة من أبعاد وزوايا عديدة، وفي بيئات مختلفة منها المحلية، والعربية، وأخرى أجنبية، بهدف معرفة آراء ووجهات النظر المختلفة حول موضوع الدراسة، والاستفادة من نتائجهم في تدعيم نتائج الدراسة الحالية.

وبعد عرض هذه الدراسات تم استخراج أهم النقاط والجوانب التي عالجتها كل مجموعة من هذه الدراسات، والتي سلطت الضوء على جوانب من الموضوع في بيئات مختلفة، وفي الأخير حاولنا توضيح ما يميز الدراسة الحالية عن ما سبق تقديمه من دراسات سابقة. لكن على الرغم من الاختلافات التي ميزت دراستنا عن الدراسات السابقة، إلا أن دراستنا ستعتمد بشكل كبير على ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج، لأن الدول التي تمت فيها أغلب الدراسات السابقة كانت سباقة في تبني محاسبة القيمة العادلة مقارنة بالتجربة الجزائرية.

الفصل الثاني:

الاطار النظري

للد راسة

تمهيد

إهتم علم المحاسبة على خلال العقود السابقة بموضوع القياس والتقييم، وظلت مشكلة تحديد القيمة وإيجاد الأساس المناسب للقياس المحاسبي الهاجس الأساسي للمفكرين والباحثين والهيئات المحاسبية في أغلب البلدان، حيث كان النقاش دائماً وباستمرار يتناول القيمة، وفيما اذا كانت التكلفة التاريخية في الميزانية تعبر عن الحقائق الإقتصادية وتسمح لمستخدمي البيانات المالية من فهم الوضع المالي ونتائج أعمال المؤسسة.

ولمَّا كان يفترض في البيانات المالية أن تعبر بصدق عن الوضع المالي للمؤسسة وتقديم معلومات مفيدة ومناسبة لمختلف الأطراف المستخدمة، لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية والمبنية أساساً على مبدأ التكلفة التاريخية تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة تمثل الوقائع الاقتصادية لاتخاذ قرارات سليمة، ومن هنا كان البحث عن البديل الذي يقارب بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية فكانت محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الأفضل لذلك. وعلى الرغم من المزايا العديدة التي تتمتع بها القيمة العادلة في القياس المحاسبي إلا أنها واجهت العديد من التحديات والانتقادات أثناء تطبيقها.

ومن هنا كانت دراسة هذا الفصل تتمحور حول ما يلي:

- المبحث الأول: تطور محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي؛
- المبحث الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه محاسبة القيمة العادلة.

المبحث الأول: تطور محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي

تحتل القيمة العادلة مكاناً بارزاً في الفكر المحاسبي، فمنذ سنوات والفكر المحاسبي يتأرجح ما بين مفهومي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس في قياس وتقييم البيانات المالية، إلا أن الاهتمام بالقيمة العادلة في الفترة الأخيرة (خاصة بعد قيام كل من مجلسي IASB و FASB بإصدار العديد من المعايير المحاسبية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة) قام بنقل النظرية المحاسبية من نظرية تقليدية إلى نظرية ذات آفاق وأطر جديدة قائمة على أسس قياس أكثر ملاءمة في توفير البيانات المالية،[1] مما أحدث تغييراً شاملاً على تلك البيانات وعلى التقارير المالية المعدة من قبل الشركات، وعلى قرارات المستثمرين.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول القياس المحاسبي

يمثل القياس في المحاسبة المرحلة الأكثر حسماً من مراحل العمليات المحاسبية نظراً لأن ما تعجز المحاسبة عن قياسه لا يدخل ضمن نطاق المعلومات المتعلقة بأداء الوحدات الاقتصادية لأنشطتها المتعددة والتي تسعى المحاسبة إلى التعبير عن حدوثها ونتيجة تفاعلها مع بعضها سواء أكان ذلك بشكل نقدي أو كمي، تمهيداً لعرضها وتقديمها بشكل يُتيح للمهتمين بتلك المعلومات ونتائج تفاعلها مع بعضها إمكانية استخدامها في ترشيد القرارات الخاصة بهم.[2]

أولاً– مفهوم القياس في الفكر المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي الوظيفة الأساسية والعمود الفقري للمعرفة المحاسبية، كما أن الكثير من الدراسات المحاسبية تعتبر أن القياس هو أحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة، ولقد قدم للقياس المحاسبي عدة تعاريف على فترات مختلفة من الزمن، غير أن أوّل تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام قدمه Campell سنة 1957 حيث عرفه كما يلي: " يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء لقواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة"[3] فالقياس المحاسبي ماهو إلا تعبير كمي ونقدي للظواهر والأحداث والوقائع المالية والاقتصادية الخاصة بوحدة معينة، وعرضها في صورة نافعة ومفهومه.[4]

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) القياس المحاسبي بأنه "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار"[5] وبنفس المعنى تقريباً عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) القياس المحاسبي بأنه:" عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية، وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس من بين أسس القياس المختلفة"[6]، كما عرف القياس أيضاً بأنه: "يشمل القياس الكمي

[1] أحمد عزت محمد أبو شملة، **دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية- دراسة ميدانية في سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير، جامعة جدارا، الاردن 2011/2010، ص 30.
[2] علي ناجي سعيد الذهبي، موفق عبد الحسين محمد، **القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها- بحث تطبيقي في احدى الشركات الصناعية العراقية**، مقال منشور على الرابط التالية: https://iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=767 ، سنة النشر 2009.
[3] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك 2007، ص 100.
[4] احمد حلمي جمعه، **المدخل السلوكي في المحاسبة المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 154.
[5] ريتشارد شرويد و آخرون، **نظرية المحاسبة**، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، دار المريخ، الرياض 2006، ص 185.
[6] حسين القاضي و مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 142.

عمليات التسجيل والتبويب والترحيل، ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية، أي أن القياس يشمل جمع الخطوات المحاسبية من أول عمليات القيد في الدفاتر حتى إعداد الحسابات الختامية"[1].

من الواضح أن مختلف التعاريف المقدمة سابقاً للقياس المحاسبي ورغم تعددها إلا أنها لم تختلف كثيراً عن بعضها البعض، بل نجدها متقاربة وتشترك في نقاط عديدة رغم المراحل الزمنية المختلفة التي قدمت فيها، غير أن المفهوم المرجعي المعتمد في أغلب الدراسات، هو التعريف المقدم من طرف جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1966 حيث عرفته كما يلي:" يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة"[2]

تشير التعاريف السابقة عموماً إلى ضرورة تحديد القيم المتعلقة بالعناصر الأساسية التي تتضمنها القوائم المالية على أن تكون هذه القيم معبر عنها بشكل نقدي، فضلاً عن ذلك فان عملية القياس المحاسبي تنطوي ايضاً على بيان أثر الاحداث والعمليات والظروف المختلفة على هذه القيم النقدية، علماً أن تحديد أثر الاحداث الاقتصادية على عناصر القوائم المالية يتطلب "تحديد النقطة الزمنية التي ينعكس عندها أثر هذه الاحداث"، ويسمى هذا النشاط المحاسبي باسم الاعتراف بأثر الاحداث الاقتصادية على عناصر القوائم المالية.[3]

وبحسب ما ورد في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، فقد عُرِّفَ "الإعتراف المحاسبي" بأنه: عملية تضمين الميزانية أو قائمة الدخل ببند يتوافق مع تعريف عنصر من عناصر القوائم المالية (الأصول، الالتزامات، الايرادات، المصروفات...). [4] وعموماً هناك أربع معايير ينبغي توافرها حتى يتم الاعتراف بالبند ويكون قابلاً للإثبات المحاسبي، وهي:[5]

- انطباع تعريف أحد عناصر القوام المالية؛
- القياس والتعبير عن أحد عناصر القوام المالية بوحدة القياس النقدي المعتمدة؛
- توافر خاصية الملائمة، أي أن يكون البند مؤثراً في عملية اتخاذ القرارات؛
- توافر خاصية الموثوقية، أي إمكانية الاعتماد على نتيجة القياس.

من خلال ماتم عرضه سابقاً من مفاهيم يتضح أن القياس في المحاسبة يعني تحديد قيم كمية ونقدية للأشياء والأحداث المتعلقة بالشركة، كما يعتبر وظيفة تتبع فيها مجموعة من الإجراءات واستناداً إلى أسلوب قياس محدد من بين أساليب القياس المختلفة. وسنحاول من خلال العناصر الموالية عرض أساليب وخطوات القياس المحاسبي، بالاضافة إلى أهمية وأهداف القياس في الفكر المحاسبي.

[1] فضل كمال سالم، **مدى أهمية القياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية – غزة 2008، ص 93.
[2] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص 327.
[3] علي ناجي سعيد الذهبي، موفق عبد الحسين محمد، مرجع سبق ذكره.
[4] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007- IAS & IFRS**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 61.
[5] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر- من المبادئ إلى المعايير**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 407.

ثانياً– أهمية وأهداف القياس المحاسبي :

تنبع أهمية القياس المحاسبي بأنه يمثل جوهر المحاسبة وبدون فهم ما يقاس وكيفية القياس يستحيل الفهم الكامل والصحيح للمحاسبة، وتزداد أهمية القياس من خلال إعتماد عمليتي التحقيق والتقرير على درجة الكفاءة التي تمت بها عمليات القياس. كما يؤدي القياس في الفكر المحاسبي دور متعاظم في تحديد محتوى وأساليب إعداد وعرض البيانات والمعلومات الخاصة بأنشطة الوحدة الإقتصادية. ومن جهة أخرى، فإن عملية القياس المحاسبي تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف، ولعل أهمها:[1]

- ✓ التعبير عن الأحداث والظواهر الإقتصادية التي تتم في الوحدات الإقتصادية بوحدة قياس مناسبة هي النقود؛
- ✓ القيام بقياس الأصول التي تمتلكها الوحدة الإقتصادية والإلتزامات المترتبة على ما تملكه الوحدة الإقتصادية؛
- ✓ التعرف على التغيرات التي تطرأ على أصول وخصوم وحقوق ملكية الوحدة الأقتصادية بين الفترة المالية والأخرى وربط هذه التغيرات بفترة زمنية محدودة.

ويرى الباحث أن أهم هدف من مخرجات عملية القياس هو توفير معلومات ملائمة لمستخدمي تلك المخرجات.

ثالثاً– معايير القياس المحاسبي وخطوات إعداده

عند القيام بعملية القياس المحاسبي لابد من الأخذ بعين الاعتبار جملة من المعايير، والمتمثلة في الآتي: [2]

- ✓ **الموضوعية** : وتعني عدم خضوع القياس المحاسبي لتقديرات شخصية بحته، وبمعنى آخر التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيد عن التحيز الشخصي.
- ✓ **الملاءمة:** يعني معيار الملاءمة أن تكون البيانات، والمعلومات المحاسبية ملاءمة للغرض من القياس، وتكون هذه المعلومات ملاءمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس، وما طرأ عليه من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة؛
- ✓ **القابلية للتحقق:** يعتبر هذا المعيار من أهم معايير القياس؛ لأنه قد يكون المقياس غير قابل للتطبيق العملي، رغم أنه ذا فائدة كبيرة وتتوفر فيه كل الشروط الموضوعية، أو أن تطبيقه محاط بصعوبات لا يمكن تذليلها، أو أن تطبيقه يتطلب تكلفة تفوق المنفعة أو العائد المتوقع منه، وفي هذه الحالة لابد من البحث عن مقياس بديل يحقق توازن بين التكلفة والمنفعة المتوقعة منه؛
- ✓ **قابلية القياس الكمي:** ويقصد بالقياس الكمي تعيين أعداد للأشياء المرغوب في قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الأشياء عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الأعداد.

[1] محمد معتصم إبراهيم حمد، اسماعيل محمد النجيب، **بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية (بالتطبيق على المنطقة الصناعية الخرطوم بحري)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16(1) / 2015، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

[2] تامر بسام جابر الأغا، **أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، ص 21.

ومن جهة اخرى، فإن إتمام عملية القياس المحاسبي تتطلب إتباع أربع خطوات رئيسية والمتمثلة في:[1]

- تجميع البيانات عن الاحداث الاقتصادية التي تنتج عن عمليات المؤسسة، حيث تكون هذه العمليات معبرة عن أشياء مختلفة مثل الايرادات والنفقات والاصول والخصوم، وتنتج جميعها من التبادل السوقي للسلع والخدمات، ويتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه؛
- تسجيل العمليات المادية السابقة طبقا لنظام القيد المزدوج، وبناءً على دليل موضوعي قابل للتحقيق؛
- بمجرد تجميع الاحداث الاقتصادية كما وقعت، يكون من الضروري تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة؛
- تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة في مجموعات، حيث من الضروري أن يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير أو قائمة، تقدم للأشخاص المعنيين بالمؤسسة، أو المهتمين بأحوالها المالية. وتهدف هذه الخطوة إلى ايضاح الأمور والاحداث ا لمالية الهامة التي وقعت والتي أمكن تبويبها.

رابعاً – أساليب القياس المحاسبي

أثمر الفكر المحاسبي عن ظهور العديد من الأساليب المحاسبية المختلفة الهادفة إلى التعبير عن الاحداث والعمليات والظروف الناشئة عن ممارسة الوحدات المحاسبية لأنشطتها المتعددة، وتعد هذه الأساليب بمثابة مرشد أو دليل للعمل المحاسبي ويرتبط إختيار أي من هذه الأساليب بالغرض من عملية القياس المحاسبي، وأياً كان الأسلوب المستخدم في عملية القياس ينبغي أن يكون موضوعياً وله القدرة على إقناع مستخدمي المعلومات المحاسبية الناتجة من عملية القياس المحاسبي.[2]

إن النظرية المحاسبية سارت خطىً واسعة نحو تطوير أساليب القياس، وأصبحنا اليوم أمام العديد من أساليب القياس المحاسبي التي كثر الجدل والنقاش من حولها، وفيما يلي يمكننا تحديد الاتجاهات الرئيسية في القياس المحاسبي والتي تطرقت إليها المدارس الفكرية المختلفة في محاولة لاستخلاص أسلوب للقياس المحاسبي يخدم الأهداف الرئيسية التي تحاول المحاسبة تحقيقها، وذلك كالآتي:[3]

- ✓ **المدرسة التقليدية:** وهي الأكثر شيوعاً في الممارسة العملية في الوقت الحاضر حيث تعتبر أن المحاسبة سجل تاريخي يتبع عمليات المشروع الاقتصادية، وتعتمد في القياس على وحدة نقدية (مثل الدينار أو الدولار) تفترض فيها ثبات القوة الشرائية، ويلاحظ أن هذه المدرسة لا تتمسك تمسكاً كلياً بأسلوب القياس التاريخي بل تخرج عنه في بعض الحالات إما من باب الحيطة والحذر مثل تسعير المخزون السلعي على أساس

[1] فضل كمال سالم، مرجع سابق، ص 94.
[2] علي ناجي سعيد الذهبي، موفق عبد الحسين محمد، مرجع سبق ذكره.
[3] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2015/2014، ص 135.

التكلفة أو السوق أيهما أقل واما اعترافاً جزئياً منها بالتغير في القوة الشرائية للنقود مثل تقويم المواد المنصرفة للإنتاج على أساس الوارد أخيراً صادر أولا.

- ✓ **القياس على أساس الأسعار الجارية أو أسعار السوق،** والتي تمثلها مجموعة الدراسات التي قامت بها جمعية المحاسبين الأمريكية؛
- ✓ **القياس باستخدام الأرقام القياسية** لأخذ التغيرات في الرقم القياسي العام للأسعار في الحسبان؛
- ✓ **القياس على أساس القيم الحالية** باعتبار أن أي أصل من الأصول يمثل مجموعة من الخدمات المقبلة وأن قيمة الأصل هي عبارة عن القيمة الحالية لمجموع هذه الخدمات.

وهناك تصنيف آخر يصنفها إلى ثلاث مدارس، وهي كالآتي:[1]

- ✓ **المدرسة التقليدية:** وهي التي تعتمد في عملية القياس على التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة باستخدام الأرقام القياسية؛
- ✓ **المدرسة الحديثة:** وهي التي تركز على القيمة الاقتصادية لأصول وخصوم المؤسسة، وتعتمد في قياسها على نموذج القيم الجارية؛
- ✓ **مقاربة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB**: والتي ترتكز على القيمة العادلة، ممثلة في أسعار السوق أو بالاستناد على أحد النماذج التقديرية المعتمدة.

وإتساقاً مع تطور أساليب القياس المحاسبي شهدت طرائق القياس المحاسبي تطوراً مماثلاً، فمن طرائق القياس النقدي عندما كان هدف المحاسبة توفير المعلومات المالية الملائمة للمالكين و الأطراف الخارجية، إلى طرائق القياس الكمي المتبعة في المحاسبة الإدارية وذلك عندما تطور هدف المحاسبة إلى توفير المعلومات الملائمة للإدارة، إلى طرائق القياس الوصفي المتبعة في المحاسبة عن الأداء الاجتماعي والذي يلبي هدف المحاسبة في توفير المعلومات المتعلقة بالجانب الاجتماعي و البيئي و التي تخدم أطراف متعددة ولأغراض مختلفة. [2]

خامساً– أسس المقارنة والمفاضلة بين بدائل القياس

من أجل المفاضلة بين بدائل القياس المختلفة، وإختيار أفضل بديل، ينبغي الأخذ في الحسبان المقارنة بين مختلف بدائل القياس المتاحة وذلك إستناداً إلى النقاط التالي:[3]

- ✓ **خلوها من أخطاء التوقيت:** تنتج أخطاء التوقيت عندما تحدث تغيرات في القيمة خلال دورة معينة، ولكن يتم الاعتراف بتلك التغيرات والتقرير عنها محاسبياً في دورة أخرى، مما ينتج عنه تداخل في نتائج

[1] Alfred Stettler, Reda Gherbi, **Les cadres conceptuels comptables et les méthodes d'évaluation**, la revue de L'Expert-Comptable Suisse 4 -2005, l'Ecole des HEC- Lausanne, p : 243.

[2] سعيدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[3] تامر بسام جابر الأغا، مرجع سبق ذكره، ص 21.

تلك الدورات؛ فالقياس البديل الذي يعترف بتغيرات القيم في نفس الدورة التي تحدث خلالها؛ سوف يتمتع بخاصية أفضل من بدائل القياس الأخرى؛

- ✓ **خلوها من أخطاء وحدة القياس:** ينتج هذا النوع من الأخطاء عندما لا تعبر القوائم المالية عن تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود، وبهذا تصبح الأفضلية لوحدة القياس التي تعترف بتغيرات المستوى العام للأسعار في القوائم المالية؛
- ✓ **قابلية التفسير:** ينبغي أن تكون مخرجات القوائم المالية قابلة للفهم من حيث المعنى والاستخدام؛
- ✓ **الملائمة:** ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية الناتجة عن القوائم المعدة مفيدة.

المطلب الثاني: تطور بدائل القياس المحاسبي

تُعد مشكلة تحديد القيمة وإيجاد الأساس المناسب للقياس المحاسبي، وإختيار أفضل الممارسات لتوفير المصداقية في المعلومات المحاسبية من أكبر الصعوبات التي تعترض المحاسبين، حيث واجهت المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس أصعب التحديات في ظل ظهور العديد من المشاكل وفي ظل غياب الأسس الواضحة الواجب الالتزام بها في القياس والتقييم والإفصاح. حيث أن توفر العديد من بدائل القياس جعل إمكانية الاختيار بينها واستخدام البديل الأنسب الذي يحقق الموضوعية في المعلومات المحاسبية أمراً تتخلله الكثير من الصعوبات.

أولاً– القياس المحاسبي وفق مدخل التكلفة التاريخية

1– تقديم نموذج التكلفة التاريخية ومتطلبات تطبيقه:

يطلق على النظام المحاسبي التقليدي" نظام التكلفة التاريخية" نظراً لأن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً تقوم على تسجيل كافة المعاملات المالية بالأسعار الفعلية التي تمت على أساسها تلك المعاملات وتجاهل أي تغيرات تطرأ على تلك الأسعار.[1] وتعتبر التكلفة التاريخية هي الأساس للقياس والتسجيل المحاسبي، وذلك لسهولة تطبيقها وموضوعيتها، وكونها تقوم على وقائع حدثت بالفعل وتكون مؤيدة بالمستندات الثبوتية، والتي تعتبر التكلفة الفعلية والحقيقية والعادلة في لحظة وقوع الحدث.[2]

وقد عُرِّفت التكلفة التاريخية بعدة تعاريف، حيث عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية حسب ما وردت بمعيار المحاسبة الدولي رقم (38) بأنها" مبلغ النقد أو مُعَادِلات النقد المدفوع أو القيمة العادلة لعوض آخر قُدم لإقتناء أصل في تاريخ إقتنائه أو إنتاجه"[3]، كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها " المبالغ

[1] منال علي العبد الله، **التحول في القياس المحاسبي في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة الجارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا 2010، ص 75.

[2] أحمد محمد مصطفى المبيضين، **تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الاردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الاردن، ص 33.

[3] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار (IAS38)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، إصدار 2018/2017.

المقاسة بالوحدة النقدية، للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها"[1]

وعرفها (Kieso، 2005) في كتابه المحاسبة المتوسطة بأنها: "سعر أو تكلفة الأصل أو الإلتزام أثناء حدوثها أو حيازتها، وهي أداة قياس معظم الأصول والالتزامات".[2]

ولقد أثار أساس التكلفة التاريخية في قياس عناصر القوائم المالية الكثير من النقاش والجدل في الأدب المحاسبي والتطبيق العملي خلال العقود الماضية وانقسم المفكرون والمحاسبون بين مؤيد ومعارض لاعتماد هذا الأساس، وقد ازدادت حدة المعارضة في ظل تطور حاجات مستخدمي القوائم المالية وما ترتب على ذلك من أهداف لهذه القوائم، والعمل على تحقيق هذه الأهداف والحاجات.[3]

إن زمن الحصول على الأصل يمثل الأسعار التي تعبر عن القيمة السوقية العادلة وإذا لم تقم المؤسسة بتسديد ثمنه نقداً، فإنه يسجل بالقيمة السوقية في تاريخ الحصول عليه، فالعبرة من تاريخ الحصول على الأصل تحديد التكلفة الفعلية له. لكن مع مرور الزمن من تاريخ الحصول على هذا الأصل، تتغير الأسعار لأسباب متعددة لعل أهمها التضخم، تغير الطلب والعرض، التطور التكنولوجي، وأسباب أخرى كثيرة، وإن عدم وجود مثل هذه الأسباب يجعل الاستمرار في تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية أمراً طبيعياً لكن بظهورها لن تكون بيانات التكلفة التاريخية مفيدة لمتخذي القرارات.[4]

وقبل الخوض في مميزات هذا الأساس ومعوّقاته، يمكن تلخيص متطلبات مبدأ التكلفة التاريخية بالنقاط التالية:[5]

- ✓ تقاس قيمة جميع الأصول والخدمات في المؤسسة بتكلفة الحصول عليها ووضعها بحالة جاهزة للاستعمال.
- ✓ تقاس التكاليف بالمبالغ المستثمرة ويعبر عنها بوحدات نقدية أو ما يعادلها.
- ✓ يجب أن تصنف التكاليف لتسهيل مهمة معالجتها محاسبياً، فمثلاً لو تم شراء عقار يتكون من أرض وبناء، يجب أن توزع التكلفة الكلية محاسبياً بين الأرض والبناء ليتم اهتلاك تكلفة البناء على مدار عمره الإنتاجي المقدر.
- ✓ يجب أن تقيم الالتزامات على أساس تاريخي؛ وذلك لأن الالتزامات تنشأ نتيجة حيازة الأصول، وبما أن الأصول تقيم أصلاً بالتكلفة التاريخية، فإن هذه الالتزامات لا بد أن تقيّم هي الأخرى وفقاً للأساس التاريخي.

[1] بوكساني رشيد و اخرون، **مبدأ التكلفة التاريخية بين الإنتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة السوقية العادلة**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي: 17 و 18 جانفي 2010.
[2] بوكساني رشيد و اخرون، مرجع سبق ذكره.
[3] جمال علي عطية الطرايرة، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأردن 2005، ص 75.
[4] منال علي العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 75.
[5] جمال علي عطية الطرايرة، مرجع سبق ذكره، ص 76.

2- مبررات تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية:

رغم ما أثير من انتقادات وأوجه قصور لمبدأ التكلفة التاريخية، إلا أنَ هناك من الأسباب الرئيسية والحجج الجوهرية، التي تدعم وجهة نظر المنادين والمؤيدين بعدالة مبدأ التكلفة التاريخية، والتي يتلخص أهمها في الآتي:[1]

1) إن التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية العادلة وقت الحصول على الأصل وتملكه؛

2) إن التكلفة التاريخية تستند إلى عمليات حدثت فعلا، وليست افتراضية؛

3) يشترط مبدأ التكلفة التاريخية حدوث عملية تبادلية حقيقية للاعتراف والقياس، مما يجعل الموضوعية والموثوقية أكبر؛

4) إن مبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة، بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموماً، وهو بدوره يحقق نوعاً من الاتساق المتبادل بين منهج التكلفة التاريخية من ناحية وبين مجموعة هذه الفروض والمبادئ من ناحية ثانية، ويتضح هذا الاتساق المتبادل فيما يلي:

- ✓ **الموثوقية:** إن العمليات والأحداث التي وقعت عند امتلاك الأصل أو نشوء الإلتزام، هي أكثر موثوقية بسبب وجود ما يؤيد تلك الأحداث من مستندات ثبوتية.
- ✓ **الموضوعية:** يعتبر الهدف الرئيسي للمحاسبة تزويد الجهات المعنية بالمعلومات المالية الموثوق بها لتكون مفيدة في اتخاذ القرارات، وبهدف المحافظة على ثقة مستخدمي البيانات المحاسبية يجب أن تكون هذه البيانات مبنية على أساس إثبات أو دليل موضوعي وخالية من الحكم الشخصي، وهذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية[2] وبالتالي فإن فرض الموضوعية يتيح إمكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر.
- ✓ **الثبات في إتباع النسق:** يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات في إتباع النسق، بحيث تبقى الأصول والالتزامات مقومة بتكلفتها التاريخية من فترة إلى أخرى، بصرف النظر عن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترات؛
- ✓ **مبدأ تحقق الإيرادات:** يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ تحقق الإيرادات، بحيث لا يتم الإعتراف بالإيراد، إلا بعد تحققه فعلا من خلال عملية تبادل فعلية حدثت مع طرف خارجي .
- ✓ **مبدأ الحيطة والحذر:** صحيح أنه يعاب على مبدأ التكلفة التاريخية بأنه يتجاهل إثبات التغير في ارتفاع أسعار الأصول، إلا أنَ ذلك يتلاءم مع مبدأ الحيطة والحذر، الذي يشترط الإستمرار في إثبات البنود المالية بسجلات المؤسسة وإظهارها في الميزانية وفقاً لتكلفتها التاريخية، بحيث لا يتم إثبات أي زيادات متوقعة (محتملة) في الأصول، والإيرادات، والخسائر، والالتزامات.

[1] نعيم دهمش، عفاف اسحق أبو زر، **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**، المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان ، الأردن، يومي: 22 و 23 أيلول 2004.
[2] بوكساني رشيد وآخرون، مرجع سبق ذكره.

5) يرغب معدو القوائم المالية والمدققون في وضع أهمية أكبر على موثوقية المقاييس من أجل سلامة التدقيق والمسؤولية القانونية، وهذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية.[1]

6) إضافة إلى النقاط السابقة يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية الأفضل لأغراض فرض الضرائب، لأنه يوفر دليلاً قابلاً للإثبات عن المعاملات المالية، وتعتبر الملاءمة الإدارية والقابلية للإثبات من المسائل الهامة في أي نظام ضريبي، وذالك لتخفيض تكاليف إدارة النظام وتقليل التهرب من الضرائب.[2]

3- الخروج عن مبدأ التكلفة التاريخية

رغم وجود مبررات منطقية لاستخدام مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن الممارسات المحاسبية العملية أثبتت أنها لم تلتزم بالمفهوم النظري للأسس التي يقوم عليها، إما بسبب ضرورات استلزمت الخروج عن هذه الأسس، أو بسبب اتساقه مع مبادئ وفروض محاسبية أخرى، ويمكن حصر بعض حالات الخروج عن مبدأ التكلفة التاريخية فيما يلي:[3]

- تقييم المخزون السلعي في أخر كل دورة مالية بسعر السوق إذا كان أقل من التكلفة الفعلية، وتكوين مخصص مؤونات؛
- تقييم المدينين بصافي القيمة التحصيلية القابلة للتحقق، وتكوين مخصصات تقديرية للديون المشكوك في تحصيلها؛
- المسموحات والمردودات والخصومات النقدية، وتكوين مخصصات أخرى تتعلق بأوراق القبض، ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية وأية مخصصات أخرى يتم تكوينها لأغراض مشابهة، مما يتسبب في تحميل بيان الدخل ببنود لم تحدث فعلا؛
- المنح والهبات التي يتم الحصول عليها بالقيمة الصفرية، يتم تسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية بقيمتها السوقية؛
- قياس الإستثمارات بقيمها السوقية عند التصفية.

4- عيوب مبدأ التكلفة التاريخية:

أثار أساس التكلفة التاريخية جملة من الانتقادات سواءً من قبل مستخدمي البيانات المالية أو من قبل المحاسبين أنفسهم، إذ أن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات وحدة النقد في ظل التضخم يؤدي إلى حدوث تشويه في البيانات المالية المعدة وفقاً للمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها. وفيما يلي يمكن عرض بعض الإنتقادات التي وجهت إلى مبدأ التكلفة التاريخية :[4]

[1] نفس المرجع السابق.
[2] فريد زعرات، **معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة البليدة 2009، ص 80.
[3] نفس المرجع السابق، ص 80.
[4] أنظر:
- نعيم دهمش، عفاف اسحق أبو زر، مرجع سبق ذكره.
- جمال علي عطية الطرايرة، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

- عدم مصداقية المعلومات المنشورة في قائمة المركز المالي، نظراً للأستخدامها خليطاً من العناصر المقاسة بوحدات نقد ذات قوة شرائية مختلفة. ذلك أن التكلفة التاريخية تتجاهل جميع التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقود، وهذا يعني أن بنود الحسابات الواردة في السجلات المحاسبية تكون مثبتة بقيم غير متكافئة في قوتها الشرائية، مما يجعل تجميعها ومعالجتها سوية عملية مضللة؛
- يُسقِط مبدأ التكلفة التاريخية كثيراً من الأصول غير الملموسة من سجلات المؤسسة مثل العلامة التجارية، شهرة المحل المنتجة ذاتياً، المعرفة التقنية التي إكتسبتها المؤسسة، المزايا الاحتكارية...الخ بسبب عدم حدوث عملية تبادل حقيقية مع طرف خارجي الذي يشترطه المبدأ عند الاعتراف وإثبات الأحداث المالية. وبالتالي فإن الميزانية تبتعد أو تقترب عن تمثيلها للمركز المالي السليم، بمقدار أهمية وقيمة البنود المحذوفة منها، تماشياً مع شرط حدوث عملية التبادل الحقيقية؛
- إن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم، يؤدي إلى عدم التجانس في مبدأ مقابلة الإيرادات (الممثلة للقيمة الجارية) مع المصروفات (الممثلة لقيم تاريخية مختلفة باختلاف الأوقات والفترات التي استنفدت فيها تلك المصروفات)، مما يترتب عليه عدم موضوعية المقابلة، وبالتالي عدم مصداقية صافي الأرباح الذي يظهر في قائمة الدخل؛
- عدم ملائمة المعلومات المحاسبية المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لمتخذي القرارات، نتيجة لعدم واقعيتها وعدم بيانها الموقف المالي الحقيقي، ولقياسها غير السليم للأرباح؛
- إن اشتراط حدوث عملية تبادل حقيقية مع طرف خارجي لإثبات البيانات المالية، سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الدورات المحاسبية، و يترتب على ذلك أن أياً من نتائج الدورات المحاسبية سوف لن تكون صالحة لتقييم أداء المؤسسة، وما لذلك من أثر على حقوق الملاك، بحيث تستفيد مجموعة منهم على حساب المجموعات الأخرى، نظراً لأنَ ملاك المشروع في دورة محاسبية معينة، ليسوا هم بالضرورة ملاكه في الفترة اللاحقة، وسوف يؤدي ذلك إلى قياس غير عادل للدخل الدوري للمشروع؛
- إن القاعدة المحاسبية التي تشترط حدوث عملية تبادل حقيقية للإعتراف باكتساب الايراد، والتي تعتبر من ضمن المسلمات في نظرية المحاسبة، تتناقض والمشاهد في الحياة العملية للمشروعات الاقتصادية، فقد تتكبد المؤسسة مصاريف إعلان في فترة معينة، بينما يتم البيع وتحقق الإيراد في الفترة التالية، ومن هنا فإنَ المقابلة بين الإيرادات المكتسبة والمصروفات المتعلقة بها ينقصها الدقة؛
- يدمج دخل النشاط التشغيلي الجاري مع مكاسب الحيازة المحققة التي نتجت خلال الدورة الجارية أو الدورات السابقة ولكنها تحققت خلال الدورة الجارية، وهذا يتعارض مع فرض الدورية، فالدخل وفق التكلفة التاريخية هو خليط من أرباح عمليات التشغيل (الإنتاج) ومن مكاسب الحيازة (الاحتفاظ) الناتجة عن ارتفاع أسعار تكلفة البضاعة المباعة بالفرق بين تكلفتها الجارية وتكلفتها التاريخية، وبالتالي فإن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى قياس غير سليم لدخل الدورة بسبب أخطاء التوقيت.[1]

[1] فريد زعرات، مرجع سبق ذكره، ص 81.

- ومن الآثار المترتبة على قياس الأصول بالتكلفة التاريخية في ظل الارتفاع المستمر للأسعار ما يلي:[1]

- إظهار قيمة الأصول عموماً والأصول طويلة الأجل خصوصاً بأقل من قيمتها الجارية والتي تمثلها القيمة السوقية، وهذا سيؤدي حتماً إلى إنخفاض أقساط الاهتلاك للأصول طويلة الأجل وإنخفاض أقساط الأطفاء للأصول المعنوية.
- إن انخفاض هذه المصاريف مع بقاء الايرادات على حالها دون تغيير يؤدي حتماً إلى إظهار أرباح وهمية (غير حقيقية)، وهذا سوف يؤدي إلى إستيفاء ظرائب عن أرباح لم تتحقق أصلاً، كما يؤدي ذلك الى توزيع جزء من تلك الأرباح الوهمية على حملة الأسهم.
- إن توزيع الأرباح الوهمية ودفع ظرائب عن أرباح وهمية سوف يؤدي بطبيعة الحال إلى إستنفاذ وتقليص لجزء من رأس المال.
- سوف يؤدي كل ما تقدم إلى نقص في حقوق ملكية المساهمين وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً للتعبير عن عدم قوة وكفاءة المركز المالي للشركة. مما يسبب إحجاماً لبعض المستثمرين الجدد وهروب الاستثمارات المتوقعة.

ويرى الباحث أنه بالرغم من الانتقادات المذكورة أعلاه، إلا أن التكلفة التاريخية تتميز بتوفر خاصية الموثوقية مقارنة بأساليب القياس الأخرى والتي تتأثر بالآراء الشخصية للقائمين على عملية القياس خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط. غير أنه وبالرغم من كون التكلفة التاريخية أصبحت عرفاً محاسبياً يعتمد عليه في القياس المحاسبي، إلا أن المشاكل والقصور الذي إحتوته، من خلال عجزها عن إنتاج معلومات ملائمة خاصة في ظل التغيرات الحادة للأسعار أثناء فترات التضخم، هو ما أدى إلى محاولات دائمة من المفكرين في الأدب المحاسبي للتغلب على سلبيات هذا الأساس، وكان توجه هذه المحاولات يقود نحو تطبيق أسس قياس محاسبية أخرى تعكس القيمة الاقتصادية للمؤسسة. وقد زادت شدة هذا المطلب في السبعينات من القرن الماضي، أين أدت زيادة حدة التضخم في غالبية دول العالم إلى نقص منفعة المعلومات المحاسبية لدى مستخدميها، مما دفع بمختلف الجهات المهنية بالبحث عن طرق بديلة للتكلفة التاريخية، وأهم الطرق التي تم التوصل إليها هي:

- نموذج التكلفة التاريخية مع وحدة النقد الثابتة؛
- نموذج القيمة الجارية؛
- نموذج القيمة الجارية مع وحدة النقد الثابتة.

[1] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 296.

ثانياً– نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة (محاسبة المستوى العام للأسعار)

لمواجهة آثار التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقد على نتائج القياس المحاسبي، وأمام الانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية، فقد ظهرت طريقة محاسبة المستوى العام للأسعار لتظهر التغيرات في الأسعار من فترة لأخرى بالاعتماد على مؤشر عام يعرف بالرقم القياسي للأسعار الذي يُظهر في حال تزايده مقدار الانخفاض الحاصل في القوة الشرائية لوحدة النقد، والعكس بالعكس. وقد كان لهذه الطريقة صدىً واسعاً في التطبيق العملي في الكثير من الأوساط المالية في بلدان مختلفة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد دعا مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى إستخدام هذه الطريقة لبيان أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية.[1]

وطبقا لهذا الأسلوب فإنه يتم تعديل بيانات القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية المقيمة بوحدة قياس معينة، على ضوء التغيرات الطارئة على القدرة الشرائية لوحدة النقد. ويعتمد تعديل البيانات المحاسبية على طريقة الأرقام القياسية للأسعار (مؤشر المستوى العام للاسعار)[2]

وقد عُرِّف مؤشر المستوى العام للاسعار على أنه سلسلة من المقاييس، تعبر في شكل نسبة، عن العلاقة ما بين متوسط سعر مجموعة من السلع والخدمات قي فترات متعاقبة، ومتوسط السعر لنفس مجموعة السلع والخدمات في تاريخ معين.[3]

وتعتمد هذه الطريقة عموماً على الخصائص التالية:[4]

- إستبعاد فرض وحدة القياس النقدي الاسمية، واستخدام وحدة القوة الشرائية العامة للنقود كأساس للقياس؛
- تطبيق مبدأ التحقق كأساس لمقابلة الإيرادات بالمصروفات عند تحديد الدخل المحاسبي.

ونتيجة الاعتماد على الأرقام القياسية فإن من مزايا هذا المدخل البساطة عند إجراء التعديل والموضوعية، ويمكن تفهمه بسهولة، فضلا عن ذلك فإن إعداد الأرقام القياسية ليس من اختصاص المحاسب ولكنها تعد بواسطة هيئات حكومية متخصصة، ولكن يقع على المحاسب عبء اختيار الرقم القياسي المناسب عند التعديل لتسهيل العملية والحصول على نتائج أفضل. ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أكثر المقاييس استخداماً ويتم إصداره بمعرفة الجهات المختصة كل شهر أو ثلاثة أشهر ولا يخضع لأي تعديل بعد نشره، و هو يطبق في الولايات المتحدة الأمريكية بناءً على توصيات مجلس معايير المحاسبة المالية .[5]

---

[1] يامن خليل الزعبي، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن 2005، ص 50.

[2] احمد قايد نور الدين، **الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي: 05 و 06 ماي 2013.

[3] يامن خليل الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[4] ضيف الله محمد الهادي ولبزة هشام، **قصور نموذج التكلفة التاريخية في معالجة ظاهرة التضخم**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 .

[5] احمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره.

1- مستويات تغيرات الاسعار

إن دراسة ظاهرة التغير بالاسعار يمكن ان تتم من خلال ثلاث مستويات:[1]

1- التغيرات في المستوى العام للاسعار

2- التغيرات في المستوى الخاص للاسعار

3- التغيرات في المستوى النسبي للاسعار

يقصد بالأولى : زيادة أو نقصان سعر كل أو غالبية السلع و الخدمات التي يتم تبادلها بالاقتصاد ككل.

وهذا يؤدي إلى تغير بالقوة الشرائية لوحدة النقد الوطنية المتعامل بها، فارتفاع الاسعار بصورة عامة تعني التضخم Inflation وهو ينعكس في انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. وانخفاض الاسعار بصورة عامة يعني الانكماش Deflation وهو ينعكس في زيادة القوة الشرائية.

ويقصد بالثانية : التغير في سعر سلعة أو خدمة معينة في سوق معينة بذاتها ووفق شروط متعارف عليها ويتغير سعرها لأسباب عديد منها التغير في أذواق المستهلكين، تحسينات تكنولوجية .... الخ

أما المستوى الثالث: يوضح إلى أي حد كانت التغيرات بالأسعار الخاصة متماشية ومتوافقة مع التغيرات في المستوى العام للاسعار.

2- آليات تطبيق مؤشر المستوى العام للأسعار: عند تطبيق مدخل التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة لا بد من إتباع مجموعة من الخطوات وهي:[2]

أ) إعداد القوائم المالية وفق أسلوب التكلفة التاريخية؛

ب) تحديد الرقم القياسي المناسب لتغيرات قيمة وحدة النقد؛

ت) تبويب عناصر الميزانية إلى عناصر نقدية وعناصر غير نقدية:

يقصد بالعناصر النقدية تلك الأصول والالتزامات التي تتحدد قيميتها بعدد ثابت من وحدات النقود بغض النظر عن التغيرات السعرية، ومن أمثلة الأصول النقدية (البنك، الصندوق، العملاء، المدينون و أوراق القبض)، ومن أمثلة الالتزامات النقدية (الموردون، الدائنون، أوراق الدفع والقروض). أما العناصر غير النقدية فيقصد بها العناصر التي لا تمثل قيمتها عدد ثابت من وحدات النقود حيث تتذبذب أسعارها طبقا للتغيرات السعرية ومن أمثلة الأصول غير النقدية (الأصول الثابتة الملموسة وغير لملموسة وما يرتبط بها من مخصصات، المخزون وما يرتبط به من مخصص ارتفاع الأسعار) ومن أمثلة الخصوم غير النقدية (رأس مال الأسهم العادية والأرباح المحجوزة).[3]

[1] فارس جميل الصوفي، أحمد خضر محمد عابدين، **مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم**، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

[2] جمال علي عطية الطرايرة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[3] احمد قايد نور الدين، ، مرجع سبق ذكره.

ث) تعديل العناصر غير النقدية باستخدام الرقم القياسي:

وهنا يتم التفرقة بين حسابات المركز المالي وحسابات النتيجة، فبالنسبة لحسابات المركز المالي يتم تعديل قيم العناصر غير النقدية بالرقم القياسي في نهاية العام، وذلك من خلال حاصل ضرب كل عنصر من العناصر غير النقدية بالرقم القياسي في نهاية العام مقسوم على الرقم القياسي للعنصر نفسه في تاريخ شرائه، كما يلي:

$$\text{بيانات تاريخية وفقاً لوحدة نقد ثابتة القيمة} = \text{تكلفة العنصر التاريخية} \times \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار سنة القياس}}{\text{الرقم القياسي لأسعار سنة الأساس}}$$

أما بالنسبة لعناصر قائمة الدخل (النواتج والاعباء) فيتم تعديل كل عنصر من خلال قسمة الرقم القياسي بنهاية العام على متوسط الرقم القياسي خلال العام، وذلك لحدوث عناصر قائمة الدخل في تواريخ مختلفة كل منها له رقم قياسي للسعر يختلف تبعاً لتاريخ تحقق العنصر.[1]

أما العناصر النقدية فلا يتم تعديلها، لأنها مثبته بعقود ولا تتغير مبالغها بتغير القدرة الشرائية للنقد.

ج) قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بالعناصر النقدية وذلك بطرح الرقم الحالي لها في الاصول النقدية في نهاية الفترة من الرقم المعدل الناتج عن تعديل صافي المركز النقدي المعدل في بداية الفترة بكل المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة بعد تعديلها.

لكن هناك مشاكل تواجه المحاسب أثناء اختيار الرقم القياسي المناسب للأسعار، والقيم المحاسبية الواجب إخضاعها للتعديل ومدى إمكانية إجراء التعديل على فترات متقاربة، ودرجة الموضوعية التي يمكن توافرها في البيانات المعدلة واستعداده المهني لإجراء التعديلات اللازمة ومدى دقة النتائج التي يمكن التوصل إليها من اختيار ذلك الرقم وما إلى ذلك من المسائل الشائكة، ورغم ذلك فإن الاهتمام بمشكلة المحاسبة للتقلبات في الأسعار أصبحت من الأهمية بمكان، حيث أن أي حل لها حتى ولو كان جزئياً يصبح أمراً مرغوباً.[2]

وبناء على ماسبق، يرى أصحاب الرأي الخاص بتطبيق هذا الأسلوب أنه يحقق الميزات التالية:[3]

- موضوعية بنود القوائم المالية المعدة وفقاً لأسلوب القوة الشرائية العامة وقابليتها للتحقق والمراجعة، نظراً لاعتمادها على بيانات العمليات الفعلية، وأن الجهات الحكومية هي التي تتولى إعداد الأرقام القياسية؛
- يمكن عقد المقارنات الزمانية والمكانية لعناصر القوائم المالية نظرا لتجنب أسلوب "محاسبة المستوى العام للأسعار" أخطاء أسلوب التكلفة التاريخية الناتجة عن فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد.

[1] يامن خليل الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[2] منال علي العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[3] جمال علي عطية الطرايرة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

كما يرى بعض مؤيدوا هذا المنهج أنه يُحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال المزايا التالية:[1]

- سهولة تطبيق هذه الطريقة وعدم تعقدها، حيث يتم إستخدام وحدة قياس نقدية ذات قوة شرائية عامة؛
- تقوم هذه الطريقة على أساس موضوعي واحد لمعالجة كل البيانات الواردة بالقوائم المالية، وتعديل الآثار التي تحدثها تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار التي تصدرها الجهات الحكومية، وبالتالي فهذه الطريق تبتعد عن التخمين والحدس؛
- تعديل القوائم المالية بوحدة النقد الثابتة تجعل منها قابلة للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى، ومع القوائم المالية لنفس المؤسسة الخاصة بالفترات السابقة؛
- تقيس بشكل مناسب الأرباح والخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بالنقدية؛
- حساب الاهتلاكات والتعديلات الأخرى وفق طريقة وحدة النقد الثابتة يمكن المؤسسة من حل مشكلة استبدال الأصول وتآكل رأس المال؛
- تتميز هذه الطريقة بالشمول حيث تصلح لكل النشاطات التجارية والصناعية.

وبالرغم من المزايا السابقة إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من العيوب، بل أن هناك عدة انتقادات أثيرت حوله، ومن أهمها:[2]

- يحتوي هذا الأسلوب على أخطاء نتيجة لتطبيق مبدأ تحقق الإيراد وما يترتب عليه من عدم مصداقية الأرباح؛
- تداخل نتائج التغيرات المالية المختلفة نتيجة لدمج النشاط الجاري مع مكاسب التغيرات السابقة التي تحققت خلال الفترة الحالية واستبعاد مكاسب لم تتحقق بعد، وتأجيل الاعتراف بها لحين تحققها في فترات مقبلة؛
- غالباً ما تكون تكلفة إعداد القوائم المالية الإضافية أكبر من المنافع التي تستفيد منها الوحدة الاقتصادية؛
- الأرباح في القوة الشرائية والنتائج المتعلقة بها لا يمكن اعتبارها مصدراً حقيقياً للتمويل؛
- المعلومات الإضافية قد لا تتلاءم مع خبرات وإدراك متخذي القرارات مما يؤدي إلى سوء الفهم وإصدار قرارات غير مناسبة؛
- هذا المدخل لازال يتمسك بأساس التكلفة التاريخية عند إجراء القياس والتقويم المحاسبي مع ما ينطوي عليه من قصور في الإفصاح المحاسبي؛

[1] ضيف الله محمد الهادي ولبزة هشام، مرجع سبق ذكره.
[2] أنظر:
- جمال علي عطية الطرايرة، مرجع سبق ذكره، ، ص 87.
- أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره.

- إن استخدام هذه الطريقة للرقم القياسي للأسعار قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة وذلك لأن الوحدات الاقتصادية غالبًا ما تتأثر بالتضخم المتعلق بالأصول التي تستخدمها و تتعامل بها و ليس بالتضخم العام.

وفي الختام يمكن الإشارة الى أن أسلوب محاسبة وحدة النقد الثابتة قد تم اقتراحها من قبل بعض المنظمات المهنية للمحاسبة كمقياس ملائم ليستخدم في تعديل القوائم المالية للمؤسسات في فترات التضخم، وقد استطاعت هذه الطريقة أن تحقق بعض الميزات، وكانت مقبولة من قبل الكثير من المحاسبين، ولكن في الوقت نفسه كانت عرضة للنقد من قبل بعضهم، كما أنها كانت عرضة للقبول تارة وللرفض تارة أخرى من قبل الهيئات المهنية للمحاسبة أيضا، حيث أن الحكومة البريطانية عمدت إلى تشكيل لجنة خاصة بمحاسبة التضخم عرفت باسم لجنة Sandiland إلا أنها سرعان ما أصدرت تقريرها عام 1975 رفضت بموجبه محاسبة وحدة النقد الثابتة، وأقرت محاسبة القيمة الجارية، وبشكل مشابه حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، ونفس الشيء بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حيث تم سحب المعيار IAS 15 "المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار" وتم التوجه بشكل أكثر نحو منهج القيمة العادلة. [1]

ثالثاً– مدخل القيمة الجارية لعلاج التغيرات السعرية الخاصة

1– تقديم مدخل القيمة الجارية

يستخدم مدخل التكلفة الجارية في معالجة البيانات المحاسبية خلال فترات التضخم، وقد بدأ استخدامه لأول مرة في إنجلترا خلال السبعينيات، وذلك بعد صدور تقرير لجنة "Sandi lands" في سبتمبر 1975 والذي أوصى باستبدال النظام المحاسبي المعتمد على التكلفة التاريخية، بنظام يستند على أساس القيم الجارية، وليس على أساس التكلفة التاريخية المعدلة التي تأخذ في الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار.[2] وقد كسبت هذه الطريقة تأييداً واسعاً في العديد من الدول، والتي أخذت تعتمده أساساً لإعداد بياناتها المالية.

يعتمد القياس المحاسبي وفقاً لهذا المدخل على القيمة أو السعر الواجب دفعه للحصول على أصل مماثل للأصل المملوك للوحدة من حيث العمر الإنتاجي والطاقة الإنتاجية وكفاءة التشغيل.[3]

كما يطلق البعض على مدخل القيم الجارية مفهوم المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة (المحافظة على رأس المال المادي)، حيث أن الدخل المحقق وفق هذا المدخل عبارة عن قيمة المبالغ التي يمكن توزيعها خلال السنة مع احتفاظ المؤسسة على نفس طاقتها التشغيلية المتاحة لها في بداية السنة، وهذا ما يتطلب إعادة إظهار أصول والتزامات المؤسسة بقيمها الجارية بدلاً من التاريخية، وتهتم المحاسبة على أساس القيم الجارية بتغيرات أسعار بعض السلع والخدمات وليس بتغيرات القوة الشرائية العامة للعملة، وعلى هذا تظهر القوائم المالية آثار التغير في الأسعار الخاصة لعناصر معينة.[4]

[1] فريد زعرات، مرجع سبق ذكره، ص 133.
[2] مدحت فوزي عليان وادي، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 89.
[3] منال علي العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 85.
[4] فريد زعرات، مرجع سبق ذكره، ص 115.

وبالتالي يمكن القول أن نموذج القيم الجارية يعبر عن أثر التغيرات التي طرأت على عناصر الأصول نتيجة التغيرات في أسعار هذه العناصر، أي يقوم على تعديل أساس القياس التقليدي إلى أساس يعتمد على القيم الجارية (القيمة الاستبدالية، صافي القيمة البيعية للأصول، القيمة الحالية)، وبوجه عام فإن مفهوم القيمة الجارية يهدف إلى استخدام أساليب وطرق فنية ومستحدثة لقياس وعرض بنود الحسابات الختامية، تختلف عن" مفهوم التكلفة التاريخية المعدل بالأرقام القياسية العامة.

وبذلك فإن هذا النموذج يهدف في جوهره إلى الفصل بين:[1]

- ✓ الربح من العمليات: وهو عبارة عن مقارنة إيرادات الفترة بالتكاليف الجارية للموارد المستنفذة في إنتاج هذه الإيرادات؛
- ✓ أرباح (أو خسائر) حيازة الأصول غير النقدية نتيجة لإرتفاع (أو إنخفاض) أسعار السوق الخاصة بتلك الأصول خلال الفترة.

2- أسس تطبيق طريقة القيم الجارية:

تتمثل أهم أسس وقواعد تطبيق طريقة القيم الجارية لتعديل القوائم المالية فيما يلي:[2]

- ✓ يمكن النظر إلى طريقة القيم الجارية على أنها تعديل للبيانات التاريخية وفق الأسعار الخاصة لأصول المؤسسة وليس وفق المستوى العام للأسعار، ويثبت هذا التعديل في السجلات حيث تعتمد القيم الجديدة (الجارية) في الحسابات الختامية، وهذا يعني أن محاسبة القيم الجارية تمثل بديلاً للقياس المحاسبي التاريخي.

  وبالتالي فإن هذه الطريقة تختلف عن الطريقة السابقة (محاسبة المستوى العام للأسعار) في أنها تقتضي تطبيق القيمة الجارية للأصول غير النقدية وفق الأسعار الخاصة بهذه الموجودات وليس وفق المستوى العام للأسعار. وقد تحتسب النفقات الايرادية على أساس القيمة الجارية، كما قد يعاد تقويم النفقات المرسملة.[3]

- ✓ في محاسبة القيم الجارية ليس الأمر مجرد إعادة التعبير عن الأرقام المحاسبية التاريخية، وإنما هي خروج عن أهم قواعد ومبادئ مدخل التكلفة التاريخية، خاصة الخروج عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في الأسعار الخاصة لأصول المؤسسة، وبالتالي إتباع محاسبة القيم الجارية يؤدي إلى تجنب أخطاء التوقيت الناتجة من تأجيل الاعتراف بالتغيرات في قيم الأصول إلى حين التخلص منها.
- ✓ في محاسبة القيم الجارية يقتصر التعديل على الأصول غير النقدية، وتبقى الأصول النقدية دون تعديل لأن الأصول من العناصر النقدية عند التعديل تكون مقاسة على أساس قيمتها الجارية في تاريخ التعديل، لذلك لا تظهر في محاسبة القيم الجارية مكاسب وخسائر القوة الشرائية للبنود النقدية.

[1] منال علي العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 85.
[2] فريد زعرات، مرجع سبق ذكره، ص 116.
[3] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

- ✓ يتم تحديد القيمة الجارية للأصل المراد تعديله، و يمكن أن يتم بالاسترشاد بقوائم الأسعار المنشورة بواسطة الجهات المنتجة للأصل أو بإعادة تقدير الأصل كل عام أو كل دورة اقتصادية، أو باستخدام الأسعار المحددة استناداً إلى الأرقام القياسية المتخصصة التي تنشرها الجهات الحكومية؛[1]
- ✓ إتباع محاسبة القيم الجارية يؤدي إلى الاعتراف بمكاسب وخسائر حيازة الأصول غير النقدية، وذلك بمجرد حدوث تغير في أسعارها الخاصة ارتفاعاً أو انخفاضاً.

وهنا يجب التفرقة بين أرباح وخسائر الحيازة المحققة وغير المحققة، وهذه الأخيرة ناتجة عن العناصر غير النقدية التي هي في حيازة الوحدة الاقتصادية حتى تاريخ التعديل (وتحسب بالفرق بين التكلفة الجارية والتكلفة التاريخية لتلك العناصر التي لم تباع أو تستنفذ خلال الفترة المالية). والأرباح أو الخسائر عن الحيازة المحققة ناتجة عن العناصر غير النقدية التي تم بيعها أو استنفذت خدماتها في الإنتاج، وتحسب بالفرق بين التكلفة الجارية والتكلفة التاريخية لتلك العناصر.[2]

3- بدائل القياس المحاسبي وفق مدخل القيم الجارية

يتم تطبيق نموذج القيم الجارية عبر إستخدام ثلاث بدائل وهي: القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية، تكلفة الاستبدال، صافي القيمة القابلة للتحقق. وهنا ينبغي الاشارة الى أن الإطاره المفاهيمي لعام 1984 والصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB إعتمد هذه الطرق الثلاث كبدائل للتقييم إلى جانب التكلفة التاريخية،[3] وفي مايلي عرض لهذه البدائل:

أ) طريقة القيمة الحالية أو(القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة):

تُعرَّف هذه القيمة بأنها " القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة والمتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل بما فيها القيمة المحصلة عند التخلص منه في نهاية عمره الانتاجي".[4]

وتقوم هذه الطريقة على إحتساب القيمة الاقتصادية للأصل وذلك عن طريق التنبؤ بصافي الإيرادات التي يحققها الأصل خلال حياته الإنتاجية، ثم اختيار معدل فائدة مناسب لحسم تلك التدفقات النقدية المتوقعة، والمبلغ الناجم عن ذلك هو القيمة الحالية لهذا الأصل. ويشترط لتطبيق هذه الطريقة ما يلي:[5]

1- التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة التي يمكن أن تتحقق من خلال استخدام الأصل؛

2- حصر التدفقات النقدية المتوقعة في كل فترة مالية من حياة الأصل؛

3- التنبؤ بعدد السنوات المتوقع أن يبقى فيها الأصل صالحاً للاستخدام؛

---

[1] احمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] Jean-François CASTA, **La comptabilité en « juste valeur » permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise ?**, centre de recherches sur la gestion CEREG ? Universite Paris Dauphine, p : 04.
[4] ماجد عبد المجيد قباجة، **أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن 2009، ص 37.
[5] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

4- إختيار معدل فائدة مناسب.

وإذا تم تحديد هذه المتغيرات الأربعة بشكل دقيق وموضوعي، أمكن بذلك قياس القيمة الاقتصادية للأصل.

وتحسب بتطبيق المعادلة التالية:

$$P_t = \sum_{t=0}^{n} \frac{FT_T}{(1+r)^t}$$

حيث:
- **Pt** : القيمة الحالية في الزمن t
- **FTt**: التدفقات النقدية في الفترة t
- **r** : معدل الخصم المناسب
- **n** : العمر الانتاجي الباقي للأصل

تمتاز هذه الطريقة بأنها أفضل طرائق القياس طبقاً لمدخل التكلفة الجارية نظراً لتوافقها مع أهداف رجال الأعمال في عمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، حيث أكد مجلس معايير المحاسبة المالية على تطبيق هذه الطريقة لاعتبارها الطريقة الأنسب لقياس القيمة العادلة للأصول محل التقييم.

لكن يصعب على المحاسبة المالية في أغلب الأحيان إستخدام طريقة القيمة الحالية نظراً للمشكلات المتعلقة بتحديد قيمة هذه التدفقات خاصة عندما تتداخل التدفقات الناتجة عن عدد من عناصر الأصول والخصوم،[1] وكذا صعوبة إختيار معدل الخصم. وبالتالي عندما تكون التدفقات النقدية المستقبلية غير مؤكدة، فإن موثوقية ودقة القياس وفق هذه الطريقة تكون صعبة وتطرح إشكال، عندئذٍ تصبح تقييمات القيمة التاريخية أكثر موضوعية.[2]

ب) طريقة تكلفة الاستبدال: ويمكن تسميتها (تكلفة الاحلال أو سعر الدخول الجاري):

ينجم عن القياس المحاسبي في ظل التكلفة التاريخية عجز الشركات عن تمويل عمليات تجديد أصولها الانتاجية، والسبب في ذلك هو أن الاهتلاك ينظر إليه على أنه إسترداد لتكلفة الأصل المسجلة في الدفاتر خلال العمر الانتاجي للأصل، ولكن مع تعاظم ظاهرة التضخم الإقتصادي ومارافقه من هبوط في القوة الشرائية لوحدة النقد، أصبحت المبالغ المستردة عن الاهتلاك أقل بكثير أحياناً من المبلغ اللازم لتجديد الاصول الانتاجية. وهذا خلق مشكلة تجديد الأصول وتوفير الأموال اللازمة لإستبدالها بأصول أحدث. وقد لجأت بعض الشركات الى تشكيل إحتياطات لتغطية العجز في الإستبدال عُرِفت باحتياطات إرتفاع أسعار الأصول، إلا أن تشكيل هذه الإحتياطات يستوجب توفر عدة شروط منها:[3]

- ✓ وجود الأرباح: فإن لم تحقق الشركة أرباحاً فلا تستطيع تشكيل الاحتياطي الذي يقتطع من الارباح؛
- ✓ موافقة الهيئة العامة للمساهمين على إقتطاع الإحتياطي: لأن هذه الأرباح من حق المساهم وتكون رهن إرادته، وهي بالتالي أمر غير مضمون؛

[1] منال علي العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] Nathalie Dagorn, Elodie Courjon, La modèle de la juste valeur, facteur de volatilité ou révélateur de la santé du marché ? HAL, p: 12, article publié le 12/02/2010 sur : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00456207

[3] يامن خليل الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

- ✓ ان الاعتماد على الاحتياطيات يفتقر إلى منهجية منظمة وعلمية لمعالجة ظاهرة إقتصادية وإنما هي مجرد حلول عشوائية.

ونتيجة لعجز التكلفة التاريخية عن حل مشكلة إستبدال الأصول فقد ظهر إتجاه لدى المهنيين نحو التخلي عن التكلفة التاريخية والتحول إلى أساس آخر للقياس المحاسبي عرف بتكلفة الاستبدال (سعر المدخلات).

وتعود بداية ظهور هذا النموذج إلى التضخم الحاد الذي شهدته الاقتصاديات الغربية في الفترة 1973-1983، حيث طالب القائمين على أعمال التوحيد المحاسبي في الدول الانجلوسكسونية (وخاصة لجنة معايير المحاسبة البريطانية ASC) للحد من الآثار التي يحدثها الارتفاع المستمر في الأسعار على القياس المحاسبي للأرباح وحقوق المساهمين، وقد أوصى تقرير Sandilands في عام 1975 بالاعتماد على طريقة تكلفة الاستبدال في ظل التضخم القائم وذلك للحفاظ على رأس المال المادي، وقد أعتمد هذا النموذج بقوة سنة 1979 في الولايات المتحدة وبريطانيا، وكان له تأثير على توحيد المعايير المحاسبية بشكل عام في كل من الدول الأنجلوسكسونية. [1]

ويقصد بسعر الدخول الجاري" المبلغ النقدي أو الذي يماثله الواجب دفعه لحيازة نفس الأصل المستخدم حالياً في المؤسسة". وعلى الرغم من وضوح هذا التعريف إلا أن تكلفة الإستبدال أثارت بين المحاسبين الجدل وبخاصة حول عبارة الأصول المماثلة، حيث ظهرت عدة معانٍ لها:[2]

أ - تكلفة إعادة إنتاج الأصول الموجودة: هي عبارة عن المبلغ النقدي أو ما يعادله للحصول على أصل مماثل للأصل الموجود لدى المؤسسة أي القيام بعملية الاستبدال دون مراعاة التحسينات التكنولوجية.

ب - تكلفة استبدال أصول مكافئة بالأصول الموجودة: يقصد بها المبلغ النقدي المطلوب من أجل الحصول على أصل مماثل ومكافئ في سوق الأصول المستعملة والتي لها الحياة الإنتاجية نفسها أي دون اعتبار للتغيرات التكنولوجية الطارئة. إلا أن هذا المفهوم غير عملي نظراً لعدم وجود سوق منتظمة لأسعار الأصول المستعملة.

جـ -تكلفة استبدال الأصول الجديدة: يقصد بها المبلغ النقدي أو ما يعادله للحصول إما عن طريق الشراء أو الإنتاج على الطاقة الإنتاجية لأصل أو مجموعة من الأصول تعبر عن التطورات التكنولوجية الحديثة التي تفوق الأصول الموجودة حالياً، فتكلفة إستبدال الأصول الحالية بأصول إنتاجية متطورة ينبغي أن يعبر عنها بأحدث الطرق الإنتاجية المتاحة.

وبالتالي فإن هذا المفهوم يعكس تكلفة إحلال أصل معين بأصل آخر مماثل له من حيث العمر الاقتصادي والطاقة الإنتاجية وكفاءة التشغيل.[3] وهنا لا بد من الاشارة إلى أن أسعار الدخول الجارية يمكن حسابها بثلاث طرق وهي: [4]

[1] Jean-François CASTA, Op. cit, p : 04.

[2] منال علي العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 87.
[3] أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 17.
[4] منال علي العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 88، بتصرف.

1) التسعير المباشر: يتم تحديد أسعار الأصول بناءً على الأسعار المأخوذة من المنتجين عن طريق طلب أسعار جديدة منهم لأصول بنفس مواصفات الموجودات التي تمتلكها المؤسسة، أو من قوائم الأسعار التي يصدرونها أو من حسابات التكاليف المعيارية التي يعدونها والتي يتوقع أن تعبر عن القيمة الحالية للمنتجات.

ويتم اللجوء إلى التسعير المباشر عندما تتوفر سوق منظمة تتحدد بموجبها الشروط والمواصفات والأسعار.

2) الأرقام القياسية :أي إستخدام الأرقام القياسية لتعديل أسعار كل عنصر من عناصر الأصول للتوصل إلى القيمة الجارية لها.

وتعبر هذه الأرقام عن الأرقام القياسية الخاصة للأسعار لمعرفة التغير الحاصل في أسعار كل نوع من أنواع عناصر المركز المالي وذلك سواء بالزيادة أو النقص، وقد تكون هذه الأسعار عبارة عن الأرقام المنشورة من قبل الإدارات الإحصائية أو من قبل المؤسسة داخلياً بناءً على خبراتها، وتستخدم هذه الطريقة في حالة عدم توفر سوق نظامية لأسعار الموجودات.

3) تقديرات المهندسين والإدارة: يمكن إعتماد تقديرات المهندسين والإدارة عند عدم إمكانية تطبيق أي من الطريقتين السابقتين حيث تطبق بالنسبة للآلات والتجهيزات أو خطوط الإنتاج المصممة طبقاً لمواصفات خاصة بالمؤسسة حيث يستعان بعروض أسعار لشراء أصول ذات خدمات مكافئة وقدرة إنتاجية مكافئة ثم تعدل هذه الأسعار بناءً على دراسات المهندسين لمراعاة الفروقات الفنية القائمة.

- **مزايا وعيوب التكلفة الاستبدالية:** تتمتع هذه الطريقة بعدة مزايا ويؤخذ عليها عدد من العيوب، ومن مزاياها:[1]

- ✓ باستخدام طريقة التكلفة الاستبدالية يمكن تقسيم أرباح الدورة إلى أرباح العمليات وأرباح الحيازة التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية وقرارات الإنتاج والتوزيع كما يسمح بالتنبؤات بتطور هذه الأرباح واتخاذ القرارات استناداً إلى هذه التنبؤات؛
- ✓ إن تقسيم أرباح الدورة يساعد في تقييم أداء الإدارة في الدورة الحالية والدورات الماضية وفي إعداد الموازنات التخطيطية الأكثر دقة مما يساعد في التحليل والمقارنة بين نتائج أعمال المشروع لعدة دورات وبين المنشآت المماثلة؛
- ✓ إن الاعتماد على طريقة التكلفة الإستبدالية تمثل التخلي عن مبدأي تحقق الإيراد والحيطة والحذر وذلك من خلال تصنيفها إلى أرباح الحيازة المقسمة إلى أرباح محققة بالبيع وأرباح غير محققة، فهي تعترف بالأرباح والخسائر عند استحقاقها وليس عند تحققها فقط؛
- ✓ تعتبر هذه الطريقة أقرب لمعرفة قيمة المنافع المتوقع الحصول عليها مستقبلاً من الأصول فقد يصعب تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية من حيازة أصل ما، لكن من خلال الحصول على التكلفة الجارية (الاستبدالية) يمكن التوصل إلى هذه المنافع؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 90.

- ✓ ولعل أهم ميزة لهذه الطريقة بأنها تعتبر وسيلة للمحافظة على رأس المال المادي، فبمجرد إعتبار أرباح حيازة الأصول غير النقدية أنها غير قابلة للتوزيع وإعادة استثمارها في المؤسسة الاقتصادية فإن ذلك يكفل المحافظة على قدرة الوحدة الاقتصادية على إعادة استبدال أصولها دون الحاجة إلى أموال جديدة تحملها عبئاً مالياً هي في غنى عنه .

أما سلبيات محاسبة التكلفة الاستبدالية فيمكن تلخيصها فيم مايلي:[1]

- ✓ إن القوائم المالية المعدة وفقًا للتكلفة الاستبدالية ناقصة لأنها لا يتوافر فيها الثبات والاتساق، حيث أن درجة الموضوعية في الكثير من الحالات تكون ناقصة، واعتماد القياس على التقدير الشخصي بالنسبة للأصول المستعملة أو التي لا توجد لها سوق؛ كما أن إظهار الأصول بالقيم الحكمية قد يؤدي إلى ظهور أرباح غير محققة؛
- ✓ التغييرات في القوة الشرائية للنقود لا تكون ظاهرة في القوائم المالية المعدة عن الفترة؛
- ✓ إن المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي هي مشكلة انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد عمومًا، والمشكلة ليست مشكلة ارتفاع أسعار بعض الأصول دون الأخرى؛
- ✓ لم تميز هذه التعاريف بين الأصول الملموسة والأصول المعنوية، حيث عالجت هذه التعاريف كافة الأصول بنفس الطريقة.[2]

ج) **طريقة صافي القيمة البيعية:** ويمكن تسميتها بـ "صافي القيمة القابلة للتحقق" أو "سعر الخروج الجاري"

يقصد بصافي القيمة البيعية لأصل ما "المبلغ الذي يمكن الحصول عليه حالياً إذا تم بيع الأصل مطروحاً منه المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع"، ويتم وفق هذه الطريقة إعادة تقييم كافة الأصول بقيمها البيعية الصافية، وفي حالة عدم إمكانية تقدير هذه القيمة بشكل مباشر من خلال أسعار السوق يتم الاعتماد عادة على أحد هذين البديلين:[3]

- ✓ استخدام أرقام قياسية خاصة للأسعار، محتسبة إما من طرف هيئات خارجية مستقلة أو من طرف المؤسسة؛
- ✓ استخدام الخبرة المهنية في التقدير.

وتعد هذه الطريقة نادرة الإستخدام في الأصول الثابتة إلا أنها أكثر ملاءمة بالنسبة لتقويم الأصول المتداولة كالمخزون السلعي، والذي يتم الحصول عليه أساساً بهدف البيع. ويعتمد نموذج محاسبة صافي القيمة البيعية على جملة من الخصائص، والمتمثلة في الآتي:[4]

---

[1] سالم عبد الله حلس، يوسف محمد جربوع، **تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة**- دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين، مقال منشور على الانترنت، بدون سنة نشر. ص 20.

[2] ماجد عبد المجيد قباجة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] فريد زعرات، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[4] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سابق،ص 95.

- أسعار البيع هي أساس التقويم المستخدم؛
- فرض ثبات القوة الشرائية للنقود (وحدة القياس)؛
- عدم الاعتماد على مبدأ التحقق المحاسبي؛
- الفصل بين دخل النشاط الجاري و بين أرباح (أو خسائر) الحيازة.

➢ **مزايا وعيوب طريقة صافي القيمة البيعية:** تحقق هذه الطريقة العديد من المزايا، أهمها ما يلي:[1]

✓ أنها تحدد القيمة الجارية للأصول في السوق، وبذلك يمكن معرفة واقعية التكلفة التاريخية المسجلة بها الأصول بحكم قربها أو بعدها عن صافي القيمة البيعية؛

✓ أنها تعتبر أساساً لمعرفة السيولة التي يمكن أن تتوفر للمؤسسة في وقت معين، فيما لو تم التخلص من الأصول، وتعطي مؤشراً عن مدى إمكانية استعمال الأصول وخاصة طويلة الأجل في تمويل سداد الديون سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل؛

✓ تعتبر صافي القيمة القابلة للتحقق أساساً لإحتساب الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل، ويجب إحتساب هذه القيمة لمقارنتها بالقيمة في الاستخدام وإختيار القيمة الأعلى كونها هي القيمة القابلة للإسترداد؛

✓ تعتبر صافي القيمة القابلة للتحقق أداة لقياس تكلفة الفرصة البديلة، وفقا للمفهوم الاقتصادي، حيث أن تكلفة الفرصة البديلة تمثل القيمة النقدية التي يمكن الحصول عليها من بيع الاصول، وهذه التكلفة تعتبر ملائمة لعملية إتخاذ القرارات المتعلقة بإمكانية استمرارية إمتلاك الاصل أو بيعه؛

✓ تعبر صافي القيمة القابلة للتحقق عن إمكانية تكيف المؤسسة مع البيئة التي تعمل فيها، حيث إن المؤسسة التي لديها أصول قابلة للتحويل الى نقدية تكون لها القدرة على التكيف والاستمرار أكثر من غيرها؛

✓ إن استخدام صافي القيمة القابلة للتحقق كبديل تقييم يلغي الحاجة إلى تقدير عمر الأصل لغايات تحديد قسط الاطفاء الواجب تحميله كمصروف لدخل الفترة، ويتحدد الاطفاء في أي وقت بالفارق بين صافي القيمة البيعية للأصل وقيمته الدفترية.

وبالرغم من هذه المزايا إلا أن هناك بعض الانتقادات التي وجهت إلى هذه الطريقة، والمتمثلة في:[2]

✓ إن محاسبة أسعار الخروج الجارية تقدم معلومات نافعة وملائمة بالنسبة للأصول المتوقع بيعها، والتي يمكن تحديد سعرها في سوق "نظامية" أو عندما تتوفر أسواق للسلع والتجهيزات المستعملة بهدف تقويم الأصول الثابتة، وهذه السوق "النظامية" متوفرة عادة للإنتاج النمطي، ولكن من الصعب تحديد القيمة القابلة للبيع لتجهيزات مصممة بناء على طلب المؤسسة أوبمواصفات خاصة، وهنا يأتي دور المقدر الخبير؛

[1] ماجد عبد المجيد قباجة، مرجع سبق ذكره، ص 34.
[2] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

- ✓ لم تستطع هذه الطريقة لحد الأن حل المشكلة بشكل ملائم ومُرضٍ، فمن ناحية هناك صعوبة في تقويم الأصول غير الملموسة وبشكل خاص تقويم شهرة المحل. وبصورة عامة، فإن غياب الأسواق يجعل تحديد القيمة القابلة للتحقيق أمراً صعباً. ومن ناحية ثانية هناك مشكلة تقويم الالتزامات (هل تقوم على أساس القيمة التعاقدية أم تقوم على أساس المبالغ اللازمة لإعادة التمويل والحصول عليها من جديد؟)
- ✓ إن التخلي عن قاعدة تحقق الربح عند البيع وافتراض تصفية موارد المؤسسة عند إتباع أسعار الخروج الجارية يتعارضان مع الفرض السائد باستمرارية المشروع.
- ✓ تتجاهل هذه الطريقة تغيرات القوة الشرائية في البنود النقدية وكذلك تغيرات القوة الشرائية العامة.

كما أشار بعض الباحثين إلى بعض الانتقادات الأخرى التي توجه إلى هذه الطريقة، والمتمثلة في: [1]

- ✓ لا يمكن الاعتماد على الاسعار التي يحددها العاملون والوكلاء في سوق الأصول المستعملة، حيث إن المنطلق للأسعار التي يقومون بتحديدها هو إمكانية قيامهم بشراء هذه الاصول، وبالتالي تبخيس الثمن البيعي المقدر من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح؛
- ✓ صعوبة أو استحالة الحصول على أسعار بيع على أساس موضوعي، كون الأصول لا تعرض لغايات البيع، بل مايتم عمله في الغالب هو ذكر الخصائص والمواصفات التي يتمتع بها الأصل وعمره وجودته وخاصة في ظل صعوبة نقله وصعوبة إلتقاء المشتري مع المختصين في المؤسسة، مما يعني أن السعر يتم تحديده أستناداً الى أسس تسعير لا تتمتع بالدقة والوضوح والشفافية؛
- ✓ ان صافي القيمة القابلة للتحقق يعني أن الأصل المملوك للمؤسسة يتم تقديره بالاضافة إلى تقدير تكاليف التخلص منه للوصول إلى هذه القيمة، ولتقدير هذه التكاليف هناك أكثر من إنتقاد:
  - أن التقدير يتم بطريقة تخمينية وقد تزيد أو تنقص أو تتحقق أو لا تتحقق، فلا يوجد معايير واضحة لإحتسابها؛
  - أن هذه التكاليف يتم طرحها من القيمة البيعية، وهذا يعني أن صافي القيمة البيعية لا تمثل قيمة الأصل المستخدم حالياً بل قيمته مخفضة بمقدار التكاليف المقدرة؛
  - هي تكاليف مفترضة كون المؤسسة لا تنوي في حقيقتها التخلص من الأصل بل فقط لغايات تقدير قيمتها القابلة للتحقق.

وفي الأخير، يمكن القول أن الفرق بين مدرسة القيم الجارية ومدرسة المستوى العام للأسعار يكمن في أن مدرسة القيم الجارية تعدل بنود القوائم المالية بالتغير بقيم أو أسعار كل بند وحسب درجة تأثر ذلك البند بارتفاع الأسعار، فمثلاً في حالة الأراضي يتم تعديل قيمتها بحيث تعكس القيمة المعدلة سعر الأرض الجاري وقت إعداد القوائم المالية. أما مدرسة المستوى العام للأسعار فتقوم بتعديل بنود القوائم المالية التي تتأثر بالتضخم باستخدام

[1] ماجد عبد المجيد قباجة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

مؤشر واحد يطلق عليه المؤشر العام للأسعار رغم أن الارتفاع في الأسعار في أي دولة لا يكون متماثل لجميع السلع والخدمات، فقد ترتفع سلعة معينة خلال العام بنسبة 50% بينما ترتفع سلعة أخرى بنسبة 2%.

وعليه فإن من المآخذ الرئيسية على أسلوب المستوى العام للأسعار هو قيامه على إفتراض أساسي يتمثل في أن جميع السلع والخدمات غير النقدية تتأثر بنفس نسبة الزيادة في الأسعار.[1]

رابعاً– مدخل القيمة الجارية مع وحدة النقد الثابتة

1– تقديم نموذج القيمة الجارية مع وحدة النقد الثابتة

على الرغم من أن أساس طريقة القيم الجارية وأساس التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة، قد تم مناقشتهما كطريقتين منفصلتين لمعالجة آثار التضخم، إلا أن العديد من النظريات ترى أن الطريقتين مكملتان لبعضهما البعض، ويجب أن يُوَحّدَا في طريقة واحدة، فطريقة القيم الجارية تهدف لمعالجة التغيرات السعرية للبنود غير النقدية من قائمة المركز المالي، وطريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة تهدف لمعالجة التغيرات السعرية لباقي بنود القوائم المالية.[2]

وأنه على الرغم من أن أساس التكلفة الجارية يدل على التغيرات في تكلفة الأصول، إلا أنه لا يوضح ما إذا كانت هذه التغيرات حقيقية سببها التقلبات في المنافع المتوقعة، أم غير حقيقية سببها التقلبات في القوة الشرائية لوحدة النقد، وبالتالي من الخطأ إستخدام طريقة التكلفة الجارية أو طريقة القوة الشرائية العامة كل على حدة.[3]

وفي هذا الاطار يمكن الاشارة الى أن هناك معيار محاسبي خاص بالتقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، وهو المعيار (IAS29) والذي يتطلب تعديل البيانات المالية للشركات التي تعمل في هذه الظروف بوحدة قياس جارية، بما في ذلك البيانات المقارنة للسنوات السابقة.

ولقد نصت متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IAS29) على أسس تعديل القوائم المالية، وذلك كالآتي: [4]

1– يتم إعادة عرض بنود الميزانية المعدة على أساس بيانات التكلفة التاريخية بوحدة قياس جارية بتاريخ الميزانية باستخدام المؤشر العام للأسعار، ويفضل استخدام كافة المؤسسات في نفس البلد نفس مؤشر الأسعار؛

2– تصنيف بنود القوائم المالية لغايات إعادة العرض على أساس المؤشر العام للأسعار إلى ثلاث فئات وهي:

- البنود النقدية، وتبقى قيمتها الاسمية ثابتة أي لا تتأثر بالتضخم، ولا يتم تعديلها بالرقم القياسي العام للأسعار، مثل: النقدية، الذمم المدينة (الزبائن) والذمم الدائنة (الموردين)؛

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**- الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان 2016، ص 439.
[2] فريد زعرات، مرجع سبق ذكره، ص 124.
[3] جمال علي عطية الطرايرة، مرجع سبق ذكره، ص 88.
[4] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 441، 442.

- البنود غير النقدية المعاد تقييمها بالقيمة الجارية، مثل المخزون المقيم بصافي القيمة البيعية، أو الاستثمارات المالية المقيمة بالسعر السوقي، أو الأصول غير المتداولة المسجلة بالمبلغ القابل للاسترداد، فهذه البنود غير النقدية المعاد تقييمها بالقيمة الجارية لا تعدل بالرقم القياسي للأسعار كونها مقيمة بالأسعار الجارية بتاريخ الميزانية؛
- البنود غير النقدية وغير المقيمة بالقيمة الجارية، مثل المخزون المقيم بالتكلفة، والأصول غير المتداولة المقيمة بالتكلفة أو المعاد تقييمها بالقيمة العادلة في فترات مالية سابقة، يتم تعديلها باستخدام الرقم القياسي العام للأسعار بين تاريخ شراء تلك العناصر أو تاريخ إعادة تقييمها في آخر مرة، وتاريخ الميزانية الحالية.

3- إعادة عرض أي ربح أو خسارة ناتجة من تعديل البنود غير النقدية بإستخدام التغير في المؤشر العام للأسعار في بيان الدخل؛

4- إعادة عرض كافة بنود قائمة الدخل باستخدام الرقم القياسي العام للأسعار من تواريخ إثباتها لأول مرة؛

5- حساب أرباح أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية، وإدراجها ضمن قائمة الدخل.

2- تقييم طريقة القيم الجارية مع وحدة النقد الثابتة:

عند التمعن في مدخل وحدة النقد الثابتة ومدخل القيم الجارية، نجد أنه لا يوجد تعارض بينهما ولا يعتبر أحدهما بديلا للآخر، فكل منهما يعالج مشكلة تختلف عن الأخرى، وكلاهما يهدف إلى المحافظة على رأس المال، ويقتضي ذلك عدم الاعتراف بالأرباح إلا بعد ضمان عدم تدهور قيمة رأس المال، لأن الإعتراف بأرباح غير حقيقية وتوزيعها على الملاك يعني ضمنياً توزيع لجزء من رأس المال.

ويختلف كلا المدخلين في أسلوب المحافظة على رأس المال، فالمحاسبة وفق وحدة النقد الثابتة تهدف إلى المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال، أما المحاسبة وفق القيم الجارية تهدف إلى المحافظة على رأس المال المادي أو الاقتصادي، بمعنى إحلال الأصول المباعة أو المستنفذة بأصول مماثلة أو أفضل منها كماً وكيفاً، ونتيجة لذلك ساد الاتجاه نحو الجمع بين المدخلين، باعتبار أن مدخل وحدة النقد الثابتة يأخذ في الاعتبار اثر التغير في المستوى العام للأسعار ومدخل القيم الجارية يعكس أثر التغيرات في الأسعار الخاصة.

ولقد كانت طريقة القيم الجارية مع وحدة النقد الثابتة في أول الأمر قائمة على التكلفة الاستبدالية مع وحدة النقد الثابتة، واستخدمت لأول مرة في كتاب «Edwards and Bill» عام 1961، ومن ثم إنتشرت في أدبيات المحاسبة وفي التطبيق العملي، وتجمع بين مزايا طريقة التكلفة الاستبدالية وطريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة، وفي نفس الوقت تتفادى نقائصهما، حيث طريقة التكلفة الاستبدالية تؤدي إلى تقييم الأصول غير النقدية بطريقة فعالة ودقيقة، ولكن يعاب عليها إهمال الأصول والخصوم النقدية عند التعديل، أما التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة فإنها تأخذ بعين الإعتبار الأصول والخصوم النقدية عند إعادة التقييم، وتظهر مكاسب وخسائر

القوة الشرائية على هذه الأصول والخصوم، ولكن يعاب عليها عدم دقة وكفاءة إعادة تقييم الأصول غير النقدية، وعلى هذا ظهرت الطريقة المختلطة حيث تحقق ميزتين أساسيتين وهما:[1]

- ✓ تظهر تحسناً مهماً يتحقق في سجلات المحاسبة من حيث الفصل مابين نتيجة عمليات التشغيل ومكاسب الحيازة، بعكس طريق التكلفة التاريخية؛
- ✓ يمكن التمييز بين تحقق الربح واستلامه، وإلا فان الأرباح المحققة بالكامل خلال فترة حيازة الأصل سوف توزع مرة واحدة، وهذه الصعوبة تنعكس على التطبيق العملي من ناحيتين:
  - أنه حتى في حالة حدوث أحداث متماثلة بشكل مطلق في فترتين مختلفتين، فان البيانات المحاسبية ستعطي بشكل طبيعي رقما مختلفا للربح المحقق في كلتا الفترتين، وذلك لان بيانات كل من الفترتين هي متأثرة ببيانات الفترة السابقة.
  - إذا كانت أرباح الحيازة يقر عنها فقط عند الاستحقاق بالبيع، فليس هناك طريقة لتحديد في أي فترة كانت نشاطات الحيازة ناجحة فيها.

وعموماً يمكن القول أن هذا النموذج الجديد (المختلط من التكلفة الجارية والقوة الشرائية العامة) يتمتع بعدة مزايا:[2]

- ✓ ثبات وحدة قياس ممتلكات الشركات وتوفير المعلومات الحديثة (القيم الجارية) القابلة للمقارنة على أسس سليمة؛
- ✓ إمكانية الحصول على معلومات أكثر وأوضح من تلك المستخرجة تحت أي من الأساسين على انفراد حيث يتم الإفصاح عن كل من مكاسب الاحتفاظ الحقيقية أو خسائرها خالية من التقلبات العامة للأسعار وكذلك مكاسب تقلبات القوة الشرائية العامة من العناصر النقدية وخسائرها؛
- ✓ يُمَكِّن هذا الأساس مستخدمي القوائم المالية من إختيار المعلومات الأكثر ملاءمة لاستخداماتهم من تلك المعلومات المقدمة لهم عن تفاصيل مكونات الدخل التي تشمل أثر الاحتفاظ بالممتلكات استناداً إلى اثر التقلبات في الأسعار؛

ومن عيوب هذا الاساس أن تكلفة الحصول على المعلومات اللازم إستخدامها قد تفوق المنافع المتوقعة من ذلك الاستخدام.

[1] فريد زعرات، مرجع سبق ذكره، ص 136-137
[2] جمال علي عطية الطرايرة، مرجع سبق ذكره، ص 88.

المطلب الثالث: التوجه الحديث للفكر المحاسبي نحو مفهوم القيمة العادلة

أولاً- الانتقال التدريجي نحو القيمة العادلة تاريخياً

إن مشكلة تغير المستوى العام للأسعار من أهم المشاكل المعاصرة التي يواجهها المحاسبون، فالمحاسبة أساساً تعتبر أن النقود هي الوحدة الرئيسية للقياس، وكما رأينا سابقا أن النقود تتأثر تأثراً مباشراً بتقلبات المستوى العام للأسعار. ومن جهة أخرى، فإن ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار ليست جديدة لكن الجديد في الموضوع هو إهتمام المحاسبين في مختلف تنظيماتهم المهنية أخذ ينحو منحى الجد خصوصاً منذ السبعينات من القرن الماضي، وذلك من خلال ما أنتجه من دراسات حديثة حول المشكلة، ومن العوامل الأساسية التي أدت إلى هذا الاهتمام مايلي:[1]

- الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار؛
- زيادة الاهتمام بدقة قياس البيانات المحاسبية؛
- تعدد البدائل في الاستثمارات وخلقه لمشكلة عدم اتخاذ القرارات بسهولة دون الإعتماد على بيانات محاسبية دقيقة؛
- اتجاه مهنة المحاسبة إلى محاولة إرساء الأسس و المبادئ النظرية للمحاسبة.

هذه العوامل أدت إلى إعادة النظر في دقة القياس المحاسبي بهدف زيادة منفعة البيانات المحاسبية لمتخذي القرارات للمستفيدين منها. وبذلك أثارت وضعية القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المعدة حسب النظام التقليدي في ظل التضخم إهتمام كل القائمين بأمر إعداد هذه القوائم ومستخدمي بياناتها من الاقتصاديين، وصعد من اهتمامهم بالأمر قناعةً بأن التضخم ما عاد كما كان العهد به أمراً عابراً، بل أصبح واقعاً معاشاً ودائماً.

ولقد كان هناك جدل وحوار طويل في حقل الإبلاغ المالي بالنسبة للمزايا والعيوب المتعلقة بكل من التكلفة التاريخية والقيمة الجارية. وقد تركز الحوار حول موثوقية وملاءمة كل من هاتين الطريقتين للقياس المحاسبي. حيث أن التكلفة التاريخية مبنية على أساس عمليات قابلة للصحة والتحقق، ومؤيدو هذه الطريقة يدعون بأنها موثوق بها، ومع ذلك أصبحت التكلفة التاريخية أقل ملاءمة مع الوقت. [2]

إن من أهم الانتقادات الموجهة إلى مبدأ التكلفة التاريخية أنه يستخدم بشكل أساسي في قياس الأصول طويلة الاجل في تاريخ الحصول عليها بغض النظر عما تساوي هذه الاصول في الوقت الحاضر، وكلما يتقدم الزمن كلما يصبح القياس بعيداً عن الواقع مما يفقد عملية القياس مدلولها الاقتصادي، لأن هذا الاساس يفترض ثبات العوامل الاقتصادية المؤثرة في عملية القياس عموماً وأداة القياس خصوصاً، ألا وهي النقد وهذه مسألة من الصعب تأمينها، إذ أن التذبذب في القوة الشرائية للنقود بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وآثار التضخم إستوجب ضرورة البحث عن بدائل جديدة واستخدامها كأساليب للقياس المحاسبي.[3] وبالتالي بات من

[1] احمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره.

[2] نعيم دهمش، عفاف اسحق أبو زر، **موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها**، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، عمان- الأردن يومي: 13 و2006/9/14.

[3] ماجد عبد المجيد قباجة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الضروري إعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس الكلفة لعدد من الأصول، وفي تحقق الايرادات وفي مبدأ الحيطة والحذر وهي فرضيات محاسبية أساسية استقرت عبر عقود من الزمن ومسلمات محاسبية كان من الصعب الخروج عنها.[1]

ولقد استجابة لجنة معايير المحاسبة الدولية للجدل القائم تجاه مشكلة تغيرات الأسعار، ففي عام 1977 أصدرت اللجنة المعيار (IAS2) بعنوان "التفاعل المحاسبي مع التغير في الأسعار" ثم ألغي ذلك المعيار واستبدل في عام 1981 بالمعيار (IAS15) بعنوان "المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار" وأصبح ساري المفعول اعتباراً من بداية عام 1983، وفي جوان 1989 ونتيجة لاعتقاد لجنة معايير المحاسبة الدولية أنه في ظل التضخم الحاد تصبح التقارير المالية المعدة بالعملة المحلية غير ذات معنى لهذا ألحق المعيار (IAS15) بالمعيار (IAS29) تحت عنوان "التقارير المالية في إقتصاديات الدول ذات معدلات التضخم الحاد" حيث أصبح ساري المفعول إبتداءً من 1990 وأعيد صياغته في عام 1994.[2]

وفي جويلية عام 1983 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار (IAS21) بعنوان "المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية" وفي عام 1993 تم تعديل المعيار (IAS21) ليصبح "آثار التغير في أسعار الصرف الأجنبية" وأصبح ساري المفعول اعتباراً من جانفي 1995، وقد سمح هذا المعيار باستخدام مدخل التكلفة الجارية كبديل للتكلفة التاريخية.

وهنا يجب الإشارة إلى أنه في عام 2004 أشار المعيار (IAS21) في الفقرة (36) إلى أنه في حالة تغير القوة الشرائية للعملات نتيجة التضخم الحاد فإن الشركات متعددة الجنسيات يجب أن تقوم بتطبيق ما ورد بالمعيار (IAS29)، وعندما يتوقف الاقتصاد عن كونه عالي التضخم تعود هذه الشركات إلى تطبيق المعيار (IAS21).

ولقد أفرزت محاولات الخروج عن محاسبة التكلفة التاريخية العديد من أسس القياس الأخرى كالقيمة الحالية، التكلفة الاستبدالية، صافي القيمة القابلة للتحقق، القيمة السوقية...وغيرها، وتباينت الآراء ووجهات النظر حول هذه الاسس وكيفية تطبيقها وإمكانية تحديدها والمفاضلة بينها، ولكن محاولات البحث في ضرورة أن تعكس البيانات المالية حقيقة الوضع المالي ونتائج الأداء للمؤسسة وأن توفر المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقة لمستخدمي هذه البيانات استمرت في الظهور.[3]

كما أنه في بداية الثمانينات من القرن الماضي، أصدرت الجمعيات المهنية في العديد من الدول تقارير وإصدارات تقترح إحلال بعض نماذج محاسبة سعر السوق مكان مايقابلها من محاسبة التكلفة التاريخية في القوائم المالية للشركات،كما أشارت العديد من الدراسات إلى توجه واضعي المعايير في معظم الدول بالاضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة قيام الشركات بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة

[1] نعيم سابا الخوري، مرجع سبق ذكره.
[2] منال علي العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 65.
[3] ساري سليمان عطا سليمان، **أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ص 36.

السوقية بدلاً من التكلفة التاريخية، ويأتي هذا التوجه كون الأسواق المالية أصبحت أكثر وضوحاً، بحيث أصبحت الأسعار متاحة لمعظم الأصول. [1]

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً قامت هيئة الأوراق المالية (SEC) بالضغط على واضعي المعايير المحاسبية في بداية عام 1990 لغرض استخدام القيمة السوقية عند المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية، بخاصة لدى المؤسسات المالية، كون محاسبة التكلفة التاريخية تنتج معلومات غير ملائمة لتقييم المحافظ الاستثمارية، كما أنها تعطي مجالاً للمديرين للتلاعب بالارقام في القوائم المالية.

كل ذلك أدى إلى جمع وتوحيد أسس القياس الأخرى غير التكلفة التاريخية، وماتتضمنه هذه الأسس من مفاهيم وأهداف في أساس قياس واحد، أطلق على هذا الأساس "**القيمة العادلة**"، ليطبق جنباً الى جنب مع أساس التكلفة التاريخية، بل أنه يُقدم في التطبيق حيثما توفرت الشروط والظروف المناسبة لذلك بما يحقق في النهاية تحققاً أفضل لخصائص المعلومات المحاسبية، وخاصة مايتعلق بخاصتي الملائمة والموثوقية. [2]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس IASB عام 1989 لم يذكر مفهوم القيمة العادلة (الذي تم إدخاله لأول مرة إلى المعايير المحاسبية الدولية عام 1995 في المعيار IAS32)، بل تطرق إلى مفهوم التكلفة الحالية: "يتم إثبات الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يجب دفعه إذا تم الحصول على الأصل نفسه أو أصل مكافئ في الوقت الحالي" وهذا المفهوم يختلف طبعاً عن مفهوم القيمة العادلة. [3]

ويعد مفهوم القيمة العادلة أحد المفاهيم التي تضمنتها مدرسة القيمة الجارية في القياس المحاسبي، والتي ظهرت لمعالجة القصور والانتقادات الموجهة للمحاسبة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية والتي لم تستطع أن تعبر عن المركز المالي للشركات بشكل يمكن الوثوق به. [4] وتنبع أهمية منهج القيمة العادلة من الفروض التي تستند عليها وهي: [5]

أ - فرض الاستمرارية الذي تقوم عليه الوحدة المحاسبية كونها مستمرة في أعمالها لأجل غير مسمى مما يتطلب استبدال أصولها الحالية بأخرى مماثلة لها لضمان الاستمرارية من خلال التكيف مع المتغيرات المتنوعة وتبني الظروف والفرص المناسبة؛

ب - بما أن الأصول تمثل الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية لذا يجب على الوحدة المحاسبية المحافظة على تلك الطاقة كونها تشكل رأس المال العيني (المادي) لها.

[1] جمال علي عطية الطرايرة، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[2] نفس المرجع السابق، ص 90.
[3] Robert OBERT, **Le nouveau cadre conceptuel de l'IASB**, Revue Française de Comptabilité, N°439 Janvier 2011, p : 30.
[4] يامن خليل الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 66.
[5] فيصل شعبان أحمد، **محاسبة القيمة العادلة لعقود المشتقات المالية والتوريق وآفاق تطبيقها في سورية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، سوريا 2012، ص5.

وفي السنوات القليلة الماضية اكتسبت القيمة العادلة دعماً من المسؤولين الحكوميين، والمهنيين، وواضعي المعايير المحاسبية، حيث يرى مؤيدو القيمة العادلة بأنها تعكس بشكل أفضل الوضع الاقتصادي المتعلق بالمؤسسة، وأنها تزود المستثمرين بمعلومات حول القيم السوقية السائدة، كما أن لها ميزة تنبؤية أكبر من التكلفة التاريخية. ويقول رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (Robert Herz) بهذا الخصوص: " أظن أنه من الصعب الجدل بخصوص المزايا المفاهيمية للقيمة العادلة على أنها الخاصية الأكثر ملاءمة للقياس. وبالتأكيد، بالنسبة لهؤلاء الذين يقولون بأن المحاسبة يجب أن تعكس بشكل أفضل الجوهر الاقتصادي الحقيقي، فإن القيمة العادلة وليس التكلفة التاريخية سوف تبين بأنها القياس الأحسن".[1]

إزاء هذه الأحداث والتطورات تم تشكيل مجموعة عمل في أواخر الثمانينات لدراسة هذا الموضوع، وتقديم مقترحات لمعايير محاسبة القيمة العادلة، وضمت هذه المجموعة أعضاء وخبراء من دول متعددة، وتوصلت هذه اللجنة إلى نتيجة مفادها أن إتباع القيمة العادلة هو أكثر ملائمة لأغراض الابلاغ المالي وأن الإلتزامات الطارئة والإرتباطات المالية المتعلقة بالاداوات المالية بما فيها المشتقات المالية والتي تظهر خارج الميزانية يجب تقديرها بموجب قيمتها العادلة وإدخالها في الميزانية بدلاً من أن تبقى في حسابات متقابلة خارج الميزانية.

ولدى الوصول إلى هذه النتائج قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في عام 1989 بالبدء في مشروع محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية بالاشتراك مع معهد المحاسبين الكندي، وتمخض عن هذا المشروع إصدار معيارين محاسبين دوليين هامان هما: [2]

- ✓ المعيار المحاسبي الدولي (IAS32) المتعلق بالعرض والافصاح، وسرى مفعوله اعتباراً من العام 1996.
- ✓ المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) المتعلق بالاعتراف والقياس، وسرى مفعوله اعتباراً من العام 2001.

وفي وقت لاحق أُجريت تعديلات عديدة على هذين المعيارين.

وفي إطار الجهود الثنائية بين (IASB) و (FASB) لتوحيد معايير المحاسبة إتفق المجلسان على إصدار معيار نهائي للإفصاح عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فاصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (IFRS7)،[3] والذي يعتبر مكمل للمعيارين 32 و39.

وفي 2011 تم إصدار المعيار IFRS09 الخاص بالأدوات المالية ليحل محل المعيار IAS39 الذي أثار جدلاً كبيراً، على أن يكون المعيار IFRS09 نافذاً إبتداء من جانفي 2013، ومع مطلع عام 2018 تم سحب المعيار (IAS39) نهائياً ليتم إستبداله بالمعيار IFRS9.

كما تم في عام 2011 كذلك إصدار المعيار IFRS13 بعنوان "قياس القيمة العادلة" ليحدد بدقة طرق قياس القيمة العادلة والبنود الواجب قياسها بها، وقد طبق هذا المعيار إبتداءً من جانفي 2013.

[1] نعيم دهمش، عفاف اسحق أبو زر، **موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها**، مرجع سبق ذكره.
[2] نعيم سابا الخوري، مرجع سبق ذكره.
[3] بركة محمد، شلغام هشام، **محاسبة القيمة العادلة ومسببات الازمة المالية العالمية**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 .

ثانياً– مفاهيم أساسية حول محاسبة القيمة العادلة

1– مفهوم القيمة العادلة

تعتبر المحاسبة عن القيمة العادلة بالنسبة للإعتراف والقياس هي الأكثر إغراءً للمهنيين وواضعي المعايير بصفتها تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، وتعتبر المقياس الأفضل والأكثر ملاءمة لإتخاذ القرارات، بينما تستند مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية إلى معلومات تكون موثوقة بداية، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت، ولا تتوافر فيها خاصية الملاءمة لإتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالابلاغ عن السجل التاريخي للأصول والالتزامات، دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمها الحاضرة.[1]

وإذا رجعنا إلى مفاهيم الدين الإسلامي الحنيف وتمعنا بمفهوم الزكاة، لوجدنا بأن الإسلام نظر إلى مشكلة التضخم النقدي منذ أكثر من 1400 سنة وقدم حلا لها، حيث أن الزكاة لا تفرض على التكلفة التاريخية لأصول (ثروة) المسلم، بل تفرض على القيم الجارية لهذه الأصول، واتضح للمسلمين بأن التكلفة التاريخية للأصول لا تعتبر مقبولة لتحديد ثروة الفرد لكونها لا تعبر على واقع الحال.[2] ويقول جابر بن زايد وهو من الفقهاء التابعين " **قومه بسعر اليوم ثم زكي**" أي حدد قيمة الممتلكات بالقيمة السوقية الجارية ثم أخرج زكاتك عليه بعد التقييم العادل.[3]

كما أن المحاسبة عن القيمة العادلة تمتاز بإعتمادها على أسعار السوق الجارية كمقياس عادل وملائم للقيمة بشرط توافر سوق نشطة ومنتظمة، وأن تعتمد الاسعار الدارجة فيها على معلومات صحيحة وموثوقة في ظل فرضية كفاءة السوق،[4] حيث يتم تقدير القيمة العادلة لأي بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة في معاملة تجارية منتظمة، وفي حالات عدم توافر هذه الأسعار فيتم تحديد القيمة العادلة للبند بشكل تقديري.

ولعل مبرر إستخدام مصطلح "القيمة العادلة" بدلاً عن "القيمة السوقية" من قبل IASB وFASB لأنه ليس لكل الأصول والإلتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق، بل يمكن الاعتماد أيضاً على بعض النماذج الأخرى لتقدير القيمة العادلة.[5]

وفي سياق آخر، فإنه كثيراً ما يُتَداول في مهنة المحاسبة لفظي العادلة والعدالة ، فيُقال "قيمة عادلة" ويقال "تعبر القوائم المالية بعدالة"، وذلك مأخوذ من اللفظ باللغة الانجليزية "Fair"، وهذا بدلاً من إستخدام مصطلح "القيمة الصادقة أو الحقيقية" أي "Real Value" ، ويعزى ذلك إلى صعوبة الوصول إلى القيمة الصادقة (الحقيقية) لأسباب عدة منها تعدد بدائل التقييم وطرق المعالجة.[6]

---

[1] ماجد عبد المجيد قباجة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] ضيف الله محمد الهادي ولبزة هشام، مرجع سبق ذكره.

[3] حسن كامل فرج خميس، تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة وآثارها على قياس ضريبة الدخل- مع مدخل مقترح للتطبيق في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مصر 2007، ص 101.

[4] ماجد عبد المجيد قباجة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[5] DJAFRI Omar, Evaluation des actifs non- courants en normes IFRS entre cout historique et juste valeur (le cas de l'Algérie), Thèse de Doctorat, Université Abou Bekr BELKAID- Tlemcen, 2014, p: 116.

[6] خالد جمال الجعارات، **قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، المؤتمر الدولي السابع بعنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، بإشراف جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، عمان، يومي 13 و2006/09/14.

ولعل استخدام لفظ العادلة بدلا من الصادقة قد يُفَسر كذلك بأن العدالة مفهوم نسبي يرتبط بوجهة نظر الذي يصف أمراً معيناً بأنه عادل، لأن ما يتميز بالعدالة من وجهة نظر شخص معين قد لا يكون من وجهة نظر الآخرين هو كذلك، فالعدالة ليست مفهوماً مطلقاً لها نفس المعايير والمقاييس التي تحددها وتضع أطرها. ومن ذلك فقد صار الرأي غير المتحفظ للمدقق عن القوائم المالية يوصف بالرأي العادل، بالرغم من أن المسمى السابق كان يطلق عليه " الرأي الصادق".

وإذا نظرنا إلى لفظ العدالة والعادل والعادلة فإنها كلها تتجذر من الفعل الثلاثي عدل يعدل عدلاً، والعدل هو عدم الظلم والنزاهة والحيادية والموضوعية ومجافاة الميل بناء على توقع مسبق لطريقة قياس معينة أو القيمة المقاسة.

وكذلك فيما يمكن أن يعنيه العدل هو القسط، وقد نبه القرآن الكريم إلى إستعمال هذا اللفظ في مجال الأعمال المالية وخاصة كتابة الديون حيث يقول سبحانه وتعالى" يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل"(سورة البقرة، الآية 282) والذي يكتب الدين هو ماسك الدفاتر أو المحاسب والذي يجب أن يتصف بالعدالة، ويترتب على ذلك أن يكون الدين المكتوب هو الدين الصحيح العادل أي ما يطلق عليه اليوم بالقيمة العادلة.[1]

ويرى آخرون بأن عدالة القيمة هي سلوك إنساني قد يكون وقد لا يكون حسب نية الانسان ذات العلاقة. وأن العدالة ليست في القيمة المقاسة بحد ذاتها، بل بمن يقوم على قياس القيمة، فيجب إذن حتى نصبغ العدالة على القيمة أن يتم قياسها بعدالة وتدقيقها بعدالة و مراقبتها بعدالة وعرضها بعدالة، وكل ذلك صفات لأشخاص.[2]

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة في العديد من المعايير (IAS16، IAS38، IAS39، IAS40، IAS41،) على أنها:" **المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل به أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة تجارية** "[3]، كما تم تعريفها حسب المعيار (IFRS13) بأنها:" **السعر الذي يتم إستلامه لبيع أصل أو المدفوع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس**".[4] ويقصد بالمعاملة التجارية المنتظمة أن لا تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري" [5]

وعَرَّفت لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) القيمة العادلة في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها **كما يلي: "هي مبلغ تقديري يمكن في مقابله تبادل أصل في تاريخ**

[1] نفس المرجع السابق.
[2] عرابة الحاج وآخرون، **دور القيمة العادلة في الحفاظ على رأس المال والتوجه نحو الدخل الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 .
[3] Odile BARBE, Laurent DIDELOT, Quelle est la vraie place de la juste valeur dans le référentiel IFRS ?, Revue Française de Comptabilité N°465 Mai 2013, p: 17.
[4] www.iasplus.com , IFRS N°:13 , (15/05/2018)
[5] Robert OBERT, Genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables, party 2, Revue Française de Comptabilité, RFC.428, Janvier 2010, p : 32.

التقييم بين مشترٍ وبائع راغبين في عقد صفقة وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون إكراه على إتمام الصفقة".[1]

أما **القيمة السوقية** فقد عَرَّفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) بأنها: " المبلغ المقدر الذي يمكن به تبادل الملكية في تاريخ التقييم بين كل من مشترٍ وبائع مستقلين ولديهما الرغبة في إتمام المعاملة، وذلك بعد إتاحة الفرصة للأنشطة التسويقية التي تجعل كل الأطراف المشاركة على معرفة وعلى حذر ودون إكراه"[2]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن القيمة العادلة لا تتطابق مع القيمة السوقية دائماً ولاسيما للأوراق المالية وذلك للأسباب التالية:[3]

- ✓ أن القيمة السوقية تتأثر بعوامل العرض والطلب في السوق، أي أنها تتوقف على حركة الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية، بينما تتحدد القيمة العادلة بناءً على دراسة موضوعية للعناصر المؤثرة في قيمة الأوراق المالية؛
- ✓ أن القيمة السوقية تتأثر ببعض العوامل المعنوية مثل الشائعات فتؤدي الى المبالغة فيها أو تخفيضها بصورة غير صحيحة، فيما تتأثر القيمة العادلة بالعوامل الموضوعية المقاسة أو القابلة للقياس المادي؛
- ✓ أن القيمة السوقية تتأثر بالعوامل الشخصية والسلوكية لذا قد لا تعبر عن القيمة الحقيقية للأوراق المالية بينما القيمة العادلة ترتبط بالقيمة الفعلية للأوراق المالية وتتأثر بالعوامل الموضوعية القابلة للقياس؛
- ✓ قد لا تتناسب القيمة السوقية مع المركز المالي الحقيقي للشركات المصدرة للأوراق المالية بينما تعبر القيمة العادلة عن حقيقة المركز المالي للشركة المصدرة للأوراق المالية.
- ✓ كما أن من أهم نقاط الإختلاف التي تميز القيمة العادلة عن القيمة السوقية، هي أن القيمة العادلة مفهوم أوسع من القيمة السوقية، فهذه الأخيرة تعبر عموماً عن السعر المعلن في السوق، سواء كان هذا السوق نشط أو غير نشط، بينما القيمة العادلة تعبر عن السعر المعلن في السوق النشط؛ كما قد تختلف القيمة العادلة عن القيمة السوقية نظراً لتأثر التبادل الفعلي في السوق بعدة عوامل، أهمها:[4]
  - مقدار العرض المتاح من جميع الأصول المشابهة للأصل محل التقييم؛
  - مقدار الطلب على الأصل محل التقييم؛
  - أهداف ورغبات ومصالح كل من طرفي التعامل؛
  - المعلومات المتوفرة لدى طرفي التعامل عن الأصل محل التقييم.

وبالتالي فإن القيمة العادلة هي قيمة موضوعية توافقية رضائية تتحدد بناءً على ظروف موضوعية، وتتطابق مع القيمة السوقية في حال توفر سوق نشط وتستقي معلومات من الأسواق المالية في حال توفرها أومن شركات سمسرة أو إدارة محافظ الأوراق المالية لتقدير القيمة العادلة، كما جرى إستخدام مفهوم القيمة العادلة بدلاً عن

[1] فارس بن يدير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة 2015/2014. ص 9.
[2] محمود عاطف محمود عبد العال، **انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على أدلة الاثبات ووسائل الحصول عليها وأثر ذلك على خطر المراجعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة القاهرة، مصر 2015، ص 5.
[3] فيصل شعبان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 7.
[4] محمود عاطف محمود عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 5.

القيمة السوقية لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق بل تحدد أحياناً بناءً على معطيات موضوعية.

ويفهم من التعاريف السابقة أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مقابله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس عملية تجارية بحتة، أي في ظل ظروف طبيعية وبين أطراف محايدة ومستقلة.

2- شروط ومقومات تحديد القيمة العادلة : من خلال ماتم عرضه سابقاً حول مفهوم القيمة العادلة، يتبين أنه عند تطبيق قياس القيمة العادلة لابد من توفر الشروط والعوامل التالية:[1]

1. وجود سوق نشط يتعامل في أصناف متجانسة، وأسعار متاحة للجميع.
2. أطراف غير ذوي علاقة راغبة ومطلعة.
3. ظروف طبيعية.
4. تقدير المبلغ المناسب باستخدام أساليب مختلفة وفقا للسوق النشط أو غير النشط.
5. وفي حالة عدم وجود سوق نشطة فيكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل ظروف ونتائج أساليب التقييم؛ وهنا يمكن استخدام الطرق التالية لقياس القيمة العادلة: [2]

- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة؛ - نماذج التسعير الداخلية؛
- خدمات التسعير من جهة خارجية؛ - التدفقات النقدية المخصوصة.

حيث تستخدم IFRS القيمة العادلة كباقي المعايير المحلية المطبقة في الدول الأخرى؛ كمصطلح عام والتي يمكن تطبيقها على جميع الأصول والخصوم وأدوات حقوق الملكية بصرف النظر عما إذا تم تداولها في أسواق مالية نشطة أم لا، وتستخدم القيمة العادلة القيمة السوقية كمحدد أساسي للقيمة المتداولة في سوق نشط.

6. توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة، وكذا توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.[3]

يستنتج مما تقدم أن مفهوم القيمة العادلة يرتكز على المقومات الأساسية التالية:[4]

أ- الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توافر ما يلي:

- القدرة على الدخول في الصفقة للحصول على أصل أو تحويل إلتزام (أي بدون إجبار أو بدافع قسري).[5]

[1] زينب أسعد أسعد، **دراسة أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على القيام بمراجعة وتقدير مخاطر القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية الاخرى**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، 24 و2014/11/25

[2] بركة محمد، شلغام هشام، مرجع سبق ذكره.

[3] حاج قويدر قورين، **أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 .

[4] العمري أصيلة، بروبة إلهام، **تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014

[5] Robert OBERT, **Genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables**, Op. cit, p: 33.

- أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسرها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، وكلا منها يسعى للتفاوض على أحسن شروط و أكبر منفعة يمكن الحصول عليها؛
- أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات؛

ب– الظروف التي تتم فيها الصفقة: حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، أي أن تتم العملية التبادلية بحرية تامة ومن دون ضغوط ولا يكون هناك ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية. فالصفقات التي تتم مثلا في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع يكون مجبرا على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف عن القيمة العادلة.

جـ– قيمة يمكن مبادلة الأصل بها : وتمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، حيث تختلف طرق الحصول على الأصل كما يلي:[1]

- الحصول على الأصل نقداً: حيث تمثل القيمة العادلة مقدار النقدية وشبه النقدية التي تدفع مقابل الحصول على الأصل؛
- الحصول على الأصل مقابل أصول أخرى مماثلة أو غير مماثلة: وهنا تكون القيمة العادلة للأصل الذي تم إقتناؤه مساوية للقيمة العادلة للأصل المتنازل؛
- الحصول على أصل مقابل نشوء التزام للغير: وتكون القيمة العادلة للأصل هي قيمة الالتزام مع إجراء تسوية للفوائد المدفوعة لغايات تمويلية؛
- الحصول على أصل مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى: وتكون القيمة العادلة للأصل هي القيمة السوقية للأسهم المصدرة.

د– وجود سوق نشط، وإذا لم يكن السوق نشطاً تتحدد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم ملائم يعتمد على معاملات السوق الفعلية.[2]

من خلال ما سبق يمكن تصور الأبعاد الرئيسية لقياس القيمة العادلة كمايلي:

[1] خالد جمال الجعارات، **قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سبق ذكره.
[2] حاج قويدر قورين، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (2-1) يبين أبعاد قياس القيمة العادلة

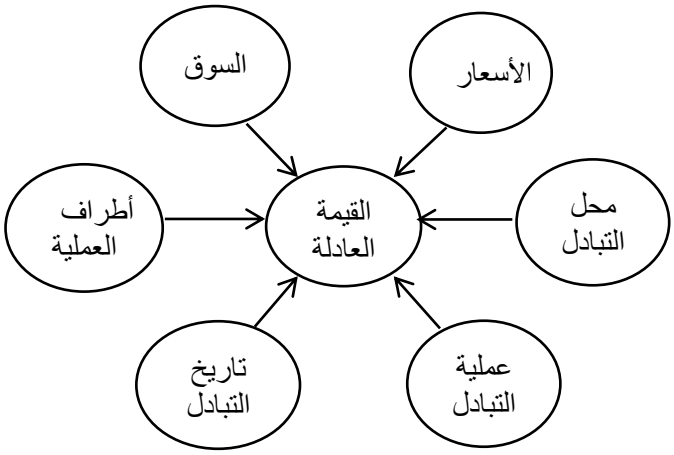

المصدر: خالد جمال الجعارات، **قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، المؤتمر الدولي السابع بعنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، بإشراف جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، عمان، الأردن، يومي 13 و 2006/09/14.

وفي سياق آخر، وجه بعض المتخصصين أصابع الإتهام للقيمة العادلة بأنها أصل منشأ تقلبات الأسواق المالية، ويستشهدون في ذلك بشكل أكبر بأزمة الرهن العقاري الأخيرة، وفي هذا الإطار، وصف ممثل الحزب الديمقراطي الأمريكي "Barney Franck, 2008" القيمة العادلة بأنها "تجذب الاقتصاد إلى أسفل".[1] كما أدان تقرير مجموعة الثلاثين (G30) في جانفي 2009 مسؤولية القيمة العادلة في المخاطر الشاملة، وضعف المرونة المالية وعدم الاستقرار، بل وذهبت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) عام 2008 إلى حد التعليق الجزئي والمؤقت للعمل بالقيمة العادلة، لكن وعلى الرغم من الإنتقادات الحادة لهذا النموذج المحاسبي إلا أن مجلسي (IASB) و(FASB) لم يقرروا تغيير المسار أو إلغاء هذا النموذج المحاسبي، بل كانوا مجبرين على مراجعته وإجراء بعض التعديلات على الهامش، لأن المعايير المحاسبية الدولية يتم إعتمادها من قبل العديد من دول العالم.[2]

وفي هذا الصدد إتخذ كلا المجلسين IASB وFASB خطوات مكثفه وإصدار عدد ضخم من الإجراءات والتصريحات والفعاليات بشأن موضوع القياس وفق القيمة العدلة، وكان من بينها: ماجاء في اجتماع المجلس الاستشاري للمعايير SAC في مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في شهر سبتمبر 2008 والمخصص للأزمة الائتمانية، حيث تم نقاش التقرير المقدم من قبل منتدى الاستقرار المالي FSF والذي اعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB. والمعنون بـ "تحسين السوق والمرونة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي"، لمعالجة أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالية.[3]

[1] Nathalie Dagorn, Elodie Courjon, Op. cit, p: 13.
[2] Vincent BIGNON, Yuri BIONDI, Xavier RAGOT , **Une analyse économiquede la « juste valeur » -La comptabilité comme vecteur de crise**, Centre Cournot, Prisme N° 15, août 2009, p : 07 et 09.
[3] محمد مطر و آخرون، **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث حول: " الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية"، جامعة الاسراء، الاردن 28-29-4-2009.

واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت لجنة الخبراء الماليين الاستشاريين EAP المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والمناط بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير تضمن عدد من النتائج والتوصيات، أهمها التأكيد على أهمية معايير القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وأنه وفي حالة أن السوق لم يعد نشطاً بأن يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى المشابهة، ووضحت أن المقصود بالمعلومات المتوفرة هي أسعار الأدوات المالية المشابهة والمأخوذة من سماسرة الأوراق المالية أو الشركات المتخصصة بخدمات التسعير، كما أوصت اللجنة بضرورة الاعتماد على الاجتهاد والتقدير الشخصي للأسعار في ظل وجود أسواق غير نشطه. وفي 2008/10/31 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلاً استرشادياً عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط، واستند في ذلك بشكل تام على تقرير لجنة الخبراء EAP. [1]

3- أسباب (مبررات) التحول للقياس بالقيمة العادلة

لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية والمبنية أساساً على مبدأ التكلفة التاريخية تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة تمثل الوقائع الاقتصادية لاتخاذ قرارات سليمة، ومن هنا كان البحث عن البديل الذي يقارب بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية فكانت محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الأمثل لإيجاد التلاقي في المفاهيم بين المحاسبين والاقتصاديين، إذ أصبح الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة فلا يمكن تصور دراسة عن العرض أو الطلب أو مدى الاستثمار أو حجم الإنفاق أو الدخل القومي دون توفر معلومات مالية دقيقة وذات موثوقية ومكتملة من حيث النوعية والكمية،ومقدمة في أوقاتها المناسبة.[2] ومن أبرز المبررات والأسباب للتحول نحو القيمة العادلة:[3]

- ارتباط مجلس معايير المحاسبة الدولية بلجنة الأوراق المالية (SEC) التي تريد معايير محاسبية توفر معلومات أكثر ملاءمة ومتماشية مع حالة الاقتصاد؛
- مرتبطة بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني الذي يعطي الصورة الفعلية لأداء المؤسسة؛
- تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة؛
- تعمل على تزويد المستخدمين بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات؛
- تتوفر على أولوية الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية؛

[1] نفس المرجع السابق.
[2] تامر بسام جابر الأغا، مرجع سبق ذكره، ص 32.
[3] حدة فروحات، أسامة عمامرة، **القيمة العادلة كأداة ومنهج للقياس المحاسبي- عرض تحليلي لتجربة دولة الصين**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014.

- قدرة القيمة العادلة على تحقيق قابلية المقارنة وزيادة الشفافية في القوائم، وهو ماتتطلبه العولمة والاندماج الدولي لمختلف الاسواق والتي تحتاج لقوائم مالية معدة وفق معايير محاسبية واحدة لتسهيل عملية المقارنة بين هذه القوائم المالية الموجودة في دول مختلفة؛[1]
- ظهور اتجاهات قوية لضرورة الافصاح عن تفاصيل الاصول المعنوية، وهنا ظهرت أهمية القيمة العادلة كطريقة قياس لتلك الأصول التي لم يكن لها طريقة قياس وفق طرق المحاسبة التقليدية.

4- مزايا إعتماد مفهوم القيمة العادلة

إن الحماس المتزايد لإتباع منهج القيمة العادلة كان بسبب النتائج السلبية المترتبة على إفتراض ثبات وحدة النقد تحت كل الظروف الإقتصادية، ومنه فقد تطورت أسس القياس المحاسبي و أساليب العرض و الإفصاح، حتى تعكس المعلومات المحاسبية تأثيرات التغير في مستويات الأسعار في فترات التضخم الإقتصادي، لذا فإن استخدام محاسبة القيمة العادلة جاء كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية وبهدف تحقيق مجموعة من المزايا، نذكر منها:[2]

- تعكس القيمة العادلة الواقع الاقتصادي والحقيقي للمؤسسة وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
- تتفق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال، وذلك من خلال تفادي سلبيات التكلفة التاريخية التي تحيط بها مجموعة من المؤثرات، واحتمال تآكل رأس المال في ضوء عدم الاعتراف بالانخفاض في الأصول؛
- تعالج جانباً من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد، مما يعكس المفهوم الاقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في قائمة المركز المالي؛
- تعتبر المعلومات التي توفرها القيمة العادلة مفيدة في إتخاذ القرارات و ملائمة لمستخدمي البيانات المالية، وذات شفافية وعالية الجودة؛
- إن منهج القيمة العادلة يزود المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المؤسسة؛
- توفر القيمة العادلة أساسا أفضل للتنبؤ بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية وتساعد في إجراء التحليلات المالية؛
- يوفر هذا المدخل مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم الربح الاقتصادي والقيمة الاقتصادية للمؤسسة؛
- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنة بين المؤسسات المتشابهة التي تطبق القيمة العادلة؛

[1] رشا بشير الجرد، **اجراءات المراجعة الخارجية في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في سورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية 2010، ص 33، 34.

[2] أنظر:
- عرابة الحاج وآخرون، مرجع سبق ذكره.
- حدة فروحات، أسامة عمامرة، مرجع سبق ذكره.
- جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 9، العدد 3، الاردن 2013.

- تعتبر القيمة العادلة أساساً و مقياساً هاماً للإعتراف والقياس والإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية، و المنتجات الزراعية و الإستثمارات العقارية؛
- أن القياس وفق القيمة العادلة من شأنه أن يحسّن المعلومات المحاسبية ويعطي للمساهمين صورة أكثر دقة عن الشركة وذلك بفضل تقييم الأصول بشكل أفضل؛[1]
- كما للقيمة العادلة ميزة أخرى، تتمثل في إمكانية قيام المؤسسة بإعادة تقدير أصولها بشكل مستمر، أي إظهار هذه الأصول بالقيم السوقية الحالية بدلاً من إظهارها بالتكلفة التاريخية، كالأراضي والعقارات وبالتالي إظهار القيمة الحقيقية لهذه الأصول.

بالإضافة إلى ما تقدم يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 (عام 2005) فقرة 87 إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى الأتي:[2]

- تعكس القيمة العادلة تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية؛
- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك؛
- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

كما جادل أنصار محاسبة القيمة العادلة بأنها أكثر أهمية من التكلفة التاريخية وذلك لأنها:[3]

- توفر أحدث المعلومات بما يتفق مع السوق النشط؛
- زيادة الشفافية وتشجيع الإجراءات التصحيحية للأوامر الإدارية؛
- تقدم صورة واضحة عن أعمال الشركة في بيئة الأعمال المتغيرة بسرعة، و تعكس بياناتها المالية الواقع الاقتصادي الصحيح للشركات بدلا من ملخص عن المعاملات السابقة؛
- الغاء حالة الإنتقائية في شراء وبيع الأصول و الإلتزامات وذلك بسبب تغير قيمتهم عبر الزمن.

[1] Vincent BIGNON, Yuri BIONDI, Xavier RAGOT, Op. cit, p : 17.

[2] أحمد حلمي جمعة و مؤيد راضي خنفر، **المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة**- دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول"القيمة العادلة والإبلاغ المالي"، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، 13-2006/9/14.

[3] ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، **التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة** – دراسة لعينة من مكاتب التدقيق العراقية- الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و11/25/ 2014.

ثالثاً– توحيد آليات القيمة العادلة:

جاء مشروع توحيد آليات قياس القيمة العادلة نتيجة لتفكير مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي الذي يقوم من جهته بتحديث المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً US GAAP، وذلك من أجل جعل متطلبات المعايير الأخرى المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة متقاربة وأقل إختلافاً.[1] ولقد تم إطلاق مشروع التوحيد هذا، نظرًا لتعدد طرق تحديد القيمة العادلة من جهة، وخصائص الأصول والخصوم المعنية بهذا التقييم من جهة أخرى، ولقد تم تجسيد هذا المشروع في سنة 2011 تحت عنوان (IFRS13) و تم الاتفاق على تفعيله على أرض الواقع بداية من مطلع عام 2013. كما أن هناك مجموعة من معايير الإبلاغ المالي الدولية وكذا معايير المحاسبة الدولية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة، حيث تم تعديل كل هذه المعايير التي تستعمل القيمة العادلة كوسيلة للتقييم أو لعرض المعلومة المحاسبية، تم استثناء منها المعيار المحاسبي الدولي (IAS17) المتعلق بالتأجير و(IFRS 2) المتعلق بعوائد الأسهم.[2]

ويهدف المعيار (IFRS13) إلى توحيد قياس القيمة العادلة من خلال وضع مفهوم موحد لها، حيث عرفها على انها: "السعر الذي يتم إستلامه لبيع أصل أو المدفوع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"[3]، يضاف إلى ذلك إلزام الجهة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية بتقديم الأدلة الكافية والتي تم من خلالها تحديد القيمة العادلة لعناصر المركز المالي.

ويتم تحديد القيمة العادلة وفق هذا المعيار من خلال إختيار إحدى المقاربات الثلاث التالية:[4]

- المقاربة بالسوق (L'approche par le marché)؛
- المقاربة بالتكلفة (L'approche par les couts)؛
- المقاربة بالعائد (L'approche par le revenue).

عملية اختيار إحدى المقاربات مرتبط بموضوع التقييم، كما يمكن استعمال أكثر من مقاربة حالة وجود ضرورة لذلك.

وفي مايلي شرح لهذه الطرق المستعملة في تحديد القيمة العادلة:[5]

طريقة السوق: تستعمل هذه الطريقة كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن معاملات السوق والتي تشمل أصول والتزامات المؤسسة محل القياس أو ما يماثلها؛

طريقة التكلفة: تقوم هذه الطريقة على تقييم الأصل على أساس تكلفة استبداله الحالية، بمعنى تعكس هذه الطريقة المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أو الالتزام محل القياس؛

---

[1] Odile BARBE, Laurent DIDELOT, **Quelle est la vraie place de la juste valeur dans le référentiel IFRS** ?, Revue Française de Comptabilité N°465 Mai 2013, p: 17.

[2] زبير عياش، نصر الدين عساوي، **إشكالية جودة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر- بين الواقع والتطبيق**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 .

[3] www.iasplus.com , IFRS N°:13 , (15/05/2018)

[4] زبير عياش، نصر الدين عساوي، مرجع سبق ذكره.

[5] Odile BARBE, Laurent DIDELOT, Op. cit, p: 17.

طريقة الدخل (العائد): وتقوم هذه الطريقة على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد، يعكس التوقعات الحالية للسوق لهذه المبالغ المستقبلية.

إن الهدف من قياس القيمة العادلة هو لتحديد الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو الثمن المدفوع لنقل المسؤولية في تاريخ القياس، حيث يتطلب قياس القيمة العادلة وجود كيان أو هيئة لتحديد:[1]

- تحديد الأصل أو المسؤولية التي هي موضوع القياس؛
- سوق فعّال و مستفيد من الأصول أو الإلتزامات؛
- أسلوب تقييم مناسبة للقياس، من خلال النظر في مدى توفر البيانات لتطوير المدخلات التي تمثل الافتراضات لإستخدام المشاركين في السوق في تسعير الأصول والإلتزامات، فضلا عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

وهنا تجدر الاشارة الى أن المعيار (IFRS13) قدم تسلسلاً هرمياً يحوي ثلاث مستويات لتقدير القيمة العادلة، وهي: [2]

- ✓ المستوى الأول: المبني على الأسعار المحددة للأصول والالتزامات المماثلة والتي يتم تداولها في الأسواق النشطة؛
- ✓ المستوى الثاني: وهي الأسعار التي يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر، والمبنية على أسعار السوق المحددة للأصول أو الالتزامات المشابهة أو ذات العلاقة (بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى الأول)؛
- ✓ المستوى الثالث : وهي الأسعار التي لا يمكن ملاحظتها، والمبنية على تقديرات الشركة، ولا تستخدم إلا في حالة عدم توفر تقديرات المستويين الأول والثاني،

وتؤكد تقنيات التقييم على التركيز على تقديرات المستويين الأول والثاني وتقليل الاعتماد على تقديرات المستوى الثالث لأنها غير موضوعية وقد تكون خاضعة للتلاعب ومن الصعب تدقيقها.

كما تجدر الاشارة إلى أن السوق النشط هو ذلك السوق الذي تتوفر فيه الشروط التالية:[3]

- العناصر المتداولة والمتفاوض عليها في هذا السوق تكون متجانسة؛
- توفر المشترين والبائعين الراغبين عادة في أي وقت؛
- الأسعار تكون متاحة للجمهور.

[1] ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، مرجع سبق ذكره.

[2] Odile BARBE, Laurent DIDELOT, Op. cit, p: 17.

[3] أنظر الموقع الالكتروني التالي: www.focusifrs.com (تاريخ الاطلاع: 2018/08/15) على الرابط:
http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ias_38_immobilisations_incorporelles (15/07/2018)

المبحث الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه محاسبة القيمة العادلة

نظرا للأهمية البارزة التي تحتلها عملية القياس وفق القيمة العادلة، فقد ازداد الاهتمام بهذه الاخيرة في الممارسات المحاسبية خاصة بعدما أضفت على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملائمة، فعملية القياس وفق القيمة العادلة تعتبر الأكثر إغراءً للمهنيين وواضعي المعايير بصفتها تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، وتعتبر المقياس الأفضل والأكثر ملاءمة لإتخاذ القرارات، لكن وبالرغم من المزايا العديدة التي تتمتع بها القيمة العادلة في القياس المحاسبي إلا أنها واجهت العديد من المشاكل والتحديات أثناء تطبيقها، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه المشاكل والتحديات.

المطلب الاول: تحديات متعلقة بأثر استخدام القيمة العادلة على محتوى القوائم المالية

تمثل القوائم المالية وسيلة الادارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، حيث تتضمن بيانات مالية خاصة بأنشطة الشركة خلال فترة مالية محددة، توجز ملخص الأوضاع المالية للشركة و ربحيتها على المدى القصير والبعيد، وهي الناتج الرئيسي للمعالجات المحاسبية التي تتم على البيانات الخاصة بأنشطة الشركة وأحداثها بغرض تقديمها بصورة إجمالية موجزة إلى كافة الجهات التي تحتاجها أو يمكنها الاستفادة منها في اتخاذ مختلف قراراتها. كما تهدف القوائم المالية إلى بيان نتائج ممارسة إدارة الشركة لمهامها في حماية حقوق الشركة وأصولها وتقييم كفاءتها في نجاح الشركة وتطويرها ومجالات استخدامها لرؤوس الأموال المتاحة.[1]

ومن جهة أخرى، نجد أن البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية تبدو متشابهة بصورة عامة كونها موضع اتفاق دولي، إلا أن هناك بعض الفوارق في تحديد مكوناتها بين بلدٍ وآخر تبعاً لاختلافات الظروف الاقتصادية والقانونية، الأمر الذي أدى إلى استخدام تعاريف مختلفة لعناصرها وبنودها وأسس قياسها، وقد تمكنت لجنة معايير المحاسبة الدولية وعبر جهود امتدت لسنوات عدة من تضييق تلك الفوارق بصورة واضحة من خلال سعيها الدائم لتوحيد المعايير المحاسبية والإجراءات الخاصة بإعداد تلك البيانات وعرضها. ومع ذلك مازال هناك العديد من القيود والتحديات التي تواجهها، ولعل أهمها ما تعلق بأثر استخدام طرق القياس المختلفة على محتوى القوائم المالية.

أولاً– مدى تأثر محتوى قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بالأساس المستخدم في القياس المحاسبي:

إن قياس الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة يؤثر على بياناتها المالية وخصوصاً على الميزانية وقائمة الدخل، وبموجب محاسبة القيمة العادلة فإن قائمة الدخل هي بقايا قياس الميزانية، حيث تعلن قائمة الدخل عن التغيرات الحاصلة في الميزانية نتيجة استخدام القيمة العادلة، ومن جهة أخرى نجد أن الميزانية تلبي هدف التقييم أما قائمة الدخل فإنها توفر المعلومات حول التعرض للمخاطر وإدارة الأداء.[2]

[1] دليل استرشادي بعنوان " **قراءة في القوائم المالية للشركات** "، صادر عن هيئة أسواق المال الكويتية، الاصدار الأول أفريل 2016، ص 10.
[2] ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، مرجع سبق ذكره.

1- قائمة المركز المالي (الميزانية):

تعتبر الميزانية صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمؤسسة، أي أن الميزانية تصور أصول المؤسسة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين.[1] وبالتالي فإن عرض قيم أصول والتزامات وحقوق الملكية للشركة يهدف الى الاستفادة من المعلومات الواردة بها من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة.

غير أن قائمة المركز المالي أحياناً ما تواجهها محددات وجوانب قصور إذا كانت لا تعكس القيمة الجارية أو الثروة الحقيقية للمؤسسة، وذلك يعود لسببين، الأول هو الاعتراف بالأصول بالتكلفة التاريخية وليس القيمة العادلة، والثاني أنه ليس كل الأصول التي تملكها المؤسسة تظهر في قائمة المركز المالي وخاصة الأصول المعنوية، مما يؤدي إلى ظهور القيمة الدفترية للشركة (ممثلة بقيمة حقوق الملكية) بأقل من القيمة السوقية (ممثلة بعدد الأسهم مضروباً في سعر السهم السوقي)[2]، وبالتالي فإنه من المهم جداً ضرورة إعادة تقدير كل أصول الشركة على أساس القيمة العادلة.

ومع ذلك فإن هناك اختلافاً واسعاً حول أساس التقييم الذي يجب استخدامه، فمنهم من يرى ضرورة تعديل القوائم المالية التاريخية على أساس وحدات نقدية ثابتة (تغيرات المستوى العام للأسعار) ومنهم من يرى بأن تغيرات المستوى الخاص للأسعار أكثر فائدة، ومنهم من يعتقد بضرورة استخدام مفهوم صافي القيمة القابلة للتحقق، حيث أن كلاً من هذه الطرق تمتاز عن التكلفة التاريخية بأنها تقدم تقديراً أكثر دقة للقيمة الجارية للمؤسسة في حال كانت هذه القيم تتمتع بدرجة مصداقية عالية.

وبالتالي فإن تقدير الاصول بالقيمة العادلة (سواء كانت هذه الاصول معترف بها في قائمة المركز المالي بالتكلفة التاريخية أم لم يتم الاعتراف بها نهائياً) يتطلب ضرورة إظهار كافة الاصول التي تملكها المؤسسة في قائمة المركز المالي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذلك يؤدي إلى إظهار قيم الاصول وكذا قيمة حقوق الملكية بالميزانية بشكل أكثر دقة، شريطة أن تكون القيمة العادلة يمكن تحديدها من خلال سوق نشط أو من خلال أي أسلوب موضوعي آخر.

ومن جوانب القصور الأخرى والتحديات التي تؤثر على قائمة المركز المالي هو استخدام الأحكام والتقديرات الشخصية لتحديد العمر الانتاجي للأصول، كذلك فإن عملية إطفاء الأصول المعنوية من الممارسات العملية المتعارف عليها على الرغم من نماء بعض هذه الاصول وتعاظم قيمتها.

وعلاوة على ذلك فإن قائمة المركز المالي تستبعد العديد من البنود ذات القيمة المالية للمؤسسة، مثل الموارد البشرية للمؤسسة والمهارات الإدارية والتفوق البحثي والشهرة المولدة داخلياً وغيرها، رغم أنها ذات أهمية وقيمة معنوية بالنسبة للمؤسسة، ولكن لا يتم الاعتراف بها كأصول معنوية في قائمة المركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المعترف بها حالياً، على الرغم مما تمثله من قيم اقتصادية ومنافع مستقبلية للمؤسسة. ويرى الكثيرون بأن الاستمرار في عدم الاعتراف نهائياً ببعض الأصول بما فيها الأصول المعنوية في قائمة المركز المالي يؤثر على دقة المعلومات

[1] طارق حماد عبد العال، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2006، ص 117.
[2] ماجد عبد المجيد قباجة، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الواردة بهذه القائمة، كما أن الاعتراف بهذه الاصول وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤثر أيضاً على دقة هذه المعلومات وذلك كما يلي:[1]

- ✓ تظهر الأصول بأقل من قيمتها والمتمثلة بالفرق بين قيمتها العادلة وتكلفتها؛
- ✓ تظهر الارباح مضخمة بالفرق بين (مصاريف الاطفاء و الاهتلاك بناءً على القيمة العادلة – مصاريف الاطفاء و الاهتلاك بناءً على التكلفة)

وبذلك يكون صافي التأثير على قائمة المركز المالي وتحديداً على حقوق الملكية كما يلي:

التأثير على حقوق الملكية = الزيادة في قيمة الاصول – (مصاريف الاطفاء و الاهتلاك بناءً على القيمة العادلة – مصاريف الاطفاء و الاهتلاك بناءً على التكلفة)

2– قائمة الدخل:

تعرف قائمة الدخل بأنها القائمة التي تلخص الإيرادات المكتسبة من قبل المؤسسة والمصاريف المستحقة عليها وتظهر الأرباح والخسائر وكذا صافي الدخل خلال فترة زمنية معينة، كما تعتبر أهم قائمة مالية تبين مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها الربحية المخطط لها،[2] بل تعتبر محطة أنظار المستثمرين والدائنين والإدارة وغيرها من الأطراف المعنية.

إذ يعتبر المستثمرون الدخل السابق للمؤسسة أهم المؤشرات فائدةً لتقدير الإيرادات المستقبلية والأداء المستقبلي، كما أن الدائنين يأملون من خلال دراسة قائمة الدخل أن يتعرفوا على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية لتسديد الالتزامات (على الرغم من أن قائمة التدفقات النقدية توفر مثل هذه المعلومات). كما تستخدم الحكومة قوائم الدخل للشركات في صياغة السياسة الضريبية والاقتصادية. ولذلك يجب على الادارة الاهتمام بقائمة الدخل للأهمية التي يعلقها مستخدمو البيانات على هذه القائمة والتي تُعد كمقياس لفاعلية الادارة وكفاءتها.

ومن جهة أخرى، نجد بأن أهمية قائمة الدخل تقل بكثير في حال قياس عناصر هذه القائمة وفق منهج التكلفة التاريخية، خاصة في ظل ظروف التضخم، حيث تظهر القائمة أرباحاً وهمية، نتيجة تخفيض تكلفة البضاعة المباعة، وتخفيض مصاريف الإهتلاك للأصول الثابتة، وتخفيض مصاريف الاطفاء للأصول المعنوية...إلخ، مما يؤثر على محتوى هذه القائمة وعلى المعلومات التي تتضمنها، وهنا يمكن القول أن استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة لقياس عناصر هذه القائمة يمكن أن يساهم بشكل كبير في الحفاظ على أهميتها لكافة مستخدميها الداخليين والخارجيين عند الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص 96.
[2] ماجد عبد المجيد قباجة، مرجع سابق، ص 88.
[3] نفس المرجع السابق، ص 88، 89.

حيث يرى البعض أن مبالغ الارباح والخسائر المعترف بها في قائمة الدخل قد تكون غير دقيقة إذا كانت الأصول معترفاً بها حسب مبدأ التكلفة التاريخية، حيث يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول في قائمة الدخل، بينما لا يتم إظهار الارباح الناتجة عن مقدار الزيادة في القيمة العادلة للأصول عن قيمتها المحددة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية في هذه القائمة، مما يظهر الأرباح في قائمة الدخل بأقل من قيمتها الحقيقية في حال القيمة العادلة للأصول أكبر من التكلفة مع الاستمرار باعتماد مبدأ التكلفة من جهة، ومما يظهر مصاريف إهتلاك أو إطفاء هذه الأصول بأقل من قيمتها في نفس القائمة من جهة أخرى.

وبالتالي فإن قائمة الدخل بشكل عام تتأثر بالفرق ما بين الزيادة في قيمة هذه الأصول التي لم يعترف بها في قائمة الدخل، مطروحاً منها الفرق بين قيمة مصاريف الاطفاء أو الاهتلاك بناءً على التكلفة وبناءً على القيمة العادلة، كما يلي:[1]

مقدار تأثر قائمة الدخل = الزيادة في قيمة الأصول – الفرق بين قيمة مصاريف الاطفاء أو الاهتلاك بناءً على التكلفة وبناءً على القيمة العادلة

أي أن:

مقدار تأثر قائمة الدخل = (قيمة الاصول بناءً على القيمة العادلة – تكلفة هذه الاصول) مطروحاً منها (مصاريف الاطفاء أو الاهتلاك بناءً على القيمة العادلة – مصاريف الاطفاء أو الاهتلاك بناءً على التكلفة).

كما أن الخسائر قد تظهر بأقل من قيمتها في قائمة الدخل في حال عدم الاعتراف بالانخفاض في قيمة هذه الاصول، نتيجة انخفاض قيمتها العادلة عن صافي تكلفتها. مما يظهر مصاريف الاطفاء لهذه الأصول بأكبر من قيمتها في نفس القائمة. وبالتالي فإن قائمة الدخل في هذه الحالة تتأثر بالفرق ما بين قيمة الانخفاض في قيمة هذه الاصول مطروحاً منها الزيادة في قيمة مصاريف الاطفاء أو الاهتلاك المتعلقة بهذه الاصول.

ثانياً– تأثير محاسبة القيمة العادلة على مدى ملائمة وموثوقية البيانات المالية:

يمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروق هامة لدى التحقق من تقديرات قياس القيمة العادلة، و هذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة. وبالتالي فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً وسيؤثر على ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم التقارير المالية، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم التقرير عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية، فلو تم تطبيق هذا على استثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة بأن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير التقرير عن هذه الاستثمارات وعرضها في قائمة المركز المالي بقيمة مرتفعة، والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى

[1] نفس المرجع السابق، ص 91.

التقرير عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سيطرح تساؤلات عن مدى ملاءمة وموثوقية التقارير المالية التي ستصدر في ظل هذه الأسس.

وعلى هذا الأساس، فإن مستخدمي التقارير المالية سيحتاجون إلى تمييز واضح ما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباح والخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعار سوق افتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيداً على مستخدمي التقارير المالية، لذا فلا بد من وجود معايير واضحة للتقارير المالية لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والظواهر الاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلاً.

وتكون للمعلومات صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتكون للمعلومات صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز. ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نموذج التكلفة التاريخية قدرا كبيراً من الموثوقية وقدراً أقل من الملاءمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدراً أكبر من الملاءمة وقدراً أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة. ولأنه لا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملاءمة أو الموثوقية، فإنه يجب الموازنة بينهما، ففي بعض المواقف تكون الملائمة أهم من الموثوقية والعكس في مواقف أخرى، ومع ذلك لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملاءمة أو الموثوقية بالكامل.

وفي هذا المجال فقد أجمعت العديد من الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملاءمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها، الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل.[1]

وفضلاً عما سبق، فإن القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة مازال يواجه جملة من المشاكل والتحديات التي تؤثر على مخرجات عملية القياس، ومن ثمّ لازالت القيمة العادلة تواجه انتقادات عديدة على أساس عدم ملاءمتها، لأنها لم تقدم برنامجًا متكاملاً للاعتراف والقياس والافصاح المالي، وفي ما يلي يمكننا ذكر أهم التحديات المرتبطة بأثر استخدام القيمة العادلة على محتوى القوائم المالية: [2]

[1] رضا ابراهيم صالح، **اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (46)، العدد (2)، جامعة الاسكندرية 2009، ص 32، 33.

[2] أنظر:

- جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره.
- ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، مرجع سبق ذكره.
- نعيم سابا الخوري، مرجع سبق ذكره.
- عرابة الحاج، وآخرون، مرجع سبق ذكره.
- Lionel Escaffre, Evaluation a la Juste Valeur. Un Nouveau Modele ComptablE ?, publié dans "20 Ème Congres De L'AFC, France (1999), p: 12.

- إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من الاجتهاد والتحيز الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة. فقد تلجأ المؤسسة عند استخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول التي ليس لها سوق نشط إلى نماذج تقييم داخلية يكون للمسيرين تأثير في وضع فرضياتها، هذا الأمر قد يكون له تأثير سلبي على موضوعية وحياد التقييم وبالتالي على الموثوقية وقابلية المقارنة؛
- القيمة العادلة إستناداً إلى النماذج الادارية لا يمكن التعويل عليها؛ فقد تستغل الإدارة هذا المنهج لصالحها للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقا لرغباتها؛
- قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة؛
- إن تطبيق نماذج محاسبة القيمة العادلة تعد معقدة وذات طرق قياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المؤسسة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة. وهذا قد يجعل فهم المعلومة المالية صعباً في بعض الأحيان على المستخدمين؛
- تخلق القيمة العادلة زيادة في تقلبات الأرباح والأموال لا مبرر لها، وقد ترتبط بالتخلي الضمني عن مبدأ الاستمرارية؛[1]
- ان القيمة العادلة هي خطوة راديكاليه وخروجاً عن المفاهيم والمبادئ المحاسبة التقليدية وليس هنالك مبررات محاسبية نظرية تبررها؛
- إهمال مبدأ الحيطة والحذر في معالجة الأرباح غير المحققة والتعامل معها بنفس الطريقة مع الخسائر غير المحققة؛
- تذبذب القيم في السوق يمكن أن يعطي انطباع حول تذبذب في المعلومة المالية، وبالتالي قد يكون هناك غموض في نظرة المستثمرين لأداء المؤسسة؛
- قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها؛
- صعوبة تحديد القيمة السوقية العادلة لبعض الأدوات المالية في حالة عدم توافر أسواق نشطة ومنتظمة أو عدم توافر معلومات كافية عن خصائصها الفنية مما يعيق إجراء المقارنات؛
- تفقد القيمة العادلة مصداقيتها في حالة بيع المؤسسة لأصولها في حالة إظطرارية (بحاجة لسيولة مثلا)؛
- تذبذب القيم المحتسبة وفق منهج القيمة العادلة عند كل إعادة تقييم، ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة يجعل التعبير عن هذه القيم في السجلات أقل ثباتاً و إستقراراً بفعل العديد من التأثيرات الناتجة عن عوامل داخلية و عوامل خارجية ليس لها ضوابط محددة؛

[1] Jean-François CASTA, Op. Cit, p : 09.

- إعتماد القيمة العادلة على أسعار السوق عند نقطة زمنية معينة (غالباً في نهاية السنة المالية)، فالواقع يبين تذبذب كبير في المستوى العام للأسعار من يوم لآخر، فالقوائم المالية في نهاية السنة قد تتغير بشكل مهم بعد أسبوع واحد من إصدارها، و هذا قد يؤدي إلى إتخاذ قرارات على معلومات غير ملائمة؛
- إن الايرادات تتحقق من إستمرارية المنشأة عبر الزمن وليس من تقلبات أسعار قصيرة الاجل؛
- يتم الإعتراف ببعض الإيرادات و الخسائر من دون أن تكون هناك عملية تبادلية حقيقية كما يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح في حالة إرتفاع الأسعار و هي السائدة (فالبنوك المتعثرة تعاني من جراء المبالغة في تقدير القيمة العادلة للقروض)؛
- تساعد في التنبؤ بالوضعية المالية على المدى القصير، لكن لا تستجيب لحاجات المؤسسات في التسيير على المدى البعيد خصوصاً في ظل تغيرات الأسعار؛
- توجد العديد من المخاطر الناتجة عن استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية وعلى خصائصها المحاسبية خاصة (الملائمة والموثوقية) وعلى الثقة بها والرقابة عليها بسبب استخدام الأحكام الشخصية للإدارة في تقديرها، ومن ثم استمرارية المنشآت، بالإضافة إلى تأثيرها على نتائج الأعمال والمركز المالي من ناحية وخطورتها في قضية الحفاظ على رأس المال سليم حيث أن تطبيقها يؤدي –دائما– إلى زيادة الأرباح، مما يوجب على الإدارة السعي لتحقيق التوازن بين خاصيتي الملائمة والموثوقية؛[1]
- ويذهب بعض الكتّاب الآخرون إلى حد انتقاد الاستخدام الواسع النطاق للقيمة العادلة وذلك لفقدان الثقة في الأسواق المالية التي لوحظت في السنوات الأخيرة.[2]

➢ أما على المستوى العالمي فقد حدد بعض الباحثين بعض المخاوف البارزة والمرتبطة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في الدول النامية خصوصاً، والمتمثلة في الآتي:[3]

1- **الأسواق غير النشطة:** إن العديد من الأسواق في البلدان النامية تكون غير نشطة، أي تكون المعاملات نادرة، ويمكن أن تتأثر أسعار السوق من قبل المشاركين في السوق. ونتيجة لذلك قد لا توفر الصفقة مقاييس موثوقة للقيمة العادلة؛

2- **التكلفة:** تكلفة تطبيق مبادئ الاعتراف والقياس قد تفوق الفوائد التي تعود على العديد من الوحدات في الدول النامية، وخاصة في حالة عدم وجود أسواق مالية نشطة وفي ظل أساليب التقييم المعقدة، علاوة على ذلك، زيادة الوقت والتكلفة اللازمين لتدقيق القيمة العادلة؛

[1] أحمد حلمي جمعة و مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره.

[2] Robert OBERT, **Genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables**, Op. cit, p : 34.

[3] صفوان قصي عبد الحليم، اسماء عبد الكاظم عبد علي، إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي IAS16 بالتطبيق على الشركة العامة للصناعات الصوفية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (3) العدد (6)، جامعة بغداد 2013.

3- **نقص المهارات:** إن العديد من البلدان النامية تواجه نقصاً في الخبراء والمقيمين المتخصصين، ومن ثم فإن وحدات الابلاغ تواجه وضعا مستحيلاً في ذلك لأنهم لا يملكون المهارات اللازمة لتقدير القيمة العادلة، وهذه المهارات غير متوفرة خارجياً.

4- **أسواق تسيطر عليها الحكومة:** قد تتأثر أسعار السوق من قبل الرقابة الحكومية أو التدخلات في أسعار السوق، ولذلك قد لا تعكس الأسعار تفاعلات السوق العادية؛

5- **ضعف البيئة التنظيمية:** إن البيئات التنظيمية الطليقة في بعض الدول النامية يمكن أن تسمح بالتداول الداخلي، بينما ضعف تنفيذ معايير المحاسبة قد يظهر انخفاض الالتزام بمعايير إعداد التقارير المالية التي يمكن أن تنظر اليها على أنها مرهقة للغاية.

المطلب الثاني: تحديات متعلقة بأثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على تقديرات المراجع الخارجي

يعتبر التأثير المتبادل بين المحاسبة المالية والمراجعة الخارجية من الأمور المسلم بها، فأي تطور في مجال المحاسبة المالية عادةً ما يتطلب تطويراً في المراجعة سواءً جاء هذا التطوير في نطاق عمل المراجع وما يرتبط به من خطوات عمل وإجراءات، أو في حدود مسئوليات المراجع أو في متطلبات تأهيل وتدريب المراجع ومساعديه من فريق المراجعة لمواجهة ما يتطلبه التطور المحاسبي من مهارات وقدرات علمية وفنية أو في ضرورة زيادة مجالات التعاون بين المراجع والخبراء والمتخصصين لمقابلة متطلبات هذا التطور المحاسبي.[1]

ولقد واجهت مهنة التدقيق العديد من التغيرات الاقتصادية والمهنية في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمات المالية المتكررة والمؤثرة، وبحكم الطبيعة الاجتماعية للمحاسبة فان مهنة التدقيق قد استجابت لهذه التغيرات ليتلاءم دور المدقق وهذه التغيرات. فمنذ ظهور الأزمة المالية في عام 2008، أصبح الاعتماد على تقديرات القيمة العادلة مصدر قلق كبير للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية، وقد كان هناك ردود فعل سريعة من قبل مهنة المحاسبة وخاصة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC؛ لتحسين موثوقية تقديرات القيمة العادلة، حيث أصدر معيار التدقيق الدولي رقم (540) "تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة الإفصاحات ذات العلاقة"، والذي يتناول مسؤوليات المراجع المتعلقة بالتقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة في عملية تدقيق البيانات المالية.[2] مما أظهر أمام مراجعي الحسابات الكثير من التحديات؛ التي قد تؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة بمعلومات القوائم المالية التي أعدت وفقاً للقيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية، لأن الأخيرة أكثر تحفظاً من الأولى، ومن ثم زيادة درجة الخطر التي يتحملها المراجع.[3] وبالتالي فإن التحديات المرتبطة بعملية تدقيق البيانات المالية الخاصة بتقديرات القيمة العادلة كثيرة ومتعددة منها ما يتعلق بمهارات

[1] مصطفى راشد العبادي، **مدي حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية- دراسة تحليلية مقارنة**، بحث مقدم للندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية حول" مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين" جامعة الملك سعود، يومي 18- 19 ماي 2010.

[2] ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، مرجع سبق ذكره.

[3] زينب أسعد أسعد، مرجع سبق ذكره.

المراجع، ومنها ما يتعلق بمدى الاطلاع على التعديلات الأخيرة على المعايير الدولية، ومنها ما هو مرتبط بتعدد طرق اعداد تقديرات القيمة العادلة.[1]

وبناءً على ما تقدم نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض المفاهيم المرتبطة بمخاطر المراجعة والتي من شأنها أن تؤدي إلى فشل المراجع في إبداء رأي سليم حول عدالة القوائم المالية، كما يتم إلقاء الضوء على التحديات والصعوبات المحتملة في عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة، وكذا متطلبات إعداد برنامج مراجعة للقيام بمراجعة تقديرات القيمة العادلة.

أولاً – تقدير مخاطر المراجعة في ظل محاسبة القيمة العادلة

يمكن تعريف مخاطر المراجعة على أنها « المخاطر المترتبة على احتمال قيام المراجع بإبداء رأي غير سليم على القوائم المالية، فقد تكون القوائم المالية غير معبرة تعبيراً صحيحاً و واضحاً عن نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، ويفشل المراجع في اكتشاف ذلك ومن ثم يصدر تقريراً غير متحفظ (نظيف) »[2] كما عرف المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مخاطر المراجعة في المعيار SAS47 بأنها « تلك المخاطر التي يمكن أن تنتج عن فشل المراجع دون علمه، في تعديل، الرأي الذي يبديه بالشكل الملائم في القوائم المالية، التي تحتوي على أخطاء جوهرية مقصودة أو غير مقصودة». وتعتبر مخاطر المراجعة من الأمور المهمة التي يجب على المراجع أخذها في الاعتبار في مراحل المراجعة المختلفة، عند التخطيط لعملية المراجعة، وعند تنفيذ إجراءات المراجعة، وعند تقييم أدلة الإثبات. وقد أكدت عدة منظمات مهنية ومنها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه يجب على المراجع أن يخطط لعملية المراجعة بحيث تكون مخاطر المراجعة عند أدنى حد ممكن، ويكون مناسباً لإبداء الرأي السليم في القوائم المالية.[3]

وفي ظل محاسبة القيمة العادلة أوضحت بعض الدراسات أن القيمة العادلة وتقديراتها التي لا تعكس ظروف السوق الحالية تؤثر على قدرة المراجعين على اكتشاف خطر التحريفات الجوهرية، ولذلك يجب على المراجع الاهتمام بمخاطر التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية المرتبطة بالقياس والافصاح عن القيمة العادلة ودرجة تعرض هذا القياس والافصاح لمخاطر البيان الكاذب، والتي تتوقف بدرجة كبيرة على درجة تعقد عملية القياس والافصاح عن القيمة العادلة. كما أوضحوا أن قدرة المراجع على تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية تمكنه من تحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المراجعة.[4] وسنحاول من خلال هذا المطلب دراسة خطر المراجعة من خلال ما يلي:

- ✓ طبيعة عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة؛
- ✓ تقدير مخاطر المراجعة حسب المكونات الأساسية لخطر المراجعة.

[1] ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، مرجع سبق ذكره.
[2] صديقي مسعود، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2004، ص114.
[3] عبد الغني عبد الحميد راجح القريقري، **العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة** - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة - المملكة العربية السعودية، 2002، ص 16.
[4] محمود عاطف محمود عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 60.

1- طبيعة عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة:

إن عملية تدقيق البيانات المالية المعبرة عن تقديرات محاسبية كالقيمة العادلة إنما هي عملية أصعب من تدقيق البيانات التي لا تعتمد على تقديرات محاسبية في إعدادها، وذلك لأن وجودها في القوائم المالية يزيد من مخاطر وجود تحريف جوهري، ومن قابلية وجود تحيز مقصود أو غير مقصود من قبل الادارة، وذلك كما يلي:[1]

الشكل رقم (2-2): طبيعة عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة

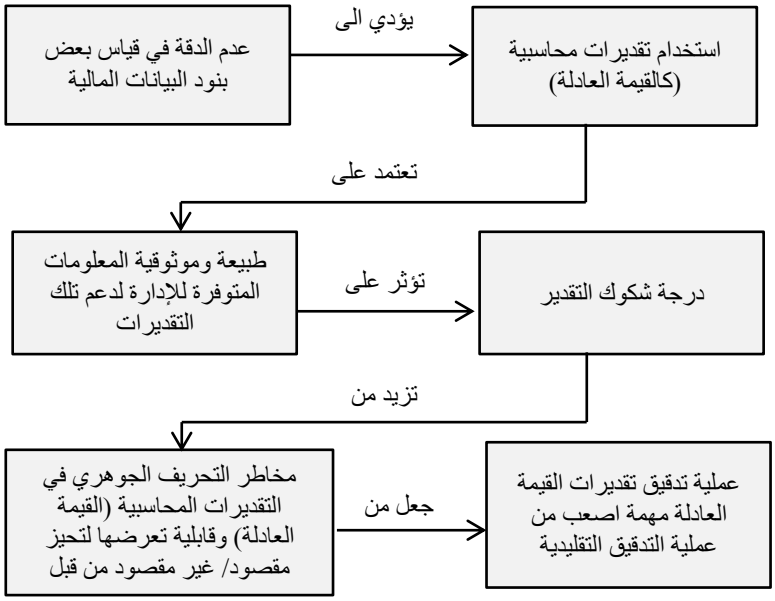

المصدر: رشا بشير الجرد، اجراءات المراجعة الخارجية في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في سورية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية 2010، ص 53.

2- مكونات نموذج خطر المراجعة:

تشتمل مكونات نموذج خطر المراجعة على العناصر الآتية: المخاطر الضمنية (الخطر الحتمي)؛ المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية (خطر الرقابة)؛ المخاطر المرتبطة بإجراءات المراجعة (خطر الاكتشاف).

أ- الخطر الحتمي (الملازم):

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الخطر الحتمي بأنه "قابلية رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري، أو يكون جوهرياً إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات، أو عمليات أخرى، وذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية"[2] وفي ظل هذا العنصر يرى (د.مسعود صديقي) بأن هذا النوع من المخاطر مرتبطة بعناصر القوائم المالية من خلال احتوائها على أخطاء متعمدة أو غير متعمدة تؤثر سلباً على صدق هذه القوائم، ويرتبط حجم هذه المخاطر بعدد من العوامل هي كالآتي :[3]

[1] رشا بشير الجرد، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[2] عبد الغني عبد الحميد راجح القريقري، مرجع سبق ذكره، ص 22.
[3] مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

✓ **طبيعة العنصر**: إذ تشكل بعض الحسابات مواطن لبس ينبغي على المراجع أن يسلط عليها عملية الفحص، كحساب مخصصات الديون المشكوك فيها أو حسابات النقدية أو حسابات المؤونات والاهتلاكات، إن بعض هذه الحسابات عادة ما تخضع للتقدير الشخصي من قبل المحاسب أو أطراف أخرى داخل المؤسسة، لذلك يكون الخطر فيها ملازماً لطبيعة التقديرات في هذه الحسابات؛

✓ **الطرق المحاسبية**: إن تبني إحدى الطرق المحاسبية في المؤسسة دون غيرها من شأنها أن تكون غير ملائمة لطبيعة نشاطها، وبالتالي من شأن ذلك أن يضمن عناصر القوائم المالية أخطاء تفسر ببعد البند عن الواقع الفعلي له؛

✓ **المعالجة المحاسبية**: تلجأ المؤسسة في الوقت الحالي للمعالجة الآلية للبيانات المرتبطة بالحقائق الاقتصادية لها، إذ تتم المعالجة آلياً بمجرد الإدخال لهذه الأحداث في شكل قيود محاسبية تتوافق وطبيعة التشريع المحاسبي إلى غاية الوصول إلى القوائم المالية الختامية للمؤسسة. إن هذا الأسلوب من شأنه إن يضمن عناصر هذه القوائم أخطاء تتمثل في الآتي: أخطاء في الإدخال؛ أخطاء في التعامل مع البنود الخاصة؛ أخطاء في البرنامج؛

✓ **العوامل الخارجية**: تؤثر العوامل الخارجية على المعالجة المحاسبة من خلال ضرورة تكييف عناصر المركز المالي للمؤسسة مع الواقع الاقتصادي الخارجي، فعلى سبيل المثال يؤثر التضخم على هيكل أصول المؤسسة كالمخزونات أو الاستثمارات التي ينبغي إعادة تقييمها بشكل يجعلها أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي الفعلي، إن هذا التقييم يطرح فرصاً للمغالاة في إعادة تعديل هذه الأصول، مما يفرز أخطاء تتضمنها العناصر المعدلة، خاصة في ظل التوجه نحو القياس وفق القيمة العادلة.

وفي هذا الاطار يمكن القول بأن الحسابات الناتجة عن التقديرات المحاسبية يكتنفها عدم تأكد جوهري في القياس، وتكون عرضة لمخاطر أكبر من تلك التي تتكون من بيانات واقعية روتينية نسبياً، كما أشار بعض الباحثين إلى أن الخطر الملازم يكون أعلى بالنسبة للمستوى الثالث لقياسات القيمة العادلة وبالنسبة للقياسات التي يوجد بها عدم تأكيد واضح. وفيما يلي العوامل التي تؤثر على زيادة الخطر الملازم في ظل محاسبة القيمة العادلة:[1]

1- **عوامل خطر مرتبطة بأساس قياس القيمة العادلة**: سبق الإشارة إلى أن قياس القيمة العادلة يعتمد في بعض الاحيان على الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة، وفي كثير من الأحيان على نماذج وطرق قياس معقدة وافتراضات وبيانات تعتمد على الحكم الشخصي، ويزداد الخطر الملازم في حالة الاعتماد على نماذج وطرق التسعير في حالة الأسواق غير النشطة؛

2- **عوامل خطر مرتبطة بالقائمين على قياس القيمة العادلة**: ترتبط المراجعة السليمة بالإجابة على السؤال التالي: هل الاشخاص القائمون على قياس القيمة العادلة قادرون على وضع تقديرات مستقبلية

[1] محمود عاطف محمود عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 63.

مناسبة؟ وبالتالي فإن دقة القياسات ترتبط بمدى خبرة الاشخاص الذين يحددون قياس القيمة العادلة، وبالتالي كلما انخفضت مهارات وكفاءة القائمين على قياس القيمة العادلة كلما زادت المخاطر الملازمة؛

3- **عوامل خطر مرتبطة بالافتراضات الأساسية المستخدمة:** يجب على المراجع تقييم مدى معقولية الافتراضات التي استخدمتها الإدارة، وبالتالي كلما كانت هذه الافتراضات بعيدة عن أسس التعامل بين المتعاملين في الأسواق كلما زادت المخاطر الملازمة؛

4- **عوامل خطر مرتبطة بالبيانات والمعلومات المستخدمة في القياس:** يقوم المراجع بتقييم ما إذا كانت البيانات التي تستند عليها قياسات القيمة العادلة دقيقة وكاملة وذات صلة بالموضوع، كما يجب عليه التأكد من صحة مصدر البيانات. فكلما ابتعدت هذه البيانات عن السوق وارتبطت بالظروف الداخلية للمؤسسة والآراء الشخصية للقائمين على القياس كلما ازادت المخاطر الملازمة؛

5- **عوامل خطر مرتبطة باستخدام عمل الخبير في القياس:** من الممكن أن يستعين المراجع بعمل أحد الخبراء عندما يريد الحصول على تفهم المؤسسة بشكل أكبر وأداء اجراءات اضافية لمواجهة المخاطر، لكن ينبغي عليه في هذه الحالة أن يقوم بتقييم كل من الكفاءة المهنية وموضوعية الخبير. وبالتالي كلما كان الخبير ذو كفاءة وموضوعية ولا توجد بينه وبين المؤسسة علاقة كلما انخفضت المخاطر الملازمة والعكس صحيح.

ب- خطر الرقابة:

عرف معيار المراجعة الأمريكي رقم 107 وكذا معيار المراجعة الدولي رقم 200 خطر الرقابة بأنه: إمكانية حدوث تحريف في تأكيد ما قد يكون جوهري بمفرده أو بعد إضافته لتحريفات أخرى مع عدم قدرة نظام الرقابة الداخلية على منع هذا التحريف أو اكتشافه في الوقت المناسب.[1] ومن بين العوامل التي تؤثر على خطر الرقابة ما يلي:[2]

1- **ضعف الاجراءات الرقابية المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات:** فعلى الرغم من المزايا المرتبطة باستخدام هذا النوع من التكنولوجياً وهي السرعة وقلة التكلفة، إلا أنه محفوف بالكثير من المخاطر، وبالتالي يجب على المراجع ان يعمل على تقييم مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التقييم؛

2- **ضعف الاجراءات الرقابية المرتبطة بمدى خبرة الأشخاص وفصل الاختصاصات:** مع ازدياد تعقيد وتكرار تطبيقات قياس القيمة العادلة ينبغي على المراجع تقييم مدى خبرة الاشخاص القائمين على تحديد قياسات القيمة العادلة وأثر البيئة الرقابية على فعالية هذه الخبرة في الوصول الى قياسات أفضل بعيدة عن التحيز. كما ينبغي عليه التأكد من أن قياسات القيمة العادلة مناسبة فيما يتعلق بفصل الاختصاصات وتحديد مهام ومسؤوليات العاملين بالمؤسسة، (فمثلاً فصل مهام ومسؤولية الاحتفاظ بالأصول عن مهام

[1] أحمد زكرياء ذكي عصيمي، **أثر استخدام القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الاول الجزء الثاني 2012، جامعة حلوان، مصر، ص 56.
[2] محمود عاطف محمود عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ومسؤولية القياس). ومن جهة اخرى فإنه من الافضل في هذه الحالة الاعتماد على متخصصين للتعرف على أساس الرقابة المستخدم لتزويد فريق المراجعة ببيانات كافية وملائمة عن مدى كفاءة نظام الرقابة المستخدم؛

3- **عدم فعالية عناصر الرقابة:** ترتبط المخاطر الجوهرية في الغالب بمعاملات هامة غير روتينية (قليلة الحدوث) وكذا أمور تعتمد على الحكم الشخصي كالتقديرات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة والتي قد يشوبها قدر كبير من عدم اليقين في قياسها. وفي المقابل، عناصر الرقابة الروتينية غالباً ما تكون غير فعالة في مواجهة تلك المخاطر، وبالتالي ينبغي على المراجع فهم مدى قيام المؤسسة بتصميم نظام رقابة من أجل مثل هذه المخاطر، وما إذا كانت أنشطة الرقابة مثل مراجعة الافتراضات من الادارة العليا أو الخبراء قد طبقت؛

4- **عدم النزاهة في إعداد أنظمة الرقابة:** هناك علاقة بين تفهم المراجع لنزاهة الادارة وتقديره لمخاطر التحريفات الجوهرية؛ فكلما كانت هناك معلومات تفيد بأن الادارة على درجة عالية من الموضوعية والنزاهة كلما انخفضت المخاطر، والعكس صحيح.

جـ- خطر الاكتشاف:

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين خطر الاكتشاف بأنه" مخاطر تتمثل في أن إجراءات المراجعة قد تعطي المراجع تأكيد بعدم وجود خطأ في أحد الأرصدة، أو في نوع معين من المعاملات، في حين يكون هذا الخطأ موجوداً بشكل جوهري إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات" ويعني ذلك أيضاً أنه يمثل خطر عدم اكتشاف المراجع الخارجي للأخطاء المادية والأمور الشاذة بالقوائم المالية، والتي لم يتم منع حدوثها أو اكتشافها من خلال نظام الرقابة الداخلية، أي أنه يمثل درجة المخاطر المترتبة على عجز اختبارات المراجعة الأساسية عن اكتشاف أخطاء مادية وقعت فعلا. ويمكن للمراجع الخارجي الحد من هذه المخاطر عن طريق القيام باختبارات أكثر موضوعية.[1] ويرجع القصور في اكتشاف هذه الأخطاء إلى ما يلي:[2]

- الاستعمال غير الملائم لإجراءات المراجعة عند تطبيقها؛
- الاختيار السيئ للعينة؛ أو عدم كفاية حجم العينة؛
- قصور إجراءات المراجعة خاصة في ظل المستجدات من العمليات والمؤثرات الجديدة على المؤسسة، مما يدعو إلى ضرورة التعديل المستمر في هذه الإجراءات؛
- التخلي عن إجراء مناسب للمراجعة بسبب ضيق الوقت أو اعتبار التكلفة.

لا شك أن زيادة قدرة مراجع الحسابات على التعامل مع أساليب جمع أدلة وقرائن الاثبات سوف يحد من خطر الاكتشاف، ومن هذا المنطلق سمي خطر الاكتشاف بالخطر المكن التحكم فيه من قبل مراجع الحسابات،

[1] زينب أسعد أسعد، مرجع سبق ذكره.
[2] مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

ويحدث هذا التحكم من خلال التخطيط والاشراف الجيد على عملية المراجعة والاستعانة بأدلة الاثبات الموضوعية والالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها. بمعنى أنه يمكن التحكم في خطر الاكتشاف في مرحلتي تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، عن طريق القيام بتحليل وتقييم الخطر الملازم، وكذا فحص وتقييم خطر الرقابة.[1] و من جهة أخرى؛ وبغية الوصول إلى التقدير المناسب لخطر الاكتشاف فإنه ينبغي على المراجع مراعاة ما يلي:[2]

- الاهتمام بتقدير خطر الاكتشاف والمرتبط بطبيعة المحاسبة على أساس القيمة العادلة للاستثمارات بالقوائم المالية والتي قد تكتنفها تعقيدات عديدة منها ما هو مرتبط بأسلوب ونموذج القياس، ومنها ما هو مرتبط بشكل ومحتوى ومكان الافصاح؛
- التعرف على ما إذا كان القياس تم في ظل وجود سوق نشط أم في ظل وجود سوق غير نشط؛
- التعرف على طبيعة النماذج والبيانات المستخدمة في عملية القياس في حالة عدم وجود سوق نشط؛
- التحقق من موضوعية وكفاءة القائمين بعملية القياس؛ وهل هم من داخل المؤسسة أم من خارجها.

بناءً على ما سبق، يمكن استخلاص أن نموذج تقدير خطر المراجعة يجب أن يشمل العناصر الثلاثة الأساسية لخطر المراجعة، وهي الخطر الملازم وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف، أي أن:

خطر المراجعة = الخطر الملازم x خطر الرقابة x خطر الاكتشاف

ومن هنا يتطلب الأمر من مراجع الحسابات أن يأخذ في حسبانه مجموعة من الاعتبارات عند تقديره لخطر المراجعة (سواء الخطر الملازم أو خطر الرقابة أو خطر الاكتشاف) ، وذلك بالشكل الذي يمكنه من التقدير السليم لخطر المراجعة، أهمها:[3]

- ✓ التعرف على أبعاد عملية القياس والافصاح المحاسبي للبنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة بالشكل الذي يمكنه من التقدير السليم لخطر المراجعة، والتحديد الدقيق لاحتمالات الاخطاء المتوقعة في القوائم المالية، وبالتبعية رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، واضفاء الثقة في القوائم المالية موضوع المراجعة؛
- ✓ التعرف على مدى توافق عملية القياس والافصاح المحاسبي للبنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة مع متطلبات معايير المحاسبة التي تعد المؤسسة قوائمها المالية وفقا لها والمناسبة لظروفها؛
- ✓ التعرف على مدى كفاية ومناسبة أدلة وقرائن الاثبات والتي قام بجمعها بشأن توافق عملية القياس للبنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة مع متطلبات معايير المراجعة المقبولة والمناسبة لظروف المؤسسة؛

[1] محمود عاطف محمود عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 66.
[2] أحمد زكرياء ذكي عصيمي، مرجع سبق ذكره، ص 102.
[3] نفس المرجع السابق، ص 86.

- ✓ التعرف على مدى قدرة القائمين بعملية القياس للبنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة على استخدام أفضل معلومات متاحة لعملية القياس والافصاح في ظل ظروف السوق وطبيعة نشاط المؤسسة؛
- ✓ التعرف على مدى مناسبة وثبات الطرق المستخدمة في عملية القياس والافصاح للبنود التي تم قياسها والافصاح عنها باستخدام القيمة العادلة، وذلك بالشكل الذي يمكنه من التقدير السليم لخطر المراجعة؛
- ✓ التعرف على مدى الحاجة إلى الاستعانة بخبير في عملية القياس للبنود باستخدام القيمة العادلة، وكذا التحقق من كفاءة وموضوعية الخبير؛
- ✓ التعرف على الاحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية وأثرها على نتيجة عملية القياس للبنود المقاسة بالقيمة العادلة؛
- ✓ الحصول على خطاب من إدارة المؤسسة موضوع المراجعة بشان معقولية الافتراضات التي تم الاعتماد عليها في عملية قياس البنود بالقيمة العادلة، مع مراعاة أن يتحدد بالخطاب مسؤولية الادارة عن عملية القياس والافصاح المحاسبي، وأن تتلخص مسؤولية المراجع في التحقق من صحة عملية القياس ومن كفاية الافصاح؛
- ✓ الاتصال بإدارة المؤسسة للتعرف على العمليات والاحداث الهامة، والافتراضات التي اعتمدت عليها بشأن تقديرات القيمة العادلة خاصة البنود التي ليس لها سوق نشط. وهل تم القياس بمعرفة الادارة أو من خلال خبير؛
- ✓ تصميم اجراءات مراجعة للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بهدف تخفيض خطر المراجعة الى المستوى المقبول من جانب المراجع.

ثانياً – التحديات والصعوبات التي تواجه عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة

إن التزايد في استخدام مقاييس القيمة العادلة في التقرير المالي، وضعت المدققين أمام العديد من التحديات، باعتبار أن مقاييس القيمة العادلة غالباً ما تتضمن مدخلات تعتمد على الحكم الشخصي وغيرها من الافتراضات الأخرى التي يحضرها معدو القوائم المالية، هذا الجانب من الحكم الشخصي في مقاييس القيمة العادلة خلق التعقيدات في تدقيق تلك المقاييس، وهذا ما جعل مهمة المدقق أكثر صعوبة بشكل عام مقارنة بتدقيق المعلومات المحاسبية التي لا يعتمد إعدادها على مفهوم القيمة العادلة.[1] وسوف نحاول من خلال هذا المحور التطرق الى القيود التي لحقت ببيئة المراجعة في ظل الاتجاه نحو محاسبة القيمة العادلة؛ وكذا التحديات والصعوبات المحتملة في عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة، وذلك من خلال ما يلي:

[1] رشا بشير الجرد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

1- الشروط والقيود التي لحقت بتقرير وبيئة المراجعة في ظل الاتجاه نحو المحاسبة عن القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية الأخرى:

هناك مجموعة من الشروط والقيود التي لحقت بتقرير وبيئة المراجعة في ظل التقديرات المبالغ فيها غير المؤكدة، حيث تتمثل هذه الشروط والقيود في العوامل الإضافية في بيئة المراجعة الحالية والتقرير عنها لمكاتب المراجعة والتي قامت بزيادة العبء الملقى على عاتق المراجعين المطَالَبُون بتقديم مستوى عالٍ من التأكيدات الايجابية على أن القوائم المالية قد تم إعدادها بشكل عادل في جميع النواحي الجوهرية، وتتمثل هذه القيود في الآتي: [1]

أ- زيادة تعقيد التقارير و عرض القوائم المالية:

كانت التقارير المالية لمعظم الشركات قبل عام 1980 بسيطة نسبياً وزادت تعقيداً مع مر الزمن فمثلا شركة جنرال موتورز في عام 1966 كانت الإيضاحات صفحتين حتى وصلت في عام 2009 إلى 156 صفحة، وهذه الزيادة ترجع إلى زيادة التعقيدات في المعاملات والأحداث ومعايير التقارير المالية المرتبطة بها. ويرجع السبب في نمو وطول الإيضاحات هو أن بنود القوائم المالية تحتوى على قيم مختلفة بعض منها قائم على التقديرات غير المؤكدة والبعض الأخر يعتمد على تقديرات مبالغ فيها من عدم التأكد وكل منها يسجل مع بعضها البعض، وللتغلب على هذه المشكلة حاول IASB و FASB مؤخراً إجراء مشاريع لإعادة النظر في شكل ومحتوى القوائم المالية بما تحتويه من تقديرات غير مؤكدة تظهر بها.

وعلى الرغم من أن معايير القيمة العادلة تتطلب إيضاحات متممة إلا أن البعض يرى أن هذه الإيضاحات المتممة لا تعتبر موثوق فيها مثل المعلومات الواردة في صلب القوائم المالية، ومن جهة أخرى نجد أن هذه المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية لم تصل إلى الدرجة المطلوبة من الإفصاح المتوقع للإبلاغ على مستوى عدم التأكد، كما أن مستخدمي القوائم المالية أعلنوا عن حاجتهم لمعلومات أكثر من المعلومات المفصح عنها.

ب- تعدد أساليب قياس القيمة العادلة:

قدمت المعايير الدولية تسلسلاً هرمياً من ثلاث مستويات لقياس القيمة العادلة وذلك على النحو التالي:

- ✓ المستوى الأول: التقييمات المعتمدة على الأسعار المدرجة فى الأسواق النشطة للأصول والالتزامات؛
- ✓ المستوى الثاني: التقييمات المعتمدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على بيانات السوق للأصول والالتزامات المشابهة أو التي يمكن مقارنتها؛
- ✓ المستوى الثالث: التقييمات المعتمدة على الآراء والافتراضات الصادرة من الإدارة عن المدخلات غير الملحوظة أو غير المرئية.

فقياسات القيمة العادلة تقدم فوائد من حيث الأهمية للمستخدمين عن تلك القائمة على مقاييس التكلفة التاريخية حيث أن المستثمرون يفضلون الشركات التي لها مقاييس أفضل للتقديرات حتى ولو كانت مرتبطة بمقاييس كبيرة غير مؤكدة، غير أن تعدد أساليب قياس القيمة العادلة أدى إلى زيادة العبء الملقى على عاتق المراجعين.

[1] زينب أسعد أسعد، مرجع سبق ذكره.

جـ- مراجعة القيم المسجلة والمعتمدة على التقديرات المبالغ فيها غير المؤكدة:

تتطلب معايير المراجعة من المراجعين تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تحتوى على تقديرات محاسبية ودرجة عدم التأكد لهذه التقديرات وهل عدم التأكد هذه ينشأ عنها مخاطر هامة ومؤثرة. ففي حالة وجود تقديرات محاسبية معتمدة على التقديرات المفرطة وغير المؤكدة والتي قد ينشأ عنها مخاطر هامة، فان معايير المراجعة تطلبت من المراجع القيام بإجراءات مراجعة إضافية لهذه التقديرات مثل (تفهم نموذج الإدارة، اختبارات الرقابة، موثوقية البيانات) وإظهار تقييمات إضافية (بنود) تخص منطقة الافتراضات الهامة وخاصة إذا كان حكم المراجع أن الإدارة لم تعالج بشكل كافي التقديرات غير المؤكدة على التوقعات المحاسبية التي قد تسبب مخاطر هامة ومؤثرة ويجب على المراجع إذا اقتضى الأمر وضع نطاق يمكن من خلاله مراجعة وتقييم منطقة التقديرات المحاسبية. وكل هذه الاجراءات ستؤدي حتماً إلى زيادة العبء الملقى على عاتق المراجع المطَالَب بتقديم مستوى عالٍ من التأكيدات الايجابية.

د- تطور تقرير المراجعة:

يعتبر تقرير المراجعة المصدر الوحيد للمعلومات التي تنقل رأى المراجع رسمياً لمستخدمي القوائم المالية، ومنذ عام 1948 ولفترة طويلة لم يتغير شكل ومضمون تقارير المراجعة بشكل أساسي. وفي عام 2008 انعقدت اللجنة الاستشارية لمهنة المراجعة (ACAP) وأوصت بتنفيذ مشروع للنظر في إجراء تغييرات نموذج تقارير المراجعة خاصة في ظل زيادة تعقد العمليات التجارية العالمية والاستخدام المتزايد للأحكام والتقديرات (القيمة العادلة)، وبالتالي فان الصيغة الحالية لا تعكس بشكل كافي مقدار الجهد واستخدام الأحكام من قبل المراجع، وفى عام 2011 قام مجلس رقابة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) بالاستجابة لتوصية اللجنة الاستشارية بشأن التغيرات المحتملة على تقرير المراجع، حيث تضمنت هذه التغيرات ما يلي:

1. تقرير تفصيلي مكمل يحدد فيه المراجع النتائج الهامة التي توصل إليها خلال عملية المراجعة وكذلك أحكام وتقديرات الإدارة؛
2. التوسع في استخدام فقرة التأكيد على شيء؛
3. تأكيدات المراجع بخصوص المعلومات خارج القوائم المالية (مثل: مناقشات وتحليلات الإدارة)؛
4. توضيح اللغة أو المصطلحات المستخدمة في تقرير المراجع، بما في ذلك مفاهيم مثل: مستوى التأكيدات المقبولة، مسؤولية المراجع عن الغش... الخ.

ويعتقد البعض أن هذه التعديلات المقترحة تتفق مع الحاجة لتحديث تقرير المراجعة، ولكنها ليست كافية لمعالجة المشاكل الخاصة بالتقديرات المحاسبية غير المؤكدة والمبالغ فيها. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير المراجعة يتم في ضوء مفهومين أساسيين هما: (1) مستوى التأكيدات المقبولة (المتفق عليها)، (2) الأهمية النسبية.

كما أوصى مجلس الأشراف والرقابة على أعمالي مراقبي حسابات الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية (PCAOB) أنه في حالة ما إذا كانت المؤسسة تستخدم نموذج معقد ومتشابك لحساب القيمة العادلة، فإنه

يتوجب على فريق عمل المراجعة بتقييم ما إذا كان النموذج المعتمد يلبي الهدف لقياس القيمة العادلة، وأيضاً هل تقوم المؤسسة بتغيير النموذج من فترة لأخرى، ففي حالة حدوث ذلك يجب أن تبرر المؤسسة هذا التغيير في أسلوب التقييم؛ فقد يشير هذا التغيير وجود ممارسات احتيالية، وبالتالي يجب على مراجعي الحسابات تحديد سبب هذا التغيير من قبل الإدارة.

كما أوضح آخرون، أنه إذا كانت المؤسسات تقوم بانتداب متخصص خارجي لتقديرات القيمة العادلة؛ فإنه ينبغي على المراجع تحديد موضوعية تقديراته، فضلاً عن التأكد من المهارات اللازم توافرها في ذلك المتخصص؛ حيث أن تقديرات القيمة العادلة من قبل المتخصصين يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على نتائج المؤسسة ومركزها المالي، وبالتالي يجب على المراجع أولاً اختبار موضوعية هؤلاء المتخصصين، وأيضاً طلب نسخة من عقد الارتباط بين المتخصص والمؤسسة يكون موضح به أهداف ونطاق العمل المطلوب. وقد أوضح مجلس (PCAOB) أنه يجب على المراجع تقييم عمل المتخصصين الخارجيين عن طريق:

- الاطلاع على السجلات والملفات المناسبة؛
- سرية المعلومات المتعلقة بالمؤسسة؛
- توثيق التقديرات والأساليب المحددة التي يستخدمها المتخصص الخارجية المستخدمة في نموذج التقييم المعتمد؛
- تناسق الأساليب المستخدمة في الفترة الحالية مع تلك المستخدمة في الفترة السابقة.

2- التحديات المحتملة في عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة:

من بين التحديات التي قد تواجه المراجع عند محاولته الحصول على دليل تدقيق كافٍ ليتمكن من إبداء رأيه حول مدى انسجام مقاييس القيمة العادلة مع الإطار المحاسبي الذي أعدت حوله، ما يلي:[1]

- عدم استقرار الاصدارات المحاسبية الصادرة عن IASB المتعلقة بالقيمة العادلة ومنذ الأخذ بها عام 1999، حتى الآن؛
- تعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط حيث يتطلب الأمر وضع تقديرات القيم العادلة بناءً على أحكام شخصية وبالتالي ستكون النتيجة غير دقيقة؛
- يعتمد استخدام القيم العادلة في المحاسبة على نموذج مختلط يتمثل في قياس بعض الأصول المالية بالقيم العادلة بينما يقاس البعض الآخر إلى جانب معظم الإلتزامات المالية بالتكلفة وهذا يتعارض مع مفهوم الثبات في المحاسبة او عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

[1] أحمد حلمي جمعة، **إدراك مراقبي الحسابات لتحديات قياس تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية**، بحث منشور بتاريخ 2013/04/05، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ص 36.

- توجد العديد من المشاكل المتعلقة بقياس القيمة العادلة في الدول النامية تشمل الأسواق غير النشطة، والتكلفة، قصور المهارات، الاطراف ذات العلاقة، ضعف بيئة التشريعات، نقص أدلة ومعايير التقييم؛
- يوجد اعتراف دولي ومحلي بتطبيق قياس القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية إلا أن هناك قيود على عملية التطبيق وتتمثل في مشكلة وجود سوق نشط أو غير نشط لتحديد طريقة التقييم، وأيضاً مشكلة التصنيف.
- هناك تحديات مرتبطة بجمع أدلة إثبات تتعلق بعدالة عرض نتائج قياس القيمة العادلة والتي قد تسفر عن أرباح او خسائر غير محققة بالبيع (طبقاً لأساس تحقق الايراد)، ومع ذلك يعترف بها إما بقائمة الدخل أو بحقوق الملكية بقائمة المركز المالي، وهو ما يزيد من احتمالات التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، وهو ما يتطلب جمع قدر كافٍ ومناسب من أدلة الاثبات بشأن تطابق المعالجة المحاسبية المتبعة من جانب المؤسسة مع معايير محاسبة القيمة العادلة، وسلامة عرض نتائج هذا القياس؛[1]
- يوجد ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة (الأسعار المعلنة، المدخلات الملحوظة، المدخلات غير الملحوظة).

لذلك يتعين على مدقق الحسابات ملاحظة أنه في حالة التقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة، تعكس الافتراضات، أو تتوافق مع، ما سيستخدم الأطراف المطلعين والراغبين في معاملة على أساس تجاري (المشاركين في السوق) في تحديد القيمة العادلة عند تبادل أصل أو تسوية التزام، كما ستتباين افتراضات محددة حسب خصائص الأصل أو الالتزام الذي يتم تقييمه، وطريقة التقييم المستخدمة (مثل أسلوب السوق أو أسلوب الدخل) ومتطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به.

فضلاً عن ما تقدم فقد تزداد الأمور صعوبة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة، فقد تختلف الافتراضات أو المدخلات من حيث مصادرها وأسسها كما يلي:[2]

أ- يتم تطوير تلك الافتراضات أو المدخلات التي تعكس ما سيستخدم المشاركون في السوق في تسعير أصل أو التزام معين بالاستناد إلى بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن المؤسسة المبلغ عنها (المشار إليها أحياناً بـ " المدخلات الجديرة بالملاحظة")؛

ب- يتم تطوير تلك الافتراضات أو المدخلات التي تعكس الأحكام الخاصة بالمؤسسة حول الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام بالاستناد الى أفضل المعلومات المتوفرة من ظل الظروف القائمة (المشار إليها أحياناً بـ " المدخلات غير الجديرة بالملاحظة").

ومع ذلك، لا يكون التمييز واضحاً دائماً بين (أ) و (ب) لدى التطبيق العملي، وبالإضافة إلى ذلك، قد يستلزم الأمر من الادارة الاختيار من بين عدد من الافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل مختلف المشاركين في السوق.

[1] محمود عاطف محمود عبد العال، انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على أدلة الاثبات ووسائل الحصول عليها وأثر ذلك عل بخطر المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة القاهرة،القاهرة 2015، ص 28.
[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

وعموماً لقد ترتب على التطورات السابقة إثارة المزيد من التساؤلات أمام المجتمع المالي ومجتمع الأعمال وعلى مستوى إدارات الشركات من قبل المهنيين أو الممارسين سواء في الأوساط المحلية أو الاقليمية أو الدولية أو العالمية، ولكن الاكثر إثارة كانت التساؤلات من حول تأثيرها على دور مراقب الحسابات.

3- الصعوبات المحتملة في عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة:

هناك جملة من النقاط التي تعتبر ذات صعوبة عالية بالنسبة للمدقق عند تدقيقه للقيمة العادلة، وتتمثل هذه النقاط في ما يلي:[1]

أ- تقييم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة على عملية تقدير القيمة العادلة:

إن تقييم الرقابة الداخلية المطبقة على مقاييس القيمة العادلة، وتقييم مدى إمكانية الاعتماد عليها يعتبر عنصراً أساسياً في عملية التدقيق، ويعتبر اختبار فعالية الرقابة على مقاييس القيمة العادلة وغيرها من التقديرات المحاسبية الواردة في القوائم المالية مهمة أصعب من اختبار فعاليتها على العمليات التقليدية، وذلك لعاملين:

- الأول هو سرعة التعديل التي تطرأ على القيمة العادلة وطرق قياسها وتطبيقاتها، الأمر الذي يخلق التحديات لأنظمة الرقابة بأن تبقى متسقة مع اجراءات التقدير الجديدة، بالمقابل أغلب تطبيقات الرقابة الداخلية التقليدية مستقرة نسبياً من عامٍ لآخر، أي أن الرقابة على عملية تقدير القيمة العادلة في تغير مستمر، هذا ما يجعلها تحتاج لعمل تدقيق ضخم ومختلف كل عام لفهمها وتقييمها؛
- والعامل الثاني: يرتبط بصعوبة اختبار الرقابة على عملية تقدير القيمة العادلة، حيث أن المؤسسة غالباً ما تعتمد على تقنيات مختلفة بشكل أكثر من نظم الرقابة التقليدية، إذ أن الرقابة على عملية إعداد المعلومات المحاسبية المعتمدة على التكلفة التاريخية هي رقابة على عمليات تجارية وتوثيقها، بالمقابل فإن الرقابة على المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة هي رقابة على افتراضات وتوقعات مستقبلية، بالتالي فهي أكثر صعوبة.

ب- تحديد وتقييم مقاييس القيمة العادلة التي قد تحتوي على خطر عالي:

على الادارة تقديم وعرض الافتراضات الهامة لمقاييس القيمة العادلة، وهي الافتراضات التي تؤثر في مقاييس القيمة العادلة بشكل جوهري، ويمكن وصفها بأنها:

- قابلة للتغيير؛
- غير دقيقة بكميتها أو بطبيعتها؛
- قابلة لإساءة التطبيق و التحيز.

[1] رشا بشير الجرد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

وعلى المدقق إعطاء حكم حولها، ويحدد أي منها يحتوي على خطر عالي، وهذا يعتبر عملية غير سهلة، وقد يكون من المناسب أن يقوم المدقق بتقديرات مستقلة خاصة به، وألا يكتفي فقط باختبار مدى منطقية هذه الافتراضات، عندها ان تشابهت النتائج التي توصل إليها مع نتائج الادارة، يحصل على تأكيد إضافي على ملائمة مدخلات الادارة، لكن في حالة الاختلاف ترتفع درجت الشك المهني لديه.

جـ- تحيز مدقق الحسابات نتيجة لثقة مفرطة:

بحسب أبحاث علم النفس فإن الاشخاص يميلون للزيادة بالثقة بأحكامهم بزيادة حجم المعلومات المتوفرة لديهم بغض النظر عن نوعيتها ودقتها، وقد ينجم فرط الثقة أيضاً عند اعتمادهم على أنفسهم فقط دون الاعتماد على خبرات اخرى (كالمقيمين، أو خبراء الحاسب)، وهذا ما يؤدي الى تخفيض فعالية التدقيق.

د- تحيز مدقق الحسابات نتيجة لتفكير مُحَفِز:

تحدث عندما يؤثر معتقد أو أمر مفضل مسبق على تفكير الشخص خلال عملية اتخاذه للقرار، أو جمعه للمعلومات أو تقييمه وتقديره لها، من هذه الدوافع التي قد تدفع المدقق باتجاه معين هو معايير التدقيق ذاتها، حيث أوضح معيار التدقيق الامريكي SAS رقم 92 *: أن قيام المراجع باتباع التعليمات والارشادات بحرفية يجعله يقع وبسهولة فريسة للتحيز في التأكيد، فبناءً عليها فإن المراجع مسؤول عن البحث على دليل يبرهن صحة تأكيدات الادارة، لا دليلاً منافياً لتلك التأكيدات، بينما ينبغي على المراجع البحث عن دليل ينافي تأكيدات الادارة ولا يؤكدها على عكس ما تتطلبه معايير المراجعة.

هـ – المخاطر التي تتعرض لها أدلة الاثبات في ظل القيمة العادلة

تمثل أدلة وقرائن الإثبات في المراجعة كل ما يمكن أن يحصل عليه المراجع من أدلة وقرائن محاسبية وغيرها مما يستطيع به أن يدعم رأيه الفني المحايد حول صحة وعدالة القوائم المالية ككل، ويعتبر الدليل في الإثبات بينة قاطعة بحد ذاتها، أما القرينة فتستعمل للاستعاضة بها عن الدليل حيث يلجأ المراجع إلى جمع أكبر عدد ممكن من القرينة في الحالات المستعصية ليستعيض بها عن دليل الإثبات القاطع.[1] وقد عرفت أدلة الإثبات على أنها: "المعلومات التي يحصل عليها المراجع للتوصل إلى استنتاجات يبني على أساسها رأيه المهني"[2]

إن عدم التأكد وعدم الموضوعية المصاحبين لقياسات القيمة العادلة وخاصة في حال غياب السوق النشط من الممكن أن يؤديان الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها أدلة الاثبات التي يحاول أن يجمعها المراجع عن مدى صحة القوائم المالية المعروضة، ويمكن تلخيص المخاطر التي قد تتعرض لها أدلة الاثبات في ظل القيمة العادلة فيما يلي:[3]

* معيار التدقيق الامريكي رقم 92 الخاص بتدقيق الأدوات المالية المشتقة، وأنشطة التحوط، والاستثمار في الأوراق المالية والموجود في القسم AU رقم 332، نسخة عام 2000.

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، دار وائل، عمان 2007، ص 127.

[2] حازم هاشم الالوسي، **الطريق الى علم المراجعة والتدقيق**، دار الكتب الوطنية، بنغازي 2003، ص 256.

[3] محمود عاطف محمود عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- **مخاطر غياب المستندات:** تعتبر قلة وجود الأدلة التي يمكن التحقق منها وتأييدها بالمستندات تحدي كبير عند مراجعة مدخلات المستوى الثاني والثالث لقياسات القيمة العادلة، وذلك لأنها تعتمد على العديد من الاحكام التي لا يمكن إثباتها. وبالتالي فإن أحكام المراجعين المتعلقة بقياسات القيمة العادلة تكون عير مدعمة بأدلة مراجعة موثقة في أوراق عمل المراجعة؛
- **مخاطر عدم وجود سند جيد للمراجعة:** إن زيادة عدم التأكد المصاحب لقياس القيمة العادلة والاعتماد على نماذج تقييم غير ملائمة في بعض الاحيان والمعقدة في أحيان أخرى، والتي تعتمد أيضاً بشكل كبير على الافتراضات كل ذلك يؤدي الى نتائج مختلفة؛ الأمر الذي يتزايد معه عدم وجود سند جيد لعملية المراجعة. ولقد لاحظ مفتشي PCAOB فشل بعض مؤسسات المراجعة احياناً في تقييم الادلة المتاحة والتي كانت غير متوافقة مع تقديرات الادارة للقيمة العادلة. على سبيل المثال فشل بعض المراجعين في تقييم الاختلافات الجوهرية بين القيم المحسوبة من قبل الادارة والقيم التي حصلت عليها الادارة من أطراف خارجية؛
- **دوافع جرائم الغش وصعوبة اكتشافها:** ان المديرين الانتهازيين وغير الامناء ربما يجدون في محاسبة القيمة العادلة الفرصة للتلاعب بصافي الارباح، فمشاكل موثوقية القيمة العادلة تنشأ من عدم تأكد القياس، وخاصة المستوى الثالث للقياس والذي يعتمد بشكل كبير على الافتراضات ونماذج التقييم، مما قد يؤدي إلى تحيزات متعمدة من خلال ادارة الارباح، فإدارة الارباح تحدث عندما يتدخل المديرين الراغبين في تحقيق منافع شخصية بشكل متعمد في عملية تحديد الارباح. لذلك يجب على المراجعين أن يكونوا على دراية كافية بإدارة الارباح وأن يتفهموا تأثير محاسبة القيمة العادلة على كل من الميزانية وقائمة الدخل؛
- **المخاطر المتعمدة وغير المتعمدة من العاملين بالنظام:** لقد أكدت العديد من الدراسات على أن تقديرات القيمة العادلة تحتوي على عدم الموضوعية وذلك بسبب اعتماد التقدير في كثير من الأحيان على الاحكام الشخصية، وبالتالي تزداد احتمالية وجود تحيزات في التقديرات سواء كانت هذه التحيزات متعمدة من قبل القائمين على القياس أو غير متعمدة نتيجة وجود أخطاء في القياس.

ثالثاً – متطلبات عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة

في عام 2009 تم دمج معيار التدقيق الدولي 540 و545 في معيار واحد وهو المعيار 540 بعنوان "تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة و الإفصاحات ذات العلاقة"، وقد تناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق المتعلقة بالتقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة وذلك عند تدقيق البيانات المالية. ووفقاً لهذا المعيار فإن هدف المدقق هو الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول ما إذا كانت التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة في البيانات المالية، في سياق إطار إعداد التقارير المالية المعمول به.[1]

وسنحاول من خلال هذا المحور التطرق الى النقاط التالية:

[1] ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، مرجع سبق ذكره.

- متطلبات تدقيق تقديرات القيمة العادلة وفق المعيار ISA 540؛
- مراحل عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة؛
- استخدام عمل خبير ومسؤولية الادارة عن عملية تقدير تقديرات القيمة العادلة.

1- متطلبات تدقيق تقديرات القيمة العادلة وفق المعيار ISA 540 :

تتمثل متطلبات تدقيق تقديرات القيمة العادلة وفق هذا المعيار في الآتي:[1]

أولاً: إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة: تهدف هذه الاجراءات إلى الحصول على فهم لعملية تحديد تقديرات القيمة العادلة، ولنظام الرقابة الداخلية المطبق على هذه العملية، وذلك لمساعدة المراجع في تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية. ويتعين على المراجع خلال هذه المرحلة الحصول على فهم لما يلي:

- متطلبات إطار إعداد التقارير المالية ذو العلاقة بالتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة؛

- كيفية تحديد المؤسسة للمعاملات والأحداث والحالات التي قد تؤدي إلى الحاجة الى الاعتراف والإفصاح عن التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة في البيانات المالية؛

- كيفية إعداد الإدارة للتقديرات المحاسبية والحصول على فهم للبيانات التي تستند إليها هذه التقديرات، بما في ذلك: طريقة القياس المستخدمة بما في ذلك استخدام النماذج؛ أنظمة الرقابة ذات العلاقة؛ ما إذا استخدمت الإدارة خبيراً أم لا ؟؛ الافتراضات ذات الصلة بالتقديرات المحاسبية؛ ما إذا طرأ تغيير من الفترة السابقة على طرق إعداد التقديرات المحاسبية؛ وكيف قامت الإدارة بتقييم تأثير شكوك التقدير.

- على المدقق مراجعة نتيجة التقديرات المحاسبية للفترات السابقة، وتحديد ما إذا كانت هذه التقديرات مرتبطة بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لتقديرات السنة الحالية.

ثانياً: تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية: تعد هذه الخطوة عبارة عن تقدير لمستوى مخاطر التحريفات الجوهرية، ويقوم بها المراجع بعد الانتهاء من الاجراء السابق. ولتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على المراجع القيام بما يلي:

- تقييم درجة شكوك التقدير المرتبطة بتقدير محاسبي معين؛

- يحدد المدقق (حسب تقديره) ما إذا كانت التقديرات المحاسبية التي تم تحديدها على أنها تنطوي على شكوك تؤدي إلى مخاطر هامة.

بناءً على ما سبق، يمكننا القول أن الإجراءات أعلاه (أولاً) و (ثانياً) تساعد المراجع على فهم طبيعة التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة من جهة، و كذا فهم المؤسسة وبيئتها بشكل عام من جهة أخرى.

[1] ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، مرجع سبق ذكره.

ثالثاً: إجراءات التدقيق الجوهرية للاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية الهامة: وتتمثل في الآتي:

1- بالاستناد إلى مخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمة يحدد المدقق ما يلي:

أ- ما إذا قامت الإدارة بتطبيق متطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به المتعلق بالتقدير المحاسبي بالشكل المناسب.

ب- ما إذا كانت الطرق المستخدمة في إعداد التقديرات المحاسبية ملائمة وتم تطبيقها بانتظام، وما إذا كانت التغييرات الحاصلة في التقديرات المحاسبية مناسبة في الظروف القائمة.

2- عند الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمة، ينفذ المدقق أمر واحد أو أكثر من الأمور الآتية آخذاً بعين الاعتبار طبيعة التقدير المحاسبي:

أ – تحديد ما إذا توفر الأحداث التي تحدث حتى تاريخ إصدار تقرير المدقق أدلة تدقيق تتعلق بالتقدير المحاسبي؛

ب – اختبار كيفية إعداد الإدارة للتقدير المحاسبي والبيانات التي يستند إليها، وهنا على المراجع تقييم مدى ملائمة طريقة القياس المستخدمة في ظل الظروف القائمة؛ وكذا تقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة ضمن الإطار المحاسبي الذي يتم إعداد التقديرات بناءً عليه.

جـ – اختبار الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة على كيفية إعداد الإدارة للتقدير المحاسبي؛

د – وضع تقدير محدد للمبالغ أو مدى معين من أجل تقييم تقديرات الإدارة. ولهذا الغرض:

- إذا استخدم المراجع طرق تختلف عن تلك التي تستخدمها الإدارة فعليه أن يحصل على فهم لإفتراضات أو طرق الادارة في وضع هذه تقديرات،
- وإذا استنتج المراجع أنه من المناسب تحديد **مدى** (وليس تقدير معين)، فعليه تحديد نطاق هذا المدى بالاستناد الى أدلة التدقيق المتوفرة، لكي يتم اعتبار كافة النتائج التي تقع ضمن هذا المدى معقولة.

3- عند تحديد المسائل المحدد في الفقرة (1) و(2) أعلاه، ينظر المدقق فيما إذا كانت هناك حاجة إلى مهارات أو معرفة متخصصة فيما يتعلق بجانب واحد أو أكثر من جوانب التقديرات المحاسبية للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة.

- و لاختبار كيفية إعداد الإدارة للتقدير المحاسبي والبيانات التي يستند إليها (المذكورة في الفقرة –ب- أعلاه)، فقد نص معيار التدقيق الدولي أنه على المراجع تقييم ما يلي:[1]

أ- **تقييم طريقة القياس المستخدمة؛** وتتضمن:

1. تقييم ما إذا كان الاساس المنطقي للإدارة فيما يخص الطريقة المختارة معقولة؛
2. تقييم ما إذا قامت الادارة بعملية التقييم بالشكل الكافي، وبالتطبيق المناسب للمعايير؛

[1] رشا بشير الجرد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

3. تقييم مدى ملائمة الطريقة المستخدمة في تقييم الأصول والالتزامات وفق طبيعتها والإطار المحاسبي المطبق؛
4. تقييم مدى ملائمة الطريقة المستخدمة في ظل طبيعة نشاط المؤسسة والقطاع والبيئة التي تعمل فيها؛
5. فهم كيفية تحقيق الادارة في الأسباب وراء الفروق في النتائج نتيجة اختلاف طريقة القياس؛
6. تقييم استخدام النماذج (في حال استخدامها)، وتتضمن:

- هل تم التحقق من النموذج قبل استخدامه، بالإضافة الى إجراءات تدقيق دورية تهدف إلى ضمان استمرارية ملائمة النموذج المستخدم، وهي:
  أ. السلامة النظرية والتكامل الرياضي للنموذج، بما في ذلك مدى ملائمة معالم النموذج؛
  ب. اتساق وكمال مدخلات النموذج مع ممارسات السوق؛
  ت. نتيجة النموذج مقارنة بالمعاملات الفعلية.
- مدى وجود سياسات واجراءات مناسبة للرقابة على التغيير؛
- هل تم فحص واختبار النموذج بشكل دوري من أجل إثبات صحته، خاصة عندما تكون المدخلات غير موضوعية؛
- هل تم إجراء تعديلات على مخرجات النموذج، وفيما إن كانت هذه التعديلات تعكس الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في ظروف مماثلة؛
- هل تم توثيق النموذج بشكل مناسب.

ب- **تقييم الافتراضات المستخدمة من قبل الادارة**، وتتضمن:

1. معقولية الافتراضات؛
2. إن كانت معتمدة على بعضها البعض ومتوافقة داخلياً؛
3. ما إذا بدت الافتراضات معقولة عند اعتبارها معاً أو بالارتباط مع افتراضات أخرى؛
4. فيما إن كانت تعكس افتراضات السوق الجديرة بالملاحظة بالشكل المناسب؛
5. فيما إن كانت متوافقة مع:

- البيئة الاقتصادية العامة والظروف الاقتصادية للمؤسسة؛
- خطط المؤسسة؛
- الافتراضات التي تم تحديدها في فترات سابقة، في حال كانت مرتبطة؛
- تجارب أو ظروف سابقة مهمة خاضتها المؤسسة؛
- افتراضات أخرى مستخدمة من قبل الادارة تتعلق بالبيانات المالية.

بالإضافة إلى تقييم طريقة القياس والافتراضات، يتوجب على المراجع القيام بالآتي:

- ✓ اختبار دقة وكمال وملائمة البيانات؛
- ✓ تقييم ما إذا تم استخدام البيانات بالشكل الملائم؛
- ✓ التأكد من مصدر وموثوقية البيانات؛
- ✓ إعادة حساب التقدير المحاسبي، وتدقيق المعلومات من أجل الثبات الداخلي؛
- ✓ النظر في عمليات المصادقة التي تقوم بها الادارة.

رابعاً: إجراءات التدقيق الأخرى كاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية الهامة: وتتضمن:

1- شكوك التقدير: على المدقق تقييم الامور الآتية:

- كيفية معالجة الإدارة لشكوك التقدير عند إعداد التقدير المحاسبي؛
- ما إذا كانت الافتراضات الهامة المستخدمة من قبل الادارة معقولة أم لا ؟؛
- نية الادارة في تنفيذ إجراءات عمل محددة وقدرتها على القيام بذلك، حيث يكون ذلك مرتبطاً بمعقولية الافتراضات الهامة المستخدمة من قبل الادارة أو التطبيق الملائم لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به.

وفي حال لم تعالج الادارة (حسب تقدير المدقق) تأثيرات شكوك التقدير على التقديرات المحاسبية التي تؤدي الى مخاطر هامة بالشكل المناسب يتعين على المدقق إذا استلزم الأمر تحديد مدى يتم من خلاله تقييم معقولية التقدير المحاسبي.

2- معايير الاعتراف والقياس: فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية التي تؤدي الى مخاطر هامة يتعين على المراجع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول قرار الإدارة بالاعتراف أو عدم الاعتراف بالتقديرات المحاسبية في البيانات المالية؛ وكذا حول أساس القياس المحاسبي الذي تم اختياره للتقديرات المحاسبية.

من الملاحظ أن إجراءات الاستجابة للمخاطر الجوهرية التي حددها المعيار تزيد من وعي المدقق حول المخاطر المرتبطة بالتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة، مما يسهل على المدقق دراسة وتحليل هذه التقديرات، لينعكس بالتالي على نوعية تقرير المدقق.

خامساً : تقييم معقولية التقديرات المحاسبية وتحديد الأخطاء: يتعين على المدقق (وبالاستناد إلى أدلة التدقيق) تقييم ما إذا كانت التقديرات المحاسبية في البيانات المالية إما معقولة أو تم التعبير عنها بشكل خاطئ.

سادساً: الإفصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية: يتعين على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول ما إذا كانت الإفصاحات في البيانات المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية وفقاً لمتطلبات إطار إعداد التقارير المالية المعمول به. وفيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية التي تؤدي إلى مخاطر هامة يتعين على المدقق تقييم مدى ملائمة الإفصاح شكوك التقدير في البيانات المالية في سياق إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به.

سابعاً : مؤشرات على تحيز محتمل من قبل الإدارة: يتعين على المدقق مراجعة الأحكام والقرارات الصادرة من قبل الادارة لدى اعداد التقديرات المحاسبية من أجل تحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات على وجود تحيز من قبل الإدارة. ولا تشكل المؤشرات على وجود تحيز من قبل الإدارة بحد ذاتها أخطاء، بل لأهداف التوصل إلى استنتاجات حول معقولية التقديرات المحاسبية المختلفة.

ثامناً : الإقرارات الخطية: يتعين على المدقق الحصول على إقرارات خطية من الادارة، وحيثما كان مناسباً حيث تعتقد الإدارة ومجلس الإدارة والمدققين بأن الافتراضات الهامة المستخدمة من قبلها في إعداد التقديرات المحاسبية معقولة أم لا.

تاسعاً : التوثيق : يجب على المدقق أن يتأكد من وجود الآتي ضمن وثائق التدقيق :

- أساس استنتاجات المدقق حول معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاح عنها الذي يؤدي إلى مخاطر هامة؛
- المؤشرات إلى وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة إن وجدت.

وفي الاخير يمكن القول أن اجراءات المعيار المحددة أعلاه تصب في جانب التغلب على المصاعب والمعوقات التي تواجه المدقق الخارجي أثناء عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة.

2- مراحل عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة:

من خلال ما ورد في متطلبات معيار التدقيق الدولي (540)، وبحسب الابحاث ذات الصلة في هذا المجال، يمكن تقسيم عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة إلى المراحل التالية:

الجدول رقم (2-1): مراحل عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة

المراحل	الابحاث ذات الصلة	الاجراءات وفق المعيار الدولي (540)
المرحلة الأولى	معرفة الاساسيات	- إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة - تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية - مؤشرات على تحيز محتمل من قبل الإدارة
المرحلة الثانية	الاجراءات الجوهرية لتدقيق تقديرات القيمة العادلة وإفصاحاتها	- إجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية الهامة - إجراءات أخرى للاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية الهامة - تدقيق الإفصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية
المرحلة الثالثة	إجراءات إتمام عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة	- تقييم معقولية التقديرات المحاسبية وتحديد الأخطاء - الإقرارات الخطية - التوثيق

المصدر: رشا بشير الجرد، اجراءات المراجعة الخارجية في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية 2010، ص 56.

أ- معرفة الأساسيات: وهي المرحلة الأولى، وينبغي على المراجع خلال هذه المرحلة أن يفهم ما يلي حول تقديرات القيمة العادلة:[1]

1- **كيف تقوم المؤسسة بعملية تقدير القيمة العادلة:** أي فهم كيفية تطوير الادارة لمقاييس القيمة العادلة وإفصاحاتها، حيث تعتبر خطوة أساسية تزود المراجع بما يلزمه للتخطيط إجراءات التدقيق المطلوب. ويجب على المراجع خلال هذه المرحلة القيام بما يلي:

- الحصول على فهم عن عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة بما يتضمن الرقابة الداخلية المطبقة على تلك العملية، ودور تقنية المعلومات في تلك العملية؛
- أخذ الدور الذي لعبه المقيم الخارجي أو غيره في تحديد القيمة العادلة بعين الاعتبار؛
- تدقيق الخطر المتأصل وخطر الرقابة، وذلك لتحديد طبيعة، وتوقيت، ومدى (حجم) إجراءات التدقيق؛
- تقدير فيما إن كانت مقاييس القيمة العادلة وإفصاحاتها منسجمة مع الاطار المحاسبي المطبق؛
- الحصول على دليل، وعادة ما يتم ذلك عن طريق الاستفسار(من الجهات المعنية) عن غاية الادارة وقدرتها على القيام ببعض الأفعال الخاصة بالافتراضات الهامة التي وضعتها، وعن مدى انسجام نوايا وغايات الادارة مع وجود تقديرات القيمة العادلة وفق الاطار المحاسبي المطبق؛
- تقييم أسباب اختيار الادارة لطريقة التقييم المتبناة من خلال المناقشة معها، وفيما إن كانت هذه الطريقة مناسبة وفقاً للإطار المحاسبي المطبق عند وجود طرق تقييم متاحة أخرى لقياس القيمة العادلة أو عند عدم وجود طريقة تقييم مجبرة التطبيق؛
- تقييم فيما إن كانت طريقة تقييم المؤسسة في قياس القيمة العادلة مطبقة بشكل متناسق؛
- تحديد الحاجة لاستخدام خبير تقييم.

2- **الخطأ والتحيز المحتمل من قبل الادارة عند إعدادها لتقديرات القيمة العادلة:** هناك العديد من الاخطاء والتحيزات التي يجب الحذر منها عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة، حيث أن بعض أبحاث علم النفس توصلت إلى أن متخذو القرار قابلين للتحيز في تقديراتهم للتنبؤات نحو ما يفضلونه، حتى في حال اعتمادهم على طرق إحصائية ورياضية في تحليل البيانات للقيام بتلك التنبؤات، وبعض الأخطاء والتحيزات المحتملة هي :[2]

- ✓ حكم تنبؤي: فمقاييس القيمة العادلة تتضمن أحكاماً وتوقعات مستقبلية لذا من الممكن أن تتضمن على مثل هذه الأخطاء والتحيزات؛
- ✓ فرط الثقة: وذلك نتيجة لوجود حجم كبير من المعلومات لديهم، فالأفراد يزدادون ثقة بمعلوماتهم عند زيادة حجم المعلومات لديهم، وبالتالي على المراجع ان ينتبه لهذه النقطة، لأنه غالباً ما تفشل المعلومات الاضافية في زيادة الدقة في التنبؤات؛

[1] رشا بشير الجرد، مرجع سبق ذكره ، ص 56.
[2] نفس المرجع السابق، ص 50.

- ✓ التحيز في التأكيد: ينجم هذا التحيز من الرغبة في الحصول على معلومات تدعم معتقد أو تفضيل ما، وذلك نتيجة لثقة غير مبررة في هذا المعتقد أو التفضيل؛
- ✓ تفكير مندفع: ويعتبر العامل السابق جزء منه، فالمعتقد أو الدافع أو الرغبة يمكنها التأثير على حكم الفرد النهائي؛
- ✓ تأثيرات التكرار: أي أن الافراد يميلون لاستخلاص الثقة من صحة احكامهم في تكرار الحدث أكثر من مرة.

➢ وقد تطرق معيار التدقيق الدولي إلى مرحلة فهم الأساسيات من خلال الاجراءات التالية، والتي تم شرحها سابقاً، وهي:

- إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة؛
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية؛
- مؤشرات على تحيز محتمل من قبل الإدارة.

ب– الاجراءات الجوهرية لتدقيق تقديرات القيمة العادلة و إفصاحاتها:

إن المرحلة الثانية في عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة هي الاستجابة لمستوى الخطر الذي تم تقديره بالمرحلة الأولى والقيام ببعض الإجراءات اللازمة. فأغلب تقديرات القيمة العادلة الموجودة في القوائم المالية يمكن تدقيقها باستخدام أحد المداخل (المجموعات الاجرائية) التالية، وذلك بالاعتماد على الفهم الذي حصل عليه المراجع في المرحلة السابقة، ومستوى الخطر الذي قدره:

1) مدخل اختبار قياس الادارة للقيمة العادلة و إفصاحها عنها:

يحوي هذا المدخل تدقيق الافتراضات الهامة التي وضعتها الادارة، وطريقة التقييم، والتوثيق والمعلومات المتعلقة بها، وذلك من خلال:

- تقييم فيما إن كانت الافتراضات الهامة المستخدمة من قبل الادارة في قياس القيمة العادلة قد أخذت بشكل منفصل وبشكل كلي، وإن كانت تقدم أساس منطقي في قياس القيمة العادلة، وإن كانت متجانسة مع معلومات السوق الحالية، والبيئة الاقتصادية والتجارب السابقة، وإن لم تكن معلومات السوق متاحة وقامت الادارة باستخدام افتراضاتها الذاتية في تقدير القيمة العادلة، عندها يحدد المراجع فيما إذا كانت هذه المعلومات هي نفسها المعلومات التي لو كان هناك مشاركين في السوق لكانوا أخذوها.
- تحديد مدى ملائمة نموذج التقييم، فعلى المراجع اختبار مدى ملائمة النموذج المستخدم في ظل الظروف السائدة، مثال: قد لا يكون مناسباً استخدام نموذج "القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية" عند

انطلاقة المؤسسة في سبيل تقييم استثمار ما، وذلك لأن المؤسسة لم تحقق أية إيرادات بعد، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها بالتنبؤ بالإيرادات المستقبلية.

- اختبار البيانات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة وتقييم فيما تم تطوير القيمة العادلة بشكل ملائم من هذه البيانات، ومن افتراضات الإدارة، واختبار مدى موثوقية مصدر تلك البيانات، وكمالها، ودقتها رياضياً، وملائمتها وتجانسها مع البيانات التي توصل إليها المراجع خلال عملية التدقيق.

2) مدخل تطوير تقديرات ذاتية للقيمة العادلة:

يقوم المدقق بتقدير القيمة العادلة بنفسه، مستخدماً نموذج قياس يراه مناسباً، كما يضع بنفسه الافتراضات الخاصة باحتساب القيمة العادلة، ومن ثم يقارنها بالقيمة العادلة التي توصلت إليها الادارة، ويمكنه عند الضرورة للتأكد من ملائمة قياس القيمة العادلة استخدام تحليل الحساسية، ويجب أن ينتبه المراجعين في حال استخدامهم لنماذجهم الذاتية أنها لهم فقط وليست للمؤسسة.

وقد ذكر معيار التدقيق الدولي 540 أن المراجع بإمكانه القيام بذلك من خلال:[1]

- استخدام نموذج متوفر تجارياً للاستخدام في قطاع معين، أو نموذج ملكية، أو نموذج مطور من قبل المراجع؛
- توظيف أو إشراك شخص يتمتع بخبرة متخصصة في وضع أو تنفيذ النموذج، أو في توفير افتراضات ذات علاقة؛
- الرجوع الى الظروف أو المعاملات أو الأحداث المقارنة الأخرى أو حيث يكون ذلك ذو علاقة، الرجوع إلى الأسواق للحصول على الاصول أو الالتزامات المقارنة.

3) مدخل اعتبار تأثير الأحداث اللاحقة على تقديرات القيمة العادلة:

تعكس الأحداث والعمليات التي تحدث بعد إصدار القوائم المالية وقبل إصدار تقرير المدقق الظروف السائدة في تاريخ إعداد الميزانية، وبإمكان المدقق أن يعتمد عليها في الحصول على أدلة تدقيق موثوقة تتعلق بتقديرات القيمة العادلة.

كما قد يستعين المراجع في مثل هذه الحالة بمعيار تدقيق منفصل خاص بالأحداث اللاحقة. وهنا تجدر الاشارة إلى أن اعتماد المراجع على الاحداث أو العمليات اللاحقة ضمن متطلبات هذا المعيار إنما يعتبر إجراءً جوهرياً، حيث أن بعض المعايير كالمعيار الدولي أو الأمريكي الخاصين بالأحداث اللاحقة قد يفيد في تقديم ارشادات للمراجع، وكمثال على ذلك فقد أوضحت معايير المراجعة الأمريكية:[2]

- أن الأحداث والعمليات التي تحدث بعد تاريخ إعداد الميزانية وقبل إنهاء العمل (مثال، بيع أوراق مالية بفترة قصيرة بعد إعداد القوائم المالية)، قد تقدم دليل تدقيق موثوق حول قياس الادارة للقيمة العادلة، في

[1] رشا بشير الجرد، مرجع سبق ذكره، ص 66.
[2] نفس المرجع السابق، ص 61.

مثل تلك الظروف، يمكن أن يتم تضييق إجراءات المراجعة الواردة أعلاه أو تصبح غير ضرورية لأن الأحداث أو العمليات اللاحقة يمكن أن تستخدم في التأكد من قياس القيمة العادلة.

- قد تعكس بعض الأحداث أو العمليات اللاحقة التغيرات التي تحدث بعد تاريخ إعداد الميزانية، لذا فإنها لا تُكوّن دليلاً أساسياً حول قياس القيمة العادلة في تاريخ الميزانية (مثال: أسعار الأوراق المالية المتداولة في سوق نشط تتغير بعد تاريخ إعداد الميزانية)، يأخذ المراجع بعين الاعتبار الأحداث أو العمليات التي تعكس الظروف الموجودة بتاريخ إعداد الميزانية فقط عند استخدامه للأحداث أو العمليات اللاحقة للتأكد من قياس القيمة العادلة.

4) دمج المجموعة الاولى والثانية معاً:

بعض المداخل (المجموعات الإجرائية) يمكن أن تكون عبارة عن دمج المجموعة الأولى والثانية كأن يقوم المراجع باحتساب القيمة العادلة معتمداً في ذلك على بعض أو جميع افتراضات الادارة، وحين ذلك على المراجع أداء إجراءات لاختبار مدى موثوقية افتراضات الإدارة.

كما يتوجب الانتباه إلى التحيزات والأخطاء التي قد يقع فيها المراجع في عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة عند أداءه للإجراءات الجوهرية والتي سبق بيانها.

وتتضمن المرحلة الثانية من معيار التدقيق الدولي 540 الاجراءات التالية والتي تم التطرق لها سابقاً، وهي:

- إجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية الهامة؛
- إجراءات أخرى للاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية الهامة؛
- تدقيق الإفصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية.

جـ- إجراءات إتمام عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة:

في نهاية عمية التدقيق يقوم المراجع ببعض الاجراءات، أهمها تقييم كفاية وملائمة دليل المراجع الذي تم الحصول عليه، واتساق الأدلة مع الأدلة الأخرى التي تم الحصول عليها خلال عملية التدقيق.

وفي هذا الاطار، أشار معيار التدقيق الدولي (540) إلى أنه بالاستناد على أدلة التدقيق ينبغي على المراجع تقييم ما إذا كانت التقديرات المحاسبية في البيانات المالية معقولة في ظل إطار إعداد التقارير المالية المعمول به، أو تم التعبير عنها بشكل خاطئ. ومن ثم ينبغي على المراجع في هذه المرحلة، الحصول على إقرارات خطية من الإدارة حول ما إذا كانت تعتقد بأن الافتراضات الهامة المستخدمة من قبلها في إعداد التقديرات المحاسبية معقولة أم لا، وإن كانت الادارة تعتقد أن هذه الافتراضات تعكس غاية الادارة، وقدرتها على تحقيق غاياتها بشكل مناسب.[1]

[1] رشا بشير الجرد، مرجع سبق ذكره، ص 67.

3- استخدام عمل خبير ومسؤولية الإدارة عن عملية تقدير تقديرات القيمة العادلة:

تتطلب العديد من المعايير المحاسبية الحديثة استخدام تقديرات للقيمة العادلة. ومع استمرار هذا التوجه وازدياد تعقيد وتكرار تطبيقات قياس القيمة العادلة، مما دفع بالعديد من المؤسسات لطلب الاستشارات من أخصائيي التقييم في مجال قياس القيم العادلة، إما بسبب عدم وجود موظفين لديهم يمكنهم القيام بهذه المهمة على درجة عالية من الجودة، أو بسبب أنهم يسعون إلى تحقيق الموضوعية لعملية التقييم. ومع ذلك فإن الادارة عندما تستخدم أخصائيين في التقييم مؤهلين وموضوعيين فإنها لا تتخلى عن مسؤوليتها بالنسبة لقياس القيمة العادلة التي استخدمتها لأغراض الابلاغ المالي. فالإدارة مسؤولة عن البيانات التي تكوّن الأساس لعملية القياس، وبالمثل للأسلوب والطرق والافتراضات التي استخدمها الاخصائي للوصول إلى القيمة العادلة لأي بند.[1]

وعلى المدقق أن يقرر إذا كان الاخصائي الذي استخدمته الادارة لديه خبرة في قياسات القيمة العادلة، وأنه قد استخدم مفهوماً للقيمة العادلة متسقاً ومتمشياً مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

وفي الوقت الذي تعرض فيه العديد من شركات تدقيق الحسابات خدمات التقييم المهنية، فعلى الإدارة أن تكون واعية لما ينص عليه قانون (Sarbanes-Oxley Act) لعام 2002، حيث يمنع شركات تدقيق الحسابات من تقديم خدمات التقييم للشركات التي يقومون بتدقيق حساباتها.

المطلب الثالث: التحديات المرتبطة بأثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة على أرباح الشركات

إن عملية القياس المحاسبي للأصول استناداً إلى مبدأ التكلفة التاريخية وعدم استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة عند تقييم هذه الأصول، يؤدي في ظل التضخم والارتفاع المستمر للأسعار إلى إظهار هذه الاصول بأقل من قيمتها الحقيقية في القوائم المالية، مما يعني تخفيض المصاريف المتعلقة بها وأهمها الاهتلاكات والاطفاءات، مما يؤدي إلى إظهار أرباح وهمية تستحق عليها ضريبة غير حقيقية، مما قد يؤثر على محتوى القوائم المالية وعلى الوعاء الضريبي الخاضع لضريبة الدخل.[2]

وبناءً على ذلك وفي ضوء ما تم عرضه سابقاً حول القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يتبين أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية أصبح ضرورة تقتضيها الظروف والأوضاع الاقتصادية، غير أن عملية التطبيق في العديد من الدول وخاصة التي لا تتوفر على أسواق مالية نشطة تواجه بعض القيود والتحديات التي تؤثر على النتيجة الجبائية والتي كانت مبرراً للتمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي. ومن هذه المشاكل نجد:[3]

---

[1] نعيم دهمش، عفاف اسحق أبو زر، **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**، مرجع سبق ذكره.

[2] ماجد عبد المجيد قباجة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[3] زرقون محمد، نور الدين بعيليش، **المشكلات الضريبية لتطبيقات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وعلى ضوء معايير المحاسبة الدولية**، المؤتمر الاكاديمي والمهني السنوي الخامس تحت عنوان "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، قسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة القاهرة 2014/09/27، بتصرف.

1- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط؛ وبالتالي ينعكس ذلك بصورة مباشرة على النتيجة الجبائية.

2- أن القيمة العادلة هي خطوة غير عادية وتخرج عن المفاهيم المحاسبية التقليدية؛

3- أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية؛ وبالتالي يشكل ذلك تحدياً لأعوان الادارة الجبائية في تحديد والتحقق من صحة الوعاء الخاضع للضريبة.

4- اعتماد هذا المبدأ وفي بعض جوانبه على عدم دقة القياس المحاسبي بسبب اختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم وخاصة للأدوات المالية، حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من أصول المؤسسة عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة؛

5- زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة والتي تتطلب بذل جهود غير عادية وتكبد مصروفات إضافية تتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة. كما يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق مبدأ القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير إيداع المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية و من بينها الإدارة الجبائية؛

6- ما تصبوا إليه الادارة الضريبية هو التحقق من صدق البيانات المقدمة بالإقرارات وعدالتها، ومنهج القيمة العادلة يقيم بمعرفة المؤسسة ووفق سياساتها، وبالتالي قد تعرض البيانات بشكل ينقصه العدالة والشفافية،[1] وذلك في حالة استخدام مبدأ القيمة العادلة للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة عند إعداد القوائم المالية؛

7- ان الاعتراف بالأرباح والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة التغير في حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادل فعلية بين المؤسسة وأطراف خارجية عنها، قد يفتح باباً للتلاعب في الإيرادات وبالتالي التأثير في النتيجة الجبائية .

8- عدم مواكبة القوانين والتشريعات الجبائية في بعض الدول للمعايير الدولية للمحاسبة بما فيها المتعلقة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة.

9- لم تلزم المعايير المحاسبية الدولية ضرورة القياس وفق القيمة العادلة ولم تلغي القياس وفقاً للتكلفة التاريخية.

[1] حسن كامل فرج خميس، مرجع سبق ذكره، ص 120.

خلاصة الفصل:

واجهت المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس أصعب التحديات في ظل ظهور مشكلات متعددة في قياس الأصول والالتزامات وتقييمها بدقة والإفصاح عنها وتدقيقها، فوجود العديد من بدائل القياس المحاسبي جعل إمكانية اختيار البديل الأنسب الذي يحقق الموضوعية أمراً تتخلله الكثير من الصعوبات. فقد أفرزت محاولات الخروج عن محاسبة التكلفة التاريخية العديد من أسس القياس الأخرى كالقيمة الحالية، التكلفة الاستبدالية، صافي القيمة القابلة للتحقق، القيمة السوقية...وغيرها، وتباينت الآراء ووجهات النظر حول هذه الأسس وكيفية تطبيقها وإمكانية تحديدها والمفاضلة بينها.

كما كان هناك جدل طويل في مجال القياس المحاسبي بالنسبة للمزايا والعيوب المتعلقة بكل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، والذي تركز أساساً حول مدى موثوقية وملاءمة كل من هاتين الطريقتين للقياس المحاسبي، حيث أن التكلفة التاريخية مبنية على أساس عمليات قابلة للصحة والتحقق، ومؤيدو هذه الطريقة يدعون بأنها موثوق بها، ومع ذلك أصبحت التكلفة التاريخية أقل ملاءمة مع الوقت. وهنا ظهر منهج القيمة العادلة لمعالجة القصور والانتقادات الموجهة لأساس التكلفة التاريخية، وبالرغم مما تتميز به القيمة العادلة من مزايا إلا أنها هي أيضاً مازالت تواجه جملة من المشاكل والتحديات التي تؤثر على مخرجات عملية القياس، ومن ثمّ لازالت تواجه انتقادات عديدة على أساس عدم ملاءمتها، لأنها لم تقدم برنامجًا متكاملاً للاعتراف والقياس والافصاح المالي، ولعل أهم الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة هو أن تحديدها والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من الاجتهاد والتحيز الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط، هذا الأمر قد يكون له تأثير سلبي على موضوعية وحياد التقييم وبالتالي على مدى ملائمة وموثوقية البيانات المالية، وما لذلك من إنعكاسات على مستخدمي هذه البيانات.

الفصل الثالث:

عرض بعض التجارب الدولية

حول أسس القياس وفق

القيمة العادلة

تمهيد:

تمثل المعايير المحاسبية أفضل الحلول أو البدائل للمشكلات التي تواجه مهنة المحاسبة في بلد معين، والتي تكون نابعة من بيئة وظروف هذا البلد، ولعل من أهم المشاكل التي أثير حولها الكثير من الجدل هي أسس وبدائل القياس المحاسبي، حيث ترتب على هذا الموضوع العديد من المشاكل العلمية والعملية حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية عموماً والمعايير المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة خصوصاً والتي أثيرت في المجتمع المالي وخاصة في أوساط بورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية والأكاديميين والمهنيين.

وسنحاول من خلال هذا الفصل عرض أسس القياس المحاسبي مع التركيز على المعايير المحاسبية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة لدى كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، كما نحاول عرض بعض التجارب العربية حول أسس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، وقد وقع اختيارنا على تجربة المملكة الاردنية والسعودية وكذا التجربة المصرية، والأكيد أن كل تجربة من هاته التجارب واجهت وبدرجات متفاوتة بعض التحديات التي صعّبت من استخدام وتبني محاسبة القيمة العادلة في ممارساتها المحاسبية.

وبذلك ستكون دراسة هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية ومشروع التقارب بينهما؛
- المبحث الثاني: عرض بعض التجارب العربية حول أسس القياس وفق القيمة العادلة.

المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية والامريكية ومشروع التقارب بينهما

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى غاية عام 2001 بإصدار معايير المحاسبة الدولية، ثم بدأ تدريجياً بإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية IAS، لذلك فإن التسمية القديمة وهي معايير المحاسبة الدولية IAS سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجياً لتحل محلها المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS مع الإصدارات الجديدة والتعديلات المحتملة لمعايير المحاسبة الدولية، ويعكس التغيير من IAS إلى IFRS رغبة IASB في توسيع دائرة نشاطها إلى المعلومات المالية عموماً.

ومع التطور الاقتصادي العالمي فقد أصبح الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية شرطاً أساسياً من شروط السماح بالدخول في التكتلات الاقتصادية ومن أهمها الاتحاد الأوربي وهو ما أعطى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أهمية بالغة؛ ومن أكبر الدلائل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتخلى عن تطبيق المعايير المحاسبية الأمريكية US GAAP وتنتقل إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وفي سبيل هذا التطبيق قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعمل العديد من مشاريع التقارب بين FASB و IASB لكي تكون الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة وفاعلة في صياغة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي ستلتزم بها.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تم انتهاج فكرة التقارب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعنى أنه خلال فترة من الوقت سيتم خفض الاختلافات بين معايير المحاسبة الأمريكية وIFRS إلى النقطة التي تقوم فيها الشركات الأمريكية بتبني IFRS تلقائياً أو تكون قريبة جداً منها، وعبر السنوات القليلة الماضية تم إصدار عدد كبير من المعايير الهادفة لتحقيق التقارب إما عن طريق FASB أو IASB، ومن ضمن ما تناولته تلك المعايير قائمة الدخل الشامل والمحاسبة عن القيمة العادلة والمحاسبة عن الأعمال والمشروعات المشتركة.[1]

المطلب الأول: أسس القياس والافصاح المحاسبى حسب المعايير المحاسبية الدولية

تعود بداية نشأة معايير المحاسبة الدولية إلى عام 1973، أين تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بلندن، نتيجة لاتفاق هيئات محاسبية مهنية في عشر دول مختلفة من العالم. وقد تولت هذه اللجنة وضع معايير المحاسبة الدولية (IAS) والنشرات التفسيرية[2]، حيث أصدرت 41 معيار إلى غاية نهاية عام 2000، ثم تم دمج بعض المعايير في أخرى وإلغاء بعض منها وإحلال معايير محل أخرى فوصل عددها الى غاية بداية عام 2018 إلى 28 معيار.

وفي بداية أفريل 2001 تم إعادة هيكلة (IASC)، ومن بين الاجراءات الاساسية التي تم اتخاذها هو تغيير اسم اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتغيير اسم المعايير المحاسبية الدولية القادمة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مع الابقاء على تسمية IAS على المعايير السابقة[3]. حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار ستة عشر (16) معيار IFRS الى غاية بداية عام 2018.

[1] زينب أسعد أسعد، مرجع سبق ذكره.
[2] MURIEL Nahmias, **l'essentiel des normes IAS/IFRS**, éditions d'Organisation, paris 2004, p27.
[3] Ibid, p27.

يمكن تصنيف المعايير المحاسبية أو معايير الإبلاغ إلى معايير تتعلق بالشكل وهي التي لا تخضع إلى القياس ومن أمثلة ذلك المعيار رقم (1) عرض البيانات المالية أو معيار رقم (7) التدفقات النقدية أما المعايير المتعلقة بالمضمون فأنها تتحدث عن القياس وبالتالي إجراء معاملات مالية ذات صبغة فنية تؤثر على عرض البيانات المالية من الناحية القيمية.

ولقد دخل مصطلح القيمة العادلة إلى أغلب المعايير المحاسبية المعدلة، ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن مبرر التعديل على الكثير من المعايير يتعلق بإدخال مصطلح القيمة العادلة إلى هذه المعايير التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر السوق.[1]

وفي ضوء ما سبق وبسبب الأهمية التي تتمتع بها القيمة العادلة فقد تم إصدار بعض المعايير التي يتم فيها تطبيق منهج القيمة العادلة بشكل أساسي كمعالجة مباشرة أو معالجة بديلة مسموح بها وهي:

المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS16) = الأصول الثابتة الملموسة

المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS32) = الأدوات المالية: العرض

المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS38) = الأصول غير الملموسة

المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS39) = الأدوات المالية–الاعتراف والقياس (ألغي اعتباراً من 2018)

المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS40) = العقار الاستثماري

المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS41) = الزراعة

معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7)= الإفصاح عن الأدوات المالية

معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9)= الأدوات المالية : تصنيفها وقياسها

معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13)= قياس القيمة العادلة

وفي ما يلي نحاول التطرق إلى المعايير المذكورة أعلاه بشيء من التفصيل، والتي حاول مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلالها التطرق إلى العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة:

[1] محمد البشير، **القيمة العادلة والتشريعات الأردنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق**، المؤتمر الدولي السابع حول "القيمة العادلة والإبلاغ المالي" الذي تعقده جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، عمان 14-2006/9/13.

أولاً– المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 بعنوان " الممتلكات والمصانع والمعدات"

بين هذا المعيار بدائل القياس اللاحق للأصول من فئة الممتلكات والمصانع والمعدات، وحدد في هذا الاطار بديلين من بدائل القياس المسموح بها للمحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات وهي:[1]

أ - نموذج التكلفة: بموجب هذا النموذج يتم تسجيل البند بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم ومتراكم خسائر الانخفاض (التدني) في قيمة الأصل إن وجد؛

ب - نموذج إعادة التقييم: بموجب هذا النموذج يسجل البند بقيمة إعادة التقييم، والتي تمثل القيمة العادلة للبند بتاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها الإهتلاك المتراكم خلال الفترات التالية لإعادة التقييم، ويشترط لاستخدام هذا النموذج أن يكون بالإمكان قياس القيمة العادلة للبند بشكل موثوق.

عند اختيار المؤسسة لأحد النموذجين كسياسة لها فيجب عندها تطبيق تلك السياسة على كافة مكونات فئة الممتلكات والمصانع والمعدات (الفقرة 36 من المعيار)، فعند إعادة تقييم أحد الأبنية يتوجب إعادة تقييم لجميع الأبنية المملوكة من قبل المؤسسة وذلك لسببين:

- إن اختيار المؤسسة لبعض الأبنية لقياسها بالتكلفة وأبنية أخرى حسب إعادة التقييم سيؤدي لأن يكون للأصول المتشابهة أسس قياس مختلفة؛
- تفادي اختيار المؤسسة الأفضل (أي عدم تمكين المؤسسة من الانتقائية في اختيار البنود التي ارتفعت قيمتها فقط بهدف تضخيم الأصول وتجميل الميزانية).

وقد بين المعيار المحاسبيIAS16 أساليب القياس المتبعة للوصول إلى القيمة العادلة للأصول الثابتة عند استخدام أسلوب المعالجة البديلة المسموح بها (نموذج إعادة التقييم)، وذلك من خلال الآتي:[2]

1- **القيمة السوقية:** إن القيمة العادلة لبنود الممتلكات (الأراضي والمباني) والمصانع والمعدات هي قيمتها السوقية بتاريخ إعادة التقييم والتي يتم تحديدها عادة من خلال التقييم بناءً على أدلة معتمدة على السوق (وتحدد من قبل مقيمين مؤهلين مهنياً للقيام بهذه المهمة).

2- القيمة الإستبدالية: عندما لا يكون هناك دليلاً على القيمة السوقية العادلة ولا يمكن تحديدها بسبب الطبيعة المتخصصة لتلك الأصول، أو لأنها نادراً ما تباع إلا كجزء من المشروع المستمر، فإنه يتم تقدير القيمة العادلة من خلال مدخل الدخل أو القيمة الإستبدالية بعد الاهتلاك.

كما بين المعيار المحاسبي IAS 16 إتباع إجراءات القياس التالية للوصول إلى القيمة العادلة للأصول الثابتة عند إعادة التقييم:[3]

---

[1] جمعة حميدات، حسام خداش، منهاج محاسب عربي قانوني معتمد (ACPA)، الورقة الثانية- المحاسبة، مطبوعة صادرة عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المملكة الاردنية الهاشمية 2013، ص 237.

[2] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 246، 247.

[3] أنظر:

- جمعة حميدات، حسام خداش، مرجع سبق ذكره، ص 237.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IAS16) الفقرة رقم 29- 31.

- تتم إعادة التقييم لبنود الممتلكات والمصانع والمعدات سنوياً في حالة وجود اختلاف جوهري أو كبير بين القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه وبين القيمة الدفترية المسجلة للأصل. أما إذا لم يكن هذا الاختلاف بين القيمتين جوهرياً. فيتم إعادة التقييم كل ثلاث إلى خمس سنوات ويعتبر ذلك كافياً، وذلك نظراً لاستقرار أسعار ذلك الأصل. (الفقرة 34 من المعيار)
- يتم إهتلاك البنود المعاد تقييمها بنفس أسلوب الإهتلاك المستخدم في حالة نموذج التكلفة أعلاه.
- عند تبني المؤسسة لنموذج إعادة التقييم لقياس أحد بنود الأصول الثابتة، يجري تعديل الأصل بتاريخ إعادة التقييم بأحد الطريقتين التاليتين (الفقرة 35 من المعيار):

1- يعاد احتساب مجمع الإهتلاك في ضوء التغير في قيمة الأصل المعاد تقييمه، وبحيث تصبح القيمة المرحلة للأصل مساوية لمبلغ إعادة التقييم.

2- إلغاء مجمع الإهتلاك أو تخفيض قيمته بهدف زيادة القيمة المرحلة (الدفترية) لتصبح مساوية لقيمة إعادة التقييم.

- إذا نجم عن إعادة التقييم ارتفاع في قيمة الأصل بعد إعادة التقييم عن قيمته المثبتة قبل التقييم، فإن مبلغ الزيادة يظهر ضمن حقوق المالكين تحت بند "فائض إعادة التقييم" ويعرض ضمن مكونات الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل، إلا إذا كان مبلغ فائض إعادة التقييم يتعلق ببند كان سابقاً قد أعيد تقييمه ونتج عن ذلك انخفاض في قيمة ذلك البند وكان قد تم الاعتراف بهذا الانخفاض كمصروف، ففي هذه الحالة يعترف بفائض إعادة التقييم كدخل، وبالقدر الذي يساوي ما سبق إن اعترف به سابقاً كمصروف. (الفقرة 39 من المعيار)
- إذا نتج عن إعادة التقييم وجود انخفاض في قيمة الأصل، فإن مبلغ الانخفاض يعترف به كمصروف، ولكن في حالة وجود فائض إعادة تقييم لنفس الأصل تم تكوينه في الفترات السابقة، فيتم عمل تقاص لمبلغ الانخفاض في القيمة العادلة للأصل وذلك بحدود قيمة فائض إعادة التقييم. (الفقرة 40 من المعيار)
- لا يجوز تحويل رصيد فائض إعادة التقييم إلى بيان الدخل.
- يمكن تحويل فائض إعادة التقييم لحساب الأرباح المحتجزة بإحدى الطريقتين التاليتين: (الفقرة 41 من المعيار):

أ- في حالة الاستغناء عن أصل معاد تقييمه في الفترات السابقة، حيث يتم في هذه الحالة معالجة فائض إعادة التقييم من خلال إقفال رصيد فائض إعادة التقييم في حساب الأرباح المدورة، أو إبقائه ضمن بنود حقوق الملكية، مع ملاحظة أن إقفال رصيد فائض إعادة التقييم في حساب الأرباح المدورة يجب أن لا يتم من خلال قائمة الدخل.

ب- كما يتم الاعتراف الجزئي لمبلغ إعادة التقييم من خلال اهتلاك الأصل حيث يمثل المبلغ المعترف به الفرق بين الإهتلاك على أساس التكلفة التاريخية للأصل و الإهتلاك بناء على قيمة إعادة التقييم.

ملاحظة: يتم تطبيق هذا المعيار على الاستثمارات المادية ماعدا الحالات التي يفرض فيها معيار آخر معالجة مختلفة، كما هو الحال مع الاستثمارات الموجهة للتنازل عنها التي تتم معالجتها وفق المعيار IFRS5 والأصول البيولوجية وفق المعيار IAS41 وعقارات التوظيف وفق المعيار IAS40، كما لا يطبق هذا المعيار على حالات خاصة من الأصول المادية التي تتم معالجتها وفق معايير خاصة بكل صنف مثل الأصول تحت عقود الإيجار التمويلي والأراضي والمباني المحتفظ لها لغايات استثمارية.[1]

ثانياً– المعيار المحاسبي الدولي (IAS 32) بعنوان " الأدوات المالية: العرض "

صدر المعيار (IAS 32) عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في 1996/01/01، بعنوان "الأدوات المالية: العرض والإفصاح ". وقد تطرق هذا المعيار إلى متطلبات عرض الأدوات المالية في القوائم المالية، وتم إلغاء واستبعاد كافة البنود التي وردت في هذا المعيار والمتعلقة بالإفصاح، ونقلها الى المعيار (IFRS7) "الإفصاح عن الادوات المالية" ابتداءً من 2007/01/01، ويهدف المعيار (IAS 32) إلى تعزيز فهم مستخدمي القوائم المالية عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية.

كانت الحاجة لهذا المعيار ملحة بسبب الطبيعة الديناميكية للأسواق المالية العالمية والتي تنوعت في استخدام الأدوات المالية على نطاق واسع. وقد اتبعت المعايير الدولية في هذا المجال نفس المنهج المتبع من قبل المعايير الأمريكية، حيث تم إصدار المعيار (IAS 32) كنقطة بداية يتناول الإفصاح عن القيمة العادلة فقط، وخلال فترة زمنية معقولة يتم خلالها إبراز منافع القيمة العادلة واستخدامها في التحليل والمساعدة في اتخاذ القرارات، يتم إصدار معيار آخر للإثبات والقياس على أساس القيمة العادلة وذلك بصدور المعيار (IAS39)، وتفيد المساحة الزمنية بين إصدار معيار الإفصاح ومعيار الإثبات والقياس في إتاحة الفرصة لترسيخ مفاهيم القيمة العادلة وأساليب قياسها. [2]

وقد تطرق المعيار المحاسبي IAS 32 عند صدوره إلى أساليب القياس المتبعة للوصول إلى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة، حيث صنف الأسواق المالية إلى أسواق مالية نشطة وأسواق مالية غير نشطة، فعندما يكون السوق نشط فإن سعر السوق المعروض يمثل أفضل مقياس للقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة.

وفي حالة غياب السوق النشط فقد حدد المعيار أساليب قياس بديلة والتي ينبغي على الإدارة استخدامها لتقدير القيمة، ومنها القيمة السوقية لأداة مالية أخرى مشابهة، أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة بمعدل خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد بسوق أدوات مالية لها نفس الخصائص، أو استخدام نماذج تسعير الخيارات.[3]

---

[1] هني محمد فؤاد، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية- دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري**، مذكرة ماجستير جامعة الشلف 2013/2012.

[2] عماد حسني محمد زهران ، **مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية فى ضوء المعايير المحاسبية - دراسة تطبيقية**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر 2005، ص 62.

[3] ابراهيم عبد موسى السعبري و زيد عائد مردان، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات لأداء المالي**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة- العدد 25، جامعة الكوفة 2012، العراق، ص 231.

ثالثاً– المعيار المحاسبي الدولي IAS 38 بعنوان " الأصول غير الملموسة "،

صدر المعيار (IAS 38) عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في سبتمبر 1998، وقد حل هذا المعيار محل المعيار (IAS 9) "تكاليف البحث والتطوير". حيث يهدف هذا المعيار إلى تغطية الاصول غير الملموسة والتي لم يتم تناولها في معيار محاسبي دولي آخر، وذلك من حيث متطلبات الاعتراف بها، وأسس قياسها والإفصاح عنها مع توضيح كيفية معالجة الإطفاءات وخسائر التدني التي يمكن أن تمس الاصول غير الملموسة.[1]

ولقد تطرق المعيار IAS38 إلى أسس القياس عند الاعتراف المبدئي بالأصول غير الملموسة، حيث نصت (الفقرة 24) منه على أنه يجب قياس الأصول غير الملموسة عند شرائها مبدئياً بمقدار تكلفتها.

وتشمل التكلفة ما يلي: [2]

- سعر الشراء بما في ذلك أي رسوم استيراد وضرائب الشراء غير المستردة، مطروحاً منه الخصومات والحسومات التجارية؛
- التكاليف المتعلقة بشكل مباشر لتهيئة الأصل للاستخدام المقصود مثل، منافع الموظفين والرسوم المهنية وتكاليف فحص واختبار سلامة أداء الأصل.

كما يمكن امتلاك الأصول غير الملموسة بالعديد من الطرق الأخرى، فقد يتم ذلك من خلال الشراء المنفصل، أو الاقتناء كجزء من اندماج الأعمال، أو من خلال منحة حكومية أو التطوير الذاتي من قبل نفس المؤسسة كالشهرة مثلاً، أو من خلال عمليات مبادلة أصول بعضها ببعض.

كما حددت (الفقرة 74 و75) من المعيار بديلين للقياس اللاحق المسموح به للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة، وهما:[3]

أ -نموذج التكلفة: بموجب هذا النموذج يتم تسجيل الأصل غير الملموس عند إعداد القوائم المالية بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم ومجمع خسائر انخفاض القيمة إن وجد.

ب - نموذج إعادة التقييم: بموجب هذا النموذج يتم تسجيل الأصل غير الملموس بقيمته العادلة مطروحاً منه الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة اللاحقة إن وجدت.

وقد تضمن المعيارIAS38 وفق نموذج (إعادة التقييم) تحديداً لأسس قياس القيمة العادلة، وذلك وفق المتطلبات التالية:[4]

[1] محمد أبو نصار و جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل، عمان، 2016، ص 541.
[2] جمعة حميدات، حسام خداش، مرجع سبق ذكره، ص 270.
[3] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IAS38) الفقرة رقم 74 و75.
[4] أنظر:
- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 553، 554.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IAS38) الفقرات من 80 الى 86.

- يتم تحديد القيمة العادلة من خلال سوق نشط (مثل سوق نشط لرخص سيارات الأجرة القابلة للتداول أو رخص صيد الأسماك)، وأن يتم إعادة تقييمها بانتظام بحيث لا يختلف المبلغ المسجل في تاريخ قائمة المركز المالي بشكل كبير عن قيمته العادلة (الفقرة 75 من المعيار)؛

- إذا تم تطبيق نموذج إعادة التقييم على فئة من فئات الأصول غير الملموسة، فيجب إعادة تقييم كامل الفئة التي ينتمي لها الأصل غير الملموس المعاد تقييمه (الفقرة72 من المعيار)، وتشير" فئات الأصول غير الملموسة "إلى مجموعات من البنود المتشابهة مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية أو حقوق الامتياز أو الأسماء التجارية ويجب أن تعامل الأصول في كل فئة بطريقة مشابهة من أجل تجنب الخلط بين التكاليف والقيم؛

- إذا كان من غير الممكن إعادة تقييم الأصل غير الملموس في فئة الأصول غير الملموسة التي تم إعادة تقييمها لعدم وجود سوق نشط لهذا الأصل، يتم تسجيل الأصل بسعر تكلفته مطروحاً من أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض القيمة إن وجدت. (الفقرة 81 من المعيار)؛

- إذا لم يعد من الممكن قياس القيمة العادلة للأصول غير الملموس الذي تم إعادة تقييمه من خلال الرجوع إلى سوق نشط، يكون المبلغ المسجل للأصل هو مبلغه الذي تم إعادة تقييمه في تاريخ آخر إعادة تقييم بالرجوع إلى السوق النشط مطروحا منه أي إطفاء متراكم لاحق وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة لاحقة (الفقرة 82 من المعيار)؛

- عند إعادة تقييم أصل غير ملموس يتم الاعتراف بالزيادة في قيمة ذلك الأصل عن تكلفته ضمن حقوق الملكية في حساب يسمى" **فائض إعادة التقييم**" ويتم عرض فائض إعادة التقييم للفترة المالية الحالية ضمن الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل(الفقرة 85 من المعيار)؛ واذا حدث انخفاض لاحق في قيمة الأصل المعاد تقييمه يتم قيد الانخفاض في القيمة بجعل حساب فائض إعادة التقييم مديناً حتى يصبح رصيد الفائض صفراً وأي هبوط بعد ذلك يعتبر تدني يظهر كمصروف في بيان الدخل وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 36 " تدني الموجودات"؛

- إذا انخفض المبلغ المسجل للأصل غير الملموس نتيجة إعادة التقييم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل(بعد استنفاذ رصيد فائض إعادة التقييم)، وعند ارتفاع قيمة الأصل غير الملموس في فترة لاحقة – عند إعداد القوائم المالية– يتم زيادة قيمة الأصل غير الملموس والاعتراف بأرباح استعادة خسارة التدني التي حصلت في الفترات السابقة. (الفقرة 86 من المعيار)؛

- إذا تم استخدام نموذج إعادة التقييم يتم معالجة الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة المسجلة في الدفاتر للأصل غير الملموس محاسبياً كما يلي (الفقرة 80 من المعيار):

- إلغاء الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، ومن ثم يتم زيادة المتبقي من زيادة القيمة العادلة إلى حساب الأصل غير الملموس؛ أو

- إعادة احتساب مبلغ تكلفة الأصل غير الملموس ورصيد مجمع الإطفاء ورصيد متراكم خسائر انخفاض القيمة بالتناسب مع إعادة بيان المبلغ المسجل الإجمالي بحيث يكون المبلغ الصافي مساوياً للقيمة العادلة.

وتنص المادة 79 من IAS 38 على أن عدد مرات إعادة التقييم لهذه الاصول يعتمد على مدى تقلب القيم العادلة لها، بحيث يتم إجراء إعادة تقييم سنوياً في حال وجود تقلب كبير في القيم العادلة لهذه الاصول بينما لا تحتاج الاصول المعنوية التي لا تتقلب قيمها العادلة بشكل كبير إلى إعادة التقييم سنوياً.[1]

رابعاً– المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 بعنوان "الأدوات المالية – الاعتراف والقياس"

بيَّن معيار المحاسبة الدولي IAS 39 والذي صدر عام 1999 بعنوان "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" المعالجة المحاسبية من حيث الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المالية، وأصبح هذا المعيار ساري المفعول ابتداءً من 2001/01/01 وذلك ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (25). وفيما يتعلق بمتطلبات العرض والافصاح عن المعلومات الخاصة بالأدوات المالية فقد وردت في المعيار IAS32، والمعيار IFRS7.

ويعتبر هذا المعيار نقلة حقيقية في النظرية المحاسبة والممارسة العملية من خلال تحول القياس المحاسبي من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة خاصة ما يتعلق بالأدوات المالية ومشتقاتها، حيث استغرق صياغته حوالي عشر سنوات بداية من خلال قيام لجنة IASC بإعداد مسودات عرض (140) و (148) في عام 1991- 1994 على التوالي من أجل إبداء الملاحظات بمساعدة المجمع الكندي للمحاسبين وكانت المرحلة الأولى لصياغة هذا المعيار وهو إصدار المعيار IAS 32 الأدوات المالية العرض والإفصاح الذي يعتبر حلقة مكملة وتمهيدية للمعيار IAS 39، ونظرًا لأهمية القياس والاعتراف فقد اتفقت اللجنة الدولية مع المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية على تطوير معيار محاسبي يعالج الاعتراف في الأدوات المالية والبنود خارج الميزانية مثل المشتقات المالية والتحوط والاستثمارات ومعالجتها والقياس وفقًا لمنهج القيمة العادلة وبعد مناقشات مستفيضة وورشات عمل مخصصة وتوصيات لجان توصلت إلى إصدار المعيار IAS 39 بتاريخ 15 مارس 1999 الذي يعتبر مترابطًا ومكملاً للمعيار IAS32، وقد رافق تنفيذ هذا المعيار متابعة وتقييم مستمر وإضافة بعض الإرشادات والتفسيرات لاحقًا، بغية زيادة فاعلية تطبيقه بموثوقية وملائمة أكثر.[2]

ويعد المعيارIAS39 من بين المعايير الأكثر تناولاً لمفهوم القيمة العادلة والأكثر إثارة للأسئلة والاجتهادات في المعالجة، وقد قسم هذا المعيار الأصول المالية الخاضعة لمفهوم القيمة العادلة إلى أربع مجموعات هي:[3]

- أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر؛
- أصول مالية معدة للبيع؛
- أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛
- القروض والذمم المدينة؛

[1] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IAS38) الفقرة 79.
[2] فيصل شعبان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 58.
[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 569.

لقد تذمر الكثيرون من مستخدمي المعلومات المحاسبية حول العالم والأطراف المعنية بالمعلومات المحاسبية من صعوبة فهم وتطبيق وتفسير المعيار IAS39، وقد تم مطالبة مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار دولي جديد يعالج الأدوات المالية ويتمتع بالسهولة والبساطة. وفعلاً صدر المعيار الدولي (IFRS 9) بعنوان "الأدوات المالية"، ويعتبر ساري المفعول اعتباراً من 2015/01/01 مع السماح بالتطبيق المبكر.[1] وقد جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي IAS39، ومن المقرر أن يتم سحب المعيار IAS39 ابتداءً من 2018/01/01.

وتجدر الإشارة إلى أن معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 اختصر التصنيفات السابقة للأصول المالية إلى فئتين فقط، بحيث تدرج جميع الاصول المالية ضمن هاتين الفئتين وذلك بحسب طريقة القياس لكل منها، وهي:[2]

أ – فئة الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة؛

ب– فئة الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة (المطفأة).

- **متطلبات الاعتراف والقياس للأدوات المالية**

أ– متطلبات الاعتراف

يقصد بالاعتراف المحاسبي الوقت الذي يجب أن تسجل فيه المؤسسة بشكل أولي (لأول مرة) أصلاً أو التزاماً في الميزانية، وفي هذا الاطار فقد فرق المعيار IAS39 بين المحاسبة في تاريخ التعاقد والمحاسبة في تاريخ التسوية عند الاعتراف بالأدوات المالية الأساسية، ويمكن إيضاح ذلك كما يلي: [3]

– **المحاسبة في التاريخ التعاقد (تاريخ التعامل)**: يتم الاعتراف بالأدوات المالية عند شراء أو بيع أصل مالي بغض النظر عن وقت انتقال ملكية الأدوات المالية. أي الاعتراف بهذا الاصل بتاريخ العملية، وكذا الاعتراف بأرباح أو خسائر البيع بتاريخ التعامل؛

– **المحاسبة في تاريخ التسوية**: يتم الاعتراف بالأدوات المالية في القوائم المالية عند استلام الأدوات المالية وانتقال الملكية. أي الاعتراف بهذا الاصل وكذا الاعتراف بأرباح أو خسائر البيع بتاريخ تحويله للطرف الآخر.

وترك المعيار اختيار أي من التاريخين كأساس للاعتراف متروكاً للشركات بشرط أن تستمر على تطبيقه. [4]

ب– متطلبات قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

تطرق المعيار IAS39 لمتطلبات قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الأساسية، حيث افترض هذا المعيار أن القيمة العادلة يمكن تحديدها بشكل موثوق لأغلب الأصول المالية، بما في ذلك المشتقات، وأن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا كان:[5]

[1] جمعة حميدات، حسام خداش، مرجع سبق ذكره، ص 356.
[2] فيصل شعبان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 66.
[3] محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 568.
[4] عماد حسني محمد زهران، مرجع سبق ذكره، ص 70.
[5] رضا إبراهيم صالح، مرجع سبق ذكره، ص 27.

أ- الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً ؛

ب- إمكانية تقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وصولاً للقيمة العادلة، وكثيراً ما يكون المشروع قادراً على إجراء تقدير للقيمة العادلة للأدوات المالية بحيث يمكن الاعتماد على استخدام هذه القيمة بشكل موثوق في البيانات المالية.

كما تطرق المعيار إلى **أساليب قياس القيمة العادلة للأدوات المالية**، حيث أشار الى أن الحصول على القيمة العادلة يتم من خلال المصادر التالية:[1]

أ- الاسعار المنشورة في سوق نشط هي أفضل دليل على القيمة العادلة، وتعتبر القيمة العادلة مأخوذة من سوق نشط إذا كانت الأسعار المعلنة متاحة بسهولة وبشكل منتظم من خلال سوق الاوراق المالية (البورصة) أو تاجر أو وسيط أو جهة منظمة (مثل الجهات الحكومية)؛

ب- إذا كانت الاداة المالية غير متداولة في السوق المالي عند إعداد القوائم المالية، يتم اعتبار السعر الذي تم في آخر عملية قبل تاريخ إعداد القوائم المالية هي القيمة العادلة إذا لم يحصل أي تغيير مهم في الظروف الاقتصادية منذ تاريخ آخر عملية حتى تاريخ القوائم المالية، ويمكن تعديل القيمة العادلة بالتغيرات في الظروف الاقتصادية إذا أمكن ذلك؛

جـ- أما الاصول والالتزامات المالية التي ليس لها قيمة عادلة في سوق نشط، يتم عندئذٍ تحديد القيمة العادلة من خلال إحدى وسائل التقييم البديلة مثل نموذج تسعير الخيارات ونموذج خصم التدفقات النقدية مع الاخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المؤثرة على تحديد القيمة العادلة.

- هذا ويؤثر في اختيار الأسلوب الفني الملائم للتقييم عدة عوامل عند تحديد سعر الأداة المالية والتي تمثل بيانات ومدخلات تتعلق بأحوال السوق وهي:[2]
  - القيمة الزمنية للنقود: وهي مقدار التغير في قيمة النقود عبر الزمن ويدخل في حسابها عاملين رئيسين هما الزمن وسعر الفائدة؛
  - مخاطر الائتمان: وهي مخاطر احتمال حدوث خسارة نتيجة لعجز أو فشل مقترض معين عن تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه في شكل قروض؛
  - أسعار صرف العملة الأجنبية: وهي النسب التي يتم على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، وتعد وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، كما أنها أدا ة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي؛

[1] محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 585.

[2] خالد عبد الرحمن جمعة يونس، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين 2011، ص 25.

- أسعار السلع المرتبطة: حيث تتأثر أسعار الأدوات المالية بالتغيرات في أسعار السلع المرتبطة بها وخاصة في حالات شراء وبيع الأدوات المالية بالعقود الآجلة، حيث يتم تداولها في الأسواق المالية بعد أن أصبح لهذه العقود أسعاراً تتأثر بالتغيرات في أسعار السلع المرتبطة بها؛
- التقلبات والتذبذبات في الأسعار: أي مقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية، ويمكن تقديرها من خلال بيانات السوق التاريخية أو السوق الحالية؛
- مخاطر الدفع المسبق ومخاطر التنازل، وذلك من خلال مراعاة ألا تكون القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن التنازل عنه اقل من القيمة الحالية للمبلغ المتنازل عنه.

خامساً– المعيار المحاسبي الدولي IAS 40 بعنوان " الممتلكات المستثمرة " (أو الاستثمارات العقارية):

تطرق هذا المعيار إلى الأصول غير المتداولة (المباني والأراضي) التي تقتنيها المؤسسة لأغراض استثمارها وليس لأغراض استخدامها في العمليات الإنتاجية والتشغيلية للمؤسسة والتي يطلق عليها الممتلكات المستثمرة أو الاستثمارات العقارية. والمتمثلة في الممتلكات (أرض أو مبنى أو جزء من مبنى أو كلاهما) تقتنى (بواسطة المالك أو بواسطة المستأجر استئجاراً تمويلياً) للحصول على عوائد إيجار أو لتحسين رأس المال أو كلاهما.[1]

وقد تضمن المعيار IAS 40 بديلين للقياس اللاحق بعد الاعتراف الأولي للعقارات الاستثمارية، وهما:

أ - نموذج التكلفة.

ب - نموذج القيمة العادلة.

كما حدد هذا المعيار مجموعة من الأسس الواجب إتباعها في تحديد القيمة العادلة للممتلكات العقارية عند اختيار نموذج التقييم البديل المسموح به، وهي:[2]

- عند قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بموجب المعيار (IFRS13) على المؤسسة التأكد من أن القيمة العادلة تعكس القيمة الايجارية لعقود إيجار حالية، والافتراضات الأخرى التي يستخدمها المتعاملين بالسوق عند تسعير الاستثمارات العقارية في ظل ظروف السوق الحالية؛
- عند تحديد القيمة العادلة للعقار يتوجب عدم تقييم مكونات العقار بشكل منفصل، فمثلً لا يتم تقيم المصاعد الموجودة في البناء بشكل مستقل لأنها تعتبر جزءً منه، بل يقيم البناء كوحدة واحدة.
- أن تعكس القيمة العادلة للعقار وضع السوق الحقيقي والظروف السائدة بتاريخ الميزانية.

وبغض النظر عن النموذج المستخدم في القياس، ينبغي على المؤسسة استخدام نموذج واحد لقياس جميع الاستثمارات العقارية، فعند اختيار المؤسسة لنموذج القيمة العادلة يتوجب أن يتم قياس جميع الاستثمارات

[1] خالد جمال الجعارات، مطبوعة جامعية حول مختصر المعايير المحاسبية الدولية، جامعة ورقلة، الجزائر2015، ص 110.
[2] محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 614.

العقارية بالقيمة العادلة لها.[1] وعلى المشروع أن يستمر في قياس الممتلكات الاستثمارية بالقيمة العادلة إلى أن يتم استبعادها، أو تصبح مشغولة من المالك، أو يبدأ المشروع في تطويرها لبيعها لاحقًا في السياق العادي للعمل.[2]

وجاء في (الفقرة 53 من المعيار) أنّه في الحالات التي تصبح فيها المؤسسة غير قادرة على تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بشكل موثوق، فينبغي عليها قياس تلك العقارات باستخدام نموذج التكلفة وفقاً للمعيار IAS16 (يتم إثبات الأصل بالتكلفة مطروحا منها خسائر الانخفاض المتراكمة). علماً بأن هذا يحدث فقط عندما تكون العمليات السوقية المشابهة غير متكرر الحدوث أو لا يتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة.[3]

كما يمكن للمؤسسة أن تحتفظ باستثمارات عقارية يتم قياس بعضها بالقيمة العادلة وبعضها بنموذج التكلفة.[4]

إن ما يؤخذ على نموذج القيمة العادلة بموجب المعيار الدولي رقم (40) هو احتمال أن لا يكون بمقدور المؤسسة تحديد القيمة العادلة لممتلكاتها الاستثمارية بموثوقية وعلى أسس مستمرة لعدم تكرار حدوث العمليات السوقية المشابهة، وعدم توفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة.

وهناك نقطةٌ جديرةٌ بالتساؤل، إذ لم يوضح المعيار رقم (40) سبباً جوهرياً في تصنيف الممتلكات إلى استثمارية وغير استثمارية، بحيث تشمل الممتلكات الاستثمارية جميع الأراضي والعقارات المخصصة للتأجير وتحقيق عوائد إيجارية، ولا تشمل الممتلكات التي تقوم المؤسسة باستخدامها في أغراضها الخاصة، كما أنَ عدم اعتبار مبنى الفندق من ضمن الممتلكات الاستثمارية، بسبب تحمل المؤسسة لمصروفات تشغيله التي تمثل نسبة عالية من قيمة الإيرادات المكتسبة، والناتجة عن تقديم الخدمات الفندقية للنزلاء، تتعارض مع الوصف الطبيعي لهذا الاستثمار.[5]

سادساً– المعيار المحاسبي الدولي IAS 41 بعنوان " الزراعة"

ضمن الاتجاه العام لمجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الامريكية في تعزيز تبني مفهوم القيمة العادلة لتحسين ملاءمة المعلومة المحاسبية، فقد جاء المعيار المحاسبي الدولي IAS 41 ليؤكد على تبني مفهوم القيمة العادلة في محاسبة الانشطة الزراعية، إذ يعالج هذا المعيار أسس الاعتراف والقياس للأنشطة الزراعية والمتمثلة بشكل أساسي في الاصول البيولوجية (الحيوانات والنباتات الحية مثل: الأغنام، الماشية، النباتات، الأشجار المثمرة، الاستثمار في غابة مستغلة كمزرعة)، والمحصول الزراعي عند نقطة الحصاد أما بعد نقطة الحصاد فيتم تطبيق المعيار المحاسبي (IAS2) المخزون. وهذا المعيار من الواجب تطبيقه على الفترات التي تبدأ في أو بعد 2003/01/01.

[1] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IAS40) الفقرة 32 أ.
[2] نفس المرجع السابق، الفقرة 55.
[3] معتز أمين السعيد و محمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية بعنوان "القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة"، يومي: 14 و15 أفريل 2009.
[4] محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 614.
[5] نعيم دهمش، عفاف اسحق أبو زر، أتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

و يمكن تصنيف الأصول البيولوجية كالاتي :[1]

1- الحيوانات: ويقصد بها الثروة الحيوانية التي تمتلكها المؤسسة لغرض الحصول على منتجاتها او لغرض تسمينها واكثارها بقصد المتاجرة بها او استخدامها في الانتاج .

2- النباتات: ويقصد بها البساتين والمزارع والحقول التي تنتج المحاصيل والثمار والشتلات للاستفادة ببيعها او تصنيعها او استهلاكها او انباتها.

ولا بد من الاشارة إلى أن عملية تصنيع المحصول الزراعي بعد الحصاد لا تدخل ضمن تعريف النشاط الزراعي على الرغم من ان هذا التصنيع قد يبدو امتدادا منطقيا وطبيعيا للنشاط الزراعي (كما في تصنيع العنب وتحويله الى نبيذ، أو تصنيع الحليب الى جبن).[2]

كما لا ينطبق هذا المعيار على: الأراضي الخاصة بالنشاط الزراعي، (والتي يتم معالجتها بموجب المعيار IAS16 "الممتلكات والمصانع والمعدات، أو بموجب المعيار IAS40 "العقارات الاستثمارية")؛ ولا على الأصول غير الملموسة الخاصة بالنشاط الزراعي (والتي يتناولها المعيار IAS38 "الأصول غير الملموسة").[3]

ولقد تطرق المعيار IAS41 إلى أسس القياس عند الاعتراف المبدئي، حيث فرق هنا بين الاصل البيولوجي والمنتجات الزراعية كما يلي:[4]

أ- يجب قياس الاصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي وفي تاريخ كل ميزانية عمومية **بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع**، باستثناء الحالة التي لا يمكن تحديد القيمة العادلة بموثوقية، بحيث يتم قياس الاصل عندها بتكلفته مخصوما منها اي اهتلاك متراكم وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة. وتشمل التكاليف المقدرة عند نقطة البيع ما يلي:

- عمولات الوسطاء والمتعاملين في سوق المنتجات الزراعية؛
- الرسوم المفروضة من قبل الهيئات المنظمة لعمل بورصة السلع؛
- كل الرسوم وضرائب القيمة المضافة على المنتجات الزراعية(رسوم التحويل).

ولا تشمل هذه التكاليف مصاريف النقل والمصاريف الاخرى اللازمة لنقل المنتج البيولوجي الى سوق المنتجات البيولوجية.

ب- يجب قياس المنتج الزراعي المحصود من الاصل البيولوجي (مثل الحليب، الصوف، الثمار) **بمقدار قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع المقدرة عند نقطة الحصاد**. وتعتبر هذه القيمة المحددة للمنتجات الزراعية هي التكلفة في ذلك التاريخ عند تطبيق المعيار IAS 2 "المخزون"، حيث ستتحول المنتجات الزراعية الى بضاعة بعد الحصاد (الفقرة 13 من المعيار).

---

[1] منى كامل حمد، **أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي- دراسة تحليلية مقارنة للمعيار الدولي IAS 41 والقاعدة المحاسبية العراقية رقم 11**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس والثلاثون، العراق 2013، ص 346.

[2] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع ا لدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IAS41) الفقرة رقم 3.

[3] نفس المرجع السابق، الفقرة رقم 2.

[4] محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 632.

كما تطرق المعيار IAS41 إلى أسس تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي والمحاصيل الزراعية (النباتات والحيوانات والأسماك التي تقتنى لأغراض المتاجرة فيها) وأشار إليها على النحو التالي:[1]

1- يعتبر السعر المعروض في سوق نشطة الأساس المناسب لتحديد القيمة العادلة لذلك الأصل؛

2- في حالة عدم وجود سوق نشط، على المؤسسة استخدام واحد أو أكثر من الاساليب التالية عند توفرها لتحديد القيمة العادلة:

أ - سعر أحدث صفقة تمت في السوق، شريطة ألا يكون هناك تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ تلك المعاملة وتاريخ إعداد التقارير(استقرار الظروف الاقتصادية)؛

ب - الأسعار السوقية لأصول مشابهة مع إجراء تعديل لإظهار الفرق؛

جـ - الاسعار السائدة لوحدة الاصل البيولوجي أو المنتجات البيولوجية (مثل قيمة البستان معبر عنها بمكيال القمح، وقيمة الماشية معبر عنها بالكيلو غرام من اللحم).

ويجب مراعاة الاختلافات بين القيم المستخرجة للقيمة العادلة للأصل أو المحصول الزراعي من أجل التوصل إلى التقدير الأكثر موثوقية للقيمة العادلة.

3- وإذا لم تتوفر أسعار السوق أو القيم المحددة من قبل السوق لأصل بيولوجي، ففي هذه الحالة يمكن للمؤسسة استخدام القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل مخصومة بسعر السوق الحالي قبل الضريبة لتقدير القيمة العادلة.

4- عندما لا يكون هناك سوق منفصل للأصول البيولوجية المرتبطة بالأرض (مثل الأشجار) ولكن يكون هناك سوق نشط للأصول مجتمعة، فيمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الاصول البيولوجية بالفرق بين القيمة العادلة للأرض وهذه الاصول مجتمعة والقيمة العادلة للأرض وحدها. (الفقرة 25 من المعيار).[2]

وجاء في (الفقرة 30 من المعيار) أنّه في الحالات التي تصبح فيها المؤسسة غير قادرة على تحديد القيمة العادلة للأصول البيولوجية بشكل موثوق، فينبغي عليها قياس تلك الأصول باستخدام نموذج التكلفة (يتم إثبات الأصل بتكلفته مطروحاً منها الإهتلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة)؛ وما ان يصبح من الممكن قياس القيمة العادلة لهذا الأصل البيولوجي بشكل موثوق، تقوم المؤسسة بقياسها بقيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. أما إذا كانت المؤسسة تنوي تصنيف هذا الأصل البيولوجي غير المتداول على أنه محتفظ به لغرض البيع فينبغي عليها معالجته وفق المعيار (IFRS5) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة.[3]

---

[1] أنظر:
- وائل محمد عادل جقميري، **أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا 2012، ص 46.
- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 632.

[2] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IAS41) الفقرة 25.

[3] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IAS41) الفقرة 30.

سابعاً– المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7) الإفصاح عن الأدوات المالية

صدر المعيار (IFRS7) عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2005/08/18 بعنوان "الأدوات المالية: الإفصاح" بهدف توحيد وتعزيز متطلبات الإفصاح المتعلقة بمخاطر الأدوات المالية والتي كانت ضمن مجال المعيار الدولي (IAS 32) "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض"، والمعيار الدولي (IAS 30) "القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" وأصبح المعيار (IAS 32) "الأدوات المالية: العرض" فقط وتم إلغاء الفقرات المتعلقة بالإفصاح.[1] وأصبح هذا المعيار موضع تطبيق اعتباراً من تاريخ 2007/01/01.

يهدف المعيار (IFRS7) بشكل أساسي الى الارتقاء بمستوى الإفصاح المناسب لمستخدمي القوائم المالية بغية تعزيز فهمهم وإدراكهم لمدى تعرض المؤسسة للمخاطر المالية وطرق إدارتها بشفافية أكثر من المعايير السابقة.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال قيام المؤسسة بالإفصاح عما يلي:[2]

1- معلومات عن مدى أهمية الأدوات المالية بالنسبة لأداء المؤسسة ومركزها المالي؛ وذلك من خلال الإفصاح عن مظاهر ومعالم هذه الأدوات، مثل الإفصاح عن قيمة كل مجموعة من الأدوات المالية؛

2- حجم وطبيعة الخطر الذي تتعرض له المؤسسة نتيجة تملكها للأدوات المالية (إفصاح كمي)؛

3- الطريقة المستخدمة في إدارة هذه المخاطر (إفصاح نوعي).

وبناءً على ما سبق، يمكننا التطرق إلى مجموعة المتطلبات الخاصة بالإفصاح عن الأدوات المالية حسب ما جاء به المعيار (IFRS7) من خلال ما يلي:[3]

1- **معلومات عن مدى أهمية بند الأدوات المالية بالنسبة لأداء المؤسسة ومركزها المالي**: على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم مدى أهمية و(جوهرية) الأدوات المالية بالنسبة لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل؛

2- **الإفصاح عن فئات الأصول والالتزامات المالية في الميزانية**: وهنا يجب الإفصاح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المالية التالية كما هي معرفة في المعيار الدولي IAS 39 وذلك إما في الميزانية، أو في الإيضاحات التفسيرية كما يلي:

أ- الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، مع بيان الجزء المحتفظ به (المخصص) بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار (IFRS9)؛

ب- الأصول المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وفقاً للمعيار (IFRS9)؛

ج - الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار (IFRS9)؛

د - الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع تصنيفها إلى:

[1] فيصل شعبان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 55، بتصرف.
[2] معتز أمين السعيد و محمد سليم العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[3] محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص721.

- التزامات مخصصة بالقيمة العادلة،
- الجزء المصنف كالتزامات محتفظ بها للمتاجرة؛

هـ – الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛

3– متطلبات الإفصاح للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر

في حال حددت المؤسسة أصلاً مالياً (قرض أو ذمم أو مجموعة من القروض أو الذمم المدينة) على أنّه تم قياسها بالقيمة العادلة فعليها الإفصاح عما يلي:[1]

أ - الحد الأقصى للتعرض لمخاطرة الائتمان للأصل المالي في نهاية فترة إعداد التقارير.

ب- مبالغ أية مشتقات ائتمان أو أية أدوات مالية مشابهة تقلل الحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان.

جـ - مقدار التغير (خلال الفترة وبشكل تراكمي) في القيمة العادلة للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) والذي يعزى للتغيرات في مخاطرة الائتمان للأصل المالي.

د - مقدار التغير في القيمة العادلة الذي حدث لأية مشتقات ائتمان ذات علاقة أو أدوات مماثلة خلال الفترة وبشكل تراكمي منذ أن تم تحديد الأصل المالي.

4– متطلبات الإفصاح عن الالتزامات المالية المصنفة كالتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر؛

5– مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية (خلال الفترة وبشكل تراكمي) والذي يعزى للتغيرات في مخاطرة الائتمان؛

6– الاختلاف بين القيمة الدفترية (المسجلة) للالتزامات المالية وبين القيمة التعاقدية المطلوب تسديدها بتاريخ الاستحقاق للدائنين؛

7– إعادة التصنيف:

إذا قامت المؤسسة بإعادة تصنيف الاصول المالية والمقاسة إما:

- بالتكلفة أو التكلفة المطفأة، بدلاً من القيمة العادلة؛
- بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة أو التكلفة المطفأة.

في هاتين الحالتين يجب الإفصاح عن مبلغ الأصول المالية المعاد تصنيفها من والى الفئتين الأولى والثانية وأسباب إعادة التصنيف.

[1] وائل محمد عادل جقميري، مرجع سبق ذكره، ص 64.

8- متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل الشامل وحقوق الملكية:

على المؤسسة أن تفصح عن بنود الدخل، والمصروفات، والربح، والخسارة إما في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات كما يلي:

– صافي الارباح أو الخسائر الناجمة عن:

- الأصول أو الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، مع تفصيل رقم صافي المكاسب أو الخسارة لكل من نوعي هذه الفئة (أصول و التزامات المالية مخصصة بالقيمة العادلة) و (أصول و التزامات المالية للمتاجرة)؛
- الأصول المالية من خلال الدخل الشامل مع بيان مبلغ الربح والخسارة المعترف به مباشرة ضمن حقوق الملكية، والمبلغ المحول من حقوق الملكية والمعترف به ضمن الأرباح والخسائر للفترة المالية؛
- الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة؛
- الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

– إجمالي دخل الفائدة واجمالي مصروف الفائدة (محسوبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة) للأصول والالتزامات غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛

– إيرادات ومصاريف الأتعاب المقبوضة كالأتعاب المدفوعة (عدا المبالغ الداخلة في احتساب معدل الفائدة الفعال) والناشئة عن:

- الأصول والالتزامات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛
- الأتعاب المتعلقة بإدارة الأنشطة الاستثمارية المنفذة نيابة عن العملاء؛

– دخل الفائدة الناجم عن تدني الأصول المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39؛

– مبلغ خسارة التدني لكل فئة من فئات الأصول المالية.

7– الإفصاحات الأخرى: تطلب المعيار (IFRS7) تقديم الإفصاحات التالية:

أ– الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الاخرى المستخدمة والملائمة لتعزيز فهم القوائم المالية

ب– الإفصاح عن محاسبة التحوط

جـ– الإفصاح عن القيمة العادلة: وقد تتطلب المعيار (IFRS7) في هذا البند تقديم الإفصاحات التالية عن القيمة العادلة عند عرض المؤسسة لبياناتها المالية:[1]

[1] جمعة حميدات، حسام خداش، مرجع سبق ذكره، ص 144.

1- يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بطريقة تتيح إمكانية مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الأصول والالتزامات.
2- عند الإفصاح عن القيمة العادلة، على المؤسسة تبويب الأصول والالتزامات المالية ضمن فئات.
3- على المؤسسة الإفصاح لكل فئة من الأدوات المالية عما يلي:

- طرق تحديد القيمة العادلة، وكذا أساليب التقييم والافتراضات المستخدمة في تحديدها (مثل الإفصاح عن تقديرات المعدلات والنسب المستخدمة في تقدير خسائر الائتمان ومعدل الخصم المستخدم).
- بيان فيما إذا كانت القيم العادلة قد تم تحديدها بشكل كامل أو جزئي من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط، أو أنّها حددت من خلال أساليب التقييم المحددة في المعيار IFRS9.
- إذا حددت القيمة العادلة للأدوات المالية المعترف بها في القوائم المالية من خلال أساليب التقييم المبنية على فرضيات محددة، فإذا حدث أي تغيرات على فرضية أو أكثر من تلك الفرضيات وأدى ذلك إلى تعديل في القيمة العادلة، فإن على المنشأة بيان تلك الحقيقة والإفصاح عن الأثر الجوهري لهذه التغيرات على القيمة العادلة.

ثامناً– المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) الأدوات المالية: تصنيفها و قياسها:

بدء مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي منذ عام 2005 بإعداد مشروع لإصدار معيار دولي يكون بديلاً عن المعيار IAS39 "الأدوات المالية"، لتحسين وتبسيط إعداد التقارير حول الأدوات المالية وذلك بعد تذمر الكثيرون من مستخدمي المعلومات المحاسبية حول العالم والأطراف المعنية بالمعلومات المحاسبية من صعوبة فهم وتطبيق وتفسير هذا الاخير. نتج عن ذلك نشر ورقة نقاش بعنوان "تقليص التعقيد في إعداد تقارير الأدوات المالية" في مارس 2008، وفي أفريل 2009 وعقب النتائج التي توصل إليها قادة مجموعة العشرين وتوصيات الهيئات الدولية مثل مجلس الاستقرار المالي، أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية جدولاً زمنياً متسارعاً لاستبدال المعيار IAS39، حيث نشر المجلس في جويلية 2009 مسودة عرض بعنوان "الأدوات المالية: التصنيف والقياس"، تبعها إصدار الفصل الأول من المعيار الدولي IFRS9 بعنوان" الأدوات المالية" في نوفمبر 2009، وكان يفترض أن يبدأ سريانه في 2013/01/01، غير أنه أجل ليكون ساري المفعول اعتباراً من 2015/01/01، مع السماح بالتطبيق المبكر. [1]

وقد جاء هذا المعيار ليحل محل المعيار IAS39، حيث تم تقسّيم مشروع استبدال المعيار IAS39 بالمعيار IFRS9 إلى ثلاث مراحل أساسية:[2]

المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية: حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر 2009 فصول هذا المعيار والمتعلقة بتصنيف وقياس الأصول المالية، وفي أكتوبر 2010 أضاف المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية؛

[1] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2014، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IFRS 9)، المقدمة، الفقرة 2، 3، 4.
[2] مرجع سبق ذكره، المقدمة، الفقرة 5 و6.

المرحلة الثانية: منهجية انخفاض القيمة (التدني): حيث طرح مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في مارس 2013 مسودة العرض لهذا الجزء وتم بعدها مناقشة مسودة البحث والردود عليها وذلك تمهيداً لدمج متطلبات هذا الجزء ضمن المعيار الجديد.

المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط: في نوفمبر 2013، أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 المتطلبات المتعلقة بمحاسبة التحوط.

I- تصنيف وقياس الأصول المالية[1]

- ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 على تصنيف كافة الأصول المالية عند الاقتناء وعندما تصبح المؤسسة طرف بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير؛ إلى فئتين هما:

أ- الأصول المالية التي يتم قياسها (لاحقاً عند إعداد القوائم المالية) بالتكلفة المطفأة؛

ب- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة: ويمكن تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة الى:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ويلاحظ هنا أن تطبيق هذا المعيار لا يتطلب تصنيف الادوات المالية ضمن فئة الأصول المالية المعدة للبيع والأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، والقروض والذمم. (كما كان التصنيف وفقًا للمعيار IAS39)

- ووفقًا لهذا المعيار يتم قياس كافة الأصول المالية **عند الاقتناء الأولي** بالقيمة العادلة، والتي تمثل التكلفة بتاريخ الشراء مضافاً إليها تكاليف العملية (عمولات ومصاريف الشراء) باستثناء الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي تعالج مصاريف الشراء كمصروف فترة في الأرباح والخسائر.
- أما في حالة **التقييم اللاحق** للأدوات المالية الذي يتم في نهاية كل فترة مالية؛ يتم قياس الأصل المالي إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة، وفقاً لتصنيف الأصل المبدئي.

1 - الاعتراف بفروقات تقييم الأصول المالية عند إعداد البيانات المالية:

أ- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة يجب قياسها عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة مع إظهار فروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر (بيان الدخل) باستثناء الأصول المالية المخصصة للتحوط فتعالج بموجب المعيار IAS39 وباستثناء الاستثمار في أدوات حقوق الملكية وكما هو مبين لاحقاً؛

ب- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها بالتكلفة مع إطفاء العلاوة أو الخصم بطريقة الفائدة الفعالة (الحقيقية) والاعتراف بأرباح أو خسائر من الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة في حساب الأرباح والخسائر عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو انخفاض قيمته (تدني) أو إعادة تصنيفه.

[1] جمعة حميدات، حسام خداش، مرجع سبق ذكره، ص 357.

2- الاستثمار في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) والاعتراف بفروقات التقييم:

يجب قياس كافة الاستثمارات المالية في حقوق الملكية (الأسهم مثلا) بالقيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية مع الاعتراف بفروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر (بيان الدخل)، باستثناء الاستثمارات المالية في أوراق حقوق الملكية والتي تختار المؤسسة قياسها بالقيمة العادلة، (عند الاعتراف الأولي) واظهار فروقات التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر والتي تعرض أيضاً ضمن حقوق الملكية باسم التغير المتراكم بالقيمة العادلة شريطة أن لا تكون للمتاجرة.

أي أن **الاستثمارات المالية في الأسهم** يتم تصنيفها كما يلي:

أ- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة:

وهي تشمل الاستثمارات المالية في الأسهم للمتاجرة أو أ ية استثمارات في الأسهم لأغراض غير المتاجرة كأن تكون استثمار في أسهم استراتيجية أي يتم حيازتها لفترة طويلة.

ب – أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

وهي الاستثمارات في الأسهم التي لا يحتفظ بها للمتاجرة وقررت الشركة منذ الاقتناء معالجة فروقات تقييم القيمة العادلة لها عند إعداد القوائم المالية من خلال الدخل الشامل الآخر، أي بإظهار فروقات التقييم ضمن حقوق الملكية.

واذا اختارت المؤسسة هذه المعالجة لا تستطيع الرجوع عنها، ولا يسمح المعيار بتحويل التغير المتراكم بالقيمة العادلة إلى حساب الأرباح والخسائر عند إلغاء الاعتراف (بيع الاستثمارات المالية). وعلى أن يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح الناجمة عن تلك الاستثمارات في الأرباح والخسائر بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 18 "الإيراد".

II- التصنيف والقياس اللاحق للالتزامات المالية:[1]

تصنَّف الالتزامات المالية الى فئتين بهدف تحديد كيفية الاعتراف وقياس تلك الالتزامات في القوائم المالية وذلك كما يلي:

أ - التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: ويقسم المعيار هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما:

- **محددة أو مخصصة بالقيمة العادلة** وهي الخصوم المالية التي تختار المؤسسة (ومن لحظة اقتنائها) تصنيفها ضمن هذه الفئة وفروقات إعادة تقييمها بالقيمة العادلة لها تعالج من خلال الأرباح والخسائر.
- **خصوم محتفظ بها للمتاجرة** ومن أمثلتها الالتزامات الناتجة عن السندات المقترضة في عمليات بيع قصيرة الأجل والتي يتوجب ردها في المستقبل. ويعتبر الالتزام المالي كإلتزام محتفظ به للمتاجرة إذا تم الحصول عليه أو نشأ بهدف توليد دخل من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هوامش ربح المتاجرة

[1] جمعة حميدات، حسام خداش، مرجع سبق ذكره، ص 357.

وتشمل الالتزامات المالية الأوراق المباعة قصيرة الأجل والتي يتوقع تحقيق أرباح نتيجة تذبذب أسعارها خلال فترات قصيرة. مثل الالتزامات الناجمة عن العقود المشتقة، والالتزامات التجارية الأخرى.

ب- الالتزامات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة

مثل حسابات الذمم الدائنة وأوراق الدفع والأوراق المالية المحررة مقابل الديون المستحقة على المؤسسة.

تاسعاً- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS13) "مقاييس القيمة العادلة"

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدوليIFRS13 من المعايير الحديثة والذي يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة، وتزداد أهمية هذا المعيار مع التوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وبشكل مستمر. وقد كانت معايير الإبلاغ المالي الدولية قبل صدور هذا المعيار تحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عنها، مما أدى إلى عدم الاتساق في الممارسات المتعلقة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها مما يؤدي إلى تخفيض قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة، الى أن جاء المعيار IFRS13 والذي حدد بالتفصيل تسلسلاً هرمياً لقياس القيمة العادلة وبالتالي تم تعديل جميع المعايير السابقة وفقا لهذا المعيار.

وقد جاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة. وقد بدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتباراً من 2013/01/01.[1]

عرف المعيار IFRS13 القيمة العادلة على أنها السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو يتم دفعه لسداد التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.[2] ويهدف المعيار الدولي IFRS13 إلى ما يلي: [3]

- تعريف القيمة العادلة؛
- تحديد إطار لقياس القيمة العادلة في معيار دولي واحد؛
- تحديد متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة.

1- نطاق المعيار: يتم تطبيق هذا المعيار عندما تقتضي أو تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى بقياس القيمة العادلة أو الإفصاح عن قياس القيمة العادلة، للأصول والالتزامات المالية بشكل أساسي والتي تقاس بالقيمة العادلة، باستثناء ما هو محدد في الفقرتين 6 و 7 من المعيار،[4] والمذكورة أدناه:

[1] منى كامل، صفاء احمد العاني، **دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العربي السنوي العام الأول حول" واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح" بغداد- العراق، يومي 16 و17 أفريل 2014، ص 11.

[2] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IFRS13) الفقرة رقم 09.

[3] Odile BARBE, Laurent DIDELOT, **Quelle est la vraie place de la juste valeur dans le référentiel IFRS ?**, Revue Française de Comptabilité N°465 Mai 2013, p: 17.

[4] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IFRS13) الفقرة رقم 05.

✓ لا تنطبق متطلبات القياس والإفصاح على القيمة العادلة الواردة في هذا المعيار الدولي على ما يلي:[1]

– معاملات الدفع على أساس الأسهم و التي تقع ضمن نطاق IFRS2 " الدفع على أساس الأسهم"؛

– معاملات عقود الايجار و التي تخضع لنطاق معيار IAS17 " عقود الايجار"؛

– القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة لكنها ليست بقيمة عادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق ضمن معيار" المخزون" IAS2 أو قيمة الاستخدام التي تقع ضمن نطاق معيار IAS36 " انخفاض قيمة الاصول ".

✓ كما أن متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار لا تنطبق لأي مما يلي:[2]

– أصول الخطة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IAS19 "منافع العاملين"؛

– خطط منافع التقاعد المقاسة بالقيمة العادلة بموجب المعيار IAS26 المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد"؛

– الأصول التي يكون مبلغها القابل للاسترداد عبارة عن القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف التصرف بموجب المعيار IAS36 " انخفاض قيمة الاصول ".

2– أساليب (تقنيات) التقييم: إن الهدف من استخدام أساليب التقييم هو تحديد السعر المناسب الذي تتم به المعاملة لبيع أصل أو تحويل خصم بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظل ظروف السوق الحالية، وهناك ثلاث طرق تقييم مستخدمة على نطاق واسع وهي(منهج السوق، منهج التكلفة، منهج الدخل)[3].

كما أن قياس القيمة العادلة يتطلب من المؤسسة تحديد الامور التالية:[4]

أ – الأصل أو الالتزام المعني الخاضع للقياس؛

ب– بالنسبة للأصل غير المالي، فإن فرضية التقييم ينبغي أن تكون ملائمة لعملية القياس (بما يتفق مع أقصى وأفضل استخدام له).

جـ– استخدام السوق الرئيسة أو الافضل للأصل أو الالتزام المعني.

د– استخدام أسلوب التقييم المناسب للقياس، مع الأخذ في الحسبان مدى توفر البيانات الملائمة لتطوير مدخل التقييم المناسب (والمتمثلة في الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل)، والمستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم ضمنه تصنيف المدخلات.

[1] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IFRS13)، الفقرة رقم 06.
[2] نفس المرجع السابق، الفقرة رقم 07.
[3] نفس المرجع السابق، الفقرة رقم 62 والملحق ب 5.
[4] نفس المرجع السابق، الملحق ب2.

وفي ما يلي شرح لمناهج التقييم المذكورة أعلاه:[1]

مدخل السوق: ويستخدم كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن معاملات السوق المطابقة أو المشابهة (المماثلة) للأصول والالتزامات موضوع القياس.

مدخل التكلفة: أو ما تسمى بتكلفة الاستبدال، وتعكس هذه الطريقة المبلغ اللازم للحصول على الخدمة التي يقدمها الأصل أو الالتزام موضوع القياس؛

مدخل الدخل (العائد): وتقوم هذه الطريقة على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والتي يتوقع الحصول منها من الاصل موضوع التقييم .

يقوم هذا المدخل على تحويل المبالغ المستقبلية (التدفق النقدي أو الدخل والمصاريف) الى مبلغ واحد مخصوم، وعند استخدام هذا المدخل فإن قياس القيمة العادلة يعكس التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة. ويشمل مدخل الدخل ما يلي:[2]

- أسلوب القيمة الحالية؛
- نماذج تسعير الخيارات: والتي تقوم على دمج مفهوم القيمة الحالية والقيمة الزمنية لعقد الخيار؛
- طريقة فائض الارباح السنوية: والتي تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الاصول غير الملموسة.

تستخدم المؤسسة طريقة تقييم واحدة كما يمكنها أن تستخدم عدة طرق تقييم بالتزامن، و تطبق طريقة التقييم المستخدمة باستمرار وثبات وأي تغيير في طريقة التقييم المتبعة أو في طريقة تطبيقها ينبغي أن يكون مبرراً بنتائج قياس أكثر تمثيلا للقيمة العادلة.[3]

3- مدخلات أساليب التقييم:

عند استخدام أساليب التقييم لقياس القيمة العادلة تختار المؤسسة المعطيات التي تتلاءم مع خصائص الأصل أو الالتزام والتي سيأخذها المشاركون في السوق بعين الاعتبار في معاملة أصل أو خصم مماثل، وكذا أي افتراضات عند تسعير الاصول و الالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة، وتشتمل هذه الخصائص، على سبيل المثال، ما يلي:[4]

- حالة الأصل وموقعه؛ و
- القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه، إن وجدت.

[1] Saidani Mohamed Said, La juste valeur : une nouvelle technique d'évaluation, El Wahat pour les Recherches et les Etudes, Vol.9 n°1 (2016), Université Ghardaïa, p: 675.

[2] محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 831.

[3] هني محمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، مذكرة ماجستير جامعة الشلف 2013/2012، ص 41.

[4] محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 827.

كما أن عملية قياس القيمة العادلة بموجب هذا المعيار تفترض بأن تحدث في:[1]

- **السوق الرئيسي أو الاولي:** وهو السوق الذي يتم التعامل فيه بالأنشطة الخاصة بالأصول والالتزامات بحجم عالٍ، والقيمة العادلة هنا تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت القيمة مشاهدة ومعلنة بشكل مباشر أو تم تقديرها باستخدام وسائل تقييم أخرى؛
- في ظل غياب سوق أولي، يتم الاعتماد على "**السوق الافضل**" وهو أكثر سوق ملائم لتحديد قيمة الاصل أو الالتزام، وبمعنى آخر هو السوق الذي يعظم القيمة التي يمكن أن تستلم من عملية بيع الاصل أو يخفض المبلغ الذي يمكن أن يدفع الى أدنى قيمة لسداد التزام معين، مع الاخذ بعين الاعتبار تكاليف اجراء العملية وتكاليف التحويل.

وقد سعى المعيار IFRS13 الى زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في مقاييس القيمة العادلة و الإفصاحات ذات الصلة من خلال "**التسلسل الهرمي للقيمة العادلة**" والذي يصنف مدخلات أساليب التقييم إلى ثلاثة مستويات، كالتالي:[2]

– **المستوى الأول:** تعطى الأولية للمعطيات التي تقدمها الأسواق النشطة ممثلة في الأسعار المعلنة والمتداولة (غير المعدلة) للأصول و الخصوم المماثلة. فالسعر المعلن في الاسواق النشطة يوفر مرجعاً وأدلة أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة، حيث يستخدم هذا السعر لقياس القيمة العادلة مباشرةً ودون الحاجة لتعديله؛

– **المستوى الثاني:** يتمثل في المدخلات الأخرى غير الأسعار المعلنة للأصول والخصوم المماثلة، والتي يمكن ملاحظتها إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي:

- أسعار الأصول أو الالتزامات المعلنة في سوق مشابه للأسعار في أسواق نشطة؛
- أسعار الأصول أو الالتزامات المشابهة للأصل المعني للأصول أو الالتزامات في أسواق غير نشطة؛
- الأسعار الأخرى غير المعلنة للأصول والالتزامات والتي يمكن الوصول إليها من خلال عدة وسائل منها سعر الفائدة، ومعدل الخصم.

– **المستوى الثالث:** يتمثل في المعطيات غير الملاحظة حول الأصل أو الخصم، و تستخدم عندما لا تتوفر المعطيات الملاحظة، فمدخلات المستوى الثالث تعتمد على قيم غير متوفرة أو متاحة في السوق، بل تقوم المؤسسة ومن خلال المعلومات المتوفرة لديها وبالاعتماد على طبيعة الأصل والالتزام والمتعاملين فيها بتطوير قيمة تتصف بالعدالة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 826.
[2] نفس المرجع السابق، ص 828.

4- القياس بالقيمة العادلة وفق المعيارIFRS13

تطرق المعيار IFRS13 لقياس الأصول والالتزامات وكذا أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة، وفق المنهجية التالية:

أ- القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي:

نصت الفقرة 57 من المعيار IFRS13، على أن عملية القياس لشراء أصل أو تحمل التزام تكون بالسعر المدفوع لشراء الأصل أو المستلم لتحمل الالتزام (سعر الدخول). وفي المقابل، تتمثّل القيمة العادلة للأصل أو الالتزام بالسعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام (سعر الخروج).[1]

وفي العديد من الحالات، يكون سعر المعاملة معادلا للقيمة العادلة (تنطبق هذه الحالة عندما تتم معاملة شراء الأصل في تاريخ المعاملة في السوق الذي سيتم فيه بيع الأصل).[2]

و في حال تطلّب معيار دولي آخر لإعداد التقارير المالية أو سمح للمؤسسة بقياس أصل أو التزام مبدئياً بالقيمة العادلة وكان سعر المعاملة مختلفاً عن القيمة العادلة، يتعيّن على المؤسسة أن تقوم بالاعتراف بالربح أو الخسارة الناجمة في حساب النتيجة، ما لم يحدّد ذلك المعيار الدولي خلاف ذلك.[3]

وهذه بعض الحالات التي يمكن أن يختلف فيها سعر الصفقة عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي:[4]

- إذا كانت المعاملة (الصفقة) تتم بين أطراف ذات علاقة خاصة؛
- إذا تمت المعاملة تحت الإكراه لأحد الطرفين أو في حال كان البائع مجبراً على تقبل السعر (مثلاً: البائع يواجه ضائقة مالية)؛
- إذا كانت وحدة الحساب الممثلة لسعر المعاملة مختلفة عن وحدة الحساب للأصل أو الالتزام المقاس بالقيمة العادلة؛
- إذا كان السوق الذي تتم به الصفقة يختلف عن السوق الأصلي.

ب- أسس تقييم الأصول غير المالية:

- إن قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو ببيعه لمشارك آخر في السوق سيستخدمه بأفضل وأحسن استخدام له، وذلك على النحو التالي:[5]
  - الاستخدام المادي والفعلي للأصل: ويكون ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المادية للأصل والتي يعتمد عليها المتعاملين بالسوق عند تسعير الأصل (مثل موقع وحجم العقار)؛

[1] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع ا لدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IFRS13) الفقرة رقم 57.
[2] نفس المرجع السابق، الفقرة رقم 58.
[3] نفس المرجع السابق، الفقرة رقم 60.
[4] نفس المرجع السابق، الفقرة 59 و الفقرة ب4.
[5] نفس المرجع السابق، الفقرة رقم 27 و 28 و 29.

- الاستخدام القانوني للأصل: من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي قيود قانونية مفروضة على استخدام الأصل والتي سيعتمد عليها المتعاملين بالسوق عند تسعير الأصل (مثل لوائح التقسيم المطبقة على الملكية)؛
- الجدوى المالية من استخدام الأصل: حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان هذا الاصل المستخدم استخداماً فعلياً وقانونياً سيولد دخلاً أو تدفقات مالية كافية تعود على المشاركين في السوق من خلال الاستثمار في ذلك الأصل (مع الأخذ بالاعتبار تكاليف تحويل الأصل ليصبح جاهزاً للاستخدام).

وعموماً يفترض أن يكون الاستخدام الحالي للأصل من طرف المؤسسة هو الاستخدام الأفضل والأحسن، ما لم يوحي السوق أو أي عامل آخر أنّ الاستخدام المختلف للأصل من قبل المشاركين في السوق قد يؤدي الى زيادة قيمة الأصل.*

جـ- القيمة العادلة للأصول المالية والخصوم المالية

أشار المعيار IFRS13 أنه إذا كانت المؤسسة تحوز مجموعة أصول وخصوم مالية معرضة لمخاطر السوق أو الائتمان، وإذا كانت المؤسسة تسير هذه المجموعة على أساس صافي قيمتها بالنظر إلى المخاطر المعرضة لها، يمكن للمؤسسة قياس القيمة العادلة للمجموعة على أساس السعر الذي يمكن استلامه لبيع الأصل أو دفعه لتحويل الالتزام في ظل المخاطر المحددة.[1]

د- القيمة العادلة للالتزامات وأدوات حقوق الملكية

- حقوق الملكية هي عبارة عن مصالح أصحاب المشروع في المؤسسة والتي تتمثل في زيادة الأصول عن الالتزامات وتمثل حقوق الملكية الباقي من الأصول بعد استبعاد الالتزامات، وتؤدي الايرادات إلى زيادة هذه الحقوق ولا يعتبر بمثابة إيرادات إلا ما يزيد عن رأس المال الذي استثمره الملاك في أعمال المؤسسة.[2]
- يرتكز قياس القيمة العادلة للالتزامات وأدوات حقوق الملكية على فرضية أن الالتزام أو حق الملكية سوف يتم تحويله إلى المشارك في السوق في تاريخ القياس، و يفترض هذا التحويل ما يلي:[3]

- يبقى الالتزام غير مسدد (مستحقا) ويتعيّن على المشارك في السوق المنقول إليه الوفاء بالالتزام. ولا تتم تسوية الالتزام مع الطرف المقابل ولا يتم إطفاؤه في تاريخ القياس.
- تبقى أداة حقوق الملكية مستحقة ويتم تحويل الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بالأداة الى المشارك في السوق المنقول إليه. ولا يتم إلغاء الأداة أو إطفاؤها في تاريخ القياس.

* لمزيد من التفصيل حول استعمال الاصل غير المالي بأفضل وأحسن استخدام له أنظر (الفقرة 31) من المعيار IFRS13.
[1] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع ا لدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IFRS13) الفقرة رقم 48.
[2] حاج قويدر قورين- أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية، ملتقى ورقلة 24 و25 نوفمبر 2014.
[3] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع ا لدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IFRS13) الفقرة رقم 34.

➢ وفي حالة عدم توفر سعر معلن لتحويل التزام مماثل (مشابه) أو أداة حق ملكية مشابهة للالتزام أو أداة حق الملكية موضوع التقييم، ويكون الالتزام أو أداة حق الملكية المشابه محتفظاً به من قبل طرف آخر على أنّه أصل، يتعيّن على المؤسسة الاعتماد على قيمة هذا الأخير في قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية موضوع التقييم في تاريخ القياس. وهنا يتعين على المؤسسة في هذه الحالة أن تقيس القيمة العادلة لهذه البنود كما يلي: [1]

أ– استخدام السعر المعلن في السوق النشط للبند المشابه المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنّه أصل في حال كان ذلك السعر متاحاً.

ب– استخدام مدخلات ملحوظة أخرى مثل السعر المعلن في السوق غير النشط للبند المشابه المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنّه أصل في حال لم يكن ذلك السعر متاحاً.

جـ– استخدام أسلوب تقييم أخر كالمذكور أدناه في حال كانت الأسعار الملحوظة والمذكورة في النقطتين (أ) و(ب) غير متوفرة:

- ✓ منهج الدخل؛
- ✓ منهج السوق.

➢ أما في حالة عدم توفر سعر معلن لتحويل التزام مماثل أو أداة حق ملكية مشابهة. و كانت الالتزامات أو أداة حق الملكية المشابهة غير محتفظ بها من قبل أطراف أخرى كأصل، يتعين على المؤسسة هنا أن تعتمد في قياس القيمة العادلة على أسلوب تقويم من منظور مشارك في السوق يكون مديناً بالالتزام أو يكون قد أصدر المطالبة على حقوق الملكية.[2]

5– تحديد متطلبات الإفصاح: وقد تضمن هذا البند من أنه ينبغي على المؤسسات أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية في تقويم كلٍ مما يلي:[3]

أ– الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة – على أساس متكرر أو غير متكرر– في قائمة المركز المالي بعد الاعتراف الأولي بها، وأساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في تطوير تلك القياسات.

ب– عند قياس القيمة العادلة باستخدام المدخلات غير قابلة للرصد (المستوى 3)، ينبغي الافصاح عن تأثر تلك القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة.

[1] نفس المرجع السابق، الفقرة رقم 37 و 38.
[2] نفس المرجع السابق، الفقرة من 40.
[3] محمد أبو نصار و جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 832.

المطلب الثاني: أسس القياس والافصاح حسب المعايير المحاسبية الامريكية

يرجع إصدار معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية (FASB) وهو الجهة المفوضة حالياً بإصدار المعايير المحاسبية، بعد أن كانت في السابق موكلة للجنة تبادل الأوراق المالية والبورصات SEC من خلال قانوني الأوراق المالية لعامي 1933 و 1934، لكن هذه الأخيرة بدورها فوضت لاحقاً لجنة المعهد الأمريكي للمحاسبين (CAP) وهذا خلال الفترة من 1938 حتى 1959، ثم فوضت المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) خلال الفترة من 1959 حتى 1973، ومنذ عام 1973 حتى الآن فوضت المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية (FASB) لإصدار المعايير المحاسبية في الو.م.أ.[1]

ومنذ بداية التسعينات إهتم المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية بإصدار المعايير المحاسبية التي تتناول أهم مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة بصفة عامة والقيمة العادلة للاستثمارات المالية بصفة خاصة. ولعل أول خطوات المجلس نحو استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي هي دعوة "لجنة إصلاح ومعالجة وإلزام المؤسسات المالية" بتقييم جدوى تطبيق مدخل القيمة العادلة في قياس الادوات المالية عام 1989، وكدليل على قبول هذا المدخل فقد صدر أول معيار يعمل على استخدام القيمة العادلة في قياس الادوات المالية وهو المعيار رقم 107، أعقبه عدد من المعايير التي تسير في هذا الاتجاه.[2] ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

أولاً– المعيار المحاسبي الامريكي (FAS107) "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية"

صدر المعيار الامريكي (FAS107) عام 1992، وقد اعتبر خطوة متقدمة على المعايير السابقة واستجابة لحاجة ملحة من مستخدمي ومستفيدي القوائم المالية حيث يركز على الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية الجوهرية للأصول والالتزامات إما في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة.

وقد اقتصر المعيار على اعتبار أن القيمة السوقية هي القيمة العادلة التي يجب الإفصاح عنها للأدوات وعند تقدير القيمة العادلة يجب بيان الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة للوصول إلى تلك القيمة أما في حال تعذر إمكانية تقديرها فلابد من الإفصاح عن القيمة الدفترية ومعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولم يتعرض هذا المعيار أيضًا إلا بشكل يسير لأنشطة التحوط مؤكدًا على طبيعتها المعقدة واكتفى بالإفصاح فقط دون الدخول في مسائل الاعتراف والقياس.[3]

وبالرغم من أن هذا المعيار ركز على أسس الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية إلا أنه تضمن مجموعة من القواعد التي يمكن استخدامها عند قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وذلك لأن هذا المعيار هو أول معيار يتناول مفهوم القيمة العادلة وضرورة قياسها والإفصاح عنها، وتشتمل هذه القواعد على ما يلي:[4]

---

[1] عماد حسني محمد زهران، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] وليد شحاتة محمد قاسم، **استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة القاهرة 2012، ص 30.

[3] فيصل شعبان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[4] عاطف محمد العوام، **المحاسبية عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الاجل في إطار المعايير المحاسبية وقانون سوق المال المصري**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس- القاهرة، ملحق العدد الثاني 1996، ص 1062.

أ – تعتبر أسعار السوق المحددة والمعلنة أفضل مقياس لتحديد القيمة العادلة؛

ب – في حالة غياب أسعار السوق المحددة والمعلنة يمكن تحديد القيمة العادلة بإحدى الطرق الآتية:

1- استخدام القيمة السوقية المعلنة للأدوات المالية ذات الخصائص المتشابهة كأساس لتقدير القيمة العادلة للأدوات التي لا يوجد لها قيمة سوقية؛

2- استخدام إحدى طرق التقدير الآتية: (تحليل التدفقات النقدية المخصومة؛ نماذج تسعير الخيارات؛ نماذج مصفوفة التسعير).

جـ – الحسابات الدائنة غير محدد لها تاريخ الاستحقاق ويتم تقييمها بالقيمة الدفترية.

د – الأصول المعنوية التي لا تعبر عن الاستثمارات المالية يجب عدم احتساب قيمتها ضمن القيم العادلة للأدوات المالية.

ولقد وجه لهذا المعيار مجموعة من الانتقادات أهمها:[1]

- ما يفترضه هذا المعيار من ترادف بين القيمة السوقية المعلنة والقيمة العادلة؛
- ضرورة الالتزام بتحديد القيمة العادلة للأوراق المالية من خلال عناصر موضوعية مرتبطة بالأوراق المالية ذاتها، وليس من خلال قيمة سوقية لاستثمارات مشابهة لها؛
- وما افترضه هذا المعيار من استخدام أساليب تقديرية لقياس القيمة العادلة، الأمر الذي يؤدي إلى تحديد قيمة عادلة مقدرة تعتمد على التقدير الشخصي مما يقلل من دقة قياس القيمة العادلة؛
- لم يحدد المعيار طريقة محددة وثابتة لتقدير القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة ولكنه وضع عددا من طرق التقدير المختلفة، وهذا يعني أن كل شركة يمكنها استخدم الطريقة الملائمة لها. فتحديد طريقة ثابتة للتقدير يؤدي إلى توحيد الأساس المستخدم لقياس القيمة العادلة مما يسمح بقابلية المقارنة بين الاستثمارات المشابهة؛
- كما أن هذا المعيار لم يحدد طريقة محددة للإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة ولكن ترك حرية الإفصاح في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة متروكاً للمؤسسات.

وعلى الرغم من النقد الموجه لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم 107 إلا أن هناك من يرى أن هذا المعيار يعتبر من المعايير الملائمة وذلك لعدة أسباب:[2]

- أن هذا المعيار يمثل خطوة هامة تجاه المحاسبة باستخدام نموذج القيمة العادلة؛
- يوفر هذا المعيار معلومات ملائمة إضافية لمتخذي القرار؛
- يعتبر هذا المعيار معياراً غير معقد ويسمح بمرونة كبيرة في تقدير القيم العادلة.

[1] عماد حسني محمد زهران، مرجع سبق ذكره ، ص 41.
[2] عماد حسني محمد زهران، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الجدول رقم (3-1): يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين المعيار IAS32 والمعيار الأمريكي رقم (107)

وجه المقارنة	(IAS32)	(FAS107)
أفضل مؤشر للقيمة العادلة.	القيمة السوقية في سوق مالي كفء.	أسعار السوق المعلنة
التفرقة بين الأسواق على حسب الكفاءة.	فرق بين الأسواق النشطة والأسواق غير النشطة.	لم يفرق بين السوق النشط والسوق غير النشط.
اعتبارات قياس القيمة العادلة.	في حالة وجود السوق النشط تعتبر أسعار السوق أفضل مؤشر للقيمة العادلة، وفي حالة غياب السوق النشط تلجأ الإدارة لتقدير القيمة العادلة من خلال وسائل التقدير الآتية: أ – القيمة السوقية لأداة مالية مشابهة؛ ب– تحليل التدفقات النقدية المخصومة؛ جـ– نماذج تسعير الخيارات؛ د– نماذج مصفوفة التسعير.	مماثل لـ IAS
الإفصاح عن القيمة العادلة.	في صلب القوائم المالية.	في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة.
في حالة صعوبة الإفصاح عن القيمة العادلة.	يجب أن تفصح المؤسسة عن معلومات حول القيمة العادلة وتزود مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعدهم على تقدير القيمة العادلة بالإضافة لشرح سبب حذف معلومات القيمة العادلة.	مماثل IAS

المصدر: عماد حسني محمد زهران، مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية " دراسة تطبيقية " رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر 2005، ص 66.

ثانياً– المعيار المحاسبي الامريكي (FAS115) "المحاسبة عن بنود معينة في الاستثمارات المالية"

اتجه الفكر المحاسبي في مطلع التسعينيات الى تفضيل مدخل القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات لأسباب عديدة أهمها ضرورة توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية، ولقد أدى هذا التجاه الى قيام (FASB) عام 1993 بإلغاء المعيار SFAS12 الصادر عام 1975 والمتعلق بالاستثمارات في الاوراق المالية، وإصدار المعيار SFAS115 والذي يعتبر تطويرًا لقواعد المحاسبة المطبقة في تقييم الاستثمار، حيث يطبق هذا المعيار على الاستثمارات في الأوراق المالية ممثلة في سندات المديونية أو أسهم حقوق الملكية وذلك بالنسبة لمنشآت الأعمال، ما عدا المنشآت المتخصصة (مثل شركات الاستثمار وشركات الوساطة المالية والوحدات التي لا تهدف إلى الربح).

ولقد أحدث المعيار تغييراً جوهرياً في القواعد المحاسبية الخاصة بالاستثمارات، حيث فصل تماماً بين المعالجة المحاسبية وبين كيفية تبويب الاستثمارات بالميزانية الى استثمارات قصيرة الاجل وأخرى طويلة الاجل، كما استحدث هذا المعيار تبويباً ثلاثياً للاستثمارات في الاوراق المالية، إذ ينبغي على المؤسسة عند بداية حيازتها لأي من تلك الاستثمارات أن تصنفها إما كاستثمارات بغرض الاتجار أو بغرض الاحتفاظ بها أو كاستثمارات متاحة للبيع.[1]

[1] مصطفى أحمد الشامي، **المحاسبة عن الاستثمارات المالية في ظل المعايير المحاسبية المعاصرة- دراسة اختبارية لمنفعة المعلومات المتعلقة بالقيم العادلة**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس- القاهرة، العدد الثالث، يوليو 2000، ص 342.

وفيما يلي بنود محفظة الاستثمارات المالية والتي صنفها هذا المعيار إلى ثلاث أنواع: [1]

1- استثمارات بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: تتمثل هذه الاستثمارات في الأوراق المالية كالسندات والأوراق التجارية وغيرها والتي تكون لدى المؤسسة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وتقيّم هذه الاستثمارات عادة على أساس التكلفة (القيم الاسمية) المعدلة بمقدار علاوة أو خصم الإصدار غير المستنفذة وتسمى التكلفة المطفأة أو تكلفة الاستهلاك. و على ذلك لا يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة. وتصنف هذه الاستثمارات ضمن الأصول طويلة الأجل أو المتداولة، وفي حالة بيع جزء من هذه الاستثمارات أو إجراء التحويل عليها فيجب الإفصاح عن العناصر التالية:

أ- القيمة الاستهلاكية لهذه الاستثمارات؛

ب- الارباح أو الخسائر المحققة أو غير المحققة الناتجة من هذه الخسائر؛

ج- الاعتبارات التي أدت إلى قرار البيع.

2- استثمارات بغرض المتاجرة: تتمثل هذه الاستثمارات في الأسهم والسندات التي يتم شرائها (في صورة مديونية أو حقوق ملكية) بغرض بيعها في الأجل القصير بهدف تحقيق الأرباح، وتقيم هذه الاستثمارات على أساس قيمتها العادلة في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي ويتم الإفصاح عن الارباح أو الخسائر غير المحققة في قائمة الدخل أما الأرباح أو الخسائر المحققة فيتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل بشرط أنه لم يسبق الاعتراف بها، وتبوب هذه الاستثمارات عادة ضمن الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي.

3- استثمارات متاحة للبيع: تشمل باقي أنواع الاستثمارات التي لا ترغب المؤسسة في المضاربة بها أو الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، ويتم تقييم هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، ولتحديد قيمتها العادلة فإنه يجب إعادة تقيميها على أساس القيمة السوقية بنفس أسلوب تقييم الاستثمارات بغرض المتاجرة، ويتم تبويب هذه الاستثمارات ضمن الأصول المتداولة في حالة ما إذا كانت هذه الاستثمارات تعتبر ضمن مكونات رأس المال العامل المتاح للأنشطة التشغيلية الجارية، وتبوب كأصول طويلة الآجل وذلك في الأحوال التي لا تعتبر هذه الاستثمارات ضمن مكونات رأس المال العامل.

- ومن خلال مطابقة المعيار المحاسبي الدولي (39) وما يحتويه من معالجات محاسبية للاستثمارات المالية بأنواعها الثلاثة مع المعيار الأمريكي رقم (115) يبين أن هناك تشابه شبه كامل، باستثناء المعالجة المحاسبية الخاصة بالأرباح والخسائر غير المحققة على الاستثمارات المتاحة للبيع ، حيث يعالج المعيار الدولي هذه الارباح والخسائر غير المحققة إما باعتبارها جزء من أرباح أو خسائر الفترة بقائمة الدخل أو بمعالجتها مباشرة في حقوق الملكية من خلال قائمة التغير في حقوق الملكية (طبقاً للمعيار IAS1)، بينما سمح المعيار الأمريكي رقم 115 للشركات اختيار أحد البديلين في المعالجة واعتماد البديل المختار كسياسة محاسبية ثابتة يتم تطبيقها على جميع الاستثمارات المتاحة للبيع، يستثنى من ذلك الأدوات المالية المحتفظ بها كأدوات احتماء.[2]

[1] فيصل شعبان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[2] مصطفى أحمد الشامي، مرجع سبق ذكره، ص 348.

كما أن المعيار الدولي IAS39 فرق بين السوق النشط والسوق غير النشط، أما المعيار الأمريكي FAS115 لم يتعرض لذلك، وفيما يتعلق بموضوع الاعتراف بالأدوات المالية فإن المعيار الدولي IAS39 فرق بين تاريخ التعاقد وتاريخ التسوية، بينما المعيار الأمريكي رقم 115 لم يتعرض لها.

ثالثاً– المعيار الامريكي (FAS119) "الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة لها"

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي هذا المعيار في اكتوبر 1994، والذي يعد خطوة واقعية نحو توفير المزيد من المعلومات عن أنشطة الأدوات المالية المشتقة ومخاطرها، وقد قسم هذا المعيار الأدوات المالية المشتقة إلى نوعين:[1]

- أدوات مالية مشتقة مقتناه بغرض المتاجرة؛
- أدوات مالية مشتقة مقتناه لكن ليس بغرض المتاجرة.

مركزًا على ضرورة قيام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة التي يتم حيازتها لغير الأغراض التجارية على سبيل المثال لا الحصر: الهدف من الحيازة، كيفية التقرير عن كل مجموعة من المشتقات في القوائم المالية. أما بالنسبة للمشتقات المالية التي يتم حيازتها لأغراض صفقات مستقبلية متوقعة من الضروري الإفصاح عن وصف دقيق للصفقات المغطاة، مع تحديد الفترة الزمنية لتنفيذ تلك الصفقات المتوقعة، وقيمة الأرباح والمكاسب الناتجة عن التقلبات السوقية للمشتقات المالية والمؤجلة الاعتراف بها في قائمة الدخل، إضافة إلى الإفصاح عن الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى الاعتراف بالخسائر أو الأرباح المؤجلة.[2]

كما نص المعيار على أن فرق التقييم الناتج عن التغير في القيمة العادلة من ربح أو خسارة غير محققة، والمتأتي من التعامل في الادوات المالية المشتقة بغرض المتاجرة يسجل في قائمة الدخل ضمن مكونات صافي الدخل.[3]

رابعاً– المعيار المحاسبي الامريكي (FAS133) " الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط":

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية هذا المعيار في يونيو 1998، وقد حاول هذا المعيار تغطية أوجه القصور في المعايير السابقة حيث ركز على النواحي التالية: [4]

1- الاعتراف و الإثبات والقياس للمشتقات المالية يتم وفق منهج القيمة العادلة؛

2- الإفصاح عن المشتقات المعترفة بها كأصول أو خصوم في قائمة المركز المالي وفقا لمنهج القيمة العادلة؛

3- يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل وذلك بالنسبة للأدوات المالية المشتقة التي لا تنطبق عليها شروط محاسبة التحوط؛

[1] وليد شحاتة محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 34.
[2] فيصل شعبان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[3] وليد شحاتة محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 34.
[4] فيصل شعبان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

4- إن الأرباح والخسائر الناتجة عن المشتقات الملائمة لمحاسبة التحوط يجب أن يكون لها تأثير ضئيل أو لا يكون لها تأثير على الإطلاق على الأرباح التي يجب أن تتأثر بالتحوط فقط الذي لا يحقق الفعالية الكاملة (أي أن أرباح أو خسائر أداة التحوط لا تتساوى كليًا مع أرباح أو خسائر البند المغطى).

5- قسم المعيار أنشطة التحوط إلى ثلاث مجموعات رئيسية مختلفة باختلاف طبيعة العمليات أو البنود التي يراد الاحتماء من مخاطرها، و تشمل:

أ – أنشطة التحوط من مخاطر القيمة العادلة للأصول أو الخصوم؛

ب- أنشطة التحوط من مخاطر التدفقات النقدية؛

جـ- نشطة التحوط من مخاطر العملات الأجنبية.

6- أعطى الخيار الإدارة الفرصة لتدرس بعناية كيفية تخصيص أداة التحوط كي تتلاءم مع استراتيجيات إدارة المخاطر.

- وقد وجهت لهذا المعيار عدة انتقادات، لعل أهمها:

- ان المعيار SFAS133 يتطلب الاعتراف بجميع الأدوات المالية المشتقة (أصول – التزامات) داخل قائمة المركز المالي وفق منهج القيمة العادلة مما يؤدي إلى تضخيم حجم قائمة المركز المالي؛
- إن تطبيق هذا المعيار يؤدي إلى ارتفاع التكلفة لأنه يستوجب اجراء تعديلات على النظام المحاسبي وأنظمة المعلومات في معظم المنشآت وزيادة التقلبات في حقوق الملكية لأنها تتضمن أرباح أو خسائر أداة التحوط غير المحققة الناتجة عن تحوط التدفق النقدي.

خامساً- المعيار الامريكي (FAS138) "المحاسبة عن بعض المشتقات المالية وبعض أنشطة التحوط"

صدر هذا المعيار عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام 2000، حيث يعتبر هذا المعيار مكملاً ومعدلاً لبعض فقرات المعيار 133 وعالج الثغرات الموجودة فيه من خلال ما يلي: [1]

1- بالنسبة للمعالجة المحاسبية لمحاسبة التدفق النقدي يتم الاستمرار في الاعتراف بكل مكاسب أو خسائر أداة التغطية ضمن حقوق الملكية كأحد بنود الدخل الشامل إلا إذا كان من المتوقع عدم إتمام العملية المستقبلية في الوقت المحدد فانه يجب الاعتراف الفوري بهذه الأرباح أو الخسائر ضمن الدخل بدلاً من الدخل الشامل؛

2- أدخل هذا المعيار مفهوم التحوط المزدوج لمخاطر معدلات الفائدة ومخاطر أسعار الصرف وذلك في عمليات التحوط المركبة تسمى "تحوط القيمة العادلة للعملة المتقاطعة"، ويقصد بتحوط القيمة العادلة للعملة المتقاطعة تغطية القيمة العادلة للأصول والالتزامات بعملات أجنبية من خلال تخصيص أداة مشتقة مركبة كأداة تحوط لكل من مخاطر معدلات الفائدة و مخاطر أسعار الصرف العملات الأجنبية، غير أن هذا النوع من التحوط لا يصلح للدول الناشئة اقتصاديًا.

[1] فيصل شعبان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

3- يتم المحاسبة عن الأصول والالتزامات بعملات أجنبية باعتبارها تحوط قيمة عادلة أو تحوط تدفق نقدي ويشترط بحالة تحوط التدفق النقدي أن تكون التدفقات النقدية المعادلة للتقلبات في العملة المحلية لأداة التحوط تقترب من الصفر.

سادساً- معيار المحاسبة الأمريكي (FAS157) "قياس القيمة العادلة"

نتيجة للجدل الكبير المتعلق بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية، وقلة الإرشادات العملية المتعلقة ببدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة، قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في جوان 2003 بصياغة مسودة معيار عام لمعالجة قياس القيمة العادلة وذلك بعد إعادة النظر في المعايير المرتبطة بهذه الأخيرة ولا سيما المعايير FAS133 والمعيارFAS141.

وفي جوان 2004 تم عرض مسودة المعيار من قبل FASB لمناقشتها، وقد تم تقديم ما يقارب 100 إجابة على هذه المسودة إلى غاية سبتمبر 2004، ومنذ ذلك الحين ركزت العديد من المناقشات في مختلف اجتماعات مجلس معايير المحاسبة المالية على هذا المشروع، وفي مارس 2006 تمت إعادة صياغة مسودة المعيار وتمت مناقشتها وتطويرها، وفي ماي 2006 عرضت المسودة الجديدة في اجتماع مجلس معايير المحاسبة المالية، وفي سبتمبر 2006 تم نشر المعيار النهائي FAS 157 بعنوان قياسات القيمة العادلة.[1]

وقد تم تعريف القيمة العادلة حسب هذا المعيار على أنها: "السعر الذي يمكن الحصول عليه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام كجزء من صفقة عادية بين المشاركين في السوق في تاريخ التقييم ".[2]

ولقد تم اعتماد هذا المعيار على أساس أن الأسواق لديها القدرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالاً وعدالة. و لتفادي التلاعب بالقيمة العادلة تم وضع أسس وقواعد لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مختلفة ومستقلة وذلك على النحو التالي:[3]

- **القيمة العادلة بتقدير الأسواق:** يتم استخلاص القيمة استناداً إلى تعاملات الأسواق ويجب الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.
- **القيمة العادلة بتقدير الإدارة:** ويجب أن تكون وفقاً لمبدأ أسعار السوق واعتماداً على أفضل المعلومات المتاحة لها، آخذين بعين الاعتبار أسعار الفائدة والمخاطر التي تحيط بعملية البيع في حالة عدم وجود أسواق نشطة أو مصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

[1] Robert OBERT, Genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables, party 2, Revue Française de Comptabilité, RFC.428, Janvier 2010, p : 32.
[2] Hamza BAHAJI, De l'évaluation des stock-options en « juste valeur » : apport de l'approche comportementale, Thèse de doctorat, Université De Paris-Dauphine, Paris, octobre 2012, p : 25.
[3] وائل محمد عادل جقميري، مرجع سبق ذكره، ص 52.

كما تناول هذا المعيار كيفية تقدير القيمة العادلة عندما يكون حجم ومستوى نشاط السوق قد انخفض انخفاضاً جوهرياً، وذلك من خلال توفير ارشادات يمكن من خلالها تحديد متى يكون حجم ومستوى نشاط السوق قد انخفض انخفاضاً جوهرياً، وتحديد متى تكون العملية (المعاملة) غير منظمة، وذلك كالآتي:[1]

- يصبح حجم ومستوى النشاط بالسوق منخفض انخفاضاً جوهرياً إذا توافرت العوامل والحقائق التالية:
  - هناك عدد قليل من المعَامَلات الحالية؛
  - الاسعار المعلنة لا تعتمد على الحقائق الحالية؛
  - الاسعار المعلنة تتفاوت بشكل كبير (مدى ونطاق الحد الاعلى والادنى للأسعار كبير) سواء بين المتعاملين في السوق أو على مدار الوقت؛
  - المؤشرات التي كانت ترتبط بشكل وثيق بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات أصبحت لا علاقة لها بالقيم الحالية التي يتم تقديرها؛
  - غياب السوق الاولية للأوراق المالية المصدرة حديثاً؛
  - قلة المعلومات المتاحة بالسوق بشكل عام.

مع مراعاة أنه إذا تبين أنه يوجد انخفاض جوهري في حجم ومستوى نشاط السوق فإنه من الضروري والأفضل استخدام مداخل قياس متعددة (أكثر من مدخل) لتقدير القيمة العادلة.

- كما أوضح البيان أن المعاملة تعتبر غير منظمة في الحالات والظروف الآتية:
  - يكون البائع في حالة بيع جبري لمواجهة التزاماته، أو تصفية؛
  - سعر المعاملة يكون مختلف بشكل كبير وغير متقارب عندما يتم مقارنته بأسعار معاملات أخرى مماثلة؛
  - عدم توافر مدة كافية للبائع حتى يقوم بتسويق الأصل؛
  - توافر الوقت لتسويق الأصل ولكن سوق الأصل لا يتوافر فيه سوى متعامل واحد فقط.

لقد اعتبر هذا المعيار مثاليًا وتطوراً هائلاً في الفكر المحاسبي، حيث ان القيمة العادلة هي القيمة السوقية وليست مقتصرة على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة، ويركز هذا المعيار على السعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل الالتزامات وليس السعر الذي يجب سداده للاستحواذ على الأصل المستلم نظير التزام مفوض، وقد حدد ثلاثة مداخل (أساليب) لقياس القيمة العادلة كما يلي:[2]

أ– مدخل السوق: يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها وغيرها من المعلومات الملائمة التي تدورها عمليات السوق بما في ذلك الأصول المتماثلة أو المقارنة.

ب–مدخل الدخل: يستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتمادًا على افتراض ان شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية.

[1] أحلام جمال صادق محمد، **المحاسبة عن القيمة العادلة بين المعايير والتطبيق ودورها في الازمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة بجامعة بني سويف، مصر 2014، ص41.
[2] فيصل شعبان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

جـ- مدخل التكلفة: ويعتمد على المبلغ المطلوب حاليًا لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة)،

وطبقًا للمعيار 157 فان استخدام مدخل واحد للقياس يكون ملائمًا في بعض المواقف باستخدام أسعارًا استرشادية في حال توفر سوق نشط للأصول أو الالتزامات المماثلة. وفي مواقف أخرى فإن استخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسبًا لأن نظام التقارير في الشركات يتطلب تماسك وترابط كل قدرات أساليب التقييم واستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة.[1]

هذا وقد أوجد المعيار FAS 157 تسلسلاً هرمياً من ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة، وذلك حسب أفضلية المدخلات المستخدمة في عملية القياس، وقد اعطى التسلسل الهرمي الاولوية لاستخدام المدخلات الملحوظة في السوق، وهو نفس التسلسل الهرمي الذي اعتمده المعيار (IFRS7)، وذلك على النحو التالي:[2]

1- **المستوى الاول:** الاسعار المتداولة وغير المعدلة، حيث تعتبر الاسعار المعلنة في السوق النشط الاكثر موثوقية، ويجب استخدامها في حال توفرها في عملية القياس، وفي حال عدم توفرها ننتقل إلى المستوى الثاني.

2- **المستوى الثاني:** يقوم على اساس الاقتباس من الاسعار الملحوظة في السوق، والتي تشمل :

- أسعار اصول مماثلة في سوق نشط.

- أسعار اصول مماثلة (مشابهة) في سوق غير نشط تحدث فيه عمليات قليلة، ومن الممكن ان تحصل به عمليات غير جارية.

- أساليب تأخذ بعين الاعتبار المؤشرات بين المؤسسات المتشابهة مثل سعر الفائدة ومخاطر الائتمان.

ويتوقف مقدار التعديلات التي يتم إجراؤها عند اقتباس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام من هذه المدخلات على طبيعة الاصل او الالتزام ومدى تعلق هذه المدخلات بالأصل، او الالتزام ومدى نشاط السوق.

3- **المستوى الثالث** : المدخلات غير الملحوظة، ويتم اللجوء لهذا المستوى في حال عدم امكانية تطبيق المستويين السابقين، ويتم الاعتماد على التقديرات والافتراضات المناسبة التي تضعها المؤسسة لقياس القيمة العادلة، بحيث تمثل هذه الافتراضات المحددة من قبل المؤسسة الافتراضات ذاتها التي يستخدمها المتعاملون في السوق من اجل تحديد السعر السوقي.

- وبحسب ما جاء في معيار المحاسبة الأمريكي 157 فإن قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية يتضمن مجموعة من المبادئ هي:[3]

[1] رضا إبراهيم صالح، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[2] ليلى حسن أبو حجلة، **أثر بدائل قياس القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر الأطراف الخارجية - دراسة ميدانية على البنوك الأردنية**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والأعمال- جامعة جدارا، الاردن 2011/ 2012، ص 36.
[3] وائل محمد عادل جقميري، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- القيمة العادلة هي السعر الذي يجب الحصول عليه نتيجة لبيع أصل أو الذي يجب دفعه لتحويل التزام في صفقة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس؛
- إن أي بند من بنود الأصول والالتزامات المالية يجب أن يتم تحديده بما ينسجم مع البنود المحاسبية الأخرى التي تنص عليها إصدارات المعايير الأمريكية الأخرى؛
- أي مقياس للقيمة العادلة يفترض بأن يتم تبادل الأصول والالتزامات في صفقة منظمة بين مشاركي السوق، لبيع الأصل أو تحويل الالتزام في تاريخ القياس؛
- عندما يتواجد هناك أسواق متعددة للأصول والالتزامات، فإن القيمة العادلة لها تحدد وفقاً للسوق الرئيسية لهذه الأصول و الالتزامات. و في حال عدم توفر سوق رئيسية، يتم استخدام السوق ذات المنفعة الأكبر كمقياس على القيمة العادلة؛
- يفترض قياس القيمة العادلة للأصول من خلال الأخذ بالاعتبار الاستخدام الأفضل للأصل من قبل مشاركي السوق في تاريخ القياس، كما يفترض قياس القيمة العادلة للالتزام بأن يتم تحويله إلى مشاركي السوق في تاريخ القياس.
- قياس القيمة العادلة يجب أن يستند إلى منافع الأصول والالتزامات التي تتعلق بالخصائص المحددة للأصول والالتزامات.
- تكلفة إتمام الصفقات يجب أن تستثنى من جميع مقاييس القيمة العادلة، أي ان تكلفة الصفقات يجب أن تستبعد عند تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات.

ويعتبر المعيار 157 من المعايير المحاسبية الحديثة الذي احدث تطورًا هائلا في الفكر المحاسبي والنظرية المحاسبية، والذي تلافى جل الثغرات الواردة في المعايير السابقة الصادرة عن FASB وقدم حلول شافية لكثير من مشاكل القياس المحاسبي وفق منهج القيمة العادلة[1]، كما حدد هذا المعيار مفهوماً موحداً للقيمة العادلة، ووضع إطاراً مفاهيمياً لقياسها يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وكذا توسيع نطاق الافصاح عن قياسات القيمة العادلة في التقارير المالية، بالإضافة الى ذلك فإن المعيار يمكن تطبيقه على كافة الاصدارات المحاسبية التي تتطلب أو تسمح بقياس القيمة العادلة، باستثناء المعيار FAS123 الخاص بـ "المدفوعات على أساس الأسهم".[2]

ومن جهة أخرى يعد هذا المعيار من أكثر المعايير المحاسبية إثارة للجدل في الأوساط المالي، خاصة وأن توقيت صدوره كان سابقاً للأزمة المالية العالمية (أوت 2007- جانفي 2010) مباشرةً، مما وضعه موضع الاتهام بالتسبب في حدوث الأزمة المالية العالمية، خاصة مع التغيرات الجذرية التي أحدثها المعيار على بيئة التقرير المالي في الو. م. أ.[3]

[1] فيصل شعبان أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

[2] Hamza BAHAJI, Op. cit, p : 25.

[3] حنان جابر حسن، **دراسة تحليلية لنموذج القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة طبقاً للمشروع المشترك بين FASB و IASB وأثره على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد الاول/ السنة الاولى/2011، ص 264، 265.

ومن خلال عرضنا السابق، يتبين وجود تطابق بين المعيار المحاسبي الامريكي رقم 157 الصادر قبل الازمة المالية والذي وجهت له اتهامات خطيرة بتسببه في إفلاس البنوك وحدوث الازمة، وبين المعيار الدولي IFRS13 الصادر بعد الازمة كاستجابة للمطالبة بتحسين وتطوير القياس والافصاح عن القيمة العادلة، وذلك من حيث: المفاهيم، مداخل القياس، أساليب القياس، التسلسل الهرمي للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة.

سابعاً– معيار المحاسبة الأمريكي (FAS159) "اختيار القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات المالية"

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية هذا المعيار في فيفري 2007 على أن يتم تنفيذه ابتداءً من نوفمبر 2007، حيث يعتبر هذا المعيار امتداداً للعمل بالقيمة العادلة على مستوى الو. م. أ، وقد انتقل من مناقشة كيفية قياس القيمة العادلة الى تحديد توقيت وشروط استخدام هذا المدخل مع البنود المالية فقط، حيث ظهر لأول مرة ما يسمى بخيار القيمة العادلة، باعتبار أن القيمة العادلة ليست المدخل الوحيد للقياس، في ظل وجود عدد من مداخل القياس البديلة، وعلى ضوء هذا المعيار يكون امام المؤسسات الاختيار في تاريخ محدد بين استخدام القيمة العادلة في قياس بند معين أو الاعتماد على أحد المداخل الأخرى.[1]

وبذلك سمح هذا المعيار للشركات (اختيارياً) بتحديد أي أصل أو التزام مالي وبشكل غير قابل للنقض عند الاعتراف الاولي على أنه سيتم قياسه بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل أو ما يسمى "القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر".[2]

ويعتبر هذا المعيار تطويراً وتعديلاً للمعيار رقم 115، والذي توسع في استخدام القياس على أساس القيمة العادلة بهدف تحسين التقارير المالية من خلال إتاحة الفرصة لإدارة المؤسسات للتخفيف من التقلبات في الأرباح المفصح عنها والناتجة عن تباين أساليب التقييم المستخدمة، بدون الحاجة لتطبيق أحكام محاسبة التحوط المعقدة، فضلاً عن أنه يعمل على توفير الافصاح الكافي والذي يمكن من المقارنة بين عدد من المؤسسات التي تختار مداخل مختلفة للقياس لنفس الأصول والالتزامات المالية.

من خلال ما سبق عرضه حول هذا المعيار يمكن استخلاص ما يلي:[3]

- تترك الفرصة أمام ادارة المؤسسة لاستخدام مدخل القيمة العادلة لكل بند من بنود الادوات المالية، سواء كانت أصولاً أو التزامات مالية، في ضوء مفهوم خيار القيمة العادلة؛
- الاتفاق على ضرورة اعتماد القيمة السوقية كأساس لتقدير القيمة العادلة، وهو ما يتطلب التحقق من توافر سوق نشط للبند المطلوب قياسه على أساس القيمة العادلة؛
- يجب على الادارة الافصاح عن نوعيات البيانات المختارة التي يمكن الاعتماد عليها لاستخدام القيمة العادلة في القياس، حيث ينتظر واضعو المعيار من الافصاح عن القيمة العادلة زيادة قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم مسببات الادارة، ومقدار التغير الحاصل في الربح نتيجة التغير في القيمة العادلة.

[1] وليد شحاتة محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 38.
[2] حنان جابر حسن، مرجع سبق ذكره، ص 265.
[3] وليد شحاتة محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المطلب الثالث: مشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية

أدرك كل من FASB وIASB ضرورة القيام بمشروع التقارب بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية. هذا المشروع الذي بدأ منذ عام 2002 لم يلفت الانتباه إليه إلا في السنوات الاخيرة. وقد قامت العديد من الهيئات المحاسبية في مختلف الدول بمشاريع التقارب بينها وبين IASB، لكنها لم تلفت الانتباه كثيراً كما بالنسبة لمشروع التقارب بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية، فهذا المشروع يتميز بالخصوصية وأثار الكثير من الجدل خاصة بسبب طول الفترة التي استغرقها، فقد بدأ منذ سنة 2002 ومازال جارياً حتى الآن.[1]

أولاً– أهم المبادرات نحو التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية

من أهم الاسباب التي دفعت FASB للنظر في التقارب هي فضائح الشركات التي اجتاحت الأسواق الأمريكية حتى سنة 2001، حيث وجهة انتقادات كبيرة لمعايير المحاسبة الأمريكية المستندة على القواعد والتي تفتح الباب أمام تلاعبات محاسبية كبيرة من طرف الشركات كما حدث في فضيحة Enron و Worldcom. وأصبح واضحاً أنه، على الأقل في بعض الحالات، نظام التقرير المالي فشل في منع أو اكتشاف التلاعبات على نطاق واسع في الشركات الكبرى. على الرغم من أن الهيئات المحاسبية الأمريكية تعتقد أن نظام الإبلاغ المالي سليم جوهرياً، لكن هناك بعض النقائص التي تحتاج تعديل.

على أعقاب هذه الفضائح المحاسبية، تم التوقيع على قانون Sarbanes-Oxley في عام 2002، والذي ينص على بعض الدفع والدعم للتقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، وكان من أهم أهداف هذا القانون هو" حماية المستثمرين من خلال تحسين دقة وموثوقية إفصاح الشركات"، الدقة والموثوقية التي كثيراً ما تم تشويهها بسبب الأساليب المحاسبية المعقدة التي تعطي فرصة لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح، حيث تصبح مراجعة مثل هذه الصفقات المعقدة أكثر صعوبة .[2]

فمشروع التقارب بين اثنين من الهيئات المحاسبية الأكثر تأثيراً في العالم لتطوير المعايير التي من شأنها أن تدمج الأفضل من بينها يعتبر الخطوة الأكثر منطقية بعد Sarbanes-Oxley، غير أن عملية التقارب هي تحدٍ كبير ونجاحها يعتمد على التفاهم والتراضي بين المجلسين. وما زاد من الضغط لدفع FASB للعمل والتقارب مع المعايير الدولية هو توجه العديد من الدول على نطاق واسع لإحداث تقارب مع معايير المحاسبة الدولية من أجل إعداد معايير موحدة، حيث أدرك FASB أنه بعزل معاييره سيعرض نجاح الأسواق المالية الأمريكية للخطر من خلال عدم الانضمام إلى بقية القوى الاقتصادية العظمى في التقارب مع المعايير الدولية. غير أنه لم يوافق أبداً على استبدال معايير المحاسبة الأمريكية بالمعايير الدولية، لكن ما تم الاتفاق عليه هو أن كلا المجلسين سوف يعملان معا لتبني المعايير الأكثر جودة من بينهما أو تطوير معايير جديدة عندما تكون كلتا المجموعتين من المعايير

[1] جودي إيمان، **أثر الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية وآفاق التقارب بينهما**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013/2012، ص 59.
[2] نفس المرجع السابق، ص 60.

ليست مناسبة، والهدف من ذلك هو الوصول إلى معايير محاسبية موحدة و عالية الجودة. كما يرى FASB أن تقارب المعايير المحاسبية بالنسبة للولايات المتحدة، هو فرصة لتحقي ثلاث فوائد مرة واحدة من خلال:[1]

- تحسين التقارير المحاسبية في الولايات المتحدة؛
- تبسيط المعايير الأميركية وتطويرها والاستفادة من التقارب الدولي بالنسبة للمشاركين في السوق الأمريكية؛
- التخلص من مشكلة تسوية القوائم المالية التي تتطلبها SEC من الشركات الأجنبية، حيث كانت تنفق الشركات الأجنبية المدرجة في السوق الأمريكي ما بين خمسة إلى عشرة ملايين دولار على عمليات التسوية في السنة. وفي ظل التقارب يصبح بإمكان الشركات الأجنبية استخدام المعايير المحاسبية الدولية في إعداد قوائمها المالية دون الحاجة إلى تسويتها إلى المعايير الأمريكية.

ثانياً – التطور التاريخي للتقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي العمل معاً نحو التقارب منذ عام 2002، حيث جسد المجلسان هذا التقارب في وثيقتين أساسيتين، وهما مذكرة التفاهم من خلال اتفاق Norwalk التي صدرت في عام 2002 ومذكرة تفاهم أخرى التي صدرت في عام 2006 وتم تحديثها في عام 2008 . وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم التطور التاريخي لهذا التقارب إلى ثلاث مراحل أساسية:[2]

1) **بداية مشروع التقارب (من سنة 2002 الى 2006)**: أصدر كل من FASB و IASB مذكرة تفاهم ***MoU** في اجتماعهما المشترك في "Norwalk" في الولايات المتحدة الأمريكية في 18سبتمبر 2002، والذي اتفق فيه الطرفان على التزامهما بتطوير معايير محاسبية متوافقة وذات جودة عالية، والتي يمكن استعمالها في كل من التقرير المالي المحلي والدولي. كما اتفقا على العمل معاً لتحسين وتقارب المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية، وكذا وضع خطط واسعة لتطوير معايير مشتركة، والغاء الاختلافات كلما كان ذلك ممكناً.

2) **مرحلة تحديد برنامج التقارب (من سنة 2006 الى 2008)**:في فيفري 2006، أصدر FASB وIASB مذكرة تفاهم والتي وصفا فيها التقدم الذي يخططان لتحقيقه من خلال "خريطة الطريق من أجل التقارب"، هذه الخريطة تسطر الاهداف لبرنامج تقارب المجلسين حتى سنة 2008، في هذه المذكرة، أكد المجلسان على هدفهما المشترك لتطوير المعايير المحاسبية الموحدة عالية الجودة، ويحددان المبادئ التوجيهية التالية في العمل من أجل تحقيق التقارب:

- يمكن تحقيق التقارب بين المعايير المحاسبية من خلال تطوير معايير مشتركة عالية الجودة مع مرور الوقت؛
- بدلا من محاولة الحد من الاختلافات بين المعايير التي هي في حاجة إلى تحسين كبير، ينبغي للمجلسين وضع معيار مشترك جديد يعمل على تحسين نوعية المعلومات المالية؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 61.
[2] نفس المرجع السابق، ص 65.
* Memorandum of Understanding

- خدمة احتياجات المستثمرين يعني أن المجلسين ينبغي أن يسعيا إلى التقارب من خلال تبني المعيار الأفضل من بين المعايير الدولية أو المعايير الأمريكية.

وقد تم تحديد مشاريع التقارب طويلة الأجل وقصيرة الأجل كالتالي:

✓ بالنسبة للمشاريع التي تم تحديدها كقصيرة الأجل، فإن الهدف بحلول عام 2008 هو التوصل إلى الغاء الاختلافات الرئيسية في تلك المواضيع العديدة المركز عليها، وذلك بقيام أحد المجلسين بمراجعة متطلبات معاييره ومقاربتها مع متطلبات المجلس الآخر. وذلك في المواضيع التالية:

بالنسبة لـ IASB	بالنسبة لـ FASB	المشاريع المشتركة
- تكاليف الاقتراض - المشاريع المشتركة	- خيار القيمة العادلة للأدوات المالية - الاستثمار العقاري - البحث والتطوير - الأحداث اللاحقة	- تدهور القيمة - ضرائب الدخل

✓ بالنسبة لمشاريع التقارب طويلة الأجل؛ فقد ركز كل من المجلسين بشكل كبير على المشاريع طويلة الأجل بهدف تحقيق تقدم كبير في هذه المواضيع بحلول عام 2008، والتي تم تحديدها كالتالي:

- اندماج الأعمال
- منافع ما بعد التقاعد
- التجميع والكيانات ذات الغرض الخاص
- الإطار المفاهيمي
- الاعتراف بالإيراد
- الأصول غير الملموسة
- توجيهات قياس القيمة العادلة
- الخصوم وحقوق المساهمين
- عقود الإيجار
- عرض القوائم المالية
- الأدوات المالية

وفي سنة 2007 أصدر FASB و IASB معايير متقاربة بخصوص اندماج الأعمال، حيث تم إكمال أول مشروع مشترك رئيسي، وتم اصدار معايير متقاربة بشكل كبير في هذا الموضوع.

وبغية التقدم في مشروع التقارب، أصدرت SEC في جويلية 2007 بياناً مقترحاً حول قبول القوائم المالية للشركات الأجنبية المعدة وفق المعايير الدولية من دون التسوية إلى المعايير الأمريكية. وبعد النظر في الاقتراح حول إلغاء شرط التسوية، أصدرت SEC اللائحة النهائية لإلغاء هذا الشرط في ديسمبر 2007، وهذا ما يمثل خطوة مهمة بالنسبة لمشروع التقارب بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية. حيث ما يقارب 15000 شركة مسجلة لدى SEC منها أكثر من 1100 شركة هي شركات أجنبية. وبذلك أصبحت SEC تسمح للشركات الأجنبية استخدام المعايير المحاسبية الدولية في إعداد قوائمها المالية دون الحاجة إلى تسويتها إلى المعايير الأمريكية.

3) مرحلة تحديث المشاريع (ما بعد 2008)

في 2008/09/11، أصدر FASB وIASB تحديثا لمذكرة التفاهم (MoU) التي صدرت عام 2006 للتقرير عن التقدم الذي أنجز في هذه الفترة (2006- 2008) هذا التحديث يحدد الأولويات والمراحل التي يتعين تحقيقها في مشاريع مشتركة كبرى بحلول عام 2011. وقد اعترف المجلسين أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في

عدد من المشاريع المحددة، إلا أن الإنجازات في مشاريع أخرى كانت محدودة لأسباب مختلفة. ونتيجة لذلك، تم مراجعة نطاقات وأهداف العديد من المشاريع المشتركة الكبرى التالية: التجميع، عقود الإيجار، الاستبعاد، الخصوم والأموال الخاصة، توجيهات قياس القيمة العادلة، منافع ما بعد التقاعد، عرض القوائم المالية، الاعتراف بالإيراد والأدوات المالية.[1]

ثالثاً– القياس والافصاح عن القيمة العادلة طبقاً للمشروع المشترك بين FASB وIASB:

على الرغم من المزايا العديدة التي توفرها المحاسبة باستخدام القيمة العادلة إلا أن هناك العديد من الاتهامات التي وجهت للقيمة العادلة بأنها المتسبب في نشأة الأزمة المالية العالمية وبصفة خاصة المعيار الامريكيFAS159، وكانت هناك محاولات مشتركة بين المجلسين (FASB وIASB) بخصوص الازمة العالمية وانهيار أسواق المال، وتم التوصل الى أن هناك قدر كبير من التعقيد بالتقارير المالية بوضعها الحالي، وأن الحد من هذا التعقيد بتطلب إدخال التحسينات على التقارير المالية بما يساهم في زيادة شفافية وجودة التقارير المالية، ومن هذه التحسينات تطوير وتبسيط المعايير الخاصة بالقيمة العادلة.[2]

وبالفعل قام المجلسان بعمل مشترك لتطوير معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة وتم إصدار التعديل بعنوان "قياس القيمة العادلة (الموضوع 820)– تعديلات لتوحيد القياس والافصاح عن القيمة العادلة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومعايير التقارير المالية الدولية ". وقد ظهر هذا النموذج نتيجة لمناقشات بين المجلسين، وكانت بداية تطوير معيار محاسبي للقيمة العادلة في نوفمبر 2006 أين قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بعمل ورقة مناقشات بعنوان "قياسات القيمة العادلة" واستخدم في هذه الورقة ما جاء بالمعيار الامريكي FAS157. وفي نوفمبر 2007 بدأت مفاوضات أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير قياس القيمة العادلة، وفي ماي 2009 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروع تطوير قياس القيمة العادلة، والذي اقترح فيه تعريف القيمة العادلة وإطار قياسها والافصاح عنها، وتم خلاله طلب تعاون مجلس IASB مع مجلسFASB من أجل تطوير وتوحيد قياس القيمة العادلة والافصاح عنها، وتم فعلاً الاستجابة لهذا المطلب في أكتوبر 2009، وتوصل المجلسان إلى أن توحيد القياس والافصاح عن القيمة العادلة سوف يحسن من قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وفي جوان 2010 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية مقترح تحديث المعايير المحاسبية "قياسات القيمة العادلة (الموضوع 820)"، وفي ماي 2011 أصدر المجلسان هذا التعديل. وهو ما تمخض عنه لاحقاً إصدار المعيار IFRS13، وبذلك حاول المجلسان العمل معاً لضمان أن القيمة العادلة يكون لها مفهوماً واحداً، فضلاً عن توحيد القياس والافصاح عن القيمة العادلة في كل من المبادي المحاسبية المقبولة ومعايير التقرير المالي الدولية.[3]

[1] جودي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 67.
[2] حنان جابر حسن، مرجع سبق ذكره، ص 270.
[3] نفس المرجع السابق، ص 271.

المبحث الثاني: عرض بعض التجارب العربية حول أسس القياس وفق القيمة العادلة

بعد عرضنا السابق للمعايير المحاسبية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة لدى كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، نحاول من خلال هذا المبحث عرض بعض التجارب العربية الرائدة حول أسس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، وقد وقع اختيارنا على تجربة المملكة الاردنية التي تبنت وطبقت المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية، وتجربة المملكة العربية السعودية التي طبقت ما يناسب بيئتها من المعايير المحاسبية الدولية، وكذا التجربة المصرية التي تبني المعايير المحاسبية المصرية المستمدة في مرجعيتها من المعايير المحاسبية الدولية، والأكيد أن كل دولة من هذه الدول واجهت وبدرجات متفاوتة بعض التحديات التي صعّبت من استخدام وتبني محاسبة القيمة العادلة في ممارساتها المحاسبية.

المطلب الاول: أسس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة حسب التجربة الأردنية

1- لمحة حول تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في الاردن

تعتبر الأردن من أوائل الدول العربية ودول العالم التي تبنت معايير المحاسبة الدولية، ففي عام 1990 تبنت جمعية مدققي الحسابات الأردنية معايير المحاسبة الدولية ليتم تطبيقها من قبل الشركات في الاردن، إلا أن تبني هذه المعايير لم يتصف بالإلزام القانوني للشركات نظراً لعدم وجود سلطة ملزمة من قبل جمعية مدققي الحسابات على الشركات في الأردن. وفي عام 1998 قام مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بإصدار تعليمات تتعلق بالإفصاح مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية، أما تعليمات الإفصاح فقد اشتملت على فصول تتعلق بالإفصاح عند الإدراج، والإفصاح عن البيانات المالية الدورية، والإفصاح عن الأمور الجوهرية والأمور الهامة والإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. وقد ألزمت الهيئة جميع الجهات الخاضعة لرقابتها بضرورة اتباع هذه التعليمات من أجل إيصال رسالة الإدارة المعبرة عن وضع الشركة بشكل يتلاءم مع مصالح مستخدمي البيانات المالية.[1]

ومن جهة أخرى، نجد أن الاهتمام بمهنة المحاسبة في الاردن قد تزايد خلال العقود الاخير، حيث وضعت القوانين التي تضبط عمل المهنة في الاردن وتنظيمها، حيث كان تنظيم مهنة المحاسبة في الاردن عن طريق جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين في ظل غياب معايير محلية للمهنة، ثم أصدرت جمعية مدققي الحسابات الاردنية القرار رقم 54 لسنة 1989 الذي تلزم فيه المحاسبين بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الاردن اعتباراً من تاريخ 1990/01/01، وذلك في عمل المهنيين عند إعداد وتدقيق البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة بسوق عمان الدولي.[2]

---

[1] محمد أبو نصار، **تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرية والتطبيق - التجربة الأردنية**، بحث منشور(بتاريخ 2018/02/15) على الموقع التالي الخاص بنشر الابحاث: https://www.researchgate.net/publication/323186854 .

[2] شاهر فلاح العرود، **منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الاردنية**، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (5)، العدد(2)، بتاريخ ماي 2012، جامعة القصيم – السعودية، ص 180.

وقد جاء قرار جمعية مدققي الحسابات الأردنيين باعتماد معايير المحاسبة وأدلة التدقيق الدولية بعد انضمامها في عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين.[1]

ان اعتماد الاردن على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتدقيق يجعله ينطلق من دائرة المتطلبات المحاسبية والتدقيقية المحلية الضيقة الى رحاب الساحة الدولية. وقد انعكس الامر على نوعية البيانات المالية التي تصدرها الشركات الاردنية بما فيها البنوك وشركات التأمين والتي تعتبر بيانات متطورة يقارب الابلاغ المالي فيها مثيله في البلدان المتقدمة.[2]

أ- بدء تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن:

جاء الإلزام القانوني لتبني معايير المحاسبة الدولية في الاردن بعد العام 1997 وذلك من خلال عدة قوانين من اهمها:[3]

اولاً: قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009 ، حيث نصت الفقرة (أ) من المادة (23) على أن يلتزم المكلف بتنظيم السجلات والمستندات اللازمة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة عليه شريطة ان تكون معدة وفق معايير المحاسبة الدولية ومدققة ومصادق عليها من محاسب قانوني ويلزم بالاحتفاظ بها لمدة اربع سنوات.

كما نصت المادة (56) من القانون على أن يتحمل المحاسب القانوني المسؤولية عن إصدار البيانات المالية أو المصادقة على بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو تخالف أحكام هذا القانون أو معايير المحاسبة الدولية والقوانين والأنظمة النافذة المفعول سواء كان ذلك ناجمًا عن خطأ مقصود أو أي عمل جرمي أو عن إهمال جسيم وفي هذه الحالة يعتبر المحاسب القانوني أنه ارتكب جرمًا ويعاقب عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (55) من هذا القانون. ويلاحظ إن قانون ضريبة الدخل قد ألزم المكلفين عمومًا وبغض النظر عن الشكل القانوني للمؤسسة، أي سواء كانت مؤسسة فردية أم شركة تضامن أم شركة مساهمة عامة بمسك الحسابات وإعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، كما حمل القانون مدقق الحسابات مسؤولية الحسابات التي تخالف معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

ثانيًا: قانون الشركات وتعديلاته رقم 22 لسنة 1997

ألزم قانون الشركات الأردني الشركات التالية (الشركة ذات المسؤولية المحدودة؛ الشركة المساهمة الخاصة؛ الشركة المساهمة العامة) بإعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية بما في ذلك حساب الارباح والخسائر والإيضاحات اللازمة وبيان تدفقاتها النقدية مدققة جميعها من مدقق حسابات قانوني وفقا لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها والمعتمدة.

---

[1] أحمد حلمي جمعة، محمد جمال هلالي، **إتجاهات التطور في منظومة مهنة المحاسبة القانونية في المملكة الأردنية الهاشمية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان " مهنة المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان، الأردن 22-2004/9/23.

[2] عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية- متطلبات التوافق والتطبيق**، مجلة أبحاث، جامعة حلب - سوريا، 2003، ص 11.

[3] محمد أبو نصار، **تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرية والتطبيق - التجربة الأردنية**، بحث منشور(بتاريخ 2018/02/15) على الموقع التالي الخاص بنشر الابحاث: https://www.researchgate.net/publication/323186854 .

كما ألزمت المادة 195 من قانون الشركات المدقق بضرورة أن يتضمن تقريره أن الشركة تمسك حسابات وسجلات ومستندات منظمة وأن بياناتها المالية معدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة، تمكن من اظهار المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية بصورة عادلة ، وأن الميزانية وبيان الارباح والخسائر متفقة مع القيود والدفاتر. أما المادة 208 من القانون فقد الزمت الشركة القابضة أن تعد في نهاية كل سنة مالية ميزانية مجمعة وبيانات الارباح والخسائر والتدفقات النقدية لها ولجميع الشركات التابعة لها وأن تعرضها على الهيئة العامة مع الايضاحات والبيانات المتعلقة بها وفقا لما تتطلبه معايير واصول المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة .

كما جاء في المادة (201):[1] "يكون مدقق الحسابات مسؤولا تجاه كل من الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها ومساهميها ومستخدمي بياناتها المالية عن تعويض الضرر المتحقق والربح الفائت بسبب الاخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله او نتيجة لإخفاقه في القيام بواجباته المحددة له وفقا لأحكام هذا القانون وأحكام أي تشريعات أخرى سارية المفعول أو واجباته التي تقتضيها معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة أو بسبب إصدار بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو عن مصادقته على هذه البيانات ويسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحقه بالمساهم أو الغير حسن النية بسبب الخطأ الذي ارتكبه..."

كما بينت المواد أدناه بدء تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الاردن: [2]

المادة 1: التعاريف وأحكام عامة: يسمى هذا القانون (قانون الشركات لسنة 1997) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 184: تنص على:

أ- يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة؛

ب- يصدر الوزير بالتنسيق مع الجهات المهنية المختصة التعليمات اللازمة لضمان تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأصولها المتعارف عليها بما يحقق أهداف هذا لقانون ويضمن حقوق الشركة ومساهميها؛

جـ 1- تطبق معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها والمعتمدة من الجهات المهنية المختصة؛

جـ 2- لمقاصد هذا القانون ينصرف معنى عبارة (معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها) على أي عبارة تشير صراحة أو دلالة على اعتماد أصول ومعايير وقواعد المحاسبة والتدقيق أو ما يرتبط بها.

يلاحظ أن قانون الشركات جاء معززًا لما ورد في قانون ضريبة الدخل ومؤكدًا على ضرورة التزام الشركات الاردنية بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

[1] ظاهر القشي، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر**، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، المجلد 29، العدد2 كانون أول 2009، ص 180.
[2] ساري سليمان عطا، مرجع سبق ذكره، ص 56.

ثالثًا: قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002

ألزم قانون الأوراق المالية مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بتزويد البورصة بنسخة من التقرير السنوي ونصف السنوي وربع السنوي يتضمن ما يلي: الميزانية العامة؛ حساب الأرباح والخسائر؛ بيان التغيرات في حقوق المساهمين؛ قائمة التدفق النقدي؛ الإيضاحات الضرورية؛ تقرير مدقق حسابات الشركة.

وتضمن القانون ضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وعلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة إعداد بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير.

رابعاً: البنك المركزي: من واقع قيام البنك المركزي بوظيفة ومهمة مراقبة البنوك التجارية، بما يكفل سلامة مراكزها المالية والاشراف على الجهاز المصرفي الاردني، وبما يكفل المحافظة على أموال المودعين والمساهمين من خلال تعزيز رؤوس الاموال وتحسين نسبة كفاية رأس المال، فقد اعتمد البنك التوسع في تطبيق المعايير الرقابية والمحاسبية الدولية المتعلقة بتنظيم البيانات المالية للبنوك التجارية الاردنية.

وفي ضوء هذا الاهتمام فقد أصدر البنك المركزي سلسلة من القرارات التي تتضمن تنفيذ وتطبيق للمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالأدوات المالية ومشتقاتها كمعيار التقارير المالية IFRS7 والمعيار IFRS9 الخاص بالأدوات المالية –الافصاح والعرض والقياس– ومعيار المحاسبة الدولية IAS39 لزيادة الشفافية وزيادة مستوى الدقة في البيانات المالية التي تنظمها البنوك التجارية الأردنية لتصبح البيانات المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية قابلة للاعتراف الدولي من قبل المنظمات الدولية المحاسبية، ويمكن مقارنتها والقياس عليها مع البيانات المالية للمصارف الدولية التي تطبق نفس المعيار المحاسبي لتكون البنوك الأردنية قادرة على مواجهة متطلبات العولمة والدخول الى منظمة التجارة العالمية، وتكون بياناتها المالية معترف بها دولياً، وقد ألزم البنك بتطبيق هذا القرار ابتداءً من 2001/1/01.[1]

2– محاسبة القيمة العادلة في البيئة الاردنية وصعوبات تطبيقها:

أ– نظرة هيئات الرقابة الحكومية إلى معايير القيمة العادلة و التحفظات عليها

كما أسلفنا سابقاً، فإن الأردن ومنذ بداية التسعينات تبنى معايير المحاسبة الدولية كمعايير وطنية، وهذا وارد في مختلف التشريعات الأردنية. كما أن معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالقيمة العادلة بدأ تطبيقها في الاردن في بداية الامر على النحو التالي:[2]

- سحب معيار المحاسبة الدولي رقم 4 في سنة 1999 واستبدل بالمعايير رقم 16 و 22 و 38 حيث أصبح بدء تطبيق هذه المعايير في سنة 2000؛
- كما تم استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 22 بمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 3 عام 2004؛
- حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 25 المعيارين التاليين 39 و 40 وبدأ العمل بهما سنة 2001.

[1] شاهر فلاح العرود، مرجع سبق ذكره، ص 182.
[2] ساري سليمان عطا، مرجع سبق ذكره، ص 56.

ولقد تمت دراسة التشريعات المختلفة المتعلقة بمعايير القيمة العادلة آنذاك من قبل هيئات الرقابة الحكومية وبشكل خاص البنك المركزي الأردني و هيئة التأمين، وقد لوحظ تبني هذه الهيئات لبدائل المعالجات المحاسبية الأكثر تحفظاً والواردة في معايير القيمة العادلة، وهذا يعني أن الهيئات الرقابية لاتزال متحفظة على تطبيقات القيمة العادلة، كما أن وضع قيود على بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة يمنع المؤسسات تحت إشراف هذه الهيئات من ممارسة حقهم الممنوح من قبل المعايير الدولية ويشكل ذلك تعارضاً مع معايير المحاسبة الدولية. إلا أنه يجب الأخذ بالاعتبار أهداف وطبيعة عمل هذه الهيئات والمسؤولية التي تقع على عاتقها حيث أنها تهدف إلى حماية أصحاب الودائع في حالة البنوك والمؤمن لهم في حالة شركات التامين .

وفي ما يلي نبين أهم البدائل الأكثر تحفظاً التي تبنتها هذه الهيئات آنذاك والواردة في معايير المحاسبة الدولية:[1]

أولا: البنك المركزي: تنبه البنك المركزي ومنذ البداية إلى صدور معايير القيمة العادلة وبشكل خاص معيار رقم 39 ، حيث قام بدراسته وتغيير نماذج البيانات المالية والسياسات المحاسبية الموحدة للبنوك لتتماشى مع متطلبات هذا المعيار ومنذ العام 2001 وهو تاريخ تطبيق المعيار لأول مرة وذلك بالتعاون مع مدققي حسابات البنوك، كما أن عمليات التطوير على النماذج والسياسات المحاسبية استمرت وتم تعديلها مرة أخرى في العام 2005 لتواكب التعديلات على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الجديدة الصادرة، وبدراسة نماذج البيانات المالية والسياسات المحاسبية في تعليمات البنك المركزي يلاحظ الآتي :

- ✓ **الأصول الثابتة:** اختار البنك المركزي أسلوب التقييم بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك والتدني إن وجد ومنع البنوك من استخدام طريقة إعادة التقدير والمسموحة بموجب المعيار الدولي رقم 16.
- ✓ **الاستثمارات العقارية:** اختار البنك المركزي أسلوب التقييم بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك والتدني إن وجد ومنع البنوك من استخدام خيار التقييم بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي رقم 40.
- ✓ **الاستثمار في الشركات التابعة والحليفة في البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم:** اختار البنك المركزي أسلوب التقييم بالتكلفة ومنع البنوك من استخدام خيار التقييم بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي رقم 27.

ثانياً : هيئة التأمين: أصدرت هيئة التامين تعليمات السياسات المحاسبية ونماذج البيانات المالية لشركات التامين في العام 2003، وفيما يتعلق بالسياسات المحاسبية الخاصة بالأصول الثابتة والاستثمارات العقارية فقد اختارت نفس السياسات المتحفظة التي اختارها البنك المركزي والمبينة أعلاه.

كما قامت هيئة الأوراق المالية في عام 2007 بإصدار تعليمات سميت بـ "تعليمات الأسس المحاسبية والمعايير الواجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة، والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة 2007"، حيث بدأ العمل بها في تاريخ 16/12/2007. وقد ألزمت هذه التعليمات جميع الشركات المصدرة الخاضعة لرقابة هيئة

[1] هيثم السعافين، **مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين حول "القيمة العادلة ومعايير الإبلاغ المالي" عمان – الاردن، يومي: 13 و 14 أيلول 2006 .

الأوراق المالية، تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعدادها للقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 2007/12/31، بالإضافة لهذه الأسس والإجراءات التالية:[1]

- يحظر التصرف بأرباح فروقات إعادة التقدير للموجودات المالية للمتاجرة، ويتم الإفصاح عنها وإظهارها كأرباح غير متحققة ضمن بند الأرباح المدورة؛
- يتم الاعتراف بخسائر إعادة تقدير الموجودات المالية المتوفرة للبيع، والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق في بيان الدخل، في حالة انخفاض القيمة السوقية لتلك الموجودات بنسبة 20 % فأكثر من كلفة الاستثمار عند الشراء، واستمر هذا الانخفاض لمدة تسعة أشهر فأكثر؛
- يستثنى من الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين عند توزيع الأرباح ما يعادل مجموع القيم العادلة السالبة المسجلة لكل استثمار في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة الخاص بالموجودات المالية المتوفرة للبيع؛
- اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدول (IAS40) المتعلق بالاستثمارات العقارية مع مراعاة الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية؛
- على الشركات التي اتبعت مبدأ القيمة العادلة في السنوات السابقة تعديل نتائجها بما يتفق مع مبدأ الكلفة بالتعاون مع مدققي حساباتها الخارجيين؛
- يحظر التصرف بفروقات إعادة التقدير الناتجة عن تطبيق المعيار المحاسبي (IAS41) سواء بالتوزيع أو الرسملة أو أي وجه من أوجه التصرف، ويتم الإفصاح عنها وإظهارها كأرباح غير متحققة ضمن بند الأرباح المدورة؛
- اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS16) المتعلق بالممتلكات و المعدات؛
- على الشركات التي اتبعت مبدأ إعادة التقدير في السنوات السابقة تعديل نتائجها بما يتفق مع مبدأ الكلفة بالتعاون مع مدققي حساباتها الخارجيين.

ب– صعوبات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في البيئة الاردنية:

يمكن تلخيص أبرز مشاكل تطبيق القيمة العادلة في البيئة الأردنية في النقاط التالية:[2]

- كيفية الوصول إلى القيمة العادلة أي وسائل وطرق تحديدها لكافة الأصول؛
- المدى الذي وصلت إليه الشركات في تطبيق هذه المعايير سواء كان يتعلق ذلك بجدية إدارات هذه الشركات في اعتمادها أو تمتع المحاسبين العاملين بهذه الشركات بالوعي الكافي بهذه المعايير لتطبيق القيمة العادلة؛
- مدى تعارض أو تقارب التشريعات ذات العلاقة مع هذه المعايير وخاصة منها ما يتعلق بتطبيق القيمة العادلة على وجه الخصوص.

ويرى آخرون أن أهم المشاكل التي واجهت تطبيق معايير القيمة العادلة في الأردن تتمثل في ما يلي:[3]

[1] أحمد عزت محمد أبو شملة، **دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية- دراسة ميدانية في سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير، جامعة جدارا، الاردن 2011/2010، ص 44.
[2] محمد البشير، مرجع سبق ذكره.
[3] هيثم السعافين، مرجع سبق ذكره.

- عدم القدرة على الوصول إلى تقدير القيمة العادلة للاستثمارات سواءً المالية أو العقارية بسبب عدم وجود سعر في السوق لهذه الأصول، أو أن السعر في السوق لا يعكس السعر العادل؛
- الاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة؛
- عدم التطبيق السليم للمعايير، و إساءة استخدام المعالجات الواردة في معايير القيمة العادلة لإدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات؛
- ارتفاع الكلفة مقارنة مع المقاييس الأخرى خصوصا إذا ما تم اللجوء إلى مقيمين خارجيين لتقدير القيمة العادلة؛
- عدم توافق تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير في بعض الأحيان؛
- القدرة على توزيع أرباح غير متحققة أو زيادة رأس المال من خلال أرباح غير متحققة واختلاف وجهات النظر حول هذا الأمر.

3- تقييم التجربة الأردنية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة

في إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأردنية لمواكبة ديناميكية التطورات الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الأردني نحو العالمية وتدويل بورصة الأوراق المالية، فقد اعتمدت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بموجب قانون الشركات 1997/22 وتعديلاته، وتعليمات مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الصادرة عام 1998 والمعدلة بالقرار رقم 2004/53 والقرار رقم 2005/257، وقانون مهنة المحاسبة القانونية رقم 2003/73.

ومنذ عام 1999 أقر IASB استخدام تقديرات القيم العادلة في التطبيق المحاسبي اعتباراً من 2001/01/01، وفي 2000/11/23 صدرت تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 19330/10، للتأكيد على ضرورة تطبيق المعيار رقم 39 اعتبارا من 2001/1/1 على البيانات المالية للبنوك بالتعاون مع مدققي الحسابات القانونيين وذلك بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى في الأردن.[1]

وترتب على ما تقدم العديد من المشاكل العلمية والعملية حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية عموماً والمعايير المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة خصوصاً والتي أثيرت في المجتمع المالي وخاصة أوساط بورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية والأكاديميين والباحثين والمهنيين، والتي ترجع أساساً الى أن القوانين والتشريعات الاردنية تفرض كل نصوص المعايير المحاسبية الدولية دون استثناء على الشركات المساهمة العامة في الأردن، الأمر الذي يُصَعِّب على إدارة هذه الشركات من مواكبة نصوص معايير الابلاغ المالي الدولية الحديثة، خاصةً وأن هذه المعايير هي في الأصل موجهة لاقتصاديات الدول ذات الاسواق المالية الكبرى، وعلى الرغم من أن السوق المالي بالأردن يعرف نشاطاً أفضل من مثيلاته في بعض الدول العربية الاخرى، إلا أنه لا يرقى لنشاط الأسواق المالية العالمية الكبرى مثل السوق المالي الامريكي أو البريطاني أو الدول ذات الاقتصاديات الضخمة.

غير أن الملاحظ أن المملكة الاردنية استطاعت إلى حدٍ كبير أن تحدث نوعاً من التوافق في الممارسات المحاسبية مع نظيرتها الدولية، إذ نجد أن استخدامات القيمة العادلة في المعالجات المحاسبية للبيئة الأردنية هي نفسها

[1] أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، **المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة- دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول "القيمة العادلة والإبلاغ المالي"، الذي تعقده جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، عمان- الأردن يومي: 14 و2006/9/13.

في المعايير المحاسبية الدولية، ذلك أن الأردن كان من أوائل الدول العربية ودول العالم التي تبنت وطبقت معايير المحاسبة الدولية في الممارسة المحاسبية، بما فيها المعايير المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة، وعلى وجه الخصوص معيار الإبلاغ المالي IFRS13 "قياس القيمة العادلة "وما يحمله من متطلبات لتطبيق هذه الاخيرة على أحسن وجه.

المطلب الثاني: أسس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة حسب التجربة السعودية

مع تزايد حجم النشاط الاقتصادي على مستوى المملكة العربية السعودية، وتزايد حجم وعدد الشركات المساهمة، وكذلك مع وجود الشركات متعددة الجنسية أصبح هناك حاجة ضرورية للتحول إلى معايير الابلاغ المالي الدولية، لما تحققه من منافع عديدة للمستثمرين حيث يؤدي إلى نمو حركة التجارة، والمحافظة على كفاءة الأسواق المالية، وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تشجيع المستثمرين على الاستثمار خارج دولهم، كما يساهم في إعداد تقارير مالية على درجة عالية من الجودة وقابلة للمقارنة، مما يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين.[1]

ولقد أعدت المملكة العربية السعودية باعتبارها من أكبر اقتصاديات الدول النامية الممثلة في مجموعة العشرين (G20) خطة استراتيجية للتحول التدريجي إلى معايير التقارير المالية الدولية، وفي هذا الاطار حددت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فترة زمنية كافية (خمس سنوات) تنتهي في عام 2017؛ لتهيئة بيئتها المحلية تقنياً ومهنياً لعملية التحول الى المعايير الدولية، وبما يحقق أفضل النتائج لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.[2]

1- لمحة حول تبني معايير المحاسبة الدولية في البيئة السعودية

صدرت معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية في أغسطس 2003 عن هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتكونت من ثلاثة عشر معياراً تطبق على مستوى دول الخليج العربي، ثم قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين(SOCPA) بجهد كبير في إعداد معايير محاسبة سعودية حتى وصلت و تزايدت إلى (22) معياراً، ولكن مع تزايد حجم النشاط الاقتصادي على مستوى المملكة العربية السعودية وتزايد حجم وعدد الشركات المساهمة وكذلك وجود الشركات متعددة الجنسية أصبح هناك حاجة إلى تحقيق توافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد لغة التقارير المالية حتى يسهل فهم المعلومات المنشورة عن مختلف الشركات.[3]

وتقديراً لكفاءة الهيئة وجهودها في تطوير المعايير والأنظمة للرقي بمهنة المحاسبة تم اختيارها من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ضمن 16 هيئة على مستوى العالم في عام 2007، حيث أكد الاتحاد على أنه يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.[4]

---

[1] مجدي مليجي عبد الكريم، **أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة المسجلة في بيئة الأعمال السعودية**، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، كلية التجارة جامعة بني سويف، مصر(بدون تاريخ أو عدد النشر)، تاريخ نشر المقال: 2014/10/26، ص12.

[2] نفس المرجع السابق، ص3.

[3] ياسر أحمد السيد محمد الجرف، **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية**، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة بعنوان "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون"، جامعة الملك سعود، الرياض - المملكة العربية السعودية، يومي 18 و 19 ماي 2010، ص 03.

[4] عبدالله علي عسيري، **معايير المحاسبة السعودية بين التبني أو التوفيق مع معايير المحاسبة الدولية- دراسة تحليلية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 28 ع 2/ 2014. جدة- المملكة العربية السعودية، ص 34

أ- مشروع التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية

أناط نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/12) بتاريخ 1412/05/13هـ بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مهمة مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة. وقد أصدرت الهيئة حتى تاريخه 22 معياراً محاسبياً و15 معيار مراجعة إضافة إلى عدد من الآراء المهنية والتفسيرات في المحاسبة والمراجعة. وقد اتبعت منهجية خاصة في عملية إصدار المعايير كان من أهم مكوناتها الاسترشاد بالمعايير العالمية المتاحة مثل المعايير الأمريكية والبريطانية والدولية، إضافة إلى ذلك فقد أوجبت على المطبقين اتباع المعايير الدولية في حال وجود موضوع محاسبي لم تتناوله المعايير السعودية.[1] وهذا يعتبر تحولاً في توجهات الهيئة حيث كانت في السابق تؤكد على أنه "يتعين الاسترشاد بمعايير المحاسبة والمراجعة المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية فيما لم يرد له ذكر في المملكة بعد النظر فيها واستبعاد ما لا يتفق وظروف المملكة"[2]

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن معايير المحاسبة والمراجعة التي صدرت في الآونة الأخيرة كانت متوافقة بدرجة عالية مع المعايير الدولية المقابلة لها.

ومع تسارع وتيرة الأعمال الدولية وانتشار قبول المعايير الدولية عالميا باعتبارها مجموعة عالية الجودة من المعايير، أعدت الهيئة خطة استراتيجية تهدف الى وجوب تقييم ومراجعة المعايير المهنية التي أصدرتها الهيئة في ظل التطورات الدولية وإعداد دراسة لتقييم مدى إمكانية تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية.[3]

وتنفيذاً للخطة الاستراتيجية وما دعت له مجموعة العشرين من ضرورة بذل الجهود للعمل على تحسين جودة التقارير المالية، وذلك من خلال تبني دول العالم مجموعة واحدة من معايير المحاسبة ذات الجودة العالية، فقد عملت اللجان الفنية في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على دراسة إمكانية التحول إلى المعايير الدولية، وتوصلت إلى قرارات بتوفيق المعايير السعودية مع المعايير الدولية وفق منهجية تضمن الأخذ في الاعتبار البيئة السعودية سواء فيما يتعلق بالأحكام الشرعية أو الأنظمة المعتمدة أو مستوى الاستعداد الفني والتقني للجهات المتأثرة بعملية التوافق.[4]

واستكمالاً لتلك الجهود اعتمد مجلس إدارة الهيئة في عام 2012 خطة للتحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، والتي يستدعي تنفيذها تبني منهجية مناسبة لدراسة المعايير الدولية والنظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء أي تعديلات لازمة عليها أو على الأنظمة والتعليمات الحالية ليتم تطبيق تلك المعايير بطريقة صحيحة. وقد جاء اعتماد الخطة وفقاً لتوصية لجنة توجيهية شكلها المجلس لهذا الغرض تكونت من كل من أمين عام الهيئة ورئيسي لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة ونائبيهما، وممثل لوزارة المالية، وهيئة السوق

[1] مقال بعنوان " **مشروع التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية**" منشور على الموقع الرسمي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على الرابط http://www.socpa.org.sa/Socpa/About-Socpa/SOCPA-Projects.aspx (تاريخ الاطلاع: 2016/06/23).
[2] عبدالله علي عسيري، مرجع سبق ذكره، ص 35
[3] مقال بعنوان " **مشروع التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية**"، مرجع سبق ذكره.
[4] نفس المرجع السابق.

المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، والتي بنت بدورها توصياتها في هذا الشأن على نتاج الدراسات والتوصيات التي قامت بها كل من لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة في الهيئة. [1]

ومن أبرز الخطوات التي تضمنتها خطة التحول الى المعايير الدولية ما يلي: [2]

1. إعداد دراسات علمية حول التحول للمعايير الدولية تضمنت تجارب عدة دول، وبيانا للمزايا والمعوقات التي تتعلق بعملية التحول للمعايير الدولية.

2. عقد عدد من الاجتماعات للجان الفنية لدراسة الموضوع والخروج بتوصيات تخدم الأهداف الوطنية، وتحقق أقصى فائدة من عملية التحول إلى المعايير الدولية.

3. إعداد استبانة لمعايير المحاسبة الدولية وأخرى لمعايير المراجعة الدولية وذلك للتعرف على جهات نظر ذوي الاهتمام والاختصاص من حيث:

أ) الخبرات المتاحة في المعايير الدولية.

ب) مستوى التعقيد المتوقع في كل معيار دولي على حدة ، والاعتبارات التي يجب الأخذ بها عند دراسة المعيار سواء من الناحية الشرعية أو النظامية أو الجوانب الفنية للمعيار.

ج) التاريخ المناسب لتطبيق المعيار الدولي في المملكة العربية السعودية.

4. إرسال خطابات لكل القطاعات ذات العلاقة بهدف حثها على المشاركة في عملية التحول وذلك من خلال توفير مستشارين للعمل مع الهيئة.

5. الإعلان على موقع الهيئة وفي الصحف المحلية عن المشروع، وطلب مشاركة ذوي الاهتمام والاختصاص مع الهيئة، ودعوتهم لعرض وجهات نظرهم على الهيئة وتقديم خدمات استشارية للمشروع.

وبعد مداولة الرأي، رأت اللجنة التوجيهية بالأغلبية مناسبة التحول إلى المعايير الدولية بشكل مدروس يأخذ في الاعتبار العوامل المحلية وأن يتم هذا التحول بالتدرج وخلال فترة زمنية كافية لتهيئة البيئة المحلية تقنياً ومهنياً لعملية التحول إلى المعايير الدولية، وبما يحقق أفضل النتائج المرجوة لتحسين جودة التقارير المالية. وتم اعتماد المشروع من قبل مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه العاشر للدورة السادسة المنعقد في 2012/02/18،[3] وقد تم تنفيذ الخطة على أربع مراحل تتضمن كل مرحلة مجموعة من المعايير المترابطة بغرض دراستها ومناقشتها مع ذوي الاهتمام ومن ثم اعتمادها وفقاً للإجراءات التنفيذية المعتمدة في خطة التحول لاعتماد كل معيار دولي. [4]

---

[1] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، مطبوعة بعنوان: **" المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين"**، إصدار عام 2018/2017، ص 10.

[2] مقال بعنوان **" مشروع التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية"** ، مرجع سبق ذكره.

[3] نفس المرجع السابق.

[4] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، **المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين**، إصدار عام 2018/2017، ص 10.

ب- الإجراءات التنفيذية لعملية التحول للمعايير الدولية:

يستدعي تنفيذ خطة التحول إلى المعايير الدولية تبني منهجية مناسبة لدراسة المعايير الدولية والنظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء أي تعديلات لازمة عليها، ولذلك تم تطبيق الإجراءات التنفيذية الآتية على كل معيار من معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية: [1]

1. تقوم اللجنة الفنية المختصة (لجنة معايير المحاسبة ولجنة معايير المراجعة) بدراسة المعيار الدولي وما يرتبط به من تفسيرات للنظر في إمكانية تطبيقه كما صدر أو ضرورة إجراء أي تعديلات عليه بسبب متطلبات الأنظمة أو التعليمات المحلية مع الأخذ في الاعتبار مدى الاستعداد الفني والتقني في البيئة المحلية للمملكة؛
2. تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة تضم نخبة من المهتمين والمتخصصين تشمل معدي القوائم المالية والمراجعين والمستخدمين والأكاديميين وممثلين عن الهيئات الإشرافية لمناقشة مشروع المعيار بشكل مستفيض؛
3. تقوم اللجنة الفنية المختصة بمناقشة ملاحظات اجتماعات المائدة المستديرة لمناقشة أي إضافات أو تعديلات ضرورية على المعيار ليتسنى تطبيقه بصورة صحيحة؛
4. نشر توصيات اللجان الفنية للعموم بخصوص كل معيار على موقع الهيئة لإبداء ملاحظاتهم إن وجدت؛
5. مناقشة ما يرد من ملاحظات من العموم وتعديل ما يلزم لاعتماد المعيار للتطبيق في السعودية.

ويتم تضمين قرارات اللجان باعتماد المعايير في ملحق بكل معيار يتضمن نص الفقرات المضافة أو المعدلة، وإشارات واضحة للفقرات الملغاة، ومع شرح واف لأساس الاستنتاجات التي توصلت إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل.

ج- بدء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في السعودية:

وفقاً للتوجه العالمي بإعداد مجموعتين من معايير المحاسبة، فقد نصت خطة التحول على اعتماد كلا المجموعتين من المعايير، حيث تمثل المجموعة الأولى معايير المحاسبة الدولية تلتزم بها المنشآت التي تخضع للمساءلة العامة (مثل الشركات المدرجة في السوق المالية والشركات المالية) في حين تمثل المجموعة الثانية الموضوعات المشتمل عليها المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تلتزم بها المنشآت الأخرى. ويوفر المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متطلبات إفصاح أقل، ومتطلبات قياس أسهل من تلك التي تطلبها النسخة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي. [2]

ووفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فإن تطبيق المعايير الدولية المعتمدة من الهيئة بنسختها الكاملة IFRS يتم اعتباراً من بداية عام 2017 وذلك على المنشآت المدرجة في السوق المالية، أما بالنسبة للمنشآت الأخرى، فإن التطبيق سيكون اعتباراً من بداية عام 2018، مع السماح لتلك المنشآت

[1] مقال بعنوان " **مشروع التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية**" مرجع سبق ذكره.
[2] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، **المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين**، إصدار عام 2018/2017، ص 10.

الأخرى بالتطبيق اعتباراً من بداية عام 2017. أما ما يخص معايير المراجعة، فإن مكاتب المراجعة مطالبة بتطبيق تلك المعايير على أعمال المراجعة أو الفحص المرتبط عليها في 2017/01/01 أو بعده.

وقد اختارت الهيئة هذا التوقيت المستقبلي للتطبيق تنفيذاً لما تضمنته خطة التحول من تقدير لحاجة البيئة المحلية للاستعداد الكافي لتطبيق المعايير الدولية، حيث نصت الخطة المعتمدة للتحول إلى المعايير الدولية على أن نجاح خطة التحول يرتبط بمراعاة البيئة التي ستطبق فيها، والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية في قدرتها على استيعاب متطلبات تلك المعايير وتوفر الكفاءات المهنية القادرة على تطبيق متطلبات تلك المعايير والتأكد من تطبيقها. فعلى سبيل المثال، قد تتوفر لدى المنشآت المالية القدرة على تطبيق المعايير الدولية في الوقت الحالي، في حين أن قطاعات أخرى قد تحتاج إلى تهيئة فنية ومهنية لكوادرها قبل الإلزام بتطبيق متطلبات المعايير الدولية دفعة واحدة، ولذلك فإنه من غير المناسب تحميل القطاعات الأخرى عبء التحول إلى المعايير الدولية بدون إتاحة الفرصة لتلك القطاعات للاستعداد الكافي. ويضاف إلى ذلك حرص الهيئة على إعطاء وقت كاف لدراسة المعايير الدولية من كافة النواحي ذات العلاقة بالبيئة المحلية متضمنة الجوانب الشرعية والنظامية لمتطلبات المعايير، حيث نصت خطة التحول على إجراءات تنفيذية ركزت على الدراسة المتعمقة لكل معيار دولي وإشراك نخب المجتمع من ذوي الاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة مثل معدي القوائم المالية والمراجعين والمستخدمين والأكاديميين والهيئات الإشرافية لمناقشة متطلبات المعايير بشكل مستفيض لضمان تحقق الهدف من تطبيقها. [1]

د- وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي وفقا لخطة التحول المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

وفقاً لخطة التحول إلى المعايير الدولية المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه العاشر للدورة السادسة المنعقد يوم السبت 02/18/ 2012 ، فإنه سيتم تضمين قرارات اللجان باعتماد المعايير الدولية في مستند مستقل لكل معيار يتضمن نص الفقرات المضافة أو المعدلة، وإشارات واضحة للفقرات الملغاة، ومع شرح واف لأساس الاستنتاجات التي توصلت إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل.

ووفقاً لخطة التحول فقد قامت الهيئة باعتماد إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولي بعد تطبيق عدد من الإجراءات التنفيذية لدراسة المعايير بشكل متعمق، ومناقشتها مع نخبة من ذوي الاهتمام. ووفقاً للاتفاق مع مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية قامت الهيئة بترجمة نصوص المعايير الدولية. [2]

ولقد اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات التابعة لها التالية، والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB وذلك للتطبيق في المملكة العربية السعودية: (معايير المحاسبة الدولية IAS رقم: 1، 2، 7، 8، 10، 12، 16، 17، 19، 20، 21، 23، 24، 26، 27، 28، 29، 32، 33، 34، 36، 37، 38، 40، 41، ومعايير التقارير المالية الدولية

[1] نفس المرجع السابق ، ص 10.
[2] نفس المرجع السابق ، ص 13.

IFRS من 1 الى 16)، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها في هذه الوثيقة، والتي تعد جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعايير الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية. [1]

مع الاشارة الى أن هذه التعديلات في مجملها تمثل اعتماداً لأحد البدائل المسموح بها أو إفصاحات إضافية أو استجابة لمتطلبات خاصة بالبيئة السعودية. وقد تم إدخال هذه التعديلات على الإصدارات المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك كما هي في 2017/05/22.

كما يستلزم التحول إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية متابعة الإصدارات الجديدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المراجعة والتأكيدات الدولي بشأن التعديلات التي قد تطرأ على المعايير. وتقوم الهيئة بمتابعة هذه الإصدارات واعتمادها. [2]

هـ- أهمية توفيق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية: هنالك العديد من المنافع التي يمكن الحصول عليها من أعمال التوافق سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي والمتمثلة في:[3]

- ✓ إمكانية تخفيض التكاليف التي تتحملها الشركات متعددة الجنسية التي تباشر أعمالها في دول مختلفة وذلك عند تعديل التقارير المالية لمعالجة الأثار التي تنتج عن اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة؛
- ✓ زيادة إمكانية مقارنة وفهم التقارير المالية التي يتم إعدادها في دول مختلفة؛
- ✓ إمكانية تطبيق أفضل الممارسات المحاسبية من خلال اتاحة الفرصة للدول التي تتميز ببيئة محاسبية لازالت في طور التكوين والنمو للاستفادة من تجارب الدول التي تتميز ببيئة محاسبية متقدمة؛
- ✓ إمكانية توفير التكاليف المتعلقة ببناء المعايير المحاسبية في الدول النامية من خلال تطبيقه ا للمعايير المحاسبية التي تم تطويرها في دول أخرى أو بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية مع ضرورة مراعاة المتغيرات البيئية المحيطة بالممارسات المحاسبية في تلك الدول عند تطبيق تلك المعايير .

2- محاسبة القيمة العادلة في المملكة العربية السعودية وصعوبات تطبيقها:

أ- محاسبة القيمة العادلة في المملكة السعودية:

تم إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بموجب المرسوم رقم (م/12) بتاريخ 1412/5/13هـ بغرض تحقيق مجموعة من الأغراض والمهام من بينها مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة، وقد انبثقت عن الهيئة لجنة معايير المحاسبة التي قامت بإعداد وتحديث ما يزيد على عشرين معياراً محاسبياً بخلاف الآراء والتفسيرات المهنية الصادرة عنها، ومن بين معايير المحاسبة التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة وترتبط بموضوع محاسبة القيمة العادلة، معيار المحاسبة رقم 9 "الاستثمار في الأوراق المالية" الصادر في 1998/12/29، معيار المحاسبة رقم

[1] نفس المرجع السابق ، ص 16.
[2] مقال بعنوان " **مشروع التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية**" ، مرجع سبق ذكره.
[3] الصادق محمد آدم علي، **أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية**، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة بعنوان "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون"، جامعة الملك سعود، الرياض - المملكة العربية السعودية، يومي 18و 19 ماي 2010، ص 16.

13 "الأصول الثابتة" الصادر في 2001/12/16، معيار المحاسبة رقم 17 "الأصول غير الملموسة" الصادر في 2002/12/25، بالإضافة إلي الرأي المهني الصادر عن اللجنة برقم (1/8) في 2009/01/12.

وقد تبنت معايير المحاسبة السعودية السالفة الذكر (9، 13، 17) نموذج التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي، مثلها في ذلك مثل غيرها من معايير المحاسبة في الكثير من الدول الأخرى، بالإضافة إلي معايير المحاسبة الدولية، حيث كانت هذه المعايير محل دراسة تفصيلية من جانب اللجنة عند إعداد معايير المحاسبة السعودية.

وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرون تخلت معايير المحاسبة بالكثير من الدول المتقدمة والنامية عن نموذج التكلفة التاريخية، واستبدلته بالقياس على أساس القيمة العادلة، فأجرت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) تعديلات على معيار المحاسبة IAS16، والمعيار IAS38، ومعياري المحاسبة IAS32 وIAS39 الخاصين بالقياس والإفصاح عن الأدوات المالية، والمعيار IAS40، والمعيار IAS41، وبموجب هذه المعايير أصبح القياس المحاسبي معتمداً بشكل أساسي على القيمة العادلة، وأنه في حالة القياس طبقاً لأساس التكلفة التاريخية فإن ذلك يعتبر استثناءً ويجب الإفصاح عن الأسباب التي منعت المؤسسة من الوصول إلى قياس للقيمة العادلة يعتمد عليه.

ومع هذا التطور في أساس القياس والإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الكثير من دول العالم ، وعلى رأسها معايير المحاسبة الدولية، أصدرت لجنة معايير المحاسبة السعودية رأياً مهنياً رقم (1/8) في 2009/01/12 تمسكت فيه بتطبيق أساس التكلفة التاريخية الوارد تفصيلا بمعايير المحاسبة السعودية، وأنه يمكن فقط الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية، والأصول الحيوية في المعلومات الإيضاحية المرفقة بالقوائم المالية.[1]

و بموجب اعتماد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات التابعة لها للتطبيق في المملكة العربية السعودية؛ فقد تبنت المملكة جميع المعايير المحاسبية الدولية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة خاصة المعايير التالية:* IAS16، IAS32، IAS38، IAS40، IAS41، IFRS7، IFRS9، IFRS13. مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها، والتي تعد جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعايير الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية:[2]

- ✓ **المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS16)**: اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار IAS16 "العقارات والآلات والمعدات" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في السعودية. ومن أهم التعديلات المرتبطة بأسس القياس المحاسبي والتي تطرق إليها هذا المعيار هو إضافة الفقرة (42أ) بعد الفقرة (42) والتي تشترط أن يتم استخدام خدمات شخص مستقل ومؤهل بأعمال التقويم

[1] مصطفى راشد العبادي، **مدي حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية- دراسة تحليلية مقارنة**، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة بعنوان "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون"، جامعة الملك سعود، الرياض - المملكة العربية السعودية، يومي 18و 19 ماي 2010.

* سبق التطرق الى هذه المعايير بالتفصيل في المبحث الأول.

[2] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، مطبوعة بعنوان: **"المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين"**، إصدار عام 2018/2017، ص ص 23- 40.

وذلك إذا اختارت المؤسسة نموذج إعادة التقويم لفئة من فئات العقارات والآلات والمعدات. وسبب هذا التعديل هو لزيادة الثقة في القوائم المالية، وبخاصة أن أعمال التقويم المهني المرخص في المملكة تعد من المهن الناشئة.

- ✓ **المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS32)**: اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار IAS32 "الادوات المالية: العرض"، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع إضافة تعديل بسيط في الفقرة رقم 2 والمرتبطة بالهدف من هذا المعيار.
- ✓ **المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS38)**: اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار IAS38 "الأصول غير الملموسة"، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل.
- ✓ **المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS40)**: اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار IAS40 "العقارات الاستثمارية"، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية:

- تعديل الفقرة رقم (32) ، بحيث يجب على المؤسسة أن تقيس القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية باستخدام مقيّم تتوفر فيه صفة الاستقلال عن المؤسسة، ولديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات علاقة، ولديه خبرة حديثة في موقع ونوعية العقارات الاستثمارية التي يجري تقويمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.
و سبب الإضافة هو زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقويم المنشأة لعقاراتها الاستثمارية، وبخاصة أن أعمال التقويم المهني في المملكة تعد من المهن الناشئة.
- تعديل الفقرة 75 لتتلاءم مع التعديل المدخل على الفقرة رقم (32) أعلاه، والتي اشترطت على المؤسسة استخدام خدمات خبير تقويم مستقل لتقويم عقاراتها الاستثمارية.

- ✓ **المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS41)**: اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة الدولي 41 "الزراعة"، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات التالية:
تعديلات عامة: تعدل الأمثلة المخالفة للشريعة بأمثلة مناسبة عند ورودها في أي فقرة من فقرات المعيار (الفقرات 3، 4) فعلى سبيل المثال في الفقرة 4، يتم استخدام الأبقار ومنتجاتها بدلاً من الخنازير ومنتجاتها، ومثال أشجار الزيتون ومنتجاتها، بدلاً من أشجار العنب ومنتجاتها.
- ✓ **معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS7)**: اعتمدت السعودية المعيار الدولي للتقرير المالي 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات"، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها، والتي تعد عند إقرارها جزءً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية، غير أن جميع التعديلات المشار إليها والمدخلة على الفقرات لا علاقة لها بإعادة التقييم أو بأسس القياس المحاسبي.
- ✓ **معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS9)**: اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 "الأدوات المالية"، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، كما صدر من غير أي تعديل.

✓ **معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS13)**: اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي IFRS13 "قياس القيمة العادلة"، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، كما صدر من غير أي تعديل.

من خلال عرضنا لعدد من المعايير المحاسبية الدولية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة والمعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اتضح جلياً أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تتبع خطوات مجلس معايير المحاسبة الدولية، وأن المعايير المعتمدة من قبل الهيئة السعودية والموجهة للقيمة العادلة لا تختلف مع المعايير الدولية من حيث الجوهر، سوى إدخال بعض التعديلات البسيطة على بعض المعايير الدولية حتى تتناسب مع البيئة السعودية.

2- صعوبات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في البيئة السعودية

حسب دراسة قدمها (د/ أحمد حامد)[1] والتي هدفت إلى التعرف على معوقات تطبيق مفهوم القيمة العادلة والكشف عن اثار تطبيق مفهوم القيمة العادلة المتوقعة على دخل الشركات بعد اتخاذ قرار تبني معايير المحاسبة الدولية في المملكة العربية السعودية. خلصت الدراسة إلى أن هناك معوقات متوقعة لاستخدام مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي منها:

- صعوبة قياس القيمة العادلة لكثير من الموجودات المالية والاستثمارات العقارية بسبب عدم توافر السوق النشط من ناحية وتعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بها وصعوبة فهمها وتطبيقها من ناحية أخري؛
- تحيز القياس المحاسبي في ظل تطبيق مقاييس القيمة العادلة بسبب تزايد الاعتماد على التقديرات الذاتية لإدارة الشركات من ناحية، وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى؛
- الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير منتجة للتوصل إلى مقاييس حقيقية للقيمة العادلة للبنود محل التقييم، خاصة إذا ما تم الاستعانة بمستشارين أو خبراء خارجيين لتقدير القيمة العادلة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.

3- تقييم التجربة السعودية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة

خلال الأعوام القليلة الماضية أصبح مجتمع الأعمال السعودي يدرك وبشكل متزايد أهمية ودور البيانات المحاسبية في إدارة الأعمال والمنشآت، ولعل من أهم وسائل تطوير مهنة المحاسبة لكي تواكب التطورات في الظروف الاقتصادية وفي بيئة الأعمال هو إعداد وإصدار معايير للمحاسبة يتحدد على ضوئها أساليب وإجراءات قياس تأثير العمليات والأحداث على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وايصال نتائجها الى المستفيدين،

[1] أحمد حامد، **معوقات تطبيق القيمة العادلة وانعكاساتها المتوقعة على دخل الشركات في ضوء تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية**، بحث منشور(بتاريخ: جوان 2014) على الموقع التالي الخاص بنشر الابحاث:
https://www.researchgate.net/publication/281176514

وتكون مرشداً للتطبيق السليم للأسس والمفاهيم المحاسبية حتى يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من البيانات والمعلومات المحاسبية.[1]

ولقد أعدت المملكة العربية السعودية خطة استراتيجية للتحول التدريجي الى معايير التقارير المالية الدولية، وحددت لذلك فترة زمنية كافية (خمس سنوات) تنتهي في عام 2017؛ لتهيئة بيئتها المحلية تقنياً ومهنياً لعملية التحول الى المعايير الدولية، وبما يحقق أفضل النتائج لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.[2]وعلى الرغم من الجودة العالية التي تتمتع بها المعايير المحاسبية الدولية إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أنها أعدت للتطبيق في بيئة مالية ومهنية متقدمة جداً، وتتوفر لها وسائل التطبيق المناسبة مثل توفر المعلومات الملائمة لتطبيق القيمة العادلة، وتتوفر لها الخبرات المهنية المؤهلة للتعامل مع إشكاليات وصعوبات التطبيق، وبخاصة أن معايير المحاسبة الدولية بنيت على أساس المبادئ التي تحتم على معدي القوائم المالية اتخاذ عدد من الأحكام المهنية التي تحتاج إلى خبرة مهنية عالية، كما أن بعض المعايير تضمنت أكثر من خيار محاسبي للتطبيق ويتعين على الجهة المناط بها اعتماد المعايير في كل دولة اختيار ما يناسب ظروفها من هذه الخيارات للتطبيق فيها.[3]

ولقد أصدرت هيئة السوق المالية السعودية سابقاً قرارا بإلزام الشركات المدرجة في السوق باستخدام خيار التكلفة التاريخية لقياس العقارات، والآلات والمعدات والعقارات الاستثمارية والأصول غير الملموسة عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ تطبيقها. والسبب في إصدار هذا القرار يعود إلى أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قد أقرت تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة على الشركات المدرجة في السوق المالية على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في 2017/01/01 أو بعده، وهذه المعايير الدولية IFRS تقدم عدة خيارات لتقييم الأصول والالتزامات المختلفة التي تظهر في القوائم المالية، ومن ضمن الخيارات المقدمة تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة العادلة، فالتنوع في الخيارات أمر يساعد على القبول الدولي لها، وقد وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية هامشاً واسعاً حيث يمكن لأي دولة أن تقيد استخدام الخيارات المتاحة في خيار واحد فقط وهذا ما فعلته هيئة السوق المالية السعودية عندما قيدت استخدام تلك الخيارات المتعلقة بحساب قيمة الأصول في التكلفة التاريخية فقط.[4]

ويبقى السؤال المهم هو لماذا كانت هيئة السوق المالية السعودية قلقة من الخيارات الأخرى، و عدم تفعيل القيمة العادلة في السوق المالية، على الرغم من أنه لا يمكن تحسين الشفافية والإفصاح والوضع الحقيقي لكثير من الأصول إلا إذا تم استخدام القيمة العادلة.

قد يكون سبب تمسكهم بهذا لخيار هو أن التكلفة التاريخية تعتمد على إثبات الأصول والعقارات وغيرهما بقيمتها عند الشراء متضمنة جميع ما أنفق عليها حتى تصبح جاهزة للاستخدام، مع وجود فواتير شراء واضحة

---

[1] حمدان سعيد سعد الحمدان الغامدي، **المحاسبة عن الاستثمارات المالية باستخدام القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية والسعودية وأثرها على قرارات المستثمرين**- دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير، كلية التجارة- جامعة عين شمس، مصر2006، ص 147.

[2] مجدي مليجي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص3.

[3] مقال بعنوان " **مشروع التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية**" مرجع سبق ذكره.

[4] محمد آل عباس، **السوق المالية بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة**، مقال منشور(بتاريخ: السبت 5 نوفمبر 2016) على موقع: الاقتصادية - جريدة العرب الاقتصادية الدولية، على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2016/11/05/article_1099673.html .

تعتبر دليلاً على قيمتها يصعب التشكيك فيها، عكس القيمة العادلة، فمحبي القيمة التاريخية يرون أن الشركات عند اتباعهم لأسلوب القيمة العادلة قد تتلاعب في التثمين فتخفض الأصول أو تبالغ في قيمتها، وإذا كانت تنشد المقارنة بين القوائم المالية في الشركات فإن القيمة العادلة تحطمها تماماً. ومن جهة أخرى قد يكون سبب تخوفهم من خيار القيمة العادلة هو إعادة كارثة أزمة الرهن الأمريكية عام 2008 والتي أُتُّهِم فيها المعيار الامريكي رقم 157 والذي أجبر الشركات على استخدام القيمة العادلة على أساس أن الأسواق قادرة من خلال التثمين المستقل على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالاً وعدالة. لكن ما حدث بعد ذلك كان كارثياً فقد انهارت الأسواق المالية مع استخدام هذا المعيار وصرامته وقررت الأسواق المالية الأمريكية إيقافه مؤقتا. فهل كان هذا المعيار سيئا فعلا أم كان صادقا لدرجة أن الأسواق المالية لم تتحمل صدقه؟[1]

وبناءً على ما سبق، نلاحظ أن البيئة المحاسبية السعودية لا تثق كيراً في القيمة العادلة، نظراً للمعوقات المتوقعة من استخدام هذا الخيار في القياس المحاسبي على البيئة السعودية حالياً–حسب بعض الدراسات– والتي من أهمها صعوبة قياس القيمة العادلة لكثير من الاصول المالية والاستثمارات العقارية بسبب عدم توافر الاسواق النشطة لها وتعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بها، فضلاً عن صعوبة فهمها وتطبيقها؛ بالإضافة الى احتمالية تحيز القياس المحاسبي بسبب تزايد الاعتماد على التقديرات الذاتية لإدارة الشركات، وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات خاصة في ظل نقص خبراء التقييم المختصين. وبالتالي فإن عدم تأهيل البيئة المحاسبية السعودية بالشكل الكافي لاستخدام واحتضان واستيعاب مفاهيم القيمة العادلة، قد يؤثر سلباً، ما لم يتم التحضير الجيد لها من خلال تدريب وتأهيل المهنيين على استخدامها من جهة، ومن جهة أخرى تأهيل البيئة المحاسبية السعودية عموماً على استخدام المعايير المحاسبية الجديدة المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة والمعتمدة ابتداءً من 2017/01/01.

[1] نفس المرجع السابق.

المطلب الثالث: أسس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة حسب التجربة المصرية

1- لمحة حول تبني معايير المحاسبة الدولية في البيئة المصرية

أ- خلفية تاريخية حول معايير المحاسبة المصرية:

ترجع بداية المعايير المحاسبية في مصر إلى عام 1980 أين عقد في القاهرة المؤتمر الدولي للمحاسبة والذي خصص لبحث إمكانية وضع معايير محاسبية في البيئة المصرية وتحديد أنسب الأساليب لوضع تلك المعايير، وصدرت توصيات المؤتمر باختيار معايير المحاسبة الدولية كأساس لتصميم المعايير المصرية مع إدخال بعض التعديلات عليها لتلائم البيئة المحلية.[1]

ويتم تنظيم و إصدار وتعديل المعايير المحاسبية في مصر بمعرفة كل من وزارة الاقتصاد (سابقاً) ووزارة الاستثمار حالياً وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية. ووفقاً للقوانين المصرية فإن كافة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية كانت مُطالبة بتطبيق معايير IASs وذلك ما قبل عام 1992، كما أن قانون سوق المال المصري رقم 95 لسنة 1992 نص على ضرورة أن تطبق كافة الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية معايير المحاسبة المصرية والتي هي في الاساس النسخة العربية من IASs مع بعض الفروق البسيطة.[2]

وفي ضوء التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري فقد صار الأمر ضرورياً لتوفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية موحدة لشركات الأموال بكافة أشكالها القانونية، وبالتالي إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب تلك التطورات وتتمشى مع المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في إطار ما يقضي به قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية من قيام الشركات بإعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ومن هذا المنطلق أصدرت وزارة الاقتصاد المصرية القرار رقم 478 لسنة 1997 المعدل بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بها، وقد قامت اللجنة المذكورة بإعداد المعايير المحاسبية المصرية، وذلك في ضوء معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى عام 1997 وبما لا يتعارض مع أحكام القوانين والقرارات التي تلتزم بتطبيقها الشركات الخاضعة لأحكام قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته، والقانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته.[3]

وقد صدرت المجموعة الأولى من المعايير بقرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 1997 بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم،[4] وكان المعيار الأول هو "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، وكان عدد هذه المعايير 19 معياراً تلاها 3 معايير إضافية، وبذلك بلغ عدد

---

[1] مقال بعنوان: **تقييم الاصدار الاخير لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام 2015**، منشور (بتاريخ : 21 يوليو 2015) على الرابط: http://hamadaelmasserowy.blogspot.com/2015/07/2015.html?m=1

[2] حسن كامل فرج خميس، **اختبار تَأثير تَطبيق مَعايير المُحاسبة المِصرية المُعَدلة وفقاً للمعايير الدُوَلِية لإعدادِ التقارير المالية على النسب المالية الرئيسية (دليل عملي من البنوك المصرية)**، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، كلية التجارة جامعة بني سويف، مصر(بدون تاريخ أو عدد النشر)، ص278.

[3] سامي يوسف كمال محمد، **معايير المحاسبة الدولية والمصرية المتعلقة بالإفصاح ومدى ملاءتها للتطبيق في المصارف الإسلامية**، مقدم للجنة التمويل والبنوك بحزب الحرية والعدالة لتقييم بند المعايير الدولية وتطبيقها على المصارف الاسلامية، بدون تاريخ نشر، منشور على الموقع: http://www.simpopdf.com (تاريخ الاطلاع: مارس 2018).

[4] عبد الله سليمان بن صالح، **تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، المؤتمر العربي السنوي العام الأول حول: "واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح"، بغداد- العراق، يومي 16-17 أفريل 2014.

المعايير الصادرة في ظل هذا القرار الى 22 معياراً،[1] ثم صدور القرار الوزاري رقم 345 لسنة 2002 بتعديل بعض أحكام القرار السابق بشأن معايير المحاسبة المصرية وبموجبه حل معيار المحاسبة المصري رقم (1) محل معايير المحاسبة المصرية (1 و 3 و 9) المرفق للقرار الوزاري رقم 503 لسنة 1997،[2] كما تم تعديل المعيار الخاص بالأصول الثابتة واهلاكاتها رقم 10، وتم إضافة معيار خاص بالأصول غير الملموسة برقم (23) ليحل محل المعيار المصري رقم (6) وبذلك أصبح عدد المعايير الصادرة بعد هذا القرار 20 معيارا محاسبياً مصرياً سارياً حتى 2005/12/31.

وجدير بالذكر أن معايير المحاسبة المصرية الصادرة عن وزارة الاقتصاد أعدت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما عدا بعض التعديلات الطفيفة التي أجريت عليها لتتمشى هذه المعايير مع الواقع المصري، لذلك فإن الموضوعات التي لم يتم تناولها وفقا للمعايير المصرية يرجع في معالجتها لمعايير المحاسبة الدولية لحين صدور معيار محاسبي مصري يتناول تلك الموضوعات.[3]

وفى يوليو 2006 أصدرت وزاره الاستثمار مجموعة من المعايير المحاسبية بهدف تحقيق التقارب مع معايير المحاسبة الدولية تتكون من إطار لإعداد وعرض القوائم المالية وعددها 35 معياراً محاسبياً تناولت تقريباً كافة المجالات التي تناولتها معايير المحاسبة الدولية. وتم إلغاء العمل بجميع المعايير المحاسبية الصادرة بقرارات سابقة، وقد استندت هذه المعايير بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية باستثناء بعض التعديلات التي أجريت عليها لكي تتناسب مع المتغيرات البيئية المحيطة بالممارسات المحاسبية المصرية. وقد حرصت جهات التشريع المحاسبي في مصر ممثلة في وزارة الاستثمار، وفور قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية في أكتوبر 2008 بتعديل تلك المعايير المتصلة بقياس والإفصاح عن الأدوات المالية (في ظل الأزمة المالية العالمية) على تعديل المعيارين رقمي 25، 26 من معايير المحاسبة المصرية بما يتفق مع تلك التعديلات في المعايير الدولية وبما يؤكد ارتباط الممارسات المحاسبية في مصر بما هو معمول به دولياً.[4]

وفى عام 2015 صدر القرار رقم 110 عن وزير الاستثمار بإصدار الإطار الجديد من معايير المحاسبة المصرية 2015 على أن يبدأ العمل الفعلي بها اعتباراً من بداية جانفي2016، وتطبق على المؤسسات التي تبدأ سنتها المالية في هذا التاريخ أو بعده، وتتضمن هذه المعايير 39 معياراً وإطار إعداد وعرض القوائم المالية لتحل محل معايير المحاسبة المصرية السابقة، كما تتضمن لأول مره معياراً خاصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة يسمح ببعض المعالجات البديلة المبسطة بما يلائم وتلك الشركات.

ب– معايير المحاسبة المصرية الجديدة (إصدار 2015)

يعد هذا الاصدار من معايير المحاسبة المصرية أول تحديث لها منذ صدور المعايير المعمول بها سابقاً بموجب القرار رقم 243 لسنة 2006. ففي ظل التطور الكبير دولياً لمعايير المحاسبة ولا سيما في ضوء الأزمات المالية التي ألمت بالعديد من الاسواق والشركات عالمياً، كان لزاماً أن تحرص الجهات المعنية في مصر على تحديث المعايير

[1] مقال بعنوان: تقييم الاصدار الاخير لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام 2015، مرجع سبق ذكره.
[2] حسن كامل فرج خميس، مرجع سبق ذكره، ص278.
[3] عبد الله سليمان بن صالح، مرجع سبق ذكره.
[4] مقال بعنوان: تقييم الاصدار الاخير لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام 2015، مرجع سبق ذكره.

الوطنية المعمول بها، ولا شك أن وجود معايير محاسبية مصرية متوافقة مع المعايير الدولية الحديثة وملزمة لجميع الشركات يؤدي الى تحسين جودة القوائم المالية وذلك توحيداً للمعالجات والسياسات المحاسبية وتحقيقاً للمزيد من الافصاح والشفافية، وبما يساعد جميع المهتمين في فهم ودراسة القوائم المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية المرتبطة بها على أساس سليم.[1]

ويعد القرار رقم 110 لسنة 2015 المتضمن إصدار معايير جديدة للمحاسبة المصرية ثمرة جهود لجنة من الخبراء تضم خبراء من الهيئة العامة للرقابة المالية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والجهاز المركزي للمحاسبات والهيئة العامة للاستثمار والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين وشعبة مزاولة مهنة المحاسبة بنقابة التجاريين.[2]

وقد عالج هذا الاصدار أحد اهم نقائص الاصدارات السابقة من معايير المحاسبة المصرية وذلك من خلال التماشي مع أحدث تعديلات معايير المحاسبة الدولية، كما أن هذا الاصدار تضمن إطاراً فكرياً متكاملاً مستقل عن المعايير المختلفة، حيث أن النسخة الأولى من معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب القرار رقم 503 لسنة 1997 والنسخة المعدلة الصادرة بموجب القرار 345 لعام 2002 لم تشتمل على إطار فكرى ومفاهيمي تستند عليه معايير المحاسبة المصرية، وعلى الرغم من أن النسخة الصدارة بموجب القرار 243 لعام 2006 احتوت لأول مره على إطار شبه متكامل لإعداد وعرض القوائم المالية (والذي تضمن: الخصائص النوعية للمعلومات المالية، الأهمية النسبية، أهداف القوائم المالية، المستخدمون وحاجتهم إلى المعلومات، التعبير العادل، عناصر القوائم المالية وقياسها والاعتراف بها، مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه)، إلا أن الاصدار الحالي تضمن إطاراً متكاملاً لمعايير المحاسبة حتى وان كان ترجمة حرفية للاطار الدولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.[3]

2- محاسبة القيمة العادلة في مصر وصعوبات تطبيقها:

أ- قياس القيمة العادلة في ظل المعايير المصرية:

نتيجة لحاجة الشركات الدولية لمعايير محاسبة دولية، ونظراً لما توفره القيمة العادلة من معلومات ملائمة وقابلة للمقارنة، فقد توالت جهود المنظمات المهنية الدولية مثل IASB و FASB للعمل معاً في مشروع مشترك بهدف تطوير معايير المحاسبة لقياس القيمة العادلة وتحقيق التقارب، وفعلاً صدرت العديد من المعايير والتي بدأت بالمعيار FAS107 وانتهت بالمعيارFAS159 بالنسبة لـ FASB، وفي نفس الاتجاه قامت IASB بوضع العديد من المعايير الخاصة بالقيمة العادلة بدايةً من IAS32 وانتهاءً بالمعيار IFRS13.[4]

---

[1] **معايير المحاسبة المصرية الجديدة (نسخة 2015)**، توطئة، منشور (بتاريخ: السبت 25 يوليو 2015) على موقع "مدونة المحاسبة والعلوم الادارية" على الرابط: http://swiss60.blogspot.com/2015/07/2015_89.html?spref=bl&m=1

[2] مقال بعنوان: **معايير المحاسبة المصرية وأهم نقاط اختلافها عن معايير المحاسبة الدولية**، منشور (بتاريخ 2018/03/04) على الرابط : https://www.hpaconsultant.com/blogs/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9/

[3] مقال بعنوان: تقييم الاصدار الاخير لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام 2015، مرجع سبق ذكره.

[4] محمود عاطف محمود عبد العال، **انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على أدلة الاثبات ووسائل الحصول عليها وأثر ذلك على خطر المراجعة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة- جامعة القاهرة، مصر 2015، ص 15.

واستجابة لهذه التطورات قامت المنظمات المهنية المصرية بالاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة، إذ يمثل المعيار المصري رقم 45 "قياس القيمة العادلة" أحد أهم المعايير الجديدة الصادرة ضمن حزمة تحديث معايير المحاسبة المصرية. حيث يبين هذا المعيار كيفية قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها عندما يتطلب أحد المعايير المصرية الاخرى استخدام القيمة العادلة سواء لقياس أحد البنود أو للإفصاح عنها. وقد ألغى معيار القيمة العادلة الجديد تعريف القيمة العادلة من سائر المعايير المصرية الأخرى الصادرة سابقاً وقدم تعريفاً موحداً كالتالي: "القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس".

ويتم تقسيم القيمة العادلة حسب هذا المعيار إلى مستويات متدرجة اعتماداً على مصدر الحصول عليها، ويعد أعلى وأفضل درجات القياس للقيمة العادلة هي تلك التي يتم الحصول عليها من سوق نشطة وفي ظل معاملات فعلية بين أطراف غير ذي علاقة. ويأتي في الدرجة الثانية مباشرة قياس القيمة العادلة الذي يعتمد على نموذج حسابي للتقييم (مثل التدفقات النقدية المخصومة) يستخدم مدخلات متاحة ومنشورة في السوق مثل أسعار الخصم أو العملة. ثم يأتي في المرتبة الأخيرة استخدام نماذج التقييم التي تعتمد على مدخلات هامة غير منشورة أو متاحة للمستخدمين. وفي جميع الأحوال، فإن قياسات القيمة العادلة يجب أن تتم بالأسلوب وباستخدام المدخلات التي يأخذها المتعاملين في السوق في اعتبارهم عند إجراء المعاملات.[1]

ورغم توافر استخدام القياس بالقيمة العادلة كأحد الخيارات المتاحة في المعايير الدولية للتقارير المالية، فقد استبعدت معايير المحاسبة المصرية الجديدة نموذج القيمة العادلة من كل من معايير المحاسبة المصرية التالية: [2]

- معيار المحاسبة المصري رقم (10) " الأصول الثابتة واهلاكاتها"؛
- معيار المحاسبة المصري رقم (23) " الأصول غير الملموسة"؛
- معيار المحاسبة المصري رقم (34) " الاستثمار العقاري".

وتركتها في المعايير التي لا تقدم طريقة القياس بالقيمة العادلة كبديل لطرق القياس وإنما تعتبر هذه الطريقة هي الطريقة الوحيدة الملائمة للقياس، وتلك المعايير هي معيار المحاسبة المصري رقم (26) " الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ومعيار المحاسبة المصري رقم (35) " الزراعة"

ب- صعوبات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في البيئة المصرية

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية في أكتوبر 2014 ندوة حول تحديات تطبيق معيار القيمة العادلة، والتي رأت لجنة المعايير الرئيسية أنه ستكون هناك صعوبة بالغة في تطبيق المعيار في السوق المصري نتيجة لعدم توافر معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها لأغراض القياس والتكلفة المحتمل تكبدها في سبيل إجراء مثل هذا القياس.

[1] محمد المعتز، **استخدامات معيار القيمة العادلة**، مقال منشور (بتاريخ 2015/06/24) على صفحة "مدونة خمسة محاسبة" على الموقع: https://5mohasba.com

[2] نفس المرجع السابق.

ومن جهة أخرى، قد يرى البعض أن استبعاد نموذج القيمة العادلة من معيار المحاسبة المصري رقم (10) والمعيار رقم (23) غير مؤثراً، إلا أنه بالنسبة لمعيار المحاسبة المصري رقم (34) "الاستثمار العقاري" سيظل الإفصاح فيه عن القيمة العادلة مطلوباً. وبالتالي عند قياس القيمة العادلة فإنه ينبغي تطبيق معيار القيمة العادلة لأغراض الإفصاح بما يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقدير التسويات المناسبة على القوائم المالية لعرض الاستثمارات بالقيمة العادلة. و سوف يظل هذا الأمر تحدياً كبيراً لمعدي القوائم المالية ولمراقبي الحسابات والجهات الرقابية على المنشآت المدرجة في البورصة.[1]

وعلى الرغم من أن الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية قد أصدرت معايير مصرية للتقييم العقاري، وعلى الرغم من أنها تغطي متطلبات معايير المحاسبة المصرية الجديدة، إلا أنه يبدو أن الهيئة ترغب في اختبار معايير التقييم عملياً قبل السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة للمعايير أعلاه.

ويرى آخرون أن من بين أهم التحديات الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة هي صعوبة تقدير القيمة الاقتصادية باستخدام محاسبة القيمة العادلة في ظل الأسواق المالية المتدهورة مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين؛ بالإضافة الى مشكلة التدني النسبي في تأهيل الكوادر البشرية وعدم قدرتهم على فهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة ومعايير تطبيق القيمة العادلة بصفة خاصة، مما يكون له أكبر الأثر في خلق تباين في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة من ناحية وعدم التطبيق السليم لهذه المعايير من ناحية أخرى.[2]

3- تقييم التجربة المصرية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة

من خلال عرضنا السابق، لاحظنا أن المعايير المحاسبية المصرية بشكل عام بدأت بترجمة 20 معياراً دولياً بداية من 1997، ثم أضيف إليها معايير جديدة وحذف بعضها لتصبح عام 2006 عددها 35 معياراً، حيث باتت متفقة إلى حد ما مع معايير التقارير المالية الدولية، إلى أن جاء عام 2015 وعدلت هذه المعايير لتصبح 39 معياراً تتفق أيضاً إلى حدٍ بعيد مع IFRSs. وهكذا يفهم مما سبق أن المعايير المحاسبية المصرية بدأت متأثرة بمعايير لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ثم بمعايير مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.[3]

لكن، يرى الكثيرون أن الاندفاع وراء نهج تطبيق معايير المحاسبة الدولية يمثل خطأ فادحاً، خاصة في الدول النامية قد لا يتبين أثره في المستوى القصير، لكن آثاره السلبية في اقتصاد تلك الدولة ستظهر جلياً على المستوى الطويل؛ لما لذلك من تكاليف مباشرة وغير مباشرة، سواء في منافسة الأجانب في التوظيف المحلي وتعديل الأنظمة المالية وإعداد القوائم وتكاليف إعادة التأهيل والتدريب بالنسبة للمراجعين والمحللين الماليين بسب الاختلافات بين المبادئ المحاسبية المقبولة محلياً ونظيرتها في المعايير الدولية، وبالتالي يكون هناك حاجة للتدريب والتعليم المكثف لضمان أن البيانات المالية المعدة وفق IFRS سيكون المراجعين والمحللين على استعداد لتفسيرها و مراجعتها.

[1] محمد المعتز، **استخدامات معيار القيمة العادلة**، مرجع سبق ذكره.
[2] محمود عاطف محمود عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 19- 20.
[3] حسن كامل فرج خميس، مرجع سبق ذكره، ص278.

وقد أشار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية إلى أن تحديد بدء التطبيق في جانفي 2016 هدفه إتاحة الوقت لتعريف مراقبي الحسابات والمسئولين الماليين بالشركات بالمعايير المستحدثة وإقامة الدورات التدريبية لتيسير فهمها والالتزام بها. إلا أن هذه المدة تعتبر غير كافية بأي حال لتدريب المحاسبين والمراجعين والمحللين الماليين على التعديلات التي تم ادخالها على معايير المحاسبة المصرية، وكذلك اشتمال المعايير الصادرة على معايير لأول مرة في التطبيق مثل المعيار 42 القوائم المالية المجمعة والمقابل للمعيارIFRS10، والمعيار 43 الترتيبات المشتركة والمقابل للمعيار الدولي IFRS11، والمعيار 44 الافصاح عن الحصص في المنشآت الاخرى والمقابل للمعيار الدولي IFRS12، والمعيار 45 قياس القيمة العادلة والمقابل للمعيار الدولي IFRS13.

فالتسرع في تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS قد يؤدى إلى فشل عملية التبني، لأن تبنيها يتطلب وجود الخبرات المؤهلة لدى الشركات ومكاتب المراجعة والمنظمين الحكوميين بصفة أساسية والتي تكون قادرة على تطبيق المعايير بشكل صحيح ودون وقوع أخطاء، وبالتالي نلاحظ أن الفارق الزمنى بين إصدار المعايير الجديدة بالقرار رقم 110 لسنة 2015 وبين تاريخ التطبيق (جانفي 2016) هو أقل من 6 أشهر وبالتالي فان القول بإتاحة الوقت لتعريف مراقبي الحسابات والمسئولين الماليين بالشركات بالمعايير المستحدثة وإقامة الدورات التدريبية لتيسير فهمها والالتزام بها في ظل فتره لا تزيد عن 6 أشهر تعد ضرب من الخيال خاصة في ظل ضعف التعليم المحاسبي وانخفاض قدرات المحاسبين في التعامل مع المعايير الدولية لا عداد التقارير المالية.[1]

ومن جهة أخرى، نجد أنه من بين أكثر المعايير المحاسبية صعوبة في التطبيق وإثارة للجدل هي المعايير المرتبط بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة نظراً لتعدد مداخل قياس هذه الاخيرة.

وإذا حاولنا التعمق في هذا الموضوع نجد أن من بين أهم نقاط اختلاف المعايير المصرية عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالقياس المحاسبي هو اختلاف معيار المحاسبة المصرية رقم (10)"الأصول الثابتة وإهلاكاتها" عن المعيار الدولي (IAS16) الممتلكات والمعدات والتجهيزات، حيث تم تعدل الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم في الفقرات من "31" الى "42" من هذا المعيار بحيث لا يتم استخدام هذا النموذج إلا في حالات محددة وعندما تسمح القوانين واللوائح بذلك. وفيما عدا هذا تستخدم المؤسسة نموذج التكلفة الوارد بالفقرة "30".[2]

وهذا يقودنا للحديث إلى أنه على الرغم من توسع معايير المحاسبة المصرية في استخدام القيمة العادلة في إصدارها الاخير، وتبنيها على وجه الخصوص للمعيار المحاسبي المصري 45 "قياس القيمة العادلة" والذي يكاد يكون نسخة كربونية عن المعيار IFRS13، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع بقي محصوراً فقط في بعض الحالات أو عندما تسمح القوانين واللوائح بذلك، وفيما عدا هذا يتم استخدم نموذج التكلفة التاريخية، وهذا يعني أن البيئة المحاسبية في مصر لا تثق كثيراً في نموذج القيمة العادلة أو أن صعوبات تطبيقه في البيئة المصرية جعلتها تتخوف من تطبيقه بشكل موسع في بداية إصدار النسخة الجديدة من المعايير المحاسبية المصرية.

[1] مقال بعنوان: **تقييم الاصدار الاخير لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام 2015**، مرجع سبق ذكره.
[2] مقال حول: **معايير المحاسبة المصرية وأهم نقاط اختلافها عن معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لعدد من المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية المرتبطة بأسس القياس والافصاح المحاسبي وفق القيمة العادلة، ومن خلال عرضنا لمشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والأمريكية ضمن المبحث الأول لهذا الفصل، اتضح لدى الباحث جملة من الملاحظات حول هذا المبحث والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

✓ أن تقدير القيمة العادلة حسب كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي يعتمد على هرمية تُصَنِّف مقاييس القيمة العادلة إلى ثلاث مستويات؛ أولاً: ملاحظة القيمة العادلة مباشرةً من خلال الأسعار المعلنة في سوق نشط للبند محل القياس؛ ثانياً: الاعتماد على الأسعار المعلنة لأصول مماثلة للبند محل القياس في سوق نشط، أو أسعار أصول مماثلة في سوق أقل نشاطاً، أو الأسعار الأخرى غير المعلنة والتي يمكن الوصول إليها من خلال عدة وسائل كسعر الفائدة ومعدل الخصم، (ويقصد بالأصول المماثلة أن تكون لها نفس المواصفات والعمر الاقتصادي والظروف والشروط الأخرى)؛ ثالثاً: إذا لم تكن أسعار السوق متوفرة، يتم في هذه الحالة استخدام أفضل الأساليب المتاحة والتي تعطي أفضل تقريب للقيمة العادلة، وهنا يمكن الاعتماد على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو غيرها؛

✓ أن محاسبة القيمة العادلة ضمن معايير المحاسبة الدولية شملت مجالات عديدة مثل الادوات المالية، والنشاط الزراعي، والمعدات والمصانع، والاستثمارات العقارية، والأصول غير الملموسة؛

✓ هناك إصرار من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية على استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي على الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت للقيمة العادلة على أنها المتسبب في إحداث الازمة المالية العالمية، وهو ما اتضح جلياً من خلال توجه FASB للتوسع في استخدام القيمة العادلة خاصة بعد إصدار المعيار FAS157 عام 2006، والمعيار FAS159 عام 2007. بالإضافة الى تعاون FASB مع IASB منذ سنة 2009 من أجل تطوير وتوحيد قياس القيمة العادلة والافصاح عنها في إطار المشروع المشترك بينهما؛

✓ تعتبر معايير المحاسبة المالية الامريكية سباقة في التعامل مع محاسبة القيمة العادلة، وذلك من خلال إصدار المعيار FAS107 عام 1992 والخاص بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية؛

✓ اتضح من خلال عرضنا السابق للمعايير المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتبع خطوات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي من منطلق أنها معايير مجربة ويتم قياس نجاعتها بشكل دوري، كما اتضح جلياً أن معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية الموجهة للقيمة العادلة لا تختلف من حيث الجوهر سوى أن معايير المحاسبة الدولية تضع خيارات أكبر لتمكين شركات الدول المختلفة من اختيار ما يناسب بيئتها.

كما توصلنا من خلال عرضنا في المبحث الثاني لبعض التجارب العربية الرائدة حول أسس القياس المحاسبي (والتي شملت تجارب كل من الأردن والسعودية ومصر) إلى جملة من النتائج والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

✓ على الرغم من أن الأردن تعتبر من أوائل الدول العربية ودول العالم التي تبنت معايير المحاسبة الدولية (منذ بداية التسعينات)، إلا أن هيئات الرقابة الحكومية في الأردن لاتزال متحفظة على تطبيقات القيمة العادلة، حيث لوحظ تبني هذه الهيئات لبدائل المعالجات المحاسبية الأكثر تحفظاً والواردة في معايير القيمة العادلة؛ ومن جهة أخرى، نجد أن القوانين والتشريعات الأردنية تفرض كل نصوص المعايير المحاسبية الدولية دون استثناء على

الشركات المساهمة العامة في الأردن، الأمر الذي يُصَعِّب على إدارة هذه الشركات من مواكبة نصوص معايير الابلاغ المالي الدولية الحديثة، خاصةً وأن هذه المعايير هي في الأصل موجهة لاقتصاديات الدول ذات الاسواق المالية الكبرى؛ غير أن الملاحظ أن المملكة الاردنية استطاعت إلى حدٍ كبير أن تحدث نوعاً من التوافق في الممارسات المحاسبية مع نظيرتها الدولية، بما فيها المعايير المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة، وعلى وجه الخصوص تبنيها للمعيار IFRS13 "قياس القيمة العادلة" وما يحمله من متطلبات لتطبيق هذه الاخيرة على أحسن وجه.

✓ ومن خلال عرضنا لواقع الممارسات المحاسبية في المملكة العربية السعودية، وجدنا أن السعودية أعدت خطة استراتيجية للتحول التدريجي إلى معايير التقارير المالية الدولية، وحددت لذلك فترة زمنية كافية (خمس سنوات) تنتهي في عام 2017؛ لتهيئة بيئتها المحلية تقنياً ومهنياً لعملية التحول إلى المعايير الدولية. وبعد عرضنا لعدد من المعايير المحاسبية الدولية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة والمعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اتضح جلياً أن الهيئة السعودية تتبع خطوات مجلس معايير المحاسبة الدولية، وأن المعايير المعتمدة من قبلها والموجهة للقيمة العادلة لا تختلف عن المعايير الدولية من حيث الجوهر، سوى إدخال بعض التعديلات البسيطة على بعض المعايير الدولية حتى تتناسب مع البيئة السعودية.

ولقد أصدرت هيئة السوق المالية السعودية سابقاً قرارا بإلزام الشركات المدرجة في السوق باستخدام خيار التكلفة التاريخية لقياس العقارات، والآلات والمعدات والعقارات الاستثمارية والأصول غير الملموسة عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ تطبيقها في 2017/01/01 وذلك لتأهيل البيئة المحاسبية السعودية بالشكل الكافي لاستخدام واحتضان واستيعاب مفاهيم القيمة العادلة.

غير أن واقع الحال يبين أن البيئة المحاسبية السعودية لا تثق كثيراً في القيمة العادلة، نظراً للمعوقات المتوقعة من استخدام هذا الخيار في القياس المحاسبي على البيئة السعودية حالياً والتي من أهمها صعوبة قياس القيمة العادلة لكثير من الاصول المالية والاستثمارات العقارية بسبب عدم توافر الاسواق النشطة لها وتعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بها، فضلاً عن صعوبة فهمها وتطبيقها؛ بالإضافة الى احتمالية تحيز القياس المحاسبي بسبب تزايد الاعتماد على التقديرات الذاتية لإدارة الشركات، وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية.

✓ ومن خلال عرضنا للتجربة المصرية، لاحظنا أن المعايير المحاسبية المصرية بشكل عام بدأت بترجمة 20 معياراً دولياً بداية من 1997، ثم أضيف إليها معايير جديدة وحذف بعضها ليصبح عددها 35 معياراً عام 2006، حيث باتت متفقة إلى حد ما مع معايير التقارير المالية الدولية، إلى أن جاء عام 2015 وعدلت هذه المعايير لتصبح 39 معياراً تتفق أيضاً إلى حدٍ بعيد مع معايير IFRSs.

وعلى الرغم من توسع معايير المحاسبة المصرية في استخدام القيمة العادلة في إصدارها الأخير، وتبنيها على وجه الخصوص للمعيار المحاسبي المصري 45 "قياس القيمة العادلة" والمطابق للمعيار IFRS13، إلا أن القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة بقي محصوراً فقط في بعض الحالات أو عندما تسمح القوانين واللوائح بذلك، وفيما عدا هذا يتم استخدم نموذج التكلفة التاريخية، وهذا يعني أن البيئة المحاسبية في مصر مازالت لا تثق كثيراً في نموذج القيمة العادلة أو أن صعوبات تطبيقه في البيئة المصرية جعلتها تتخوف من تطبيقه بشكل موسع في بداية إصدار النسخة الجديدة من المعايير المحاسبية المصرية.

الفصل الرابع:

الدراسة التطبيقية

تمهيد

بُغية الإلمام بموضع الدراسة وتكملة الجوانب النظرية التي تم التطرق إليها في الفصول السابقة والاجابة عن الإشكالية الأساسية، نحاول من خلال هذا الفصل إعداد دراسة مقارنة يتم من خلالها تحليل واقع البيئة المحاسبية الجزائرية والوقوف على صعوبات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في الجزائر، وذلك تمهيداً لإجراء مقارنة حول بدائل القياس المحاسبي بين التجربة الجزائرية، وبين بعض التجارب الدولية مع التركيز على تجارب بعض الدول العربية التي انتهجت إستراتيجية للتحول إلى معايير التقارير المالية الدولية والمتمثلة في المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية وجمهورية مصر العربية.

ومن أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث، حاولنا تدعيم الدراسة السابقة بإجراء دراسة استقصائية نسعى من خلالها إلى تحديد المعوقات التي تقف وراء تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، ما يسمح بتقديم حلول واقعية تشمل جميع العوامل المحيطة بالمحاسبة في الجزائر، وقد اخترنا لهذا الغرض توزيع استمارة استبيان تحوي مجموعة أسئلة مرتبطة بإشكالية البحث على عينة من المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر.

وبذلك ستكون دراسة هذا الفصل تتمحور حول ما يلي:

- المبحث الأول: محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة الجزائرية (دراسة تحليلية مقارنة)؛
- المبحث الثاني: الدراسة الاحصائية- عرض الاستبيان وتحليل نتائجه.

المبحث الأول: محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة الجزائرية (دراسة تحليلية مقارنة)

نحاول من خلال هذا المبحث تقديم عرض حول إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر والذي تميز بتبني النظام المحاسبي المالي وذلك في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاحات المحاسبية في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، وكذلك بوجود دوافع اقتصادية ومحاسبية وقانونية لتغيير المنظومة المحاسبية بهدف توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية والتي جُسدت مع مطلع عام 2010، كما نحاول من خلال هذا المبحث عرض أسس القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، وكذا تحليل واقع البيئة المحاسبية الجزائرية والوقوف على صعوبات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في الجزائر، وكل ذلك تمهيداً لإجراء دراسة مقارنة حول بدائل القياس المحاسبي بين التجربة الجزائرية، وبين بعض التجارب الدولية التي تم التطرق إليها في الفصل السابق.

المطلب الأول: لمحة حول إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر

ازداد الاهتمام العالمي بموضوع التوحيد المحاسبي وأهمية تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية، والسعي الدائم لتبني المعايير المحاسبية الدولية والتي تحظى بقبول عالمي، وكذا تعزيز دور الجهات التشريعية والمهنية في العالم للارتقاء بمستوى مصداقية القوائم المالية، أدى كل ذلك إلى حتمية إعادة النظر ومحاولة إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر. ففي بداية عام 2001 بدأت الجزائر في الإعداد لنظام محاسبي جديد يتماشى والتطورات التي حدثت على الاقتصاد الوطني متبنياً في ذلك مفهوم المحاسبة المالية والتي توفر المعطيات اللازمة للتحليل. وفي أواخر سنة 2007 وضعت الجزائر نظاماً محاسبياً جديداً بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 سمي بالنظام المحاسبي المالي (SCF)، والذي من بين أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008. وقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي بدايةً من شهر جانفي 2009، إلا أنه تأجل إلى سنة أخرى بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ 24 جويلية 2008، وبهذا أصبح القانون رقم 07-11 ساري المفعول ابتداءً من جانفي 2010 بموجب التعليمة رقم 02 الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2009. وبدخوله حيز التنفيذ ألغى النظام المحاسبي المالي كل الأحكام المخالفة، لاسيما الأمر رقم 75-37 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني السابق (PCN).

أولاً- دوافع إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر

لقد وضع المخطط المحاسبي الوطني السابق (PCN) سنة 1976 ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر آنذاك، وعندما اتجهت الجزائر إلى اقتصاد السوق من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة منذ الثمانينات من القرن الماضي، والتي ساهمت في ترقية المنافسة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع المحروقات. لذلك أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجديد، بحيث أصبح لا يستجيب لاحتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية.

كما أن إصلاح النظام المحاسبي الوطني يأتي نتيجة للارتباطات الجديدة للجزائر وبشكل خاص الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوربي وتقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، كل هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية وإفرازات العولمة.

وعموماً يمكن تلخيص أهم دوافع الإصلاح المحاسبي في العناصر التالية:[1]

- انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق؛
- ضغوطات الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة) قصد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر؛
- تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وخاصة القياس والتقييم و العرض والإفصاح؛
- إفرازات العولمة التي تقتضي تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي، هذه التغييرات يجب أن تكون في مستوى التطورات الاقتصادية، وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد؛
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية؛
- نقائص و عيوب المخطط المحاسبي الوطني.

ثانياً– فلسفة النظام المحاسبي المالي

يندرج تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاحات المحاسبية في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، وكذلك بوجود دوافع اقتصادية ومحاسبية وقانونية لتغيير المنظومة المحاسبية بهدف توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية ولذلك يحتوي هذا النظام في تطبيقه على تبني المرجعية المحاسبية الدولية بهدف تحسين محتوى القوائم المالية.[2]

وكما سبقت الاشارة إلى أن تبني النظام المحاسبي المالي تم بموجب القانون 07/11 [3] ليتم بعدها صدور العديد من المراسيم والقرارات والمذكرات المنهجية التي تشرح وتفسر محتوى هذا القانون، حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص "المحاسبة المالية" وقد تم عرضه من خلال 07 فصول مقسمة إلى 43 مادة كالآتي:

[1] ناصر مراد، **النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني**، مداخلة، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي يومي 17 و18 جانفي 2010، ص 07. (نقلاً عن: علاء بوقفة، الاصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة 2012، ص 74).

[2] عبد الله بن صالح، **أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودو رها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2017/2016، ص 195.

[3] أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

- الفصل الأول: التعاريف ومجال التطبيق (المواد من 02-05)
- الفصل الثاني: الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية (المواد من 06-09)
- الفصل الثالث: تنظيم المحاسبة (المواد من 10-24)
- الفصل الرابع: الكشوف المالية (المواد من 25-30)
- الفصل الخامس: الحسابات المجمعة والحسابات (المواد من 31-36)
- الفصل السادس: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية (المواد من 37-40)
- الفصل السابع: أحكام ختامية (المواد من 41-43)

الشكل رقم (1-4): يوضح محتوى النظام المحاسبي المالي

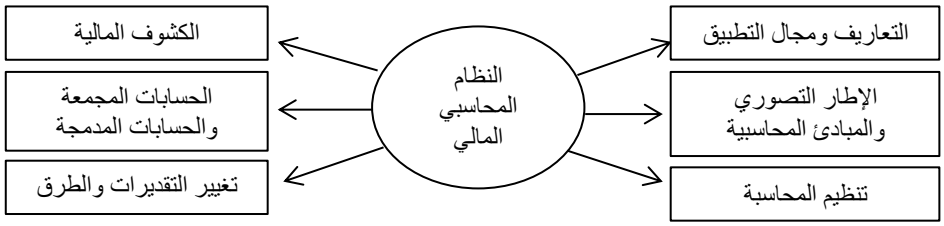

المصدر: مسعود بوخالفي، أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسات الجزائرية، ماجستير، جامعة الأغواط 2013، ص 90.

ثالثاً– مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

يُطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. غير أنه يستثني من هذا التطبيق الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية. [1]

ويمكن حصر المؤسسات الملزمة بمسك المحاسبة المالية فيما يلي:[2]

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- ✓ التعاونيات.
- ✓ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجين للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- ✓ و كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- ✓ ويمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المادة 02، ص 03.
[2] نفس المرجع السابق، المادة 04 و05، ص 03.

رابعاً– مميزات النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بأربع مميزات أساسية وهي: [1]

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي الجزائري مع التطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ محاسبية أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛
- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات وتقييمها وإعداد الكشوف المالية والافصاح عنها، وذلك من خلال التوافق في الممارسة المحاسبية وفقاً للبعد الدولي؛
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحاليين و المحتملين، من خلال توفير معلومات مالية شفافة وذات مصداقية وقابلة للمقارنة؛
- يسمح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة من تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

المطلب الثاني: أسس القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي

إن تبني النظام المحاسبي المالي فرض على المؤسسات الاقتصادية التكيف مع هذا النظام والاطلاع على أسس القياس المحاسبي التي جاء بها، والتي ينبغي تطبيقها على بنود القوائم المالية بغية توفير معلومات تعكس الواقع الاقتصادي للأحداث والمعاملات التي تقوم بها المؤسسة. حيث تناول القرار المؤرخ في 2008/07/26 (والذي يحدد كيفيات تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-156) العديد من النقاط أهمها قواعد التقييم وتسجيل الأصول والخصوم والأعباء والنواتج، وذلك كما يلي:[2]

- قواعد عامة للتسجيل والتقييم: وتتعلق بمجموعة من القواعد العامة والمرتبطة بعملية قياس الاصول والخصوم والأعباء والنواتج؛
- قواعد خاصة للتسجيل والتقييم: وتتعلق بتسجيل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية، المخزون، الإعانات، مؤونات المخاطر والأعباء، القروض والخصوم المالية الأخرى، وكذا تقييم الأعباء والنواتج المالية؛
- نماذج خاصة للتقييم والتسجيل: ويتعلق الأمر بالعمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير، الاندماج، العقود طويلة الأجل، الضرائب المؤجلة، عقد الإيجار التمويلي، العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية، الامتيازات الممنوحة للمستخدمين، تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء الأساسية، ونموذج خاص بالمؤسسات صغيرة.

[1] مسعود بوخالفي، أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الأغواط 2013، ص 89.
[2] أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 03.

أولاً– القواعد العامة للتسجيل والتقييم:

إذا نظرنا إلى أسس القياس المحاسبي حسب القواعد العامة للتقييم والتي جاء بها النظام المحاسبي المالي لوجدنا أن الطريقة الأساسية للتقييم تتم وفق التكلفة التاريخية، وفي بعض الحالات فإنه يتم إعادة تقييم بعض العناصر استناداً إلى النماذج التالية: القيمة الحقيقية؛ قيمة الإنجاز؛ القيمة الحالية.[1]

- ✓ **القيمة الحقيقية** (القيمة العادلة): وقد عرفها النظام المحاسبي المالي بأنها: **"**المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الاصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية**"**[2] وهذا التعريف لا يختلف عن التعاريف الواردة في المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ **قيمة الإنجاز**: وتمثل " المبلغ الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال التنازل عن الأصل بشكل إرادي"[3]، وبالتالي يكفي إعتبار أن المبلغ يمثل قيمة الانجاز حتى ولو تمت المبادلة بين طرفين في إطار عملية تعاقدية معزولة عن صفقات السوق، أي أن هذا المبلغ لا يحدد بشكل مباشر في سوق حرة تتميز بمنافسة عادية، لكنه يأخذ بعين الاعتبار أوضاع السوق.
- ✓ **القيمة الحالية**: وهي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة عند تاريخ التقييم، أو بعبارة أخرى؛ هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل بما فيها القيمة المحصلة عند التخلص منه في نهاية عمره الانتاجي.

وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي جعل طريقة القياس وفق التكلفة التاريخية هي الطريقة الأساسية للتقييم أما الطرق الأخرى (مثل نموذج القيمة العادلة) فإن استعمالها منحصر في تقييم بعض العناصر كالأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية أو بتوفر شروط معينة كما هو الحال بالنسبة للأصول المعنوية.[4]

كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى أحد المقومات التي يرتكز عليها مفهوم القيمة الحقيقية (العادلة) وهي السوق النشطة والتي ألزم توافر الشروط الآتية فيها:[5]

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذه السوق؛
- يمكن أن يوجد بها عادة في كل وقت مشتركون وباعة متفقون؛
- تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور.

[1] نفس المرجع السابق، ص 06.
[2] أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 87.
[3] نفس المرجع السابق، ص 91.
[4] رقايقية فاطمة الزهراء، **إصلاح وتكييف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول: "معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية- متطلبات التوافق والتطبيق" جامعة سوق أهراس، يومي: 25-05/26/ 2010.
[5] مسعود بوخالفي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

ثانياً– القواعد الخاصة للتقييم:

نحاول من خلال هذا المحور التركيز على أسس القياس المحاسبي للعناصر التي رخص النظام المحاسبي المالي بقياسها وفق محاسبة القيمة العادلة، ونحاول إجراء مقارنة بسيطة بينها وبين طرق التقييم التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية:

1– الأصول الثابتة المادية

تساهم الاصول الثابتة الملموسة بشكل جوهري في مساعدة المؤسسة على القيام بأنشطتها الرئيسة من خلال استخدام هذه الاصول في عمليات إنتاج أو توريد البضائع والخدمات، أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية. وقد نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) على أن الاصول الثابتة المادية ينبغي أن تسجل عند تملكها بالتكلفة (تكلفة الاقتناء أو تكلفة الإنتاج) وتتضمن التكلفة في هذا المجال جميع التكاليف الضرورية التي تتحملها المؤسسة حتى يصبح الاصل جاهزاً للاستخدام، وعند إعادة تقييمها ينبغى أن يكون ذلك حسب نموذج التكلفة (التكلفة مطروحاً منها مجمع الاهتلاك ومجمع خسائر تدني القيمة) أو حسب نموذج القيمة العادلة، على أن يستخدم هذا الاخير شريطة أن يكون بالإمكان قياس القيمة العادلة للأصل بشكل موثوق[1] ، وهو ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.[2]

غير أن الاختلاف يكمن في ما يلي:[3]

– التصنيف: تصنف العقارات الموظفة (الاستثمارات العقارية) حسب (SCF) ضمن الأصول الثابتة المادية كأنها أصل مادي عادي لأنها غير موجهة للإنتاج أو تقديم خدمات، وغير موجهة للبيع، إلا أن هذا التصنيف يختلف حسب معايير المحاسبة الدولية (IAS 40)، التي تعتبر أنه رغم طبيعة هذه الأصول هي مادية، إلا أنها تصنف ضمن الأصول المالية لأن الهدف من استخدامها هو مالي.

– الاهتلاكات: طرق الاهتلاك المعتمدة حسب المعايير المحاسبية الدولية هى الاهتلاك الثابت، المتناقص، وحدات الانتاج ووحدات النشاط. أما (SCF) فقد أضاف على ذلك نوع آخر وهو الاهتلاك المتصاعد.

– الإصلاحات طويلة الأجل على الأصول الثابتة: ينص النظام المحاسبي المالي على تشكيل مؤونة لها، إلا أن معايير المحاسبة الدولية لا تعترف بها.

– الاصول الثابتة قيد الانجاز: نجد أن المعايير المحاسبية الدولية لا تعترف بها ضمن الاصول الثابتة لأنها لا تستوفي الشروط (شرط الحصول على المنافع). إلا أن النظام المحاسبي المالي يعترف بها ويصنفها ضمن (حـ/23)

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص237، 243، 246.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 08 و10.
[3] حجاج زينب، مريم تواتي، **أثر التوافق المحاسبي في المعالجة المحاسبية للتثبيتات بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة "، جامعة البليدة، 13- 2011/12/14 ، ص 05. (نقلا عن: علاء بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص 102).

❖ **وفي إطار المعالجة البديلة المرخص بها**، فقد نص (SCF) إلى أنه بالإضافة إلى المعالجة المرجعية المنصوص عليها والتي تقضى بتقييم الأصول الثابتة العينية عند تسجيلها الأولي بتكلفتها منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة، يرخص للمؤسسة بطريقة أخرى للتقييم وهي إدراج هذه التثبيتات في الحسابات بالمبلغ المعاد تقييمه بالقيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة تقييمه منقوصاً منه مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة. [1]

وفي ذات السياق، أشار (SCF) الى أن القيمة العادلة للأراضى والمباني ومنشآت الانتاج هى في العادة قيمتها في السوق، وتحدد هذه القيمة استناداً إلى تقدير يجريه مقومون محترفون مؤهلون.

كما أن تكرار عملية إعادة التقييم تعتمد على التغيرات في القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه، فإذا اختلفت قيمته العادلة اختلافاً جوهرياً عن قيمته المحاسبية، فان إجراء إعادة التقييم يصبح أمراً ضرورياً ويتطلب ذلك إعادة تقييم سنوية. أما عناصر الاستثمارات التي لا تواجه تغيرات كبيرة في قيمتها العادلة فيمكن الاكتفاء بإجراء إعادة التقييم كل ثلاث أو خمس سنوات. [2]

وبعد إعادة التقييم، تحدد المبالغ القابلة للإهتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها.

وفي هذا الاطار، وبعد عملية إعادة التقييم، إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه فإن هذه الزيادة تقيد مباشرة في الأموال الخاصة ضمن حساب فرق إعادة التقييم حـ/ 105، أما إذا كانت إعادة التقييم الإيجابية تعوض إعادة تقييم أخرى سلبية لنفس الأصل خلال فترات سابقة وتم إدراجه كعبء فتدرج إعادة التقييم الإيجابية في الحسابات كمنتوج.

وإذا كانت هناك خسارة في القيمة (إعادة تقييم سلبية) فإن هذه الخسارة تنسب الى فارق إعادة تقييم سبق إدراجه في الحسابات كرؤوس أموال خاصة. ويقيد الرصيد (فارق إعادة التقييم السلبية الصافية) كعبء من الأعباء، وبالتالي تنخفض قيمة احتياطي إعادة التقييم. [3] وهو ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي (IAS16). [4]

❖ **وفي الحالة الخاصة بالأصول البيولوجية:**

نص المعيار المحاسبي (IAS41) على أنه ينبغي قياس الاصول البيولوجية (مثل الماشية والاشجار المثمرة) عند الاعتراف المبدئي في تاريخ كل ميزانية **بمقدار قيمتها العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع**، باستثناء الحالة التي لا يمكن تحديد القيمة العادلة بموثوقية فإنه يتم قياس الاصل البيولوجي عندها بتكلفته مطروحاً منها أي اهتلاك متراكم وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة. كما يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناجمة عن الاعتراف الأولي بأصل بيولوجي بقيمته العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع أو أي تغيرات

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 10- 11.
[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، الحزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر 2009، ص 98.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 11.
[4] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 247.

ضمن قائمة الدخل للفترة المرتبطة بها.[1] وهو ما نص عليه النظام المحاسبي المالي بالضبط.[2] إلا أن هذا الاخير لم يقدم بالتفصيل شرح لطبيعة النشاط الزراعي وخصوصية المؤسسات الناشطة في هذا القطاع.

وفي ذات السياق، فقد نص (IAS41) على أنه ينبغي قياس المنتجات الزراعية التي تم حصادها من الاصل البيولوجي (مثل الحليب والصوف والثمار) **بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع.** وتعتبر هذه القيمة المحددة للمنتجات الزراعية هي التكلفة في ذلك التاريخ عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (2) "المخزون"، حيث ستتحول المنتجات الزراعية الى بضاعة بعد الحصاد. كما يفترض هذا المعيار أن المنتجات الزراعية يمكن قياس قيمتها بموثوقية دائماً، وبالتالي يجب أن تطبق عليها محاسبة القيمة العادلة دائماً. كما يمكن الاشارة الى أن التكاليف المقدرة عند نقطة البيع تشمل ما يلي: [3]

- عمولات الوسطاء والمتعاملين في سوق المنتجات الزراعية؛
- الرسوم المفروضة من قبل الهيئات المنظمة لعمل بورصة السلع؛
- أية رسوم وضرائب قيمة مضافة على المنتجات الزراعية (رسوم التحويل).

ولا تشمل هذه التكاليف مصاريف نقل المنتج البيولوجي الى سوق المنتجات البيولوجية والمصاريف الأخرى اللازمة لنقل تلك المنتجات.

وإذا رجعنا الى النظام المحاسبي المالي نجد بأنه أشار في فقرة "الحالة الخاصة بالمنتوج الزراعي" ضمن محور المخزونات، أنه ينبغي قياس المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولي، و عند كل تاريخ إقفال بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع. ويتم إظهار الارباح أو الخسائر الناتجة عن فروقات التقييم بالقيمة العادلة ضمن حسابات النتائج للسنة المالية التي حدثت فيها.[4] وهو ما نص عليه المعيار (IAS41).

❖ الحالة الخاصة بالعقارات الموظفة

يشمل العقار الموظف أي ملك عقاري (أرض، بناية أو جزء من بناية) مملوكاً لتقاضى أجر أو تثمين رأس المال، وقد أشار النظام المحاسبي المالي إلى أنه بعد إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية بتكلفتها باعتبارها تثبيتاً مادياً، يمكن القيام بتقييمها لاحقاً إما بتكلفتها منقوص منها جميع الاهتلاكات وخسائر القيم حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيتات المادية، وإما استناداً إلى قيمتها العادلة. و في حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة الحقيقية لأي عقار توظيف تحوزه المؤسسة اختارت طريقة القيمة الحقيقية تحديداً ذا مصداقية، فإن هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة التكلفة، وتقدم معلومات عن ذلك في الملحق.[5]

كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى أنه تدرج الارباح أو الخسائر الناجمة عن تغير القيمة العادلة للعقار الموظف ضمن حسابات النتائج للسنة المالية التي حصلت فيها.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 632.
[2] أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 10.
[3] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره ، ص 632.
[4] أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 13.
[5] نفس المرجع السابق ، ص 10.

2- الأصول الثابتة المعنوية:

عرف النظام المحاسبي المالي الأصول الثابتة غير الملموسة بأنها عبارة عن أصول غير نقدية وغير مادية، قابلة للتحديد، مراقبة ومستعملة من طرف المؤسسة في إطار نشاطها العادي، وتشتمل على سبيل المثال: العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، رخص الاستغلال الأخرى، مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري. وحتى يتم الاعتراف بالأصول المعنوية وإدراجها في الحسابات وجب توفر الشروط التالية:[1]

- ✓ إذا كان من المحتمل أن تحصل المؤسسة من خلاله على منافع اقتصادية مستقبلية؛
- ✓ أن كانت تكلفة الأصل يمكن تقييمها بصورة صادقة.

وهي تقريباً نفس المفاهيم التي قدمها المعيار المحاسبي الدولي رقم 38، غير أنهما يختلفان في طريقة إطفاء الأصول المعنوية، فحسب المعيار (IAS38) فقد تم تقسيم الأصول غير الملموسة من حيث قابليتها للإطفاء الى فئتين هما: الاصول المعنوية التي يتوجب إطفائها نظراً لوجود عمر إنتاجي محدد لها أو فترة محددة للاستفادة منها واستخدامها، والاصول المعنوية التي يتوجب عدم إطفائها نظراً لعدم وجود عمر إنتاجي محدد لها أو فترة محددة للاستفادة منها.[2] في حين أن النظام المحاسبي المالي لم يتطرق للأصول المعنوية غير القابلة للإطفاء، وإنما حدد أقصى مدة لإطفائها وهي 20 عاماً.[3]

❖ **وفي إطار المعالجة البديلة المرخص بها**، فقد أشار النظام المحاسبي المالي إلى أنه يمكن لأي تثبيت معنوي تم تقييمه سابقاً على أساس تكلفته، أن يتم إعادة تقييمه بعد إدراجه الأولي حسب نفس شروط المعالجة المحاسبية المطبقة على التثبيتات العينية. غير أن هذه المعالجة لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة العادلة للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشط.[4]

3- الأصول المالية غير الجارية

تشمل التثبيتات المالية تلك القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض بيعها وإنما لاستعمالها بصفة دائمة (أي لعدة دورات)، وتتمثل عموماً في الأسهم والسندات. حيث يمثل السهم حصة أو مقدار الاشتراك في رأس مال شركة مساهمة، أما السند فهو يمثل تعهد مكتوب من المقترض بدفع مبلغ من المال لحامله بتاريخ معين نظير فائدة مقدرة.

وقد حدد النظام المحاسبي المالي أربعة فئات للأصول المالية غير الجارية وذلك تبعاً لنفعيتها أو لدواعي اقتنائها، وهي:[5]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 8.
[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 551.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 09.
[4] نفس المرجع السابق، ص 11.
[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 11.

- ✓ سندات المساهمة والديون الملحقة التي تسمح للمؤسسة بعد امتلاكها بأن تمارس نفوذاً على الشركة التي تصدر السندات، أو أن تمارس رقابتها (مثل المشاركة في الفروع، الكيانات المشاركة لها أو الزميلة، والمؤسسات المشتركة أو تحت الرقابة المشتركة.)
- ✓ السندات المثبتة لنشاط المحفظة، والموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها.
- ✓ السندات المثبتة الأخرى، والتي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل والتي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها أو ينوي الاحتفاظ بها.
- ✓ القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا يسعها القيام ببيعها في الأمد القصير، (مثل الديون لدى الزبائن، وغيرها من ديون الاستغلال أو القروض المقدمة لأطراف أخرى لأكثر من سنة).

وفي ذات السياق، فقد أشار النظام المحاسبي المالي إلى طريقة تقييم هذه الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي ينبغي أن تدرج بتكلفتها والتي هي القيمة الحقيقية (العادلة) لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة، والرسوم غير المسترجعة، ومصاريف البنك.[1] وهو ما نص عليه معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS 9)[2]

أما في حالة القياس اللاحق للأصول المالية، فيمكننا تصنيف الأصول المالية السابقة الذكر الى نوعين، الاصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة والأصول المالية المقاسة بالتكلفة المهتلكة، وذلك كما يلي:

أ– فئة الأصول المالية المعدة للبيع:[3] وتتمثل عموماً في الأصول المالية التي تمت حيازتها لغرض التنازل عنها لحقاً، وكذا السندات المثبتة لنشاط المحفظة، ويتم إعادة تقييمها في نهاية السنة على أساس قيمتها الحقيقية (القيمة العادلة) و ذلك كما يلي:

- ✓ بالنسبة للسندات المدرجة في السوق المالي يتم تقييمها على أساس سعرها المتوسط خلال الشهر الاخير من السنة المالية؛
- ✓ بالنسبة للسندات غير المدرجة في السوق المالي تُقيّم بقيمتها التفاوضية المحتملة(سعر البيع المحتمل).

وتدرج فوارق التقييم الناتجة عن القياس اللاحق مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة.

ب– فئة الأصول المالية المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق و كذا القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان:[4] ويتم إعادة تقييمها وفق **التكلفة المهتلكة***، وتخضع عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص القيمة طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول.

---

[1] نفس المرجع السابق، الفقرة (2.122) ص 12.

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص .754

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، الفقرة (3.122) و (5.122)، ص 12.

[4] نفس المرجع السابق الفقرة، (6.122)، ص 12.

* يقصد بالتكلفة المهتلكة المبلغ الأولي الذي قُوِّمَ به الاصل أو الالتزام المالي عند إدراجه في الحسابات مستبعد منه الديون الرئيسية المسددة ومضافاً إليه (أو محذوفاً منه) الاهتلاك المتجمع لأي فارق بين المبلغ الاصلي والمبلغ عند استحقاقه، ويطرح منه كل تخفيض ناتج عن خسارة في القيمة أو عدم قابلية التحصيل.

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن هناك توافق في متطلبات قياس الأصول المالية بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، حيث صنفها المعيار (IFRS9) كذلك إلى أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة وأصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة [1]، غير أن الاختلاف يكمن في العناصر التي تتضمنها كل فئة من هاته الفئات، كما أن شرح متطلبات القياس والعرض والافصاح للأصول المالية وفق المعايير IAS32، IAS39، IFRS7، IFRS9 كانت أكثر وضوحاً من (ن.م.م) و الذي لم يعالجها إلا بصورة ملخصة. ومن بين أهم نقاط الاختلاف كذلك في متطلبات القياس بالقيمة العادلة نجد أن (ن.م.م) أشار إلى استخدام طريقة السعر المتوسط في الشهر الأخير من السنة المالية عند القياس اللاحق، غير أن المعايير المحاسبية الدولية لم تتطرق لذلك.

4- المخزونات:

نص النظام المحاسبي المالي على أنه يتم تقييم المخزونات عند دخولها إلى المخازن بتكلفتها (تكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج)، وعند إعداد القوائم المالية في نهاية السنة وعملاً بمبدأ الحيطة والحذر فإنه يتم تقييم المخزون وفقاً لقاعدة التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق (قيمة الإنجاز الصافية*) أيهما أقل. ويتم الاعتراف بأي انخفاض في قيمة المخزونات في الحساب كعبء ضمن حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من قيمته القابلة للتحصيل الصافية. أما من حيث طرق التقييم فقد أشار النظام المحاسبي المالي إلى استعمال طريقة التكلفة الوسطية المرجحة "PEPS" أو طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً "FIFO".[2]

وفيما يخص "الحالة الخاصة بالمنتوج الزراعي" فقد تم التطرق إليها أعلاه في محور "الأصول البيولوجية".

وبمقارنة طرق تقييم المخزونات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، نجد أن النظام المحاسبي المالي قد اعتمد على نفس طرق القياس المعتمدة في المعيار IAS2.[3]

5- الإعانات الحكومية

نص النظام المحاسبي المالي على أنه ينبغي الاعتراف بالإعانات الحكومية بما في ذلك الاعانات غير النقدية والمقيمة بالقيمة العادلة، عند توفر الشرطين التاليين معاً:

- أن المؤسسة تمتثل للشروط المتعلقة بالإعانات؛
- أن الإعانات سيتم استلامها فعلاً.

و يتم الاعتراف بالإعانات الحكومية كإيراد في حسابات النتائج خلال المدة الزمنية (سنة مالية أو عدة سنوات) اللازمة لمقابلتها مع التكاليف المتعلقة بالوفاء بشروط الإعانة، وعلى أساس منتظم. وهي نفس الشروط التي تطرق إليها المعيار (IAS20).[4]

---

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 751.

* قيمة الإنجاز الصافية: وهي سعر البيع المقدر للمخزون مطروحاً منه تكلفتي الإتمام (التكلفة المقدرة لإتمام التصنيع إذا كان المخزون لم يكتمل تصنيعه بعد) والتسويق (التكاليف المقدرة والضرورية لإتمام عملية البيع).

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 13.

[3] أنظر: محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[4] أنظر:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 14.
- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص337، 338.

6- القروض والخصوم المالية الأخرى

أشار النظام المحاسبي المالي إلى طريقة تقييم القروض والتي ينبغي أن تدرج بتكلفتها المتمثلة في القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

كما أشار إلى أن تكاليف الاقتراض (مصاريف الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتحملها المؤسسة نتيجة الاقتراض) ينبغي أن تدرج في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المرتبطة بها، و يمكن كذلك أن تدمج في تكلفة الأصل وذلك في حالة ما إذا تطلبت عملية شراء أو بناء أو إنتاج الأصل مدة طويلة من التحضير قبل أن يستعمل أو يباع (أكثر من 12 شهراً) وهذا وفق المعالجة البديلة المسموح بها.

أما الخصوم المالية الأخرى يتم تقييمها عند الاعتراف الأولي حسب تكلفتها، ثم تُقيم لاحقاً حسب التكلفة المهتلكة* باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم لاحقاً بالقيمة العادلة. [1]

المطلب الثالث: واقع البيئة المحاسبية في الجزائر والتحديات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة تخدم مختلف المستخدمين، خاصة المستثمرين بالبورصة، وتساعدهم في اتخاذ القرارات، غير أن عملية تطبيقه لا زالت لحد الآن تواجه تحديات كبيرة خاصة فيما يتعلق بعملية القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، بسبب عدم استجابة البيئة المحيطة بالمحاسبة في الجزائر عموماً، وضعف أداء البورصة على وجه الخصوص.

وللوقوف على التحديات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، وجب علينا تحليل واقع البيئة المحاسبية في الجزائر استناداً للمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسات (تركيبة وثقافة المؤسسات الاقتصادية، النظام الجبائي، نظام التمويل) مع التركيز على حالة البورصة في الجزائر والتي يفترض أن تكون الفاعل الرئيسي في تحديد القيمة العادلة لمختلف الأصول، كما نحاول إبراز واقع مهنة المراجعة الخارجية ونظام التعليم والتكوين المحاسبي، بالإضافة التحديات المرتبطة بواقع الاقتصاد الجزائري بشكل عام. وكل ذلك تمهيداً لاستخلاص المعوقات والتحديات التي تقف وراء تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، ما يسمح بتقديم حلول واقعية تشمل جميع العوامل البيئية المحيطة بالمحاسبة في الجزائر.

* التكلفة المهتلكة لأي خصم مالي هي المبلغ الذي تم به تقييم الخصم المالي عند إدراجه الأصلي في الحسابات مطروحاً منه التسديدات الرئيسية، ومضافاً (أو منقوصاً) منه الاهتلاك المجمع لكل فارق بين المبلغ الاصلي والمبلغ عند استحقاقه.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 14.

أولاً– تحديات مرتبطة بمكانة و دور البورصة الجزائرية

تعود فكرة إنشاء بورصة الجزائر إلى أعقاب الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في نهاية الثمانينات، وفي هذا الاطار صدرت قوانين اقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة والمتمثلة أساساً في القوانين التالية: [1]

– القانون 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية؛

– القانون 03/88 الصادر بتاريخ 1988/08/17 المتعلق بإنشاء 08 صناديق لمساهمات الدولة.

وقد قسم رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية الى عدد من الاسهم التي توزع ما بين صناديق المساهمة، وبذلك تحولت الشركات العمومية إلى شركات مساهمة تساير أحكام القانون التجاري، ومنه لا يمكن تصور نظام لشركات المساهمة بدون إنشاء سوق مالية تتبادل فيها هذه الاسهم، لذا ظهرت الحاجة لإنشاء بورصة الجزائر كآلية تمويل بديلة وتستجيب إلى مرحلة انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق.

غير أنه خلال فترة التحول إلى اقتصاد السوق، كانت هناك العديد من المشاكل التي تعيق إنشاء سوق مالي في الجزائر لعل أهمها هو أن نظام المعلومات الاقتصادية لم يكن يحظى آنذاك بأي أهمية، فهذا النظام الذي كان من المفروض أن يضمن الشفافية والسير الحسن للسوق المالي كان قاصراً عن تحقيق الاهداف المرجوة منه، كما أن النظام الاحصائي للمعلومات المالية والمحاسبية هو الآخر يتميز بنقائص كبيرة جداً، خاصة فيما يتعلق بالتأكد من هذه المعلومات وكذا حرية سيرها، حيث كان الاطلاع على ميزانية المؤسسات والبنوك أمراً صعباً بحجة سرية هذه الاخيرة.[2]

بعد سنة 1990، وبعد أن حصلت معظم المؤسسات العمومية على استقلاليتها وكذا إنشاء صناديق المساهمة، اتخذت الحكومة جملة من الاجراءات أهمها إنشاء مؤسسة تسمى شركة القيم المتداولة مهمتها تشبه الى حد كبير مهمة البورصة في الدول المتقدمة. تأسست بفضل صناديق المساهمة الثمانية برأس مال قدره 320000 دج، يديرها مجلس إدارة متكون من ثمانية أعضاء، كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة.[3]

وبتاريخ 28 ماي 1991 كان صدور أولى التشريعات الخاصة بالبورصة من خلال المرسومين التشريعيين 91-169 و91-170، حيث جاء هذين المرسومين لتقنين التعامل بما يسمى بالقيم المنقولة وقد حدد التشريع في هذا المجال بوضوح شروط إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات[4]، كما تم بموجبها تغيير تسمية شركة القيم المنقولة لتصبح بورصة القيم المنقولة، وذلك أملاً في تحقيق انطلاقة فعلية لها، الأمر الذي لم يتحقق، فقد مرت بعدها بفترة جمود كلي بسبب ضعف رأسمالها الاجتماعي وعدم وضوح المهام الموكلة إليها، ولعدة أسباب

[1] سعيداني رابح، **الخوصصة عن طريق بورصة الاوراق المالية- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2013/2012، ص 144.

[2] أعراب عبد العزيز، **تمويل المؤسسات عن طريق السوق المالي- حالة مؤسسة صيدال في بورصة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 91.

[3] سعيداني رابح، مرجع سابق، ص 144.

[4] سوامس رضوان و بوقلقول الهادي، **واقع بورصة الجزائر وآفاق تنشيطها**، مداخلة، الملتقى الدولي حول "السوق المالي بين النظري و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية"، جامعة عنابة يومي: 24 و 25 نوفمبر 2008.

أخرى.[1] وأمام هذه المشاكل تم رفع رأسمالها في فيفري 1992 الى 9.320.000 دج. واتخذت هذه الشركة رسمياً تسمية " بورصة القيم المتداولة"[2]

واستكملت المبادرات السابقة بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-10 الصادر بتاريخ 23 ماي 1993[3] متبنياً إنشاء بورصة الجزائر، وقد فرض هذا القانون مجموعة التنظيمات الجديدة تمهيداً لقيام بورصة عصرية، مثل: كيفية تسيير جلسات التداول، حماية المستثمرين، طرق اكتشاف التلاعب بالأسعار والعقوبات المترتبة عن ذلك، وغيرها من المسائل التفصيلية. ولعل أبرز ما أفرزته هذه التشريعات هو منح الأفراد إمكانية المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات، بعد أن كانت صناديق المساهمة الجهة الوحيدة التي يُمكنها ذلك. لكن؛ وككل الجهود التشريعية السابقة لم ينتج عن هذه التنظيمات أي أثر مادي ملموس على حركية البورصة.[4]

وتوالى بعد ذلك صدور عدد من المراسيم والقوانين والانظمة قصد استكمال شروط قيام بورصة الجزائر، والمتمثلة في:[5]

- المرسوم التنفيذي رقم 94-175 المؤرخ في 1994/06/13، يتضمن تطبيق المواد 21، 22، 29 من المرسوم التشريعي رقم 93-10.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-176 المؤرخ في 1994/06/13، يتضمن تطبيق المادة 61 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة.
- المرسوم التنفيذي رقم 08/96 المؤرخ 1996/01/10 المتعلق بنظام هيئات التوظيف الجماعي للأوراق المالية.
- الأمر رقم 96-10 المؤرخ في 1996/01/10، يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 1993/05/23 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-102 المؤرخ في 1996/03/11، يتضمن تطبيق المادة 32 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة.
- النظام رقم 03/96 المؤرخ 1996/07/03 المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وكذا واجباتهم.
- النظام رقم 97-01 المؤرخ في 1997/11/18 والمتعلق بمساهمة الوسطاء في عمليات البورصة في رأسمال شركة ادارة بورصة القيم المنقولة.
- النظام رقم 97-03 المؤرخ في 1997/11/18 والمتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة.
- القرار رقم 02/97 المؤرخ في 1997/11/18 المتضمن شروط تسجيل الأعوان المؤهلين للقيام بتداول القيم المنقولة في البورصة.

---

[1] خليفاتي جمال، **تعزيز دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار المالي بالجزائر- دراسة إستطلاعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2015/2014، ص 203.
[2] سعيداني رابح، مرجع سابق، ص 145.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 34، الصادر بتاريخ 23 ماي 1993.
[4] خليفاتي جمال، مرجع سابق، ص 203.
[5] الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر (http://www.sgbv.dz) تاريخ الاطلاع 2017/10/01.

– النظام رقم 04/97 المؤرخ في 1997/11/25 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.
– القانون رقم 03-04 المؤرخ في 2003/02/17، يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 1993/05/23 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والمتمم.
– النظام رقم 04-02 المؤرخ في 2004/11/10، والمتعلق بشروط التداول خارج البورصة للسندات المسعرة في البورصة.
– النظام رقم 09-03 المؤرخ في 2009/11/18، الذي يحدد قواعد حساب العمولات التي تتلقاها شركة تسيير بورصة القيم المنقولة من العمليات التي تجرى في البورصة.
– النظام رقم 12-01 المؤرخ في 2012/01/12 الذي يعدل ويتمم النظام رقم 97-03 السابق ذكره.
– النظام رقم 15-01 المؤرخ في 2015/04/15 والمتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم.

هذا وقد كانت أولى جلسات التداول لبورصة الجزائر في سبتمبر 1999، حيث تم في البداية اختيار ثلاثة شركات عمومية لإدراجها في البورصة و هي: مؤسسة رياض سطيف؛ مجمع صيدال؛ فندق الأوراسي، وبعد التحضير وتقييم الشركات تم إصدار الأوراق المالية المتعلقة بهذه المؤسسات وتم طرحها في السوق.[1]

❖ كما تجدر الاشارة الى أن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة في الجزائر حالياً تتشكل من قسمين: سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين، [2]

1) **سوق سندات رأس المال**: ويتم التداول على هذه السندات مرتين في الأسبوع (يومي الاثنين والأربعاء)، وتتكون هذه السوق من:

أ – السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد بها حالياً خمسة (05) شركات للأسهم مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي: (مجمع صيدال، بيوفارم، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، وأليانس للتأمينات، مؤسسة المصبرات الجديدة الجزائرية– رويبة)؛

ب– سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12-01 المؤرخ في 01/12/ 2012[3]، المعدّل والمتمّم للنّظام رقم 97-03 المؤرخ في 1997/11/18 المتعلّق بالنّظام العام لبورصة القيم المنقولة. ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق مُحكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

[1] بوفافة وداد، جاوحدو رضا، **الإفصاح المحاسبي و كفاءة الأسواق المالية للحد من خطر الاستثمار المالي**، مداخلة، الملتقى الدولي حول: السوق المالي بين النظري و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة يومي: 24 و 25 نوفمبر 2008.
[2] موقع بورصة الجزائر: http://www.sgbv.dz/ (تاريخ الاطلاع في: 2017/10/01).
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012.

2) **سوق سندات الدين**: وتتكون من:

أ – سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية و الدولة.

ب– سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وقد تأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حالياً 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري.

ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7 و10 و15 عاماً، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

الشكل رقم (4-2): يوضح أقسام التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة في الجزائر

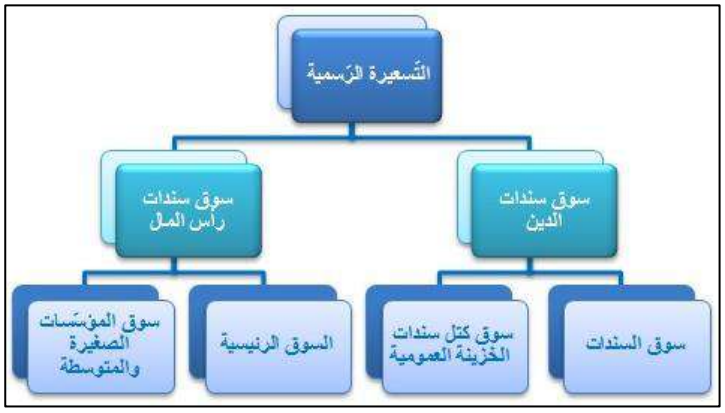

المصدر: موقع بورصة الجزائر: http://www.sgbv.dz/ (تاريخ الاطلاع في: 2017/10/01).

❖ أما فيما يتعلق بالهيئات التنظيمية لبورصة الجزائر، هناك ثلاث هيئات تشرف على تنظيمها وتسييرها، وهي:[1]

➢ **لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة** (COSOB): تشكل سلطة سوق القيم المنقولة؛ وتتمثل مهامها أساساً في تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة، ولا سيما من خلال الحرص على :

✓ حماية المستثمرين في القيم المنقولة؛
✓ السير الحسن وشفافية سوق القيم المنقولة.

➢ **شركة تسيير بورصة القيم المنقولة** (SGBV): تعمل على ضمان السير الحسن للعمليات المتداولة في البورصة، وذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

✓ التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛
✓ التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير؛
✓ نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.

ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت اشراف ومراقبة لجنة تنظيم عمليات البورصة (COSOB).

[1] الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر (http://www.sgbv.dz) تاريخ الاطلاع 2017/10/01.

- **المؤتمن المركزي على السندات:** ويهتم بمسك الحسابات وحفظ السندات المتداولة في البورصة. وقد تم تحديد دور المؤتمن المركزي بموجب القانون 03-04 المؤرخ في 2003/02/17، ويُعنى المؤتمن المركزي (الجزائر للمقاصة) بالعمليات التالية:

✓ فتح وإدارة الحسابات الجارية للسندات المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافظي السندات المتدخلين (TCC)؛
✓ مركزة حفظ السندات مما يسهل انتقالها بين الوسطاء الماليين؛
✓ إنجاز المعاملات على السندات لفائدة الشركات المصدِرة، (توزيعات الأرباح، زيادة رأس المال...)؛
✓ الترقيم القانوني للسندات المقبولة في عملياته، وفقاً للمعايير الدولية (ISIN: الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية)؛
✓ نشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

كما أن إنشاء هذه الهيئة يساعد على تقليل التكاليف وآجال عمليات التسوية/ التسليم وغيرها من العمليات المتعلقة بالسندات (استلام توزيعات الأرباح والفوائد وممارسة الحقوق ...).

❖ كما تجدر الاشارة أن بورصة الجزائر حالياً تتضمن تسعة وسطاء في عمليات البورصة يمثلون البنوك العمومية التالية:[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الجزائر الخارجي BEA، البنك الوطني الجزائري BNA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، القرض الشعبي الجزائري CPA، والبنك الخاص BNP Paribas El Djazair، و Société Générale Algérie، وشركة خاصة Tell Markets.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه رغم الدور الكبير الذي يلعبه السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات مازال محدوداً جداً نظراً لضعف أداء البورصة والتداول الأسبوعي للأسهم والسندات فيها وقلة حجم التداول مقارنة بما هي عليه البورصات الدولية. وذلك راجع لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي في الجزائر.

وفي هذا الصدد، أشار وزير الاستشراف والإحصاء الأسبق "بشير مصيطفى" إلى أن الجزائر في الواقع ليست بحاجة إلى بورصة، وعزا ذلك إلى طبيعة الشركات الجزائرية التي قسمها إلى شركات عمومية، وأخرى خاصة. فالشركات العمومية حسبه لا تحتاج للحصول على تمويل من طرف البورصة، لأن لديها مصادر تمويل بديلة تتمثل في الخزينة والبنوك العمومية، مما يفسر وجود عدد قليل جداً من الشركات العمومية المدرجة.

أما شركات القطاع الخاص فصنفها الى نوعين، عائلية تعتمد على تمويل ذاتي، كونها تمتلك إمكانيات مالية ضخمة، ولا تحتاج إلى تمويل البورصة، والقسم الثاني يمثل الشركات المتوسطة والصغيرة، حيث تفتقد 98% منها للشروط المؤهلة للدخول في البورصة، لأن أعمالها ضعيفة. وبالنسبة للشركات المتبقية والتي تقدر نسبتها بـ

[1] الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر (http://www.sgbv.dz) تاريخ الاطلاع 2017/10/01.

2% فهي شركات عائلية لا تحتاج إلى تمويل من البورصة، لعدم وجود إمكانية للتوسع في الإنتاج بسبب غياب التنافسية في السوق. وبالتالي فإن مشكل البورصة في الجزائر هو مشكل هيكلي متعلق بنمط الاقتصاد المنفتح على الاستيراد، ولا يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالتوسع، لأنها تجد نفسها أمام كثرة المخزون، وعدم القدرة على التسويق.[1]

كما يرى خبراء آخرون أن سبب ضعف البورصة الجزائرية راجع الى أن الجزائر لا تمتلك منظومة صناعية، ولا تجارية قوية، تسمح بممارسة النشاط البورصي. بالإضافة الى غياب ثقافة البورصة في العقلية الاستثمارية الجزائرية والتي مازالت لم تترسخ بعد، كما أن منطق رجل الأعمال الجزائري هو منطق التاجر التقليدي، الذي لا يعتمد على الأدوات الحديثة في تطوير مؤسسته. ضف الى ذلك أن الكثير من الجزائريين يعتقدون أن البورصة "منظومة ربوية" خاصةً فيما يتعلق بالسندات، وهم يعتبرون أن "معاملاتها محرمة شرعاً، ولا يجوز التعامل بها".[2]

ويرى آخرون أن ارتفاع معدلات التضخم –خاصة في الدول النامية– من بين أبرز الاسباب التي لا تشجع المستثمرين على الدخول للبورصة، بالإضافة الى تعاظم ظاهرة الاقتصاد الموازي والذي يشجع المتعاملين الاقتصاديين للتعامل خارج الأطر المتعارف عليها، حيث يمثل الاقتصاد الموازي نسبة تتراوح بين 35% و 40% من اقتصاديات الدول النامية، وهو ما يضيع فرصة كبيرة على تفعيل عمل البورصة.[3]

وبالرغم أن مسؤولي البورصة الجزائرية يسعون إلى استقطاب أربعين شركة، إلا أن عدد الشركات المدرجة في البورصة حالياً لم يتجاوز خمس شركات فقط.

ويرى الباحث أن غياب الإرادة الحقيقية في تطوير البورصة والنهوض بها هو أهم سبب في ضعف أداء البورصة في الجزائر، فحسب دراسة (خليفاتي، 2015)[4] خلُصت إلى أن النهوض بالبورصة وتطويرها وتنشيط الاستثمار المالي بالجزائر مرتبط أساساً بإصلاح المتغيرات البيئية ذات العلاقة بها، إذ لا يمكن الحديث عن استثمار مالي حقيقي في الجزائر دون وجود بيئة واضحة ومتجانسة تضم مجموعة منفتحة ومتطورة من المتغيرات السياسية، القانونية، الإدارية، وغيرها. ومن غير المجدي كذلك الحديث عن سُبل تحسين وتطوير الاستثمار المالي بدون معالجة واجتثاث ثقافة السرية السائدة لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، في مقابل نشر ثقافة الإفصاح والشفافية في أوساط هذه المؤسسات سواءً المؤسسات الاقتصادية الخاصة، أو التابعة للقطاع العام، بل وحتى الهيئات الإدارية العمومية، لتُشَكِّل في النهاية بيئة متكاملة وواضحة المعالم، ما يقلص من درجة المخاطرة لدى مختلف المتعاملين وعلى رأسهم المستثمرين، ويحفز كذلك أصحاب المشاريع على الاستثمار الحقيقي، باعتبار أن البيئة الكلية للاستثمار شفافة وواضحة، الأمر الذي يسمح بحساب معدل العائد ودرجة المخاطرة في ظل التأكد التام.

[1] تقرير بعنوان: **البورصة الجزائرية الأضعف عربياً**، منشور على موقع "الجزيرة نت" الاخباري (تاريخ النشر: 2015/08/21) على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/8/21/

[2] نفس المرجع السابق.

[3] حمزة عرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية ـ متطلبات التوافق والتطبيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس 2013/2012، ص 165.

[4] خليفاتي جمال، مرجع سبق ذكره، ص 325.

بعد ذلك يمكن دفع أصحاب المشاريع ومسيري المؤسسات الاقتصادية القائمة إلى التوجه لطلب التمويل بواسطة البورصة. وذلك من خلال تبسيط إجراءات التسجيل والإدراج في البورصة وكذا الاعتماد على الإعفاءات الجبائية وغيرها من التحفيزات الأخرى، كل هذا يجب أن يتم في ظل إصلاح هياكل وأجهزة بورصة الجزائر، وفي ظل تطبيق سياسة هادفة لنشر ثقافة الاستثمار المالي في أوساط كل شرائح المجتمع، ما يجذب المستثمرين ويمنحهم الثقة ويحفزهم على الاستثمار ببورصة الجزائر بالنظر إلى الضمانات المقدمة لهم.

كما أن العمل على نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي لا يكون بالتوعية والتحسيس فقط؛ ولكن باستعمال سلطة القانون وفرض الرقابة الفعلية والفعالة على نوعية المخرجات المفصح عنها من قِبَل أنظمة المعلومات المحاسبية للمؤسسات، وكذلك بالعمل على تطوير مهنة المراجعة وتفعيل دورها، وفك الارتباط ما بين النظامين المحاسبي والجبائي.

وفي الاخير، يمكن القول أنه من الضروري إعادة النظر في جميع المتغيرات البيئية المحيطة بالمحاسبة والبورصة في الجزائر، بما يجعلها أكثر وضوحاً وتناسقاً، وتطوير مكوناتها؛ ليس كمجموعة من المتغيرات المختلفة ولكن كوحدة واحدة.

ثانياً– تحديات مرتبطة بالنظام الجبائي وعلاقته بالنظام المحاسبي:

مع مطلع عام 2010 وفي ظل اصلاح النظام المحاسبي في الجزائر، عرف النظام الضريبي بعض التعديلات في النصوص الجبائية حتى تكون مطابقة لأحكام المحاسبة المالية الجديدة، لاسيما تحديد المعالجات اللازمة عند المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية فيما يتعلق بالاهتلاكات والمؤونات، خصم المصاريف الاعدادية، التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي، إعادة تقييم الأصول، متابعة العقود طويلة الأجل. والغرض من ذلك هو تقليل الآثار الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي، وقد وردت هذه التعديلات ضمن العديد من المواد القانونية ذات الصلة بالجهود المبذولة في إطار تكييف القواعد القانونية بالمفاهيم والقواعد الجديدة للنظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال:[1]

- ✓ قانون المالية التكميلي المتعلق بسنة 2009؛[2]
- ✓ قانون المالية المتعلق بسنة 2010؛[3]
- ✓ قانون المالية التكميلي لسنة 2010.[4]

ومن خلال النصوص القانونية الواردة ضمن قوانين المالية أعلاه، والتي تدخل في إطار تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي، يمكن القول بأن هذه النصوص التنظيمية تعتبر دليلاً على رغبة الدولة ووعيها بضرورة تكييف قواعد النظام الجبائي مع محتوى النظام المحاسبي المالي. إلا أن هذه الجهود تعتبر غير كافية وتبقى

[1] علاء بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص 108.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 44، المؤرخة في 2009/07/26.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 78، المؤرخة في 2009/12/31.
[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 49، المؤرخة في 2010/08/29.

هناك بعض القواعد الجبائية الأخرى واجبة التعديل والتوضيح أو طرح قواعد جديدة بالأساس. ومن بين أهم نقاط الاختلاف التي لازالت قائمة بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي هو ما تعلق بالعناصر التالية: تقييم عناصر الأصول والخصوم بالقيمة العادلة؛ مصاريف البحث والتطوير؛ الضرائب المؤجلة؛ تكاليف الاقتراض؛ تحويل الحقوق والديون بالعملة الاجنبية.[1]

فبالنسبة لموضوع محاسبة القيمة العادلة، نجد أن كل ما تم الاشارة إليه حول هذا الموضوع في القوانين السالفة الذكر، هو ما ورد في المادة العاشرة لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 حيث نصت على ما يلي: "يضم فائض القيمة الناتج عن إعادة تقييم الاصول الثابتة عند تاريخ بداية سريان النظام المحاسبي المالي في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمسة سنوات" كما أشارت نفس المادة إلى أنه يتم ضم فائض مخصصات الاهتلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم إلى نتيجة السنة المتعلقة بها.

ويقصد بذلك أنه تحدد مدة خمس سنوات حتى يتم ضم القيم الناتجة عن إعادة تقيم الاستثمارات للنتيجة الجبائية، وهذا يعتبر تمديداً للضريبة على فوائض القيمة بهدف تفادي العبء الجبائي الثقيل عند بداية سريان (SCF). وبالتالي، فإنه حسب نص هذه المادة نجد أن الادارة الجبائية أحدثت وضعية وسطية بحيث ليس هناك تسامح جبائي ولا جباية فورية وكلية، وهنا يمكن القول أن عملية إعادة التقييم تبقى معلقة وحظوظ تطبيقها قليلة. [2]

غير أنه كان يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف المشرع الجبائي حول هذا العنصر وربما يرجع ذلك كون محاسبة القيمة العادلة تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها.[3]

وفي هذا الصدد، نجد أن النصوص الجبائية في الجزائر تتطلب أنه حتى يتم تكييف القواعد الجبائية مع المفاهيم والقواعد الجديدة للنظام المحاسبي المالي، ينبغي أن يكون هذا التكييف مقبولاً جبائياً وبمعنى آخر يجب أن لا يقلل من الوعاء الضريبي، وفي حالة تعارض مقترحات النظام المحاسبي المالي مع القواعد الجبائية فأولوية التطبيق تكون للقاعدة الجبائية. وهو ما تضمنته المادة السادسة من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حيث نصت على ما يلي "يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبية".

[1] علاء بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص 110.
[2] براق محمد، بوسبعين تسعديت، **تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تكييف النظام الجبائي الحالي**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول : "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة يومي 13 و2011/12/14، ص 09.
[3] رضا جاوحدو، حمدي جليلة إيمان، **آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي و الجهود المبذولة لتكييفه**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي 05-2013/05/06

كما أن هناك بعض القيود والمشاكل التي قد تكون مبرر في تمسك المشرع الجبائي بمبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي، وهي:[1]

- إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي واتباع أسس قياس متباينة، خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط؛ وبالتالي قد تستغل الإدارة هذا المنهج للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقا لرغباتها، وهو ماسينعكس سلباً على النتيجة الجبائية طبعاً؛
- هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد قياسها على التكلفة التاريخية؛
- قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوب؛
- تخلق محاسبة القيمة العادلة تقلبات لا مبرر لها في البيانات المالية؛ فضلاً عن عدم إتساق أساس القيمة العادلة مع كثير من المبادئ و الأسس المحاسبية؛
- صعوبة الطرق المستخدمة لتحديد القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية المعقدة مما يجعل فهم المعلومة المالية صعبا في بعض الأحيان على المستخدمين؛
- قد يؤدي التذبذب في النتائج بسبب تطبيق القيمة العادلة والتقلبات في السوق إلى إيجاد غموض في نظرة أعوان الادارة الجبائية لأداء المؤسسة؛
- يتم الإعتراف ببعض الإيرادات و الخسائر من دون أن تكون هناك عملية تبادلية حقيقية كما يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح في حالة إرتفاع الأسعار، وبالتالي التأثير على النتيجة الجبائية؛
- يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق مبدأ القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير إيداع المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية ومن بينها الإدارة الجبائية؛
- لم يلزم النظام المحاسبي المالي ضرورة القياس وفق القيمة العادلة ولم يلغي القياس وفقاً للتكلفة التاريخية؛
- افتقار أغلب أعوان الادارة الجبائية للمعرفة الفنية و المهارات اللازمة حول تقديرات القيمة العادلة وصعوبة فهمهم للنماذج المستخدمة من قبل الادارة في إعداد تقديرات القيمة العادلة.

وفي الأخير يمكن القول أن المحاسبة و الجباية في الجزائر ستأخذ مدخلاً وسطاً بين الاتجاه التقليدي القائم على فرض التكلفة التاريخية والذي يؤيده أغلب مأموري الضرائب وبعض المحاسبين، والاتجاه المعاصر القائم على استخدام أسلوب القيمة السوقية العادلة، في انتظار ما ستترتب عنه تعديلات تشريعية تتوافق مع هذا المقترح، لأن فرض التقييم بالقيمة العادلة لا يتوقف طرح إشكاله في الجانب الجبائي فقط بقدر ما هو مرتبط بكل الجوانب المالية و المحاسبية في الجزائر.[2]

[1] أنظر:
- عرابة الحاج وآخرون، مرجع سبق ذكره.
- حاج قويدر قورين، مرجع سبق ذكره.
- ثابت حسان ثابت، مرجع سبق ذكره.
- جميل حسن النجار ، مرجع سابق. ص 469.
- محمد زرقون، نور الدين بعيليش، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد زرقون ، مرجع سبق ذكره.

ثالثاً– تحديات مرتبطة بتركيبة وثقافة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

بعد البرامج المتعددة للخوصصة التي انتهجتها الجزائر بعد سنة 1996 والتي أدت إلى حل وتصفية جل الشركات الوطنية واستمرار خوصصة بعضها، أصبحت أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتكون من مؤسسات القطاع الخاص، وبصفة خاصة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي شهد عددها تطوراً بالغ الأهمية خاصةً بعد سنة 2000، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة، وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة ثانية[1]، بل أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل إحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة خصوصاً في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، وقد وصلت نسبتها إلى 70% من مجموع المؤسسات الصناعية خارج المحروقات أي ما يعادل 642913 مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2011 وللمحافظة على هذه النسبة وتنميتها سعت الجزائر إلى بناء سياسة متكاملة لتحقيق هذا الهدف، ومن بين هذه السياسات هي سياسة تبني برامج خاصة لتأهيل وتطوير هذا النوع من المؤسسات، والمخطط التالي يوضح هذه السياسات: [2]

الشكل رقم (4-3): مخطط يوضح سياسة الجزائر لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

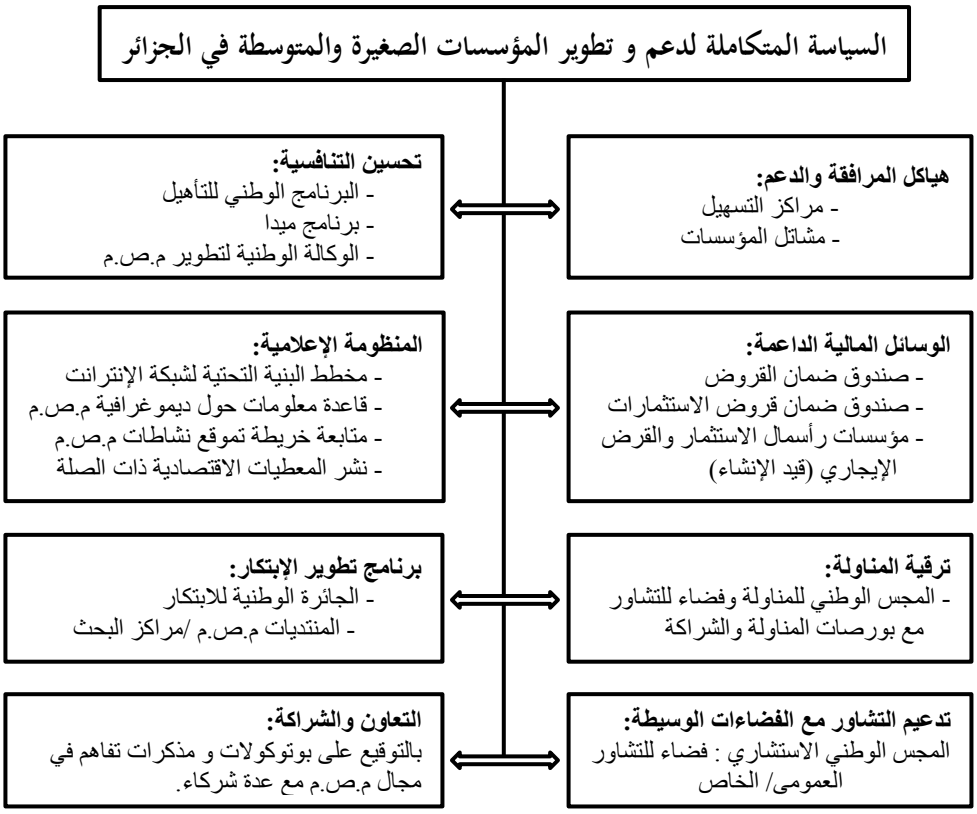

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة وترقية الاستثمار

(نقلاً عن: غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة يومي 18 و 19 أفريل 2012)

[1] العايب ياسين، **دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مداخلة، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص 07.

[2] غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة يومي 18 و 19 أفريل 2012.

وعلى مستوى المحاسبة، وفي ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر ولتسهيل عمل المؤسسات فقد تم صدور جملة من التشريعات، والمتمثلة في ما يلي:[1]

- القرار المؤرخ في 2008/07/26 الذي حدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07، والذي يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات مسك محاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛
- التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 2009/10/29 والتي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية مع بداية سنة 2010.

من خلال ما سبق، وإذا عدنا الى واقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وحاولنا إبراز التحديات المرتبطة بتطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي في ظل تركيبة وثقافة هذه المؤسسات، لوجدنا أن أغلب مفاهيم النظام المحاسبي المالي المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية (كطرق التقييم، الإفصاح، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية...الخ)، أعدت في الأصل لتتلاءم مع البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة التي تعتمد النموذج الأنجلوسكسوني للتوحيد كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك لتأثيرها الكبير على سياسات مجلس معايير المحاسبة الدولية بسبب ثقلها الاقتصادي ولأسباب اقتصادية وسياسية أخرى، وأهم ما يميز البيئة الاقتصادية السائدة في هذا النوع من الدول: كثرة المؤسسات الاقتصادية الضخمة التي تنتشر فروعها في مناطق متعددة من العالم، واعتمادها في التمويل على الأسواق المالية الدولية، وهذا ما يفسر توجيه محتويات القوائم المالية بالدرجة الأولى إلى المستثمرين، على عكس ما تتصف به البيئة الاقتصادية الجزائرية من انتشار كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمملوكة عادة من قبل الأفراد أو العائلات والتي تعتمد على التمويل الذاتي أو القروض البنكية أو القروض الأخرى في ظل غياب شبه تام للمؤسسات الكبرى التابعة للقطاع الخاص وللبورصة كآلية للتمويل، ومن هذا المنطلق يمكن إبراز أهم عوائق تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيما يلي:[2]

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في تركيبة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما ينعكس على شكل الهياكل التنظيمية والقدرات الإدارية والأنظمة المحاسبية، الأمر الذي يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي بصفة عامة؛
- عدم التحديد الدقيق للاختصاصات الوظيفية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وشكلية اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة (خاصة في المؤسسات الفردية والعائلية) يوجد تأثيرا شديدا على متطلبات ترشيد القرارات الإدارية ومفهوم انفصال الملكية عن الإدارة، الشيء الذي يؤثر مباشرة على الأنظمة المحاسبية لهذه المؤسسات ونوعية مخرجاتها؛

[1] مداني بن بلغيث، فريد عوينات، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر دراسة- تحليلية تقييمية**، مداخلة، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة يومي 29- 2011/11/30.

[2] داودي الطيب، خليفاتي جمال، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي 05-2013/05/06.

- ينص النظام المحاسبي المالي على تطبيق مستوى عالي من الإفصاح والشفافية عند نشر المعلومات المحاسبية، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ القرار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عملت لمدة طويلة في إطار يتميز بسرية ومحدودية نشر المعلومات؛
- انخفاض الوعي الضريبي لدى الكثير من مالكي المؤسسات، وعدم الاعتقاد الكامل بضرورة سداد كامل التزاماتهم الضريبية وفق دخولهم الحقيقية التي من المفروض أن تظهرها القوائم المالية المعدة وفق مفاهيم النظام المحاسبي المالي، هذا في ظل الارتباط الكبير للمحاسبة بالنظام الجبائي القائم؛
- ضعف مستوى تأهيل المحاسبين العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واهتمامهم بالجانب القانوني والجبائي للمحاسبة على حساب البعد الاقتصادي والإعلامي لها؛
- ضعف مستوى التعليم والوعي المحاسبيين لدى مستخدمي القوائم المالية، مما يؤثر في مستوى فهم المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للنظام المحاسبي المالي لدى متخذي القرارات سواء كانوا داخل أو خارج المؤسسة؛
- الدور الضعيف الذي تقوم به المراجعة الداخلية في أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومحدودية دور المراجعة الخارجية في التقرير عن مدى تعبير المعلومات المكونة للقوائم المالية عن الوقائع الاقتصادية.

لاشك أن الاقتصاديات العالمية في الوقت الحالي تركز بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما أثبتته من قدرات فائقة على دفع قاطرة النمو وتوفير بيئة أعمال لتنمية مستدامة وذلك في كل من الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء، كما أن قوة واستمرارية هذه المؤسسات يتطلب بيئة أعمال اقتصادية صحية وإجراءات دعم ملائمة للحفاظ عليها بسبب هشاشتها أمام تقلبات الأسواق. إلا أنه في الجزائر هناك العديد من المشاكل التنظيمية والإدارية التي لا زالت تعيق عمل المؤسسات الجزائرية بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، من تعدد مراكز القرار، والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة الملفات وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية والفساد الذي لم تسلم منه حتى كبريات الشركات، كل هذه العوامل تحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات الحاصلة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار والتغيير المستمر للقوانين، والتي أثرت بشكل كبير على الاستثمارات التي تحتاج إلى مناخ أعمال مستقر.[1]

[1] مداني بن بلغيث، فريد عوينات، مرجع سبق ذكره.

رابعاً: تحديات مرتبطة بمدى استجابة مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر لتطورات المهنة عبر العالم

من خلال الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مع مطلع عام 2010، لم يقتصر ذلك على تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) فقط، وإنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية، بعد ما عرفته المهنة من اختلالات وانتكاسات عديدة ولفترة طويلة، والتي يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب، لعل أهمها: ضعف تأهيل المهنيين، وقصور المنظمات المهنية في أداء المهام المنوطة بها بسب سوء العلاقة بينها وبين المجلس الوطني للمحاسبة، بالإضافة إلى الغياب شبه الكلى عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم مثل IFAC وIASB. وفي ظل هذا الوضع المتردي تقرر إصلاح المهنة المحاسبية وذلك بصدور العديد من النصوص القانونية، ولعل أهمها القانون رقم 10-01. [1]

1- القانون رقم 10-01 ومحاولة إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر:

في إطار إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر بموجب القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، فقد تم تفكيك "المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين" الذي كان يشرف على مهنة المحاسبة (سابقاً)، وتم إنشاء ثلاث منظمات مهنية جديدة تشرف على المهنة لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، وتتمثل هذه المنظمات فيما يلي:(المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين؛ المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛ المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين)[2]

كما مُنِح المجلس الوطني للمحاسبة بعد إعادة هيكلته صلاحيات واسعة في مجال تنظيم مهنة المحاسبة، وفي هذا الإطار فقد فصّلت المواد 10 و11 و12 من المرسوم رقم 11-24 المؤرخ في 2011/01/27 على المهام التي يمارسها المجلس الوطني للمحاسبة والمتعلقة بالاعتماد، والتقييس المحاسبي، وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية.

وقد تضمن القانون رقم (10-01)[3] في محتواه 84 مادة، وأهم ما جاء به ما يلي:

- إعادة هيكلة الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر؛
- تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد؛
- إعادة النظر في نظام التكوين الذي يخول صاحبه لاكتساب صفة الخبير المحاسبي أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد، كما حدد بالتفصيل شروط وكيفيات سير التربص المهني.
- مَنْح شهادة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات تكون من طرف معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية، كما تمنح شهادة المحاسب المعتمد من طرف مؤسسات التكوين المهني التابعة للوزير المكلف بالتكوين المهني، أو من طرف المؤسسات المعتمدة من طرفه أو من طرف مؤسسات التعليم العالي.

[1] علاء بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص 124.
[2] نفس المرجع السابق، ص 127.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 42، المؤرخة في 2010/06/11.

واستكملت المبادرة السابقة بإصدار جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية خلال فترات متفاوتة، والمتمثلة أساساً في القرارات والمراسيم التنفيذية التالية:

- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 2011/01/27 [1] والمتعلقة أساساً بالتغيرات التي مست السلطة التي تحكم مهنة المحاسبة في الجزائر وتوضيح الصلاحيات. إذ تم من خلالها، تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وتحديد قواعد سيره؛ وكذا تحديد تشكيلة المجالس الوطنية لأعضاء المهنة، وتحديد صلاحياتها وقواعد سيرها؛ كما تم تحديد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة المحاسبة؛

- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 2011/02/16[2] والمتعلقة عموماً بكيفيات تحديد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم العالي المتخصص لمهنة المحاسب. وكذا تحديد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي، بصفة انتقالية، للحصول على شهادة الخبير المحاسب.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 2011/05/26 [3] والذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكالها وآجال إرسالها.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 2011/11/24[4] والذي يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين.

- صدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 ماي 2012 والمتضمن تحديد الكيفيات العملية لإجراء الامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب. وكذا تحديد تشكيلة لجنة المداولات.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 12-288 المؤرخ في 2012/07/21 [5] والمتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيمه وسيره؛

- صدور القرار المؤرخ في 2013/06/24 [6] والذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات؛

- صدور القرار المؤرخ في 2014/01/12 [7] والذي يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات؛

- صدور المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04 عن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

- صدور المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11 عن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن وضع أربع (04) معايير جزائرية أخرى للتدقيق حيز التنفيذ.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 07، الصادرة في 2011/02/02، ص 4- 23.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 11، الصادرة في 2011/02/20، ص 05.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 30، الصادرة في 2011/06/01، ص 19.
[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 65، الصادرة في 2011/11/30، ص 17.
[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 43، الصادرة في 2012/07/25، ص 09.
[6] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 24، الصادرة في 2014/04/30، ص 12.
[7] نفس المرجع السابق، ص 22.

2- واقع نظام التكوين المحاسبي في ظل إصلاح مهنة المحاسبة

يقصد بالتكوين المحاسبي تربص الخبرة المحاسبية الذي يمكن صاحبه من اكتساب صفة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد، إذ ينبغي على الأشخاص الراغبين في الحصول على الاعتماد في الاصناف السابقة الذكر أن يكون لديهم تأهيلاً كافيا من الناحية العلمية والعملية للإيفاء التام والكفء بهذه المهمة. [1]

وفي هذا الاطار، أشارت التشريعات المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر إلى ضرورة توافر **التأهيل العلمي** للأشخاص الراغبين في الحصول على الاعتماد كمهنيين. إذ نصت المادة 08 من القانون 10-01 على أن منح شهادة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات تكون من طرف معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية، أو المعاهد المعتمدة من طرفه. وأنه لا يمكن الالتحاق بهاته المعاهد إلا بعد إجراء مسابقة للمترشحين الحائزين على شهادات جامعية في الاختصاص*. كما تمنح شهادة المحاسب المعتمد من طرف مؤسسات التكوين المهني التابعة للوزير المكلف بالتكوين المهني، أو المؤسسات المعتمدة من طرفه، أو من طرف مؤسسات التعليم العالي.

الى جانب ذلك؛ تطرق المرسوم التنفيذي 12-288 المؤرخ في 2012/07/21 الى كيفيات سير التكوين النظري وكذا برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات، أو المحاسب المعتمد.

كما أشار القانون 10-01 إلى شروط **التأهيل العملي** الواجب توافرها في الأشخاص الراغبين في الحصول على الاعتماد كمهنيين، إذ نصت المادة 77 منه على ما يلي: "يعتبر خبيراً محاسباً متربصاً أو محافظ حسابات متربصاً أو محاسباً متربصاً في مفهوم هذا القانون، المترشح الذي تابع التكوين النظري المطلوب والمقبول من طرف لجنة التكوين للمجلس الوطني للمحاسبة للقيام بتربص مهني طبقاً للشروط المحددة عن طريق التنظيم..." وفي هذا الإطار، فقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 بالتفصيل شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين. كما ألزمت المادة 78 من القانون 10-01 الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين باستقبال المتربصين وتأطيرهم والتكفل بهم، ومنحهم مقابل ذلك منحة التربص. وفي حالة رفض التأطير غير المبرر يترتب على المهني عقوبة تأديبية تصدرها لجنة الانضباط والتحكيم التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة.

وبناءً على ما سبق، نحاول تقييم مدى التزام وتطابق القوانين المنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر مع قائمة التزامات الأعضاء الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، من خلال الجدول الآتي:

[1] علاء بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

* تم تحديد هذه الشهادات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-72 المؤرخ في 16-02-2011

الجدول رقم (4-1): يوضح مدى امتثال منظومة التشريعات المهنية في الجزائر لإلتزامات الاتحاد الدولي للمحاسبين

الرقم	بيان الالتزامات	يطبق		لا يطبق
		مباشر	غير مباشر	
1	ضمان الجودة			*
2	معايير التعليم الدولية			*
3	معايير الأخلاق		*	
4	معايير التدقيق الدولية		*	
5	معايير المحاسبة في القطاع العام الدولية			*
6	الانضباط والتفتيش	*		
7	معايير التقارير المالية الدولية		*	

المصدر: عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودو رها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2017/2016، ص 207.

يتضح مما تقدم أن منظومة مهنة المحاسبة في الجزائر تطبق بشكل مباشر البيان رقم 6، وتطبق بشكل غير مباشر البيانات رقم 3 و 4 و7 ، ولا تطبق البيانات رقم 1 و 2 و 5، وبناء على النتيجة السابقة يجب الإشارة إلى أن الاتحاد الدولي للمحاسبين يرفض أن يتخلى أي دولة عضو حتى في الظروف الاستثنائية عن متطلبات هذه البيانات، وعليه فإن الدولة العضو يجب أن يقدم تبريراً بسبب عدم الامتثال لمتطلبات هذه البيانات. [1]

3- واقع نظام التعليم المحاسبي في الجزائر ومدى توافقه مع معايير التعليم المحاسبي الدولي

في إطار إعداد خبراء محاسبين ومحافظي حسابات والارتقاء بمستوى المهنة، فإنه من الملائم التركيز على مخرجات محاسبية جامعية جيدة وهذا من خلال تطوير التعليم المحاسبي وتقييم كافة مكوناته المتمثلة في البرامج التعليمية وطرق التدريس وكذا شروط القبول لدراسة تخصص المحاسبة.

فالإعداد المهني الجيد للمحاسب يقتضي اكتساب مجموعة من المعارف المحاسبية النظرية وكذا المهنية (من خلال عملية التدريب والتربص)، وقد تضمن معيار التعليم المحاسبي الدولي الثاني IES2 –الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين – أهم المعارف التي يكتسبها طالب المحاسبة، وقد تم تصنيفها إلى ما يلي:[2]

- المحاسبة والتمويل والمعارف المرتبطة بها؛
- المعارف المتعلقة بالتنظيم و الأعمال؛
- المعارف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

كما تناولت الفقرات اللاحقة من المعيار IES2 مواضيع هذه المحتويات بالتفصيل وذلك وفق الجدول الآتي:

[1] عبد الله بن صالح، **أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودو رها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2017/2016، ص 207.

[2] نفس المرجع السابق، ص 213.

الجدول رقم (4-2): محتوى برامج التعليم المحاسبي للاتحاد الدولي للمحاسبين

المجالات		
المحاسبة والتمويل والمعرفة المتصلة بها	**المعرفة بالتنظيم والأعمال**	**المعرفة بتكنولوجيا المعلومات**
المواضيع الرئيسية		
المحاسبة المالية وإعداد التقارير	-الاقتصاد	- المعرفة العامة بتكنولوجيا المعلومات
-المحاسبة الإدارية والرقابة	- بيئة الأعمال	- المعرفة بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات
-الضرائب	- التحكم المؤسسي (الحوكمة)	- كفاءة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات
-القانون التجاري والأعمال	- أخلاقيات الأعمال	- إدارة وتقييم وتصميم أنظمة المعلومات
-التدقيق والتأكيد	- الأسواق المالية	
-التمويل والإدارة المالية	- الأساليب الكمية	
-القيم المهنية والأخلاق	- السلوك التنظيمي	
	-الإدارة الاستراتيجية	
	-التسويق	
	-الأعمال الدولية والعولمة	
المواضيع الفرعية		
-تاريخ مهنة المحاسبة والفكر المحاسبي	-المعرفة بالاقتصاد الكلي والجزئي	-بالنسبة للمستخدم -التطبيق المناسب لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والأدوات وفي مشاكل المحاسبة والاعمال
- المحتوى والمفاهيم والهيكل للتقرير عن عمليات المنظمة لكل من المستخدمين الداخليين والخارجيين وتشمل المعلومات التي يحتاجها متخذي القرارات المالية والتقييم المعياري لدور المعلومات المحاسبية في تحقيق رضا المستخدمين	- المعرفة بالأعمال والأسواق المالية وكيفية عملها	
-معايير المحاسبة والتدقيق الدولية	- تطبيق الأساليب الكمية والإحصائية في الاعمال	- تطبيق الضوابط على الأنظمة الشخصية
-التشريعات المحاسبية - فهم التحكم المؤسسي وأخلاقيات	- فهم التحكم المؤسسي وأخلاقيات	
-المحاسبة الإدارية وتشمل التخطيط والموازنات وإدارة التكلفة ورقابة الجودة ومقاييس الأداء والمقارنات المرجعية	- فهم التنظيمات والبيئة وكيفية عملها وتشمل البيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية والقيم الثقافية السائدة	
-مفاهيم وطرق وعمليات الرقابة التي توفر الدقة و النزاهة للبيانات المالية وحماية أصول المنظمة	-فهم قضايا البيئة والتنمية المستدامة	
-الضرائب وتأثيرها على القرارات المالية والإدارية	فهم ديناميكية العلاقات بين الأفراد والمجموعات داخل المنظمة وتشمل أساليب	

	الإبداع وإدارة التغيير داخل المنظمة	
–المعرفة بالبيئة القانونية للأعمال وتشمل قانون البورصة وقانون الشركات على المستوى المحلي	فهم قضايا الموارد البشرية والأفراد وإدارة المشروعات والتسويق	
– طبيعة التدقيق وخدمات التأكيد الأخرى وتشمل تقييم المخاطر واكتشاف الغش والإجراءات الأساسية والفكرية للأداء	– فهم دعم القرار والاستراتيجية وتشمل الاستشارة والإدارة الاستراتيجية والإدارة العامة	
– المعرفة بالتمويل والإدارة الدالية وتشمل تحليل البيانات المالية الأدوات المالية والأسواق المالية المحلية والدولية وإدارة الموارد	– فهم المنظمة ومخاطر التشغيل	
– الأخلاق والمسؤوليات المهنية للمحاسب الدهني في علاقتها بالدهنة والبيئة العامة	– المعرفة الأساسية بالتجارة و الأعمال الدولية والتمويل وعمليات العولمة	
– قضايا المحاسبة في الوحدات الحكومية وغير الهادفة للربح	– القدرة المتكاملة على إنجاز الأهداف الاستراتيجية	
– استخدام مقاييس الأداء غير المالية في الأعمال		

المصدر: عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودو رها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2017/2016، ص 214.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن المواضيع الخاصة بـ "**المعارف المرتبطة بالمحاسبة والتمويل**" تعبر عن الجوانب النظرية الأساسية التي تمكن الطالب من تنمية المهارات المعرفية والقدرة على الاستكشاف والبحث عن المعلومات ومصادرها وكيفية تنظيمها، وكذا تنمية قدرته على التفكير المنطقي. بينما "**المعرفة بالتنظيم والأعمال**" تعمل على مساعدة المحاسبين لتطبيق مختلف المهارات الذهنية المكتسبة خلال الدراسة النظرية في بيئة العمل، وبالتالي تنمية القدرة على تحديد المشاكل وحصرها ومحاولة إيجاد الحلول، واتخاذ القرارات المناسبة وتحليل المخاطر. كما تساعد "**المعرفة بتكنولوجيا المعلومات**" على تمكين الطلاب من الاستخدام الجيد لتكنولوجيا المعلومات ومختلف تقنياتها وتطبيقاتها في حل المشاكل المحاسبية، وكذا فهمهم لعمل مختلف الأنظمة، بل وقدرتهم على المشاركة في عملية إعداد وتصميم هذه الأنظمة.[1]

وإذا ما حاولنا مقارنة برامج الاتحاد الدولي للمحاسبين مع محتوى البرامج المعتمدة في الجامعات الجزائرية –تخصص محاسبة– والموضحة أدناه، يتضح لنا ما يلي:

[1] نفس المرجع السابق، ص 215.

الجدول رقم (4-3): محتوى برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية

	المقاييس المدرّسة فى السنة الاولى جذع مشترك	المقاييس المدرّسة فى السنة الثانية علوم مالية ومحاسبية	المقاييس المدرّسة فى السنة الثالثة محاسبة و تدقيق
السداسي الاول	مدخل للاقتصاد	محاسبة تحليلية	المحاسبة المالية المعمقة
	اقتصاد جزئي1	تسيير المؤسسة	محاسبة الشركات
	محاسبة عامة 1	اقتصاد كلي	معايير المراجعة الدولية
	تاريخ الوقائع الاقتصادية	إحصاء 3	جباية المؤسسة
	إحصاء 1	مالية المؤسسة	محاسبة خاصة
	رياضيات 1	منهجية البحث 2	نظام الرقابة الداخلية
	منهجية البحث1	إعلام آلي 2	المحاسبة العمومية
	مدخل للقانون	لغة أجنبية	الافلاس والتسوية القضائية
	مدخل لعلم الاجتماع	اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال	
	لغة أجنبية 1		
السداسي الثاني	مدخل لإدارة الأعمال	اقتصاد المؤسسة	المحاسبة المالية المعمقة
	اقتصاد جزئي2	اقتصاد كلي 2	الرقابة الجبائية
	محاسبة عامة 2	رياضيات مالية	المراجعة والتدقيق المحاسبي
	إحصاء 2	المعايير المحاسبية الدولية	التسيير المالي
	رياضيات 2	المالية العامة	قانون الاعمال
	إعلام آلي	إعلام آلي 3	لغة اجنبية
	قانون تجاري	الفساد وأخلاقيات العمل	تقرير تربص في المؤسسة
	علم اجتماع المنظمات		
	لغة أجنبية 2		

المصدر: البرنامج المعتمد للحصول على شهادة الليسانس في المحاسبة والتدقيق بجامعة الجزائر3، للموسم 2018/2017

من خلال الجدول أعلاه، وإذا ما حاولنا إجراء مقارنة بينه وبين برامج التعليم المحاسبي التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، لتبين لنا جلياً بأن تكوين الطالب في السنة الأولى يغلب عليه الطابع الاقتصادي عموماً، وذلك لأن التكوين في السنة الأولى هو تكوين مشترك لجميع الطلاب بكلية الاقتصاد، لكن في السنة الثانية والثالثة محاسبة نجد بأن جُل المقاييس المدرسة ذات طابع محاسبي أو مالي ولها ارتباط مباشر بتكوين المحاسبين سواء ما تعلق منها بالتحكم في التقنيات المحاسبية أو التقنيات الجبائية، أو بالجانب القانوني، بل وحتى المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى أخلاقيات الأعمال، وكذا الاعلام الالي وتكنولوجيات المعلومات. وبالتالي يمكن القول بأن هناك تقارب كبير في محتوى البرامج المحاسبية المعتمدة من قبل الجانبين، غير أنه ما يعاب على نظام التعليم في الجامعات الجزائرية هو بعده عن الممارسة التطبيقية وتغليب الجانب النظري في التكوين على الممارسات العملية.

4- مدى توافق المراجعة الخارجية في الجزائر مع معايير المراجعة الدولية (ISA)

بعد إعادة تنظيم مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر بموجب القانون 10-01 وما تبعه من تشريعات، وفي إطار مواءمة الممارسات ومطابقتها للمعايير الدولية للمراجعة، استطاعت الجزائر أن تضع بعض المعايير التي تؤطر عمل المراجعين، وهذه المعايير في الحقيقة مستمدة من المعايير الدولية للمراجعة، إذ تم إصدار 8 معايير جزائرية للمراجعة (إلى غاية نهاية عام 2017) والمتمثلة أساساً في:[1]

- **معيار المراجعة الجزائري رقم 210 " اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق"** يعالج هذا المعيار واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على إدارة المؤسسة، حول أحكام مهمة التدقيق؛

- **معيار المراجعة الجزائري رقم 505 "التأكيدات الخارجية"** يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة إثبات قوية وذات مصداقية؛

- **معيار المراجعة الجزائري رقم 560 "أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والاحداث اللاحقة"** يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية؛

- **معيار المراجعة الجزائري رقم 580 "التصريحات الكتابية"**: يعالج هذا المعيار ضرورة حصول المراجعة على تصريحات كتابية من طرف الادارة عند مراجعته للقوائم المالية؛

- **معيار المراجعة الجزائري رقم 300 التخطيط لمهمة المراجعة**: يعالج هذا المعيار إجراءات التخطيط الاولية لعملية المراجعة، وذلك من خلال اختيار فريق عمل مناسب للمهمة وتحديد برنامج عمل يساعد المراجع في التسيير الصحيح لمهمة التدقيق وجعلها فعالة؛

- **معيار المراجعة الجزائري رقم 500 العناصر المقنعة (أدلة إثبات)**: يعالج هذا المعيار واجبات المراجعة في تصور ووضع إجراءات مراجعة مناسبة قصد الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة توصل الى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه؛

- **معيار المراجعة الجزائري رقم 510 "مهام التدقيق الاولية– الارصدة الافتتاحية"**: تطرق هذا المعيار الى مراجعة الارصدة الافتتاحية للقوائم المالية –في إطار مهمة التدقيق الاولية– والتي لم يتم تدقيقها الدورة السابقة، أو أنها كانت محل تدقيق من طرف المراجع السابق؛

- **معيار المراجعة الجزائري رقم 700 تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية**؛ تطرق هذا المعيار الى شكل ومضمون التقرير النهائي لمراجع الحسابات.

[1] أنظر:
- المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04 الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.
- المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11 الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

من خلال ما سبق، وإذا ما حولنا مقارنة هذه المعايير مع ما يقابلها من المعايير الدولية للمراجعة نجد بأنها متوافقة توافقاً كلياً من حيث التسمية ومن حيث المضمون، وهذا حسب الدراسة التي قدمها الباحث "سفاحلو رشيد"[1]، كما توصل الباحث إلى أن هناك توافق جزئي بين الواجبات المهنية لمحافظ الحسابات وفق التوصيات الستة الواردة بالقرار الوزاري رقم 94/SPM/103 * الصادر بتاريخ 1994/02/02 وبين معايير المراجعة الدولية رقم (230، 240، 250، 265، 315، 530، 620)، وأن هناك بعض التقارب السطحي بين محتوى القانون 10-01 والمرسوم التنفيذي رقم 11-202 وبين معايير المراجعة الدولية رقم (220، 450، 550، 570، 600، 705، 706، 710، 720)، ويقصد بالتقارب السطحي هنا عندما تشير مادة معينة إلى عنوان أو اسم المعيار فقط دون إعطاء التفاصيل. كما قدم الباحث 12 معياراً دولياً للمراجعة من أصل 36 معيار لم يتطرق لها المشرع الجزائري لا بطريقة مباشرة ولا بطريقة غير مباشر ومن بينهم المعيار (ISA540) "تدقيق تقديرات القيمة العادلة"

خامساً- تحديات مرتبطة بطبيعة الاقتصاد الوطني الجزائري

إن عملية تبني النظام المحاسبي مالي في الجزائر عموماً وتطبيق محاسبة القيمة العادلة خصوصاً تعتبر تحدٍ كبير، كون الاقتصاد الجزائري يتميز بالآتي:[2]

1- غياب أسواق متخصصة تستعمل أسواقها كمرجعية للتقييم: تعرف الجزائر غياب شبه تام للأسواق المتخصصة والتي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم لاسيما في مجال الأصول غير الجارية، وحتى وإن كانت موجودة فهي تتميز باحتكار تام كسوق العقار مثلا ولا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إلى تحديد القيمة العادلة في ظروف كهذه.

2- غياب المنافسة الفعلية وتنامي نشاط السوق الموازية: يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي تعرف انتشاراً ورواجاً كبيراً للنشاط الموازي مقارنة مع المنافسة الفعلية، وهو الامر الذي يؤدي إلى وجود الكثير من العقبات في طريق تطبيق نظام محاسبي يقوم على ضرورة توفر معطيات شفافة، لاسيما ما تعلق منها بضرورة توفر معلومات لدى أطراف أي عملية تجارية وذلك في ظل سوق نشط.

3- غياب نظام معلوماتي لاقتصاد وطني: ففي ظل تبني نظام محاسبي مالي يقتضي الاعتماد على محاسبة خلاقة، تتأسس على القدرة على الحكم والتقييم ومعرفة ما تستهدفه المؤسسة من سياسات مستقبلية تقوم على متابعة حركية الأسواق و وقائع تطور البيئات التكنولوجية، القانونية والمالية، وترجمتها في المعالجات

---

[1] سفاحلو رشيد، **أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف 2017/2016، ص ص 224- 227.

* لمزيد من التفاصيل حول هذا القرار أنظر: سفاحلو رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2] أنظر:

- سعيداني محمد السعيد، **مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**- دراسة استبيانية، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس 2014/2013، ص 47.
- حمزة عرابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 155- 156.
- قورين حاج قويدر، **الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي**، مداخلة، الملتقى الدولي حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات و آفاق"، جامعة أم البواقي، يومي 07 و08 ديسمبر 2010.

المحاسبية، لاسيما تلك المتعلقة بالتقييم، إلا أن الواقع العملي للاقتصاد الوطني يبين وجود تضارب في المعلومة المنشورة وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية، فالتقييم وفق القيمة العادلة مثلاً يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة أو الجارية، في الوقت الذي نسجل فيه تضارباً في المعلومات المنشورة من قبل الهيئات الرسمية، فضلاً عن قلتها أو عدم توفرها في أحيان كثيرة.

4- غياب السوق المالية أو البورصة: إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل أمر تقييم الأسهم والسندات وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكناً، وهو أمر لا يمكن تحقيقه في ظل بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على السوق المالي وتنشيط البورصة.

5- البيئة القانونية: من أجل تطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل جيد ينبغي توفير المحيط الضروري لذلك، لأن هذا النظام لا يمكن أن يعمل في معزل عن باقي الأنظمة الاقتصادية الأخرى، فيجب تطوير مختلف القوانين الأخرى التي تعتبر الداعم الأساسي لهذا النظام من أنظمة البنوك، أنظمة السوق المالي، النظام الجبائي ...إلخ، لأن الأنظمة والقوانين في الجزائر تعتبر من أهم المعوقات، ليس من حيث قلتها ولكن من حيث كثرتها و عدم تطبيقها.

6- الفساد الاقتصادي و المالي: إن البيئة الاقتصادية الجزائرية التي يسودها نوع من الفساد المالي قد يكون من الصعب عليها احتضان المعايير المحاسبية الدولية وتطبيق مضامينه بشكل جيد، نظراً لانتشار الفساد في الاقتصاد وقلّة الشفافية وفقدان الثقة من طرف المتعاملين سواء المحليين أو حتى المستثمرين الأجانب والذي أصبح لهم دور كبير في تنمية اقتصاديات الدول. فالانتشار الواسع لمختلف أنواع الفساد (الرشوة، البيروقراطية، الاختلاسات، تبييض الاموال...إلخ) يؤثر سلباً على درجة الثقة في الاقتصاد، ومن ثم على درجة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي.

7- معدلات التضخم وأثرها على تطبيقات المحاسبة: توضح الارقام الواردة في الجدول أدناه الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم في الجزائر للسنوات من 2006 الى 2010، أين وصلت نسبة إرتفاع أسعار السلع والخدمات إلى 36.23 % سنة 2010 مقارنة بأسعارها سنة 2001، وهي نسبة إرتفاع كبيرة، كما وضحت النتائج أن أكبر إرتفاع سنوي للتضخم كان في سنة 2009 بنسبة 5.74%.

الجدول رقم (4-4) معدل التضخم في الجزائر للفترة ما بين 2006 و 2010

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم في الأسعار على أساس سنة 2001	%14.05	%18.24	%23.99	%31.10	%36.23
معدل التضخم السنوي من سنة إلى سنة	%2.31	%3.68	%4.86	%5.74	%3.91

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2010 (نقلاً عن: حمزة عرابي، مرجع سبق ذكره، ص 155)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قراءة هذه النسب من الناحية المحاسبية تعكس وجود خلل كبير في تحليل الأرقام المحاسبية التي تعرضها المؤسسات بإعتبار أن التكلفة التاريخية هي المقياس المطبق في عملية تسجيل الأحداث الاقتصادية. فالمؤسسة التي حققت نسبة نمو في الأرباح بـ 5 % سنة 2009 تعد مؤسسة ناجحة، غير أن تلك المؤسسة غير ناجحة إذا أخذنا بعين الإعتبار معدل التضخم السنوي لسنة 2009 والمقدر بـ 5.74%.

وبالتالي فإن التضخم يؤثر كثيراً في قراء الأرقام المحاسبية بشكل صحيح، وهذا ما يجبر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على تطبيق محاسبة القيمة العادلة، لأن تطبيقها السليم قد ينعكس إيجابا على التحليل الصحيح للوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يحفز عملية الشراكة والتوسع وإنشاء فروع جديدة لتلك المؤسسات، كما يعطي درجة موثوقية كبيرة للبنوك في التعامل مع المؤسسات الاقتصادية، خصوصا أن دور البنوك كبير في تمويل المشاريع الاقتصادية وسيزداد عند ربط جسر الثقة بين المؤسسات الاقتصادية والبنوك.

8- مدى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تبني المعايير المحاسبية الدولية: إن طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر هي عبارة عن إستثمارات مادية مجسدة في مشاريع جديدة أو فتح فروع لشركات أجنبية، وليست عبارة عن إستثمارات في السوق المالي الجزائري، مثل ما هو سائد في معظم دول العالم.

وهذه المعطيات تعكس التقليل من أهمية المحاسبة ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، فالمستثمرون الأجانب عندما ينشئون إستثمارات جديدة بالجزائر تكون لهم القدرة على مراقبتها وتسييرها، فالمعلومات المحاسبية ليست مهمة كثيراً بالنسبة لهم بالمقارنة مع المستثمرين الأجانب في السوق المالي، فهذا النوع الأخير من الاستثمارات يتطلب توفير معلومات ذات جودة عالية وشفافة وملاءمة تسمح لهؤلاء المستثمرين في السوق المالي بتقييم الفرص المتاحة واختيار الفرصة الملاءمة، ولايتحقق ذلك إلا بمسك محاسبة متطورة.

والملاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر يُعد قليل جداً إذا ما تم مقارنته بدول نامية لها نفس خصائص الجزائر، حيث بلغ حجم الإستثمار الأجنبي المباشر المتراكم 19498 مليون دولار لسنة 2010، ويبقى هذا المبلغ ضعيف جداً، فبعض الدول النامية تحقق هذا التدفق من الاستثمارات في عام واحد، والجدول التالي يوضح تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة مابين 2006 و2010:[1]

الجدول رقم (4-5) تطور الاستثمار الاجنبي المباشر **المبالغ بالمليون دولار**

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق	1795	1662	2594	2761	2291
الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم	11288	12950	14612	17206	19498

المصدر: تقرير الإستثمار السنوي 2011 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير.

(نقلاً عن: حمزة عرابي، مرجع سبق ذكره، ص 158)

[1] حمزة عرابي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

المطلب الرابع: تقييم التجربة الجزائرية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة (دراسة مقارنة على ضوء التجارب الدولية)

من أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في العشرية الأخيرة هي إعادة النظر في نظامها المحاسبي تلبية للمحيط والتوجه الإقتصادي الوطني والدولي، وهذا بهدف فتح المجال أمام المستثمرين الوطنيين و الأجانب وزيادة دور القطاع الخاص وتنويعه، في ظل ضرورة الإنفتاح على الإقتصاد العالمي والإندماج فيه والذي أصبح يملي ضرورة الإيفاء بمتطلبات الممارسة المحاسبية المستندة إلى معايير المحاسبة الدولية، بهدف تقريب وتكييف الممارسة المحاسبية بين مختلف الدول ومحاولة القضاء على أهم مواطن الإختلاف والتباين، للوصول إلى معلومة مالية مفهومة، شفافة، موثوق بها، وقابلة للمقارنة على الصعيد المحلي أو الدولي.

لذلك كان من الضروري تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات البيئة المحاسبية الدولية، حتى يتم الإستفادة من المزايا التي توفرها معايير المحاسبة الدولية. إلا أن هذه الغاية صعبة المنال في ظل الظروف الراهنة، نظراً لإختلاف البيئة الإقتصادية وتباينها لمختلف دول العالم بإعتبار أن متطلبات البيئة الإقتصادية هي التي تفرض نوع الأنظمة المحاسبية المناسبة لها لتلبية إحتياجاتها من المعلومات والبيانات المحاسبية.[1]

وسنحاول من خلال هذا المطلب إجراء دراسة مقارنة بين واقع التجربة الجزائرية وبين ما ورد في الفصل السابق من عرض لبعض التجارب الدولية حول أسس القياس المحاسبي، وذلك في ما يلي:

أولاً– تقييم التجربة الجزائرية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومقارنتها مع المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية

ان سعي الجزائر لمواكبة المعايير المحاسبية الدولية، جعلها تقف أمام مفاهيم جديدة لم تكن واردة ضمن المخطط المحاسبي الوطني (السابق) مثل مفهوم القيمة العادلة الذي يعد من اساليب القياس الجديدة في الجزائر، وهو ما يحتم عليها ضرورة إجراء اصلاحات عميقة في بيئتها المحاسبية قصد تهيئتها لتكون ملائمة لتطبيق مثل هذه المفاهيم. وعلى الصعيد الدولي، فقد أصبح استخدام أساس القيمة العادلة اليوم ضرورياً خاصة في ظل الاقتصاديات التي تعاني من الارتفاع المستمر في معدلات التضخم، ولقد جاء المعيار المحاسبي الدولي IFRS13 ومعيار المحاسبة المالية الامريكي FAS157 لتقليص الاختلافات في الممارسة المحاسبية المرتبطة بأسس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة.

وعلى الصعيد المحلي، فقد تناول النظام المحاسبي المالي من خلال القرار المؤرخ في 2008/07/26 [2] والذي يحدد كيفيات تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي 08-156، العديد من النقاط أهمها قواعد التقييم وتسجيل الأصول والخصوم والأعباء والنواتج، ومن خلال ما ورد في المبحث السابق حول "أسس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في الجزائر، وكذا "صعوبات القياس المحاسبي في البيئة الجزائرية"، نحاول إجراء مقارنة

[1] عزوز مخلوفي، النظام المحاسبي المالي كإطار لتصور معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، أطروحة دكتوراه، جامعة الاغواط، 2016/2015، ص 268.

[2] أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 03.

بينها وبين ما ورد في الفصل السابق حول أسس القياس المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية، حيث يمكننا استخلاص ما يلي:

- نصت الفقرة 1.112 من القرار المؤرخ في 2008/07/26 على ما يلي" ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على نموذج التكلفة التاريخية، في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة لبعض العناصر الى مراجعة تجري على ذلك التقييم بالاستناد الى القيمة الحقيقية، قيمة الانجاز، القيمة المحينة" ومن خلال قرائتنا لهذه المادة يتضح أن هناك إقرار باستخدام القيمة العادلة التي أصطلح عليها في القانون الجزائري والنظام المحاسبي المالي على أنها القيمة الحقيقية؛
- عَرَّفَ النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة على أنها" المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية" ومن خلال هذا التعريف يتضح ان هناك توافقاً كبير حول مفهوم القيمة العادلة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية رغم عزوف النظام المحاسبي المالي عن استعمال المصطلح العالمي للقيمة العادلة؛
- من خلال ما ورد في الفصل السابق حول أسس القياس المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية والامريكية؛ يتضح أن ظهور مفهوم القيمة العادلة كان في البداية من خلال المعايير المحاسبية الامريكية بعد ظهورها لأول مرة سنة 1992 من خلال المعيار FAS107، ثم انتقل إلى المعايير المحاسبية الدولية بعد ظهورها لأول مرة سنة 1995 في المعيار IAS32، وبالتالي نلاحظ أن هناك تفاوت زمني في ظهور القيمة العادلة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية وكذا النظام المحاسبي المالي؛
- هناك توافق حول مفاهيم القيمة العادلة الذي يتوافر على ثلاث عناصر أساسية وهي المرجعية إلى السوق، شروط المنافسة العادية وأطراف مستقلة حسنة الاطلاع؛[1]
- عدم وجود تجانس حول أسس القياس المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي وبين معايير المحاسبة الدولية والأمريكية، فبينما تعتبر هذه الأخيرة أن أساس القيمة العادلة هو القاعدة وأن أساس التكلفة التاريخية هو الاستثناء، نجد أن النظام المحاسبي المالي يقر بأن التكلفة التاريخية تعتمد كقاعدة و أن أساس القيمة العادلة هو الاستثناء؛
- هناك تأخر كبير في النظام المحاسبي المالي في مواكبة التغيرات العالمية وتحيين المفاهيم الخاصة بالقيمة العادلة؛
- حسب ما ورد سابقاً حول "واقع البيئة المحاسبية في الجزائر والتحديات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة" نلاحظ أن البيئة المحاسبية الجزائرية لا توفر الأرضية المناسبة والملائمة لتطبيق محاسبة القيمة

[1] باي مريم، **ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 4 العدد 3- ديسمبر 2017، ص 147.

العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية رغم أن القياس وفق هذا الأساس يزيد من جودة خصائص معلومات الكشوفات المالية.[1]

- هناك إصرار وإلزام من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية على إستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي على الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت للقيمة العادلة على أنها المتسبب في إحداث الازمة المالية العالمية، في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي لم يلزم ضرورة القياس وفق القيمة العادلة ولم يلغي القياس وفقاً للتكلفة التاريخية

ثانياً– تقييم التجربة الجزائرية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومقارنتها مع بعض التجارب العربية الرائدة

بدء مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ عام 2001 بتطوير مجموعة موحدة ذات جودة عالية ومقبولة دولياً من معايير التقارير المالية باعتبارها أحد ضوابط إنتاج معلومات شفافة وكاملة تعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات بهدف حماية أصحاب المصالح من ناحية وإعلام الأسواق المالية من ناحية أخرى. وقد أكدت العديد من أدبيات الفكر المحاسبي على أن تبني معايير التقارير المالية الدولية ستساهم في تخفيض الاختلافات بين هذه التقارير في الدول المختلفة، وتدعيم قابلية المعلومات المالية للمقارنة، وتحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر لإداء الشركة، وتخفيض تكلفتها، وتحسين الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات، لذا أصبح التوافق مع هذه المعايير ضرورة حتمية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي والاندماج فيه.[2]

ومع أهمية معايير التقارير المالية الدولية انتهجت العديد من الدول سياسة التوافق مع هذه المعايير حيث أصبح تبنيها أمراً ضرورياً ولا يمكن تجاهله. ولعل من أهم المعايير التي أثير حولها الكثير من الجدل هي المعايير المرتبطة بأسس وبدائل القياس المحاسبي، والتي ترتب عليها العديد من المشاكل العلمية والعملية التي أثيرت في المجتمع المالي، وسنحاول من خلال هذا المحور إجراء دراسة مقارنة حول بدائل القياس المحاسبي بين التجربة الجزائرية، وبين تجارب بعض الدول العربية التي انتهجت إستراتيجية للتحول إلى معايير التقارير المالية الدولية والمتمثلة في المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية وجمهورية مصر العربية.

وكما أسلفنا سابقاً، فإن الأردن تعتبر من أوائل الدول العربية ودول العالم التي تبنت معايير المحاسبة الدولية كمعايير وطنية، وذلك منذ بداية التسعينيات من قبل جمعية مدققي الحسابات الأردنية، إلا أن تبني هذه المعايير آنذاك لم يتصف بالإلزام القانوني للشركات، ثم جاء الإلزام القانوني لتبني معايير المحاسبة الدولية في الأردن بعد عام 1997 وذلك من خلال عدة قوانين أهمها: قانون الشركات وتعديلاته لسنة 1997؛ قانون ضريبة الدخل لسنة 2009؛ قانون الأوراق المالية لسنة 2002؛ وكذا تعليمات البنك المركزي.

كما أن معايير المحاسبة الدولية المرتبطة بالقيمة العادلة بدأ تطبيقها في الأردن منذ سنة 2000، بعد أن سحب معيار المحاسبة الدولي رقم 4 واستبدل بالمعايير رقم 16 و22 و38، ثم إستبدال المعيار IAS25

[1] نفس المرجع السابق، ص 159.
[2] مجدي مليجي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص03.

بالمعيارين التاليين 39 و40 سنة 2001، ثم توالى بعد ذلك تبنيها لعدد من المعايير الأخرى، إلى أن طبقت معيار المحاسبة الدولية IFRS13 والخاص بقياس القيمة العادلة.

ومن جهة أخرى، ونتيجة للتطورات الإقتصادية التي شهدتها المملكة العربية السعودية في العقدين الأخيرين، أدرك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية. وقد إعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في عام 2012 خطة استراتيجية للتحول التدريجي إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، والتي يستدعي تنفيذها تبني منهجية مناسبة لدراسة المعايير الدولية والنظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء أي تعديلات عليها، وذلك وفق منهجية تضمن الأخذ في الاعتبار خصوصية البيئة السعودية سواء فيما يتعلق بالأحكام الشرعية أو الأنظمة المعتمدة أو حتى مستوى الاستعداد الفني والتقني. وحددت لذلك فترة زمنية كافية (خمس سنوات) تنتهي في بداية عام 2017؛ لتهيئة بيئتها المحلية تقنياً ومهنياً لعملية التحول الى المعايير الدولية.

وفيما يتعلق ببدائل القياس المحاسبي، فقد أصدرت هيئة السوق المالية السعودية قراراً بإلزام الشركات المدرجة في السوق باستخدام خيار التكلفة التاريخية لقياس أصولها وذلك لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية، وبذلك قيدت استخدام بدائل القياس المحاسبي في التكلفة التاريخية فقط وعزفت عن تفعيل خيار القيمة العادلة في هذه الفترة.

أما عن التجربة المصرية، فقد تميزت باصدار المعايير المحاسبية المصرية، والتي بدأت بترجمة 20 معياراً دولياً بداية من 1997، ثم أضيف إليها معايير جديدة وحذف بعضها لتصبح 35 معياراً عام 2006، إلى أن جاء عام 2015 وعدلت هذه المعايير لتصبح 39 معياراً تتفق إلى حدٍ بعيد مع معايير التقارير المالية الدولية، وقد تم تحديد بدء تطبيقها في جانفي 2016. وما يميز هذه النسخة عن سابقاتها هو إصدار المعيار رقم 45 "القياس وفق القيمة العادلة" والذي يقابل المعيار الدولي IFRS13.

وإذا حاولنا إجراء مقارنة بسيطة بين تجارب الدول العربية المذكورة آنفاً وبين التجربة الجزائرية في مجال تطبيق محاسبة القيمة العادلة، يمكننا إستخلاص النتائج التالية:

- أن استخدامات القيمة العادلة في المعالجات المحاسبية للبيئة الأردنية هي نفسها في المعايير المحاسبية الدولية، نظراً لاقتناع الأردن بضرورة اتباع المعايير المحاسبية الدولية بشكل مُطلق ودون إستثناء، بما فيها المعايير المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة، وعلى وجه الخصوص معيار الإبلاغ المالي IFRS13. على الرغم أن الاندفاع وراء نهج تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل مطلق يُصَعِّب على إدارة الشركات من مواكبة نصوص معايير الابلاغ المالي الدولية الحديثة، خاصةً وأن هذه المعايير هي في الأصل موجهة لاقتصاديات الدول ذات الأسواق المالية الكبرى؛ كما أن تجربة المملكة السعودية هي الأخرى تبنت معيار الإبلاغ المالي IFRS13، غير أن السعودية أدخلت تعديلات على العديد من المعايير المحاسبية الدولية بما يناسب بيئتها ولم تتبناها بشكل مطلق، أما عن التجربة المصرية فقد أعدت معايير محاسبية

وطنية تتفق إلى حدٍ بعيد مع معايير التقارير المالية الدولية ومن بينها المعيار رقم 45 "القياس وفق القيمة العادلة" والذي يقابل المعيار الدولي IFRS13.

في حين نجد أن التجربة الجزائرية لم تتبنى معايير وطنية ولم تطبق المعايير المحاسبية الدولية بشكل مُطلق، وإنما تبنت نظاماً محاسبياً مالياً مستمد في مرجعيته من المعايير المحاسبية الدولية، ويتناسب مع البيئة المحلية؛

- إختلاف الرؤى حول أسس القياس المحاسبي بين هذه الدول، فبينما تَعتَبِر المعايير المطبقة في الأردن والسعودية ومصر أن أساس القيمة العادلة يستخدم كقاعدة وأن التكلفة التاريخية تستخدم كبديل وذلك إستناداً لما جاء في المعايير الدولية، نجد أن النظام المحاسبي المالي يقر باستخدام التكلفة التاريخية كقاعدة وإستخدام القيمة العادلة كبديل؛
- هناك تفاوت زمني في ظهور وتبني مفهوم القيمة العادلة بين هذه الدول، حيث ظهرت في الأردن منذ بداية عام 2000، أما في السعودية فقد ظهرت في جانفي 2009 بناءً على الرأي المهني رقم (1/8) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة السعودية، لكن تبنيها بشكل فعلي جاء مع بداية تبني المعايير الدولية في السعودية في جانفي 2017، أما في مصر فقد ظهرت مع ظهور المعايير المصرية سنة 1997 والتي بدأت بترجمة 20 معياراً دولياً أصطلح عليها آنذاك بالقيمة السوقية، وتم تعديلها من خلال التعدلات التي مست المعايير المصرية بعدها، إلى أن جاء المعيار المصري رقم 45 في نسخته الأخيرة والساري المفعول بدايةً من عام 2016، في حين إعتمدها النظام المحاسبي المالي الجزائري مع مطلع عام 2010؛
- هناك إختلاف في مجال إستخدام القيمة العادلة بين هذه الدول، إذ نجد أن إستخدام القيمة العادلة في الأردن يشمل كل العمليات التي تتطلبها أو تسمح بها المعايير المحاسبية الدولية، أما المعايير السعودية فقد إستخدمت مفهوم القيمة العادلة على نطاق واسع على الرغم من أن تطبيقها الفعلي أجل بثلاث سنوات من بداية تطبيق المعايير الدولية في السعودية مطلع 2017، أما المعايير المصرية فقد أعطت الأولوية في إستخدامها في أغلب المعالجات المحاسبية، في حين نجد أن استعمالها في النظام المحاسبي المالي منحصر في تقييم بعض العناصر كالأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية أو بتوافر شروط معينة كما هو الحال بالنسبة للأصول المعنوية.
- أن هيئات الرقابة الحكومية في الأردن لاتزال متحفظة على تطبيقات القيمة العادلة، حيث لوحظ تبني هذه الهيئات لبدائل المعالجات المحاسبية الأكثر تحفظاً والواردة في معايير القيمة العادلة؛ نفس الشيء بالنسبة للملكة السعودية والتي إتخذت قراراً بإلزام الشركات المدرجة في السوق المالي باستخدام خيار التكلفة التاريخية لقياس أصولها لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية.

أما معايير المحاسبة المصرية وعلى الرغم من توسعها في استخدام القيمة العادلة في إصدارها الاخير، وتبنيها على وجه الخصوص للمعيار المحاسبي المصري 45 والمطابق تقريباً للمعيار IFRS13، إلا أن

تطبيقه على أرض الواقع بقي محصوراً فقط في بعض الحالات أو عندما تسمح القوانين واللوائح بذلك، وفيما عدا هذا يتم استخدم نموذج التكلفة التاريخية.

وهي نفس الملاحظة تقريباً بالنسبة للبيئة المحاسبية الجزائرية والتي لا تثق كثيراً في هذا المفهوم الجديد نظراً للغياب شبه التام للأسواق المتخصصة والتي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم، ولغيرها من الأسباب الأخرى، وهو ماجعلها تضيق في استخدام هذا المفهوم عند إعادة التقييم؛

- على الرغم من تبني هيئات الرقابة الحكومية في الأردن لبدائل المعالجات المحاسبية الأكثر تحفظاً والواردة في معايير القيمة العادلة، إلا أن القوانين والتشريعات الأردنية تفرض كل نصوص المعايير المحاسبية الدولية دون استثناء على الشركات المساهمة العامة في الأردن بما فيها المعايير المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة، في حين نسجل غياب النصوص القانونية والتنظيمية التي تُلزم إدارة الشركات الناشطة في الجزائر بالإستناد في القياس المحاسبي إلى القيمة العادلة.
- تعتمد معايير المحاسبة والابلاغ المالية الدولية والمعتمدة في الأردن عند تقدير القيمة العادلة على هرمية تُصَنِّف مقاييس القيمة العادلة إلى ثلاث مستويات؛ وهي: الأسعار المعلنة في سوق نشط؛ وإذا لم تتوفر يتم الاعتماد على أسعار الأصول المماثلة، و إذا لم تكن أسعار السوق متوفرة، يتم في هذه الحالة استخدام أفضل الأساليب المتاحة والتي تعطي أفضل تقريب للقيمة العادلة (مثل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو غيرها)، وهي نفس الهرمية المعتمدة في المعايير السعودية والمعايير المصرية نظراً لإستنادهم جميعاً إلى المعيار الدولي IFRS13.

في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي لم يعتمد هرمية واضحة وبشكل صريح، وإنما أشار فقط الى أن الطريقة الأساسية للتقييم تتم وفق التكلفة التاريخية، وفي بعض الحالات فإنه يتم إعادة تقييم بعض العناصر انطلاقا من: القيمة العادلة، أو قيمة الإنجاز، أو القيمة الحالية، كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى أحد المقومات التي يرتكز عليها مفهوم القيمة العادلة وهي السوق النشطة.

وفي الأخير، يمكن القول أنه بالرغم من أن نطاق استخدام القيمة العادلة يعتبر أوسع في التجربة الأردنية نظراً لاقتناع الأردن بضرورة اتباع المعايير المحاسبية الدولية بشكل مُطلق ودون إستثناء، إلا أن التجربة الأنسب من بين التجارب السابقة لتطبيقها في البيئة الجزائرية هي التجربة المصرية بدرجة أولى والتي تبنت معايير وطنية مستمدة في مرجعيتها من المعايير المحاسبية الدولية، ثم التجربة السعودية بدرجة ثانية والتي أدخلت عدة تعديلات على المعايير الدولية بما يناسب بيئتها المحلية.

ذلك أن تبني معايير محاسبية وطنية –كما هو الحال مع التجربة المصرية– له مزايا عديدة نذكر منها: [1]

[1] عزوز مخلوفي، النظام المحاسبي المالي كإطار لتصور معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، أطروحة دكتوراه، جامعة الاغواط، 2016/2015، ص 271.

- إن إصدار معايير محاسبية وطنية تتكيف ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية وتحيينها من مرحلة لأخرى تماشياً والتحسينات والتعديلات على معايير المحاسبة الدولية سيؤدي إلى سهولة فهمها وتطبيقها؛
- تَعمل المعايير المحاسبية الوطنية على تكييف الذهنيات نحو تطبيق المعايير من جهة، وعدم وجود صعوبات عند الإنتقال إلى تطبيق المعايير الدولية IAS/IFRS من جهة أخرى؛
- تُسهل المعايير المحاسبية الوطنية فهم أكثر لمحتوى الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي بتناول كل جزء على حدا وبطرح مبسط دون اللجوء إلى كل ما تضمنه الإطار التصوري للإلمام بمحاسبة عنصر ما؛
- تعتبر المعايير المحاسبية الوطنية أكثر مرونة من خلال إجراء تحسينات وتعديلات عليها من فترة لأخرى لتلبية متطلبات البيئة الإقتصادية والمتطلبات الدولية.

غير أن أهم ما يمكن التركيز عليه حالياً ويكون مناسب للبيئة الجزائرية -من وجهة نظر الباحث- هو ما يلي:

- ضرورة إصدار تنظيم خاص بمحاسبة القيمة العادلة يتوافق مع معيار إعداد التقارير المالية الدولية يتضمن تعريف واضح لمفهوم القمة العادلة، وطرق قياسها واختيار الطريقة الملائمة للبيئة الجزائرية، وبيان متطلبات الإفصاح عنها، لترسيخ مفهومها لدى العاملين في مجال المحاسبة؛
- ضرورة توفير دليل استرشادي لإحتساب القيمة العادلة بُغية الإبتعاد عن الاجتهاد الشخصي؛
- ضرورة تكوين كوادر فنية متخصصة مؤهلة من الخبراء لغرض تحديد القيمة العادلة للشركات أو التأكد من مدى صحة تقديرها؛
- ينبغي متابعة التحديثات التي تمت على المعايير الدولية المرتبطة بالقيمة العادلة خصوصاً المعيار IFRS13 والأخذ بما يتلائم مع بيئة العمل المحلية.
- ينبغي على الجامعات والهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر التوسع في عقد وتنظيم الندوات والمحاضرات المتعلقة بهذا الموضوع للمحاسبين والمراجعين، وحتى للأطراف المستخدمة للقوائم المالية بما فيهم أعوان الإدارة الجبائية.

المبحث الثاني: الدراسة الاحصائية- عرض الاستبيان وتحليل نتائجه

تأتي هذه الدراسة الاحصائية استكمالاً للدراسة السابقة وتعزيزًا لها، حيث أن آراء عينة الدراسة المختارة ومواقفهم تجاه موضوع البحث ومحاوره المتعددة لها أهمية كبيرة في صحة اختبار الفرضيات ووضع بدائل متعددة لحل مشكلة البحث، وسنحاول من خلال هذا المبحث عرض الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة الاستقصائية ممثلة بمنهجية الدراسة: من حيث مجتمع الدراسة وعينتها وكذا خطوات إعداد أداة الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة، ثم تحليل نتائج الدراسة، وذلك تمهيداً لاختبار فرضيات الدراسة وتفسير النتائج.

المطلب الأول: عرض منهجية الدراسة

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة الى مختلف مراحل إعداد الاستبيان ابتداءً من مرحلة إعداد الاستمارة، وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، مروراً بكيفية نشر وتوزيع الاستمارات، ثم التطرق إلى هيكل الاستبيان، وصولاً إلى معالجة الاستبيان، وذلك كله تمهيداً لتحليل نتائج هذه الدراسة الاحصائية.

أولاً- مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من جزأين، يمثل الجزء الأول المحاسبين العاملين في المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية في الجزائر وكذا المحاسبين العاملين في مكاتب المحاسبة باعتبارهم المسؤولون عن إعداد القوائم المالية، بينما يمثل الجزء الثاني فئة مراجعي الحسابات المعتمدين (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين) والمسؤولين عن تدقيق هذه القوائم المالية وإبداء الرأي فيها. و قد حرص الباحث على اختيار أفراد العينة بعناية وذلك للحصول على إجابات دقيقة وذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها في بناء الاستنتاجات.

2- عينة الدراسة:

أما عينة الدراسة فقد تكونت من (108) محاسب ومراجع خارجي، وهم الأفراد الذين وزعت عليهم قائمة الاستبيان المرفقة، حيث تم توزيع الاستمارات في ولايات مختلفة من الوطن وهي: الجزائر العاصمة، الوادي، ورقلة، سوق أهراس، عنابة على بعض المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية وكذا بعض المهنيين أصحاب مكاتب المحاسبة (محاسب معتمد، خبير محاسبي ومحافظ الحسابات) عن طريق التسليم والاستلام اليدوي، بالاضافة الى التوزيع عن طريق البريد الالكتروني للعديد من أفراد العينة، وقد ارتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمان الذي تم خلاله توزيع واستلام استمارات الاستبيان وذلك خلال شهر فيفري، مارس وأفريل من سنة 2018.

هذه العملية مكَّنت من استلام (100) استمارة، أي بنسبة (92.5 %). وبعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم تقرر إبقاء (96) استمارة من مجموع الاستمارات لتمثل عينة الدراسة، وخضعت للتحليل الإحصائي بعدما تم استبعاد باقي الاستمارات المقدرة بـ (4) استمارات لعدم اكتمالها أو للتضارب الموجود في الإجابات.

والجدول التالي يبين عينة الدراسة وعدد الاستمارات الموزعة و المعادة و الملغاة:

الجدول رقم (4-6): يوضح الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	محاسب	محافظ الحسابات	الاجمالي	
			العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	56	52	108	% 100
عدد الاستمارات الواردة	51	49	100	% 92.5
عدد الاستمارات الملغاة	01	03	04	% 3.7
عددالاستمارات الصالحة	50	46	96	% 88.9

المصدر: من إعداد الطالب

ثانياً– أداة الدراسة و خطوات تصميمها

1– إعداد أداة الدراسة : مرت عملية إعداد الاستبيان بمرحلتين، وهي:

- **المرحلة الاولى**: تصميم استمارة الاستبيان

عند إعداد استمارة الاستبيان حاول الباحث قدر الامكان تصميم الأسئلة بأسلوب بسيط وواضح، بحيث تكون قابلة للفهم من قبل المستجوبين ولا يمكن إعطائها تفسيرات أخرى متعددة؛ بالإضافة الى ربط الاسئلة بالأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها؛

بعد الانتهاء من صياغة الاسئلة خضع الاستبيان لعملية التحكيم من قبل أساتذة متخصصين، وذلك بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة وصياغة الاسئلة، وكذلك لتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد تحول دون الوصول إلى الاهداف المنشودة. وبناءً على الملاحظات والتوصيات المقدمة من قبل الاساتذة المحكمين، قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة على ضوء الملاحظات الواردة، وذلك تمهيداً لصياغة الاستبيان بشكله النهائي.

- **المرحلة الثانية**: نشر وتوزيع الاستبيان

بعد أن تم إعداد الاستبيان بشكله النهائي*، بدأت عملية توزيع الاستمارات على العينة المقصودة من المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر، وقد تمت هذه العملية بالاعتماد على عدة طرق تمثلت في ما يلي:

- ✓ الاتصال المباشر بأفراد العينة من خلال الزيارة الميدانية لمكاتب المحاسبة وكذا للمؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ إرسال الاستمارات عن طريق البريد الالكتروني؛
- ✓ الاستعانة ببعض الزملاء في جهات مختلفة من الوطن من أجل توزيع الاستمارات؛
- ✓ الاستعانة ببعض طلبتي المتخرجين والذين يعملون كمحاسبين في بعض مكاتب المحاسبة المعتمدة.

* أنظر الملحق رقم (01).

2- هيكل الاستبيان

تم تقسيم هيكل الاستبيان إلى جزأين، شمل الجزء الاول الخصائص الديمغرافية للعينة، أما الجزء الثاني فقد تضمن خمس محاور أساسية تماشياً مع طبيعة الموضوع، حيث تضمنت أسئلة الاستبيان في مجملها ما يلي:

أ- **القسم الأول**: تضمن هذا المحور (10) أسئلة شملت معلومات عامة عن عينة الدراسة؛ وكذا أسئلة عن مدى الاطلاع والحصول على دورات تدريبية متعلقة بمعايير المحاسبة والمراجعة المرتبطة بالقيمة العادلة.

ب- **القسم الثاني**: يحوي مجموعة أسئلة ضمن خمس محاور تعكس قياس فرضيات الدراسة، وهي كالتالي:

- **المحور الأول**: اختبار مدى إدراك المحاسب والمراجع الخارجي في الجزائر لمفهوم القيمة العادلة، ونماذج قياسها؛ وكذا مدى التعامل مع مفهوم القيمة العادلة ميدانياً؛
- **المحور الثاني**: يتعلق بالمفاضلة بين النماذج التي تحكم عملية القياس المحاسبي من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين في الجزائر؛
- **المحور الثالث**: اختبار مدى إدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لأهم المشاكل المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة، وقد تضمن هذا المحور (21) عبارة موزعة على أربع مجالات:
  - مشاكل مرتبطة بطرق تقييم القيمة العادلة (العبارات من 01 الى 07)
  - مشاكل مرتبطة بالقائمين على عملية القياس المحاسبي (العبارات من 08 الى 14)
  - مشاكل مرتبطة بضعف ومحدودية الاسواق النشطة والمتخصصة في الجزائر (العبارات من 15 الى 18)
  - مشاكل مرتبطة بمدى تكييف النظام الجبائي الجزائري مع أساليب القياس الحديثة (من 19 الى 21)
- **المحور الرابع**: ويتضمن (14) سؤالاً حول الحلول المقترحة لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة
- **المحور الخامس**: تضمن هذا المحور (11) سؤالاً لاختبار مدى ادراك المراجع الخارجي في الجزائر لأهم التحديات التي قد تواجهه عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة.

ثالثاً- الأساليب الإحصائية المستخدمة

من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان، تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج"SPSS" الإصدار الخامس عشر، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل، حيث تم من خلاله استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية، المتمثلة في مقاييس النزعة المركزية من تكرارات ونسب مئوية للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة، وكذا استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري لحساب القيمة التي يعطيها أفراد عينة الدراسة لكل عبارة أو مجموعة من العبارات (المجال)، كما تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لتحديد صدق وثبات الاستبيان، واختبار(T) لعينة واحدة One Sample Test لاختبار صحة

الفرضيات، وكذا اختبار مربع كاي للاستقلالية "Chi-Square Tests" كما تم الاعتماد على برنامج "Excel" من أجل تمثيل بعض الجداول بيانياً بواسطة دوائر نسبية.

رابعاً– ثبات أداة الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة كذلك حساب معاملات الثبات لبعض محاور الاستبيان على جميع أفراد العينة المؤلفة من 96 مستجوب بالنسبة للمحور الثالث والرابع، و46 مستجوب بالنسبة للمحور الأخير والمرتبط بمدققي الحسابات، وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ لتقدير درجة تجانس وانسجام بعض محاور الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4–7) : معاملات الثبات حسب معادلة ألفا كرونباخ

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المحور الثالث	قياس مدى إدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة	21	0,854
1	مشاكل مرتبطة بطرق تقييم القيمة العادلة	7	0,539
2	مشاكل مرتبطة بالقائمين على عملية القياس المحاسبي	7	0,768
3	مشاكل مرتبطة بضعف ومحدودية الاسواق النشطة والمتخصصة في الجزائر	4	0,770
4	مشاكل مرتبطة بمدى تكييف النظام الجبائي الجزائري مع أساليب القياس الحديثة	3	0,427
المحور الرابع	الحلول المقترحة لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة	14	0,772
المحور الخامس	اختبار مدى ادراك المراجع الخارجي في الجزائر لأهم التحديات التي قد تواجهه عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة	11	0,751

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معاملات الثبات مناسبة و تفي بأغراض الدراسة، وهو ما يشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات و يمكن الاعتماد عليها في الوصول إلى النتائج و الوثوق بها، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور الثالث (قياس مدى إدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة)، والمتكون من أربعة أجزاء 0,854 بالنسبة لمجمل الفقرات والتي عددها 21 فقرة. أما المحور الرابع (الحلول المقترحة لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة)، والذي يبلغ عدد فقراته 14 كانت قيمة ألفا 0,772. في حين كانت قيمة ألفا بالنسبة للمحور الخامس (اختبار مدى ادراك المراجع الخارجي في الجزائر لأهم التحديات التي قد تواجهه عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة) 0,751. وهذا يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ممتازة من الثبات باعتبار أن الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل يبلغ 60 % فأكثر.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

نحاول من خلال هذا ا لمطلب عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للمقاييس وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة، وكذا الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية وكذا بعض الاختبارات الاحصائية بالاعتماد على إجابات أفراد العينة، وقد قسمنا هذا المطلب إلى قسمين كالتالي:

أولاً- تحليل نتائج إجابات القسم الأول من الاستبيان (خصائص عينة الدراسة): لتحديد خصائص عينة الدراسة تم تضمين قائمة الاستبيان مجموعة من الاستفسارات التي تمثل معلومات عامة عن عينة الدراسة، وقد أظهرت النتائج المدروسة ما يلي:

1- توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية:

الجدول رقم (4-8) : توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	شهادة الليسانس	48	50,0
	شهادة الماستر	10	10,4
	شهادة الماجستير	4	4,2
	شهادة الدكتوراه	18	18,8
	أخرى	16	16,7
	المجموع	96	100,0
الوظيفة	محاسب	50	52,1
	مراجعي حسابات	46	47,9
	المجموع	96	100,0
الخبرة المهنية	اقل من 5 سنوات	2	2,1
	من 5 الى 10 سنوات	54	56,3
	أكثر من 10 سنوات	40	41,7
	المجموع	96	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

أ- المؤهل العلمي

يمكن توضح نسبة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-4): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

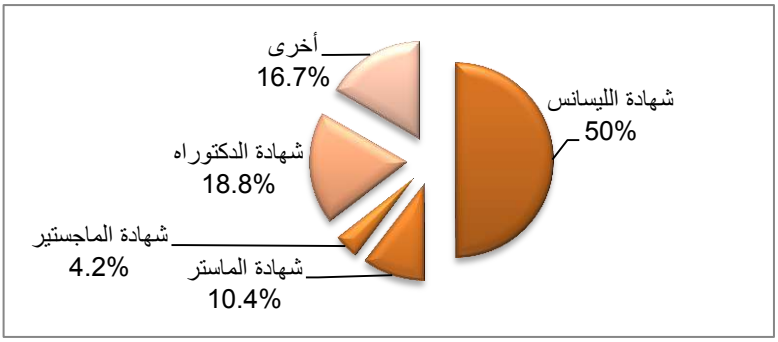

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال النتائج السابقة يمكن أن نلاحظ بأن المستوى التعليمي لجميع أفراد العينة مرتفع، بحيث أن أزيد من 84 % من أفراد العينة لديهم مستوى جامعي. وقد بلغت نسبة المستجوبين الحاصلين على شهادة الليسانس 50% أي ما يعادل 48 فرد. في حين تبلغ نسبة أفراد العينة الحائزين على شهادة الماجستير ما يعادل 10.4% أي 10 أفراد، أما أفراد العينة الحائزين على شهادة الدكتوراه فقد بلغت نسبتهم 18.8% أي ما يعادل 18 فرداً. وهذا يعد مؤشر جيد وهام على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.

ب – الوظيفة

يمكن توضيح نسبة توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-5):توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

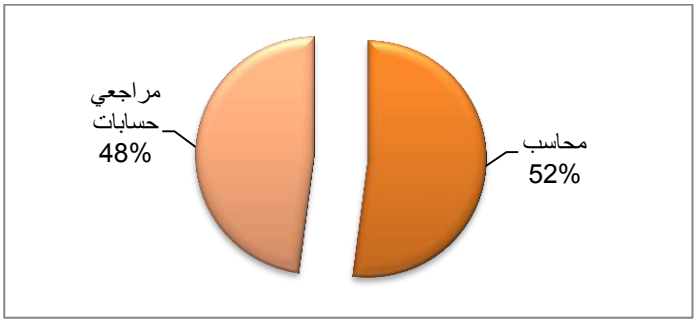

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الشكل السابق يمكن أن نستشف بأن توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة تمثل في فئة المحاسبين ومراجعي الحسابات، حيث بلغت نسبة مشاركة المحاسبين 52.1 % أي ما يعادل 50 فرداً، ثم تلتها فئة مدققي الحسابات بنسبة 47.9 % أي ما يعادل 46 فرداً.

ج – الخبرة المهنية

الشكل التالي يوضح نسبة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

الشكل رقم (4-6):توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

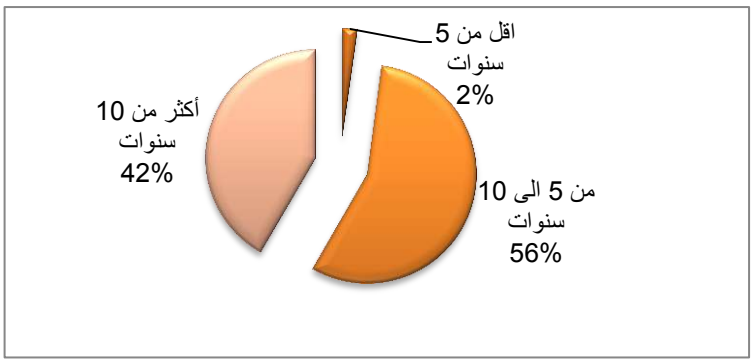

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات هو 2 فرد أي بنسبة 2.1 % من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم بين 05 و10 سنوات هو 54 فرداً أي بنسبة 56,3 %. أما الافراد الذين تتجاوز خبرتهم عن 10 سنوات فكان عددهم 40 فرداً أي ما يعادل نسبة 41,7% من إجمالي العينة.

2- توزيع أفراد العينة حسب درجة الاطلاع وكذا التكوين في موضوع البحث والقضايا المرتبطة به (والمتمثل أساساً في القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة)، وقد أظهرت النتائج المدروسة ما يلي:

أ- بالنسبة للأسئلة الموجهة لجميع أفراد العينة (المحاسبون والمراجعون): كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (4-9) : توزيع أفراد العينة حسب درجة الاطلاع والتكوين في موضوع البحث

المتغير	فئات المتغير	المحاسبون		المراجعون (خبير ومحافظ حسابات)		الاجمالي		نتائج إختبار Chi-Square Tests
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
هل حصلت على دورات تدريبية في معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة	نعم	8	16	8	17.4	16	16,7	كا^2= 0.033
	لا	42	84	38	82.6	80	83,3	مستوى الدلالة=0.855
	المجموع	**50**	**100**	46	**100**	96	100,0	د.ح = 1
هل قمت بالاطلاع على معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13 والمتعلق بقياس القيمة العادلة	نعم	12	24	20	43.48	32	33,3	كا^2= 4.090
	لا	38	76	26	56.52	64	66,7	مستوى الدلالة=0.043
	المجموع	**50**	**100**	46	**100**	96	100,0	د.ح = 1
ماهي درجة المتابعة والاطلاع على معايير المحاسبة الدولية	مستمرة	4	8	8	17.4	12	12,5	كا^2= 48.771
	متوسطة	12	24	38	82.6	50	52,1	مستوى الدلالة=0.000
	قليلة	34	68	00	00	34	35,4	د.ح = 2
	المجموع	**50**	**100**	46	**100**	96	100,0	

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

بدايةً؛ ينبغي الإشارة إلى أنه من أجل التوصل إلى النتائج الأولية أعلاه؛ فقد تم استخدام اختبار (كا^2) للاستقلالية "Chi-Square Tests" وذلك بالنسبة للأسئلة المشتركة الموجهة لجميع أفراد العينة (المحاسبون والمراجعون) حيث تم إستخدام اختبار (كا^2) بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة الوصفية، وذلك بوضع فرضية العدم "لا توجد علاقة بين الوظيفة وبين درجة الاطلاع وكذا التكوين في موضوع البحث"، و كانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- ✓ بالنسبة للسؤال الأول والمرتبط بالحصول على دورة تدريبية فيما يخص معايير المحاسبة وفق القيمة العادلة، فقد قدمت نتائج هذا الاختبار أن قيمة (كا^2) تساوي (0.033) واحتمال المعنوية (قيمته 0.855) وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية بين الوظيفة وبين الحصول على دورات تدريبية حول موضوع القيمة العادلة. فنسبة الحصول على دورات تدريبية في الموضوع محل الدراسة في مجملها كانت ضعيفة سواءً بالنسبة للمحاسبين أو بالنسبة لمحافظي الحسابات.
- ✓ بالنسبة للسؤال الثاني والمرتبط بدرجة الاطلاع على معيار المحاسبة الدولي IFRS 13، كانت نتائج قيمة اختبار مربع كاي تساوي (4.090) واحتمال المعنوية (قيمته 0.043) وهي قيمة أقل من 0.05، مما

يعني وجود دلالة إحصائية بين الوظيفة وبين درجة الاطلاع على المعيار IFRS13، فنسبة الاطلاع على المعايير الدولية المرتبطة بالموضوع محل الدراسة بالنسبة لمراجعي الحسابات كانت أكبر بكثير من درجة إطلاع المحاسبين. نفس الملاحظة بالنسبة للسؤال الثالث إذ نجد أن درجة المتابعة والاطلاع على المعايير الدولية كانت (مستمرة) أو (متوسطة) بالنسبة لمراجعي الحسابات، في حين نجدها (متوسطة) الى (ضعيفة) بالنسبة للمحاسبين. وهي نتيجة منطقية بحكم طبيعة وظيفة المراجعة والتي تتطلب من المراجع أن يكون ملماً بجميع المواضيع ذات الصلة بالمحاسبة والمعايير المستجدة في هذا المجال من أجل القيام بمهمة التدقيق على أكمل وجه والتي تتطلب منه إكتشاف الاخطاء المحاسبية المتعمدة وغير المتعمدة، في حين نجد أن المحاسب في الغالب يركز فقط على تقنيات المعالجة المحاسبية والتي يحتاجها في إعداد القوائم المالية.

ب – بالنسبة للأسئلة الموجهة لمراجعي الحسابات فقط: كانت النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4-10): يوضح درجة اطلاع وتكوين فئة مراجعي الحسابات في القضايا المرتبطة بهم

المتغير	المراجعون (خبير و محافظ حسابات)		
	فئات المتغير	التكرار	النسبة %
هل حصلت على دورة تدريبية في تدقيق القيمة العادلة	نعم	8	17,4
	لا	38	82,6
	المجموع	46	100,0
هل قمت بالاطلاع على معايير المراجعة الجديدة الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة	نعم	46	100,0
	لا	00	00
	المجموع	46	100,0
هل قمت بالاطلاع على معيار المراجعة الدولي رقم 540 والمتعلق بتدقيق تقديرات القيمة العادلة	نعم	28	60,9
	لا	18	39,1
	المجموع	46	100,0
ماهي درجة المتابعة والاطلاع على معايير المراجعة الدولية	**مستمرة**	/	/
	متوسطة	24	52,2
	قليلة	22	47,8
	المجموع	46	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

لمعالجة نتائج الأسئلة الواردة أعلاه والموجهة لمراجعي الحسابات فقد تم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية، وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- ✓ بالنسبة للسؤال الاول والمرتبط بحصول المراجع الخارجي في الجزائر على دورة تدريبية فيما يخص تدقيق تقديرات القيمة العادلة، فقد كانت النتائج في مجملها ضعيفة جداً حيث بلغت نسبة عدم الحصول على التكوين في تدقيق تقديرات القيمة العادلة ما يقارب 83 %. نفس الملاحظة تقريباً بالنسبة للسؤال الرابع إذ نجد أن درجة المتابعة والاطلاع على المعايير الدولية للمراجعة كانت في مجملها (متوسطة) الى (ضعيفة).

- ✓ أما بالنسبة للسؤال الثاني والمرتبط بدرجة الاطلاع على معايير المراجعة الجديدة الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة فكانت النسبة مرتفعة جداً حيث بلغت نسبة 100 %، وهذا دليل على متابعة وإهتمام المراجع الخارجي بالقوانين والتشريعات وكل المستجدات التي تمس مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر خاصة بعد الاصلاحات الجديدة التي جاء بها المجلس الوطني للمحاسبة بمقتضى القانون 10-01 والمتعلق بإعادة إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر.

كما أن نسبة الاطلاع على على معيار المراجعة الدولي رقم 540 والمتعلق بتدقيق تقديرات القيمة العادلة من قبل المرجعين في الجزائر بلغت نسبة 61 % تقريباً، وهي نسبة حسنة ومقبولة عموماً.

ثانياً– تحليل نتائج إجابات القسم الثاني من الاستبيان

1– نتائج المحور الأول: والمرتبط باختبار النقاط التالية:

أ– مدى إدراك المحاسب و المراجع الخارجي في الجزائر لمفهوم القيمة العادلة:

الجدول رقم (4-11) : يوضح مدى إدراك أفراد العينة لمفهوم القيمة العادلة

المفاهيم المرتبطة بالقيمة العادلة (الرجاء وضع اشارة X أمام المفهوم الذي تراه مناسباً للقيمة العادلة)	المحاسبون		مراجعي الحسابات			الاجمالي	
	التكرار	%	التكرار	%		التكرار	%
1- القيمة السوقية	12	24	/	/		12	12.5
2- القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد إلتزام	/	/	/	/		/	/
3- الاسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات التي يتم تداولها في أسواق نشطة	38	76	46	100		84	87.5
4- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	/	/	/	/		/	/
المجموع	**50**	**100**	**46**	**100**		**96**	**100,0**
نتائج إختبار Chi-Square Tests	**كا2=12,617**		**مستوى الدلالة = 0.000**			**د.ح = 1**	

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه الى وجود تباين بخصوص تحديد المفهوم الدقيق للقيمة العادلة بين المحاسبين ومراجعي الحسابات، فقد بينت نتائج اختبار Chi-Square Tests أن قيمة مربع كاي (تساوي 12,617) واحتمال المعنوية (قيمته 0.000) وهي قيمة أقل من 0.05 مما يعني وجود دلالة إحصائية بين الوظيفة وبين تحديد المفهوم الدقيق للقيمة العادلة، حيث بينت النتائج وجود معرفة دقيقة و نظرة ثاقبة لدى مراجعي الحسابات حول المفهوم الدقيق للقيمة العادلة، بينما نسجل وجود تباين بين المحاسبيين حول تحديد المفهوم الدقيق للقيمة العادلة، فكما هو ملاحظ في الجدول أعلاه نجد أن أزيد من 24% من هذه الفئة الاخيرة تخلط بين مفهوم القيمة العادلة ومفهوم القيمة السوقية، فمفهوم القيمة العادلة أوسع من مفهوم القيمة السوقية، إذ يتفق المفهومان في حالة الحصول على القيمة السوقية من الأسواق النشطة.

لكن في العموم يمكن القول أن هناك إدراك كبير لدى أفراد العينة حول تحديد المفهوم الدقيق للقيمة العادلة حيث قارب نسبة 88%.

ب – مدى الاطلاع أو إعداد أو مراجعة قوائم مالية تستخدم القياس وفق القيمة العادلة في الجزائر: وقد أظهرت نتائج الاستبيان ما يلي:

الجدول رقم (4-12) : يوضح مدى التعامل ميدانياً مع مفهوم القيمة العادلة

المتغير	فئات المتغير	المحاسبون		مراجعي الحسابات		الاجمالي	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
هل قمت بالاطلاع أو إعداد أو مراجعة قوائم مالية تستخدم القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في الجزائر	نعم	00	00	00	00	00	00
	لا	50	100	46	100	96	100
المجموع	المجموع	50	100	46	100	96	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

من خلال النتائج الواردة أعلاه نجد أن جميع أفراد العينة لم تقم بإعداد أو مراجعة أو حتى الاطلاع على قوائم مالية تستخدم القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في الجزائر (حيث بلغت النسبة 100%). وقد أشار أفراد العينة المستجوبة إلى وجود مجموعة من العوامل والتي تَحُد من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، والتي حاولنا بدورنا دراستها حسب درجة أهميتها من خلال تحويل آراء المستجوبين الوصفية الى صيغة كمية وذلك باستخدام مقياس (ليكرت) الخماسي وتحديد أوزان للإجابات، كما يلي:

الصيغة الوصفية	هام جدا	هام	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير هام اطلاقاً
الصيغة الكمية	5	4	3	2	1

وقد أظهرت نتائج الاستبيان ما يلي:

الجدول رقم (4-13) : يوضح العوامل التي تَحُد من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر

العوامـــــل	هام جدا	هام	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير هام اطلاقاً	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية
ارتفاع الكلفة المتعلقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة مقارنة مع التكلفة التاريخية	31.2	25	43.8	/	/	77.48	3,8750	0,86146	5
مقاومة الادارة للتغيير وشعورها بعدم الحاجة الى هذا الاسلوب في التقييم	87.5	8.3	4.2	/	/	96.66	4,8333	0,47388	1
قناعة المحاسبين للوضع الحالي للقياس والافصاح المحاسبي	75	12.5	12.5	/	/	92.5	4,6250	0,69962	3
عدم اقتناع الهيئات الحكومية بأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة	/	79.2	8.3	8.3	4.2	72.5	3,6250	0,81111	6
الخوف من إساءة استخدام معايير القيمة العادلة في إدارة الارباح	4.2	25	62.5	4.2	4.2	64.22	3,2083	0,76663	7
الضعف النسبي في الكوادر المحاسبية المؤهلة لتطبيق مفاهيم القيمة العادلة بشكل سليم	47.9	47.9	4.2	/	/	88.74	4,4375	0,57697	4
عدم نضج وتطور الاسواق التي تعكس القيمة العادلة للأصول في الجزائر	95.8	/	/	/	4.2	96.64	4,8333	0,80350	2

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

يشير الجدول أعلاه، الى أن آراء العينة المستجوبة حول درجة أهمية العوامل التي تَحُد من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر كانت أكثر اتفاقاً حول مدى أهمية العامل الثاني (مقاومة الادارة للتغيير وشعورها بعدم الحاجة الى هذا الاسلوب في التقييم) إذ بلغت نسبة الوسط الحسابي له (96.66 %)، يليه العامل السابع (عدم نضج وتطور الاسواق التي تعكس القيمة العادلة للأصول في الجزائر) حيث بلغت نسبة الوسط الحسابي له (96.64%).

2 – نتائج المحور الثاني: والمرتبط بالمفاضلة بين النماذج التي تحكم عملية القياس المحاسبي من وجهة نظر المحاسب والمراجع الخارجي في الجزائر، وقد أظهرت نتائج الاستبيان ما يلي:

الجدول رقم (4-14) : يوضح آراء أفراد العينة حول تفضيلهم لأحد بدائل القياس المحاسبي

المفاهيم	المحاسبون		مراجعي الحسابات		مجموع المستجوبين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1- أُفَضِل التمسك بالقياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية	38	76	34	73.9	72	75
2- أُفَضِل القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة	12	24	12	26.1	24	25
المجموع	**50**	**100**	**46**	**100**	**96**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

من خلال النتائج الواردة أعلاه نجد أن هناك رؤية مشتركة تقريباً بين غالبية أفراد العينة حول ضرورة التمسك بالقياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية (حيث بلغت النسبة حوالي 75%)، في حين نجد أن رُبع أفراد العينة يرون ضرورة التحول الى القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة.

وقد أرجعت كل فئة تمسكها بخيار معين لمجموعة من العوامل، والتي حاولنا بدورنا دراستها حسب درجة أهميتها من خلال تحويل آراء المستجوبين الوصفية إلى صيغة كمية وذلك باستخدام مقياس (ليكرت) الخماسي وتحديد أوزان للإجابات، كما يلي:

الصيغة الوصفية	هام جدا	هام	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير هام اطلاقاً
الصيغة الكمية	5	4	3	2	1

- أرجع أصحاب الخيار الأول التمسك بالتكلفة التاريخية في القياس المحاسبي الى أهمية العوامل التالية:

الجدول رقم (4-15) : يوضح آراء أفراد العينة حول درجة أهمية العوامل المرتبطة بخيار التكلفة التاريخية

العوامـــــل	جدا هام	هام	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير هام اطلاقاً	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية
تعتبر التكلفة التاريخية أكثر موثوقية، كونها تستند إلى عمليات حدثت فعلاً، وليست افتراضية	77.8	16.7	5.6	/	/	94.52	4,7222	0,56224	3
تتميز التكلفة التاريخية بسهولة تطبيقها وتقدم أدلة إثبات حقيقية	88.9	11.1	/	/	/	97.78	4,8889	0,31648	1
استقرار القياس المحاسبي على اساس التكلفة التاريخية لفترة طويلة	11.1	83.3	5.6	/	/	81.1	4,0000	0,58140	6
تُقَدِّم التكلفة التاريخية أسس قياس موضوعية بعيداً عن تأثير الادارة	52.8	36.1	11.1	/	/	88.34	4,4167	0,68690	4
خوفاً من اساءة استخدام تقديرات القيمة العادلة في التلاعب بالدخل	36.1	58.3	/	/	5.6	83.86	4,1944	0,91373	5
غياب الاسواق النشطة في الجزائر	75	25	/	/	/	95	4,7500	0,43605	2
وضع أهمية أكبر على موثوقية القياس من أجل سلامة عملية التدقيق والمسؤولية القانونيةللمراجع	30.6	5.6	58.3	5.6	/	72.3	3,6111	0,98661	7

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

وقد كانت آراء المستجوبين حول هذا البديل أكثر اتفاقاً حول مدى أهمية العامل الثاني (تتميز التكلفة التاريخية بسهولة تطبيقها وتقدم أدلة إثبات حقيقية) إذ بلغ الانحراف المعياري له (0,31648)، يليه العامل السادس (غياب الاسواق النشطة في الجزائر) من حيث اتفاق آراء العينة حول مدى أهميته، حيث بلغ الانحراف المعياري له (0,43605).

➢ كما ركز أصحاب البديل الثاني على أهمية العوامل التالية:

الجدول رقم (4-16) : يوضح آراء أفراد العينة حول درجة أهمية العوامل المرتبطة بخيار القيمة العادلة

العوامـــــل	هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير هام اطلاقاً	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية
لأن قياس القيمة العادلة أفضل أساس لإعداد التقارير المالية من قياس التكلفة التاريخية	50	33.3	16.7	/	/	86.66	4,3333	0,76139	2
لأن القيمة العادلة تساهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتطلبات متخذي القرارات، كونها تأخذ في الاعتبارتقلبات الاسعار	16.7	66.7	16.7	/	/	80.08	4,0000	0,58977	3
تعالج جانباً من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقود	66.7	33.3	/	/	/	93.34	4,6667	0,48154	1
تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب ومؤشرات تكون أكثر صحة وذات جدوى عند اتخاذ القرار	33.3	66.7	/	/	/	86.66	4,3333	0,48154	2
يتفق تطبيق محاسبة القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال	33.3	16.7	50	/	/	76.66	3,8333	0,91683	4
توفر أحدث المعلومات بمايتفق مع السوق النشط	66.7	33.3	/	/	/	93.34	4,6667	0,48154	1
يوفر التقرير المالي المبني على أساس القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين	33.3	66.7	/	/	/	86.66	4,3333	0,48154	2

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

يشير الجدول أعلاه، الى أن آراء هذه العينة حول هذا البديل كانت أكثر اتفاقاً حول مدى أهمية العامل الثالث (تعالج القيمة العادلة جانباً من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقود) إذ بلغت نسبة الوسط الحسابي له (93,34 %)، يليه العامل الأول (لأن قياس القيمة العادلة أفضل أساس لإعداد التقارير المالية من قياس التكلفة التاريخية) حيث بلغت نسبة الوسط الحسابي له (86.66 %).

3 – نتائج المحور الثالث: والمرتبط بمدى إدراك المحاسب والمراجع الخارجي في الجزائر لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة، وقد حاولنا من خلال هذا المحور تحويل آراء المستجوبين الوصفية الى صيغة كمية وذلك باستخدام مقياس (ليكرت) الخماسي وتحديد أوزان للإجابات، كما يلي:

الصيغة الوصفية	هام جدا	هام	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير هام اطلاقاً
الصيغة الكمية	5	4	3	2	1

وتكون الدراسة مقبولة إذا حازت نسبة الوسط الحسابي على أكثر من 60 % أي عندما يزيد الوسط الحسابي عن 3 درجات.

فضلاً عن ذلك فقد تم استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية، المتمثلة في مقاييس النزعة المركزية من تكرارات ونسب مئوية، وكذا استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (T-Test) لعينة واحدة. وقد كانت نتائج الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4-17): يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بأهم المشاكل المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة

الرقم	أهم المشاكل المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة	موافق تماماً %	موافق %	الى حدٍ ما %	مستبعد %	غير موافق تماماً %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة t	مستوى الدلالة sig	ترتيب الفقرات حسب الاهمية
01	لم يلزم النظام المحاسبي المالي ضرورة القياس وفق القيمة العادلة ولم يلغي القياس وفقاً للتكلفة التاريخية	43.8	52.1	4.2	/	/	4,3958	0,57086	88	75,448	0.000	9
02	صعوبة تحديد القيمة العادلة للكثير من أصول المؤسسة خاصة عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة	87.5	12.5	/	/	/	4,8750	0,33245	97,5	143,674	0.000	2
03	عدم الاتفاق على أولويات أساليب التقييم في حالة عدم وجود سوق نشط	52.1	47.9	/	/	/	4,5208	0,50219	90,42	88,204	0.000	4
04	صعوبة توافر أدلة إثبات لتقدير القيمة العادلة بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها	62.5	33.3	/	/	4.2	4,5000	0,87057	89,98	50,646	0.000	7
05	تعدد طرق ونماذج قياس القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الواقع، خاصة في ظل عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر.	52.1	43.8	4.2	/	/	4,4792	0,58000	89,66	75,666	0.000	8
06	تكلفة تطبيق محاسبة القيمة العادلة قد تفوق الفوائد التي تعود منها، وخاصة في حالة عدم وجود اسواق مالية نشطة، وفي ظل أساليب التقييم المعقدة.	12.5	31.3	52.1	4.2	/	3,5208	0,76749	70,48	44,948	0.000	19
07	صعوبة الطرق المستخدمة لتحديد القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية المعقدة مما يجعل فهم المعلومة المالية صعباً في بعض الأحيان على المستخدمين.	22.9	33.3	8.3	35.4	/	3,4375	1,19484	68,68	28,188	0.000	20
08	لا تؤدي المنظمات المهنية المحاسبية في الجزائر الدور المطلوب منها في التأهيل والتدريب للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسساتالاقتصادية	60.4	31.3	8.3	/	/	4,5208	0,64855	90,42	68,299	0.000	5
09	لا تشجع إدارة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على استخدام محاسبة القيمة العادلة	68.8	27.1	4.2	/	/	4,6458	0,56156	93	81,059	0.000	4
10	عدم توافر الوعي الكافي بأهمية استخدام مفهوم القيمة العادلة لدى المحاسبين	31.3	64.6	4.2	/	/	4,2292	0,65661	85,5	63,108	0.000	16

11	نقص المهارات اللازمة و الخبراء المتخصصين والمؤهلين لتقدير القيمة العادلة	60.4	35.4	/	4.2	/	4,5208	0,71051	90,4	62,342	0.000	6
12	قد تختلف تقديرات القيمة العادلة من قبل المقيّمين والخبراء مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة	25	62.5	12.5	/	/	4,1250	0,60263	82,5	67,067	0.000	17
13	الاعتماد على الحكم الشخصي عند تقدير القيمة العادلة في ظل عدم توافر أسواق نشطة في الجزائر	43.8	52.1	/	/	4.2	4,3125	0,84992	86,32	49,715	0.000	13
14	قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة	79.2	12.5	4.2	4.2	/	4,6667	0,74927	93,4	61,025	0.000	3
15	هناك الكثير من الاستثمارات في الشركات غير مدرجة بالأسواق المالية	37.5	58.3	4.2	/	/	4,3333	0,55567	86,66	76,408	0.000	12
16	محدودية وضعف أداء البورصة في الجزائر بسبب غياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي في الجزائر.	95.8	4.2	/	/	/	4,9583	0,20088	99,16	241,849	0.000	1
17	غياب شبه تام للأسواق المتخصصة والتي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم لاسيما في مجال الأصول غير الجارية	35.4	60.4	4.2	/	/	4,3125	0,54892	86,24	76,976	0.000	14
18	عدم القدرة للوصول إلى القيمة العادلة لبعض الاستثمارات، بسبب عدم وجود سعر في السوق لهذه الأصول، أو أن السعر في السوق لايعكس السعر العادل	47.9	47.9	/	/	4.2	4,3542	0,85814	87,06	49,714	0.000	11
19	عدم مواكبة القوانين والتشريعات الجبائية في الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة بما فيها المتعلقة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة	35.4	20.8	8.3	35.4	/	3,5625	1,29625	71,18	26,928	0.000	18
20	تَحَفُّظ المشرع الجبائي الجزائري حول التعامل بمحاسبة القيمة العادلة، كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير	43.8	47.9	8.3	/	/	4,3542	0,63211	87,1	67,491	0.000	10
21	افتقار أغلب أعوان الادارة الجبائية للمعرفة الفنية اللازمة حول تقديرات القيمة العادلة وصعوبة فهمهم لنماذج القياس المستخدمة من قبل الادارة	29.2	70.8	/	/	/	4,2917	0,45692	85,84	92,029	0.000	15

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه الى وجود فروق ذات معنوية لإدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة، حيث أوضح اختبار T-tests أن رأي أفراد العينة في جميع الفقرات كان إيجابي إذ نجد أن مستوى الدلالة في جميع الفقرات أقل من 0.05، كما نجد أن متوسط الدرجات لجميع الفقرات كان أكبر من حجم نقطة الوسط (3) مما يؤكد رفض الفرضية العدمية، وبالتالي توجد

دلالة احصائية ذات معنوية لادراك المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة.

وإذا حاولنا ترتيب فقرات المحور الثالث لوجدنا أنا آراء المستجوبين حول أهم هذه المشاكل كانت أكثر اتفاقاً حول المشكل المذكور في الفقرة (16) (محدودية وضعف أداء البورصة في الجزائر بسبب غياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي في الجزائر) إذ بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (99.16 %) و بانحراف معياري قدره (0,20088)، تليه الفقرة (14) (قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة) حيث بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (93.4 %).

4- نتائج المحور الرابع: والمرتبطة بالحلول المقترحة لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة، وقد حاولنا من خلال هذا المحور كذلك استخدام مقياس (ليكرت) الخماسي، بالاضافة الى استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية، المتمثلة في مقاييس النزعة المركزية من تكرارات ونسب مئوية، وكذا استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (T-Test) لعينة واحدة. وقد كانت نتائج الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4-18): يوضح النتائج المتعلقة بالحلول المقترحة لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة

الرقم	الحلول المقترحة	موافق تماماً	موافق	الى حد ما	مستبعد	غير موافق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة t	مستوى الدلالة sig	ترتيب الفقرات حسب الاهمية
		%	%	%	%	%						
01	إنشاء لجان تعمل وتنسق لإيجاد إتفاق على أولويات أساليب التقييم يناسب الظروف المحلية، والتأكيد على وضع هرمية واضحة ومحددة لحساب القيمة العادلة في الجزائر	39.6	56.3	4.2	/	/	4,3542	0,56156	87,16	75,970	0.000	7
02	إصدار قوانين وتشريعات وتعليمات رسمية متعلقة باعتماد وتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مع فرض عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بمتطلبات القياس والافصاح المرتبطة بالقيمة العادلة	60.4	39.6	/	/	/	4,6042	0,49160	92,08	91,765	0.000	5
03	العمل على إصدار نشرات منتظمة تحدد الاسعار السوقية المناسبة كأساس لتحديد القيمة العادلة، وذلك بالاعتماد على أسعار الاقفال في البورصة، أو أسعار أسواق أخرى مشابهة	87.5	8.3	4.2	/	/	4,8333	0,47388	96,66	99,934	0.000	2
04	تحديد حالات لا يتم فيها الاعتماد على سعر السوق، وذلك عند وقوع أحداث غير طبيعية بالسوق	4.2	75	16.7	4.2	/	3,7917	0,57887	75,9	64,178	0.000	12

05	قبول الاعتماد على نشرات السوق والدراسات كأدلة إثبات القيمة العادلة	27.1	64.6	8.3	/	/	4,1875	0,56777	83,76	72,263	0.000	10
06	يمكن الاستعانة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة أو التكلفة الإستبدالية كمؤشر للقيمة العادلة للأصول في حالة صعوبة الوصول إلى القيمة العادلة في البورصة	27.1	64.6	4.2	4.2	/	4,1458	0,68023	82,98	59,716	0.000	11
07	إعداد مؤتمرات وندوات تبسط وتوضح آليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، والتأكيد على أن تجربة استخدام القيمة العادلة تكون أكثر جدوى في المدى الطويل.	83.3	12.5	4.2	/	/	4,7917	0,50088	95,82	93,733	0.000	3
08	عقد دورات تدريبية وورشات عمل متخصصة لتوفير تدريب مهني شامل للمحاسبين ومراجعي الحسابات تساعدهم في قياس وتدقيق القيمة العادلة بشكل صحيح	95.8	4.2	/	/	/	4,9583	0,20088	99,16	241,849	0.000	1
09	حصر وتحديد وتعيين خبراء قانونيين لتحديد السعر السوقي العادل، من خلال إعداد قوائم بأسماء خبراء تقييم لقياس القيمة العادلة	83.3	4.2	8.3	4.2	/	4,6667	0,80350	93,32	56,906	0.000	4
10	ضرورة ربط إصلاح النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على السوق المالي وتنشيط البورصة	29.2	66.7	4.2	/	/	4,2500	0,52315	85,08	79,598	0.000	9
11	العمل على إرساء الثقافة البورصية لدى أفراد المجتمع	39.6	60.4	/	/	/	4,3958	0,49160	87,92	87,613	0.000	6
12	العمل على ربط البورصة الجزائرية بالبورصات الإقليمية بهدف الاستفادة منها، وفتح المجال أمام المستثمرين الاجانب للدخول الى بورصة الجزائر	20.8	20.8	58.3	/	/	3,6250	0,81111	72,42	43,789	0.000	13
13	تحتاج التشريعات الضريبية للتطوير بشكل يسمح باستخدام محاسبة القيمة العادلة	31.3	64.6	4.2	/	/	4,2708	0,53270	85,5	78,553	0.000	8
14	تنظيم دورات تكوينية لموظفي الإدارة الجبائية بما يتوافق ومفاهيم محاسبة القيمة العادلة	83.3	12.5	4.2	/	/	4,7917	0,50088	95,82	93,733	0.000	3

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه الى وجود فروق ذات معنوية لمساهمة المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر في الحلول المقترحة لأهم التحديات والمشاكل المرفوعة أمام تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، حيث أوضح اختبار T-tests أن رأي أفراد العينة في جميع الفقرات كان إيجابي إذ نجد أن مستوى الدلالة في جميع الفقرات هو 0.000 أي أقل من 0.05، كما نجد أن متوسط الدرجات لجميع الفقرات كان أكبر من حجم نقطة الوسط (3) مما يؤكد رفض الفرضية العدمية، وبالتالي توجد دلالة احصائية ذات معنوية لادراك

المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر للحلول المقترحة حول أهم المشاكل المرفوعة أمام تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر.

وإذا حاولنا ترتيب فقرات هذا المحور لوجدنا أنا آراء المستجوبين حول أهم هذه الحلول كانت أكثر اتفاقاً حول الحل المذكور في الفقرة الثامنة (عقد دورات تدريبية وورشات عمل متخصصة لتوفير تدريب مهني شامل للمحاسبين ومراجعي الحسابات تساعدهم في قياس وتدقيق القيمة العادلة بشكل صحيح) إذ بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (99.16 %) و بانحراف معياري قدره (0,20088)، تليه الفقرة الثالثة (العمل على إصدار نشرات منتظمة تحدد الاسعار السوقية المناسبة كأساس لتحديد القيمة العادلة، وذلك بالاعتماد على أسعار الاقفال في البورصة، أو أسعار أسواق أخرى مشابهة) حيث بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (96.66 %).

5- نتائج المحور الخامس: والمرتبط بمدى إدراك المراجع الخارجي في الجزائر لأهم التحديات التي قد تواجهه عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة.

وقد حاولنا من خلال هذا المحور تحليل آراء العينة المستجوبين والمتمثلة في مراجعي الحسابات دون غيرهم (الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات) وذلك بنفس أساليب المعالجة الاحصائية للمحورين السابقين أي بالاعتماد على التكرارات والنسب، وكذا استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار One-Sample Test، وقد كانت نتائج الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4-19): يوضح النتائج المتعلقة بالتحديات التي قد تواجه المراجع عند تدقيق القيمة العادلة.

الرقم	السؤال	موافق تماماً %	موافق %	الى حدٍ ما %	مستبعد %	غير موافق تماماً %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة t	مستوى الدلالة sig	ترتيب الفقرات حسب الاهمية
01	عدم مواكبة القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة بما فيها المتعلقة بمراجعة تقديرات القيمة العادلة	47,8	52,2	/	/	/	4,5217	0,50505	89,56	60,723	0.000	4
02	عدم الملم المراجعين بمعايير التدقيق الدولية وخاصة التعديلات الاخيرة الخاصة بتدقيق تقديرات القيمة العادلة	34.8	56.5	/	8.7	/	4,1739	0,82474	83,48	34,325	0.000	6
03	افتقار معظم المراجعين للمعرفة الفنية والمهارات اللازمة لتدقيق تقديرات القيمة العادلة	8.7	43.5	39.1	8.7	/	3,5217	0,78143	70,44	30,567	0.000	9
04	تدقيق البيانات المالية المبنية على أساس محاسبة القيمة العادلة أكثر تعقيد من تلك المبنية على أساس التكلفة التاريخية، وذلك بسبب تعقد طرق قياس القيمة العادلة	82.6	8.7	8.7	/	/	4,7391	0,61227	94,78	52,497	0.000	3
05	صعوبة فهم المراجع للنماذج المستخدمة من قبل الادارة في إعداد تقديرات القيمة العادلة	17.4	65.2	17.4	/	/	4,0000	0,59628	80	45,497	0.000	7

06	اختلاف الاساليب التي تستخدم في تدقيق قياسات القيمة العادلة حسب النشاط الذي تمارسه المؤسسة والبيئة التي تنشط فيها	/	73.9	26.1	/	/	3,7391	0,44396	74,78	57,122	0.000	8
07	عدم تداول اغلب الاصول والالتزامات في الاسواق النشطة، وبالتالي تزداد صعوبة المراجع في حصوله على أدلة تدقيق مناسبة وكافية	100	/	/	/	/	5,0000	0,00000(a)	100	116,966	0.000	1
08	تُقيّم بعض الاصول والالتزامات باستخدام افتراضات الادارة التي تعتمد على التقدير الشخصي، مما قد يؤدي إلى اتباع اسس قياس ونماذج تقييم غير ملائمة	91.3	8.7	/	/	/	4,9130	0,28488	98,26	45,888	0.000	2
09	صعوبة الحصول على بيانات تتميز بالملائمة والموثوقية عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة بسبب اعتمادها في أغلب الاحيان على الآراء الشخصية للقائمين على عملية القياس	47.8	43.5	8.7	/	/	4,3913	0,64904	87,82	45,497	0.000	5
10	صعوبة اكتشاف تحيز محتمل من قبل الادارة بسبب تعدد طرق قياس القيمة العادلة وغياب النزاهة لدى ادارة بعض الشركات	17.4	65.2	17.4	/	/	4,0000	0,59628	80	20,520	0.000	7
11	صعوبة استعانة المدقق بخبير متخصص في مجال عمل المؤسسة يتميز بالكفاءة والموضوعية يساعده على تفهم المؤسسة بشكل جيد.	17.4	39.1	26.1	8.7	8.7	3,4783	1,14967	69,56	60,723	0.000	10

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات SPSS

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات معنوية لإدراك مراجعي الحسابات في الجزائر لأهم التحديات التي قد تواجههم اثناء تدقيق تقديرات القيمة العادلة، حيث أوضح اختبار T-tests أن رأي أفراد العينة في جميع الفقرات كان إيجابي إذ نجد أن مستوى الدلالة في جميع الفقرات أقل من 0.05، كما نجد أن متوسط الدرجات لجميع الفقرات كان أكبر من حجم نقطة الوسط (3) مما يؤكد رفض الفرضية العدمية، وبالتالي توجد دلالة احصائية ذات معنوية لادراك مراجعي الحسابات في الجزائر للتحديات التي قد تواجههم عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة.

وإذا حاولنا ترتيب فقرات هذا المحور الأخير من الإستبيان لوجدنا أنا آراء المستجوبين حول أهم هذه التحديات كانت أكثر اتفاقاً حول التحدي المذكور في الفقرة السابعة (عدم تداول اغلب الاصول والالتزامات في الاسواق النشطة، وبالتالي تزداد صعوبة المراجع في حصوله على أدلة تدقيق مناسبة وكافية) إذ بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (100%) و بانحراف معياري قدره (0,00000(a))، تليه الفقرة الثامنة (تُقيّم بعض الأصول والالتزامات باستخدام افتراضات الادارة التي تعتمد على التقدير الشخصي، مما قد يؤدي إلى اتباع اسس قياس ونماذج تقييم غير ملائمة) حيث بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (98,26 %).

خلاصة الفصل:

إن سعي الجزائر لمواكبة المعايير المحاسبية الدولية جعلها تقف أمام مفاهيم جديدة لم تكن معروفة ضمن المخطط المحاسبي السابق مثل مفهوم القيمة العادلة، غير أن تطبيق هذا المفهوم الجديد في الجزائر تواجهه جملة من التحديات والعوائق لعل أهمها غياب شبه تام للأسواق المتخصصة التي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم وكذا نقص المهارات والخبراء المؤهلين لتقدير القيمة العادلة، بالاضافة إلى عدم توافر الوعي الكافي بأهمية استخدام مفهوم القيمة العادلة لدى المحاسبين.

كل ذلك وغيره من المشاكل والتحديات يتطلب من الهيئات الوصية في الجزائر ضرورة إجراء اصلاحات جادة وعميقة على مستوى البيئة المحاسبية قصد تهيئتها لتكون ملائمة لتطبيق مثل هذه المفاهيم، وذلك من خلال تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات البيئة الدولية والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال وخصوصاً تجارب الدول العربية المشابهة لبيئتنا المحلية كالتجربة المصرية أو السعودية، وذلك حتى يتم الإستفادة من المزايا التي توفرها معايير المحاسبة الدولية.

الخاتمة

الخاتمة:

تزايد الاتجاه العالمي في السنوات الأخيرة نحو إستخدام القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وذلك بسبب النتائج السلبية المترتبة على استخدام أساس التكلفة التاريخية وعلى إفتراض ثبات وحدة النقد تحت كل الظروف الإقتصادية، حيث لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية والمبنية على أساس التكلفة التاريخية تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة لترشيد قراراتهم.

ونظرا للأهمية البارزة التي تحتلها عملية القياس وفق القيمة العادلة، فقد ازداد الاهتمام بهذه الاخيرة في الممارسات المحاسبية خاصة بعدما أضفت على المعلومات المحاسبية صبغة الملاءمة باعتبارها تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، لكن وبالرغم من المزايا العديدة التي تتمتع بها القيمة العادلة في القياس المحاسبي إلا أنها واجهت العديد من المشاكل والتحديات أثناء تطبيقها، كما أن استخدامها قد يعود بنتائج سلبية في حال عدم تطبيقها بشكل سليم أو في حال غياب النزاهة لدى إدارة بعض الشركات، كما قد يكون مرفوضاً إذا لم يجد البيئة المناسبة لتطبيقها.

وقد استهدفت هذه الدراسة بشكل أساسي التعرف على اتجاهات التطور في استخدام محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي، مع التركيز على المشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيق مبدأ القيمة العادلة عموماً وفي البيئة الجزائرية خصوصاً، بالاضافة الى قياس مدى فهم المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لمفهوم القيمة العادلة وطرق قياسها، ومدى قبول تطبيقها في البيئة الجزائرية، كما تم اختبار مدى ادراكهم للمشاكل المرتبطة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في الجزائر، وكذا التحديات التي قد تواجه المراجعين عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة، وفي الأخير الحلول المقترحة لأهم هذه المشاكل والتحديات.

ولتحقيق أهداف البحث والاجابة على التساؤلات الفرعية تم تقسيم هذه الدراسة الى أربع فصول، ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي، وقد كشف الجانب النظري من الدراسة عن مجموعة من النتائج، أهمها:

- هناك جدل طويل في في مجال القياس المحاسبي بالنسبة للمزايا والعيوب المتعلقة بكل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، والذي تركز أساساً حول مدى موثوقية وملاءمة كل من هاتين الطريقتين في القياس المحاسبي؛
- تعالج محاسبة القيمة العادلة جانباً من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد، مما يعكس المفهوم الاقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في قائمة المركز المالي؛
- هناك اعتراف دولي ومحلي بتطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية، إلا أن هناك جملة من القيود والتحديات التي تواجه عملية التطبيق؛
- توجد العديد من المشاكل والتحديات المرتبطة بقياس القيمة العادلة في الدول النامية – ومنها الجزائر– تشمل الأسواق غير النشطة، التكلفة، قصور المهارات، ضعف بيئة التشريعات، نقص أدلة ومعايير التقييم...؛
- توجد العديد من المخاطر الناجمة عن استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية وعلى خصائصها المحاسبية خاصة (الملاءمة والموثوقية) وعلى الثقة بها والرقابة عليها بسبب استخدام الاجتهاد والأحكام الشخصية للإدارة عند تقديرها، الأمر قد يكون له تأثير سلبي على موضوعية وحياد التقييم؛

- ان التزايد في استخدام مقاييس القيمة العادلة في التقرير المالي، وضع المدققين أمام العديد من التحديات، باعتبار أن مقاييس القيمة العادلة غالباً ما تتضمن مدخلات تعتمد على الحكم الشخصي، مما خلق التعقيدات في تدقيق تلك المقاييس وجعل مهمة المدقق أكثر صعوبة؛ كما يعد ذلك تحدياً أيضاً لأعوان الادارة الجبائية في تحديد والتحقق من صحة الوعاء الخاضع للضريبة؛
- هناك إصرار من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية ومجلس معايير المحاسبة الدولية على استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي على الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت للقيمة العادلة على أنها المتسبب في إحداث الازمة المالية العالمية الأخيرة، ويتضح ذلك من خلال الاستمرار والتوسع في إصدار المعايير المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة خاصة بعد إصدار المعيارFAS157 عام 2006، والمعيارFAS159 عام 2007، والمعيار IFRS7 عام 2007، والمعيار IFRS9 عام 2015 والمعيار IFRS13 عام 2013؛
- أن معايير المحاسبة الأمريكية كانت سباقة في التعامل مع محاسبة القيمة العادلة، وذلك من خلال إصدار المعيار FAS107 عام 1992؛ كما يتضح أن مجلس معايير المحاسبة الدولية عند عداده للمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة يتبع خطوات معايير المحاسبة الأمريكية من منطلق أنها معايير مجربة ويتم قياس نجاعتها بشكل دوري، لذلك نجد أن معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية الموجهة للقيمة العادلة لا تختلف من حيث الجوهر سوى أن معايير المحاسبة الدولية تضع خيارات أكبر لتمكين شركات الدول المختلفة من اختيار ما يناسب بيئتها؛
- من خلال عرض تجربة بعض الدول العربية (الأردن، السعودية، مصر) حول أسس القياس المحاسبية وفق القيمة العادلة لاحظنا أنه هذه الدول لاتزال متحفظة على تطبيقات القيمة العادلة، حيث لوحظ تبني هذه الدول لبدائل المعالجات المحاسبية الأكثر تحفظاً والواردة في معايير القيمة العادلة.

➢ أما الجانب التطبيقي من البحث فقد كشف عن جملة من النتائج، أهمها:

- هناك تفاوت زمني في ظهور القيمة العادلة بين المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية وبين النظام المحاسبي المالي، كما أن هناك تأخر كبير في مواكبة النظام المحاسبي المالي للتغيرات العالمية وتحيين المفاهيم الخاصة بالقيمة العادلة؛
- لا توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الحالية الأرضية المناسبة والملائمة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- على الرغم من وجود إصرار وإلزام وإزدياد التوجه العالمي نحو إستخدام محاسبة القيمة العادلة، إلا أننا نلاحظ غياب النصوص القانونية والتنظيمية التي تُلزم إدارة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالإستناد في القياس المحاسبي إلى أساس القيمة العادلة؛
- عدم وجود تجانس حول أسس القياس المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي وبين المعايير المحاسبية التي تم التطرق إليها في التجارب الدولية السابقة، فبينما تعتبر هذه الأخيرة أن أساس القيمة العادلة هو القاعدة وأن أساس

التكلفة التاريخية هو الاستثناء، نجد أن النظام المحاسبي المالي يقر بأن التكلفة التاريخية تعتمد كقاعدة و أن أساس القيمة العادلة يستخدم كبديل؛

- لم تتبنى التجربة الجزائرية معايير وطنية كما في التجربة المصرية، ولم تطبق المعايير المحاسبية الدولية بشكل مُطلق كما هو الحال بالنسبة للأردن، وإنما تبنت نظاماً محاسبياً مالياً مستمد في مرجعيته من المعايير المحاسبية الدولية ويتناسب مع البيئة المحلية؛
- التجربة الجزائرية لا تثق كثيراً في هذا المنهج الجديد نظراً لغياب شبه التام للأسواق المتخصصة والتي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم، ولغيرها من الأسباب الأخرى، وهو ماجعلها تضيق في استخدام هذا المفهوم عند إعادة التقييم؛
- تعتمد معايير الابلاغ المالية الدولية وكذا باقي المعايير المعتمدة في التجارب الدولية محل الدراسة عند تقديرها للقيمة العادلة على هرمية تُصَنِّف مقاييس القيمة العادلة إلى ثلاث مستويات، في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي لم يعتمد هرمية واضحة وبشكل صريح، وإنما أشار فقط الى أن الطريقة الأساسية للتقييم تتم وفق التكلفة التاريخية، وفي بعض الحالات يتم إعادة تقييم بعض العناصر انطلاقا من: القيمة العادلة، أو قيمة الإنجاز، أو القيمة الحالية، كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى أحد المقومات التي يرتكز عليها مفهوم القيمة العادلة وهي السوق النشطة.
- هناك رؤية مشتركة تقريباً بين غالبية أفراد العينة حول ضرورة التمسك بالقياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية، ويرجعون أهم عامل لتمسكهم بهذا الخيار إلى غياب سوق نشط في الجزائر يتميز بالكفاءة.
- هناك إدراك كبير لدى أفراد العينة لأهم المشاكل المرتبطة بقياس القيمة العادلة، كما أن آراء الفئة المستجوبة حول أهم هذه المشاكل كانت أكثر اتفاقاً حول " محدودية وضعف أداء البورصة في الجزائر بسبب غياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي في الجزائر "؛
- هناك العديد من المشاكل والتحديات المرتبطة بقياس القيمة العادلة في الجزائر، تشمل على وجه الخصوص محدودية وضعف أداء البورصة في الجزائر، وكذا الغياب شبه التام للأسواق المتخصصة والتي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم؛ بالإضافة إلى نقص المهارات اللازمة والخبراء المتخصصين لتقدير القيمة العادلة؛
- عدم مواكبة القوانين والتشريعات الجبائية في الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة بما فيها المتعلقة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، بالإضافة الى تَحَفُّظ المشرع الجبائي الجزائري حول التعامل بمحاسبة القيمة العادلة، كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير؛
- هناك إدراك كبير لدى مراجعي الحسابات في الجزائر لأهم التحديات التي قد تواجههم عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة، كما أن آراء الفئة المستجوبة حول أهم هذه التحديات كانت أكثر اتفاقاً حول "صعوبة حصول المراجع على أدلة تدقيق مناسبة وكافية في حالة عدم تداول أغلب الأصول والالتزامات في الأسواق النشطة".

نتائج إختبار الفرضيات:

كانت نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- **بخصوص الفرضية الأولى** والمتمثلة في " تُوَفِّر البيئة الجزائرية المقومات الأساسية التي تسهل استخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي" لم تتحقق هذه الفرضية وذلك من خلال ما ورد في المبحث الأول للدراسة التطبيقية والمرتبط بتحليل واقع البيئة المحاسبية في الجزائر، بالإضافة الى المحور الثالث من الاستبيان والمتعلق بمدى إدراك عينة الدراسة لأهم المشاكل المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة، فقد ثبت أن البيئة الجزائرية لا توفر المقومات الأساسية التي تسهل استخدام طريقة القيمة العادلة في القياس المحاسبي؛
- **بخصوص الفرضية الثانية** والمتعلقة بمدى قبول المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس، فإن غالبية أفراد العينة المستجوبة لديهم رؤية مشتركة تقريباً حول ضرورة التمسك بالقياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية، وبالتالي فإن فرضيتنا القائلة "أن هناك اتفاق بشكل إيجابي يؤيد استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر " تعتبر غير محققة؛
- **بخصوص الفرضية الثالثة** والمرتبطة بطبيعة المشاكل التي تواجه عملية القياس وفق القيمة العادلة في الجزائر، فقد تحققت كذلك من خلال عرض أهم المشاكل والتحديات المرتبطة بعملية القياس المحاسبي في الجزائر؛ وكذا من خلال الدلالة الواضحة في الاستبيان والذي أجمع من خلاله أغلب أفراد العينة المستجوبة على وجود جملة من المشاكل والتحديات التشريعية والاقتصادية والثقافية التي تجعل من هذه العملية قاصرة عن تحقيق الاهداف المرجوة منها؛ حيث أشارت النتائج الموضحة في المحور الثالث من الاستبيان إلى وجود فروق ذات معنوية لإدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لأهم المشاكل المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة، وأوضح اختبارt-tests أن رأي أفراد العينة في جميع الفقرات كان إيجابي؛
- **بخصوص الفرضية الرابعة** والمتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات في الجزائر للتحديات التي قد تواجههم عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة، فقد تحققت هذه الفرضية من خلال ما ورد في نتائج المحور الخامس من الاستبيان، والذي اتضح من خلاله أن مراجعي الحسابات في الجزائر على دراية كافية ووعى بالتحديات التي قد تواجههم عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة؛
- **بخصوص الفرضية الخامسة** والمتعلقة بالحلول الملائمة للمشاكل والتحديات التي تعيق عملية القياس المحاسبي في الجزائر، فقط تحققت أيضاً، من خلال موافقة أفراد العينة المستجوبة على أغلب الحلول المقترحة والتي تم صياغتها على ضوء نتائج الدراسات السابقة للموضوع، وكذا على ضوء التجارب الدولية التي تم التطرق إليها. وكانت نظرة غالبية أفراد العينة المستجوبة لهذه الحلول أكثر اتفاقاً حول الحل المذكور في الفقرة الثامنة (عقد دورات تدريبية وورشات عمل متخصصة لتوفير تدريب مهني شامل للمحاسبين ومراجعي الحسابات تساعدهم في قياس وتدقيق القيمة العادلة بشكل صحيح) يليه الحل المذكور في الفقرة الثالثة (العمل على إصدار نشرات منتظمة تحدد الاسعار السوقية المناسبة كأساس لتحديد القيمة العادلة، وذلك بالاعتماد على أسعار الاقفال في البورصة، أو أسعار أسواق أخرى مشابهة).

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بضرورة التركيز على النقاط التالية:

- ✓ العمل على ترسيخ مفهوم محاسبة القيمة العادلة لدى العاملين في مجال المحاسبة، وذلك من خلال إصدار قاعدة محاسبية أو تنظيم خاص بمحاسبة القيمة العادلة يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة، وطرق قياسها واختيار الطريقة الملائمة للبيئة الجزائرية، وبيان متطلبات الإفصاح عنها؛
- ✓ ضرورة توفير وإصدار دليل ارشادي يحتوي على نشرات رسمية منتظمة تحدد الاسعار السوقية المناسبة لتقدير القيمة العادلة، وذلك بالاعتماد على أسعار الاقفال في البورصة أو أسعار أسواق أخرى مشابهة، وذلك بُغية الابتعاد عن الاجتهاد والحكم الشخصي؛
- ✓ ضرورة تكوين إطارات فنية متخصصة مؤهلة من الخبراء لغرض تحديد القيمة العادلة أو التأكد من مدى صحة تقديرها؛
- ✓ ينبغي توفر سوق فاعلة بصورة عامة وسوق للأدوات المالية على وجه الخصوص لتحديد القيمة العادلة لأغلب الاصول بالمؤسسات؛
- ✓ ينبغي متابعة التحديثات التي تمت على المعايير الدولية المرتبطة بالقيمة العادلة خصوصاً المعيار IFRS13 والأخذ بما يتلائم مع بيئة العمل المحلية؛
- ✓ ينبغي على الجامعات والهيئات المشرفة على مهنة المحاسبية في الجزائر التوسع في عقد وتنظيم الندوات والمحاضرات المتعلقة بهذا الموضوع للمحاسبين والمراجعين، وحتى للأطراف المستخدمة للقوائم المالية بما فيهم أعوان الإدارة الجبائية؛
- ✓ تعديل التشريعات الضريبة في الجزائر بما ينسجم مع التطورات التي حصلت على النظام المحاسبي المالي لزيادة الانسجام بينهما.

آفــاق البحــث:

تناولت هذه الدراسة التحديات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، وبالتالي هناك العديد من المواضيع المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة لم تركز عليها دراستنا بشكل أساسي قد تكون إشكاليات لبحوث مستقبلية وينبغي أن تحضى بالدراسة، ومن هذه المواضيع يمكن ذكر إلى مايلي:

- المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية وأثرها على عوائد الأسهم؛
- تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية؛
- دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية؛
- تدقيق تقديرات القيمة العادلة في ظل مخاطر عدم التأكد.

قائمة المراجع

قائمـــــــة المراجـــــــع

أولاً: الكتب

1. أحمد حلمي جمعه، **المدخل السلوكي في المحاسبة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، 2009.
2. جمعة حميدات، **حسام خداش، منهاج محاسب عربي قانوني معتمد (ACPA)**، الورقة الثانية- المحاسبة، مطبوعة صادرة عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المملكة الاردنية الهاشمية 2013.
3. حازم هاشم الالوسي، **الطريق الى علم المراجعة والتدقيق**، دار الكتب الوطنية، بنغازي 2003.
4. حسين القاضي و مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2007.
5. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، دار وائل، عمان 2007.
6. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007- IAS & IFRS**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2008.
7. رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر– من المبادئ إلى المعايير**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006.
8. ريتشارد شرويد و آخرون، **نظرية المحاسبة**، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، دار المريخ، الرياض 2006.
9. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر 2009.
10. طارق حماد عبد العال، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2006.
11. كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2004.
12. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية– الجوانب النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2016.
13. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، **المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين**، إصدار عام 2018/2017.
14. وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك 2007.

ثانياً: الرسائل والأطروحات

15. أحلام جمال صادق محمد، **المحاسبة عن القيمة العادلة بين المعايير والتطبيق ودورها في الازمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة بجامعة بني سويف، مصر 2014.
16. أحمد عزت محمد أبو شملة، **دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية– دراسة ميدانية في سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير، جامعة جدارا، الاردن 2011/2010.
17. أحمد محمد مصطفى المبيضين، **تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الاردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الاردن 2007.

18.أعراب عبد العزيز، **تمويل المؤسسات عن طريق السوق المالي– حالة مؤسسة صيدال في بورصة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001/2000.

19.تامر بسام جابر الأغا، **أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين 2013.

20.جمال علي عطية الطرايرة، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن**، أطروحة دكتوراه، عمان، الأردن 2005.

21.جودي إيمان، **أثر الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية وآفاق التقارب بينهما**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2013/2012.

22.حسن كامل فرج خميس، **تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة وآثارها على قياس ضريبة الدخل– مع مدخل مقترح للتطبيق في مصر**، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة عين شمس، مصر 2007.

23.حمدان سعيد سعد الحمدان الغامدي، **المحاسبة عن الاستثمارات المالية باستخدام القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية والسعودية وأثرها على قرارات المستثمرين– دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة– جامعة عين شمس، مصر2006.

24.حمزة عرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية – متطلبات التوافق والتطبيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس 2013/2012.

25.خالد عبد الرحمن جمعة يونس، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين 2011.

26.خليفاتي جمال، **تعزيز دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار المالي بالجزائر– دراسة إستطلاعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2015/2014.

27.رشا بشير الجرد، **اجراءات المراجعة الخارجية في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في سورية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية 2010.

28.ساري سليمان عطا سليمان، **أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن 2010.

29.سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2015/2014.

30.سعيداني رابح، **الخوصصة عن طريق بورصة الاوراق المالية– دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2013/2012.

31.سعيداني محمد السعيد، **مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية– دراسة استبيانية**، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس 2014/2013.

32.سفاحلو رشيد، **أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف 2017/2016.

33.صديقي مسعود، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2004.

34.عبد الغني عبد الحميد راجح القريقري، **العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة – دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة – المملكة العربية السعودية، 2002.

35.عبد الله بن صالح، **أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودو رها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2017/2016.

36.عماد حسني محمد زهران، **مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية فى ضوء المعايير المحاسبية – دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر 2005.

37.عزوز مخلوفي، **النظام المحاسبي المالي كإطار لتصور معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الاغواط، 2016/2015.

38.فارس بن يدير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة 2015/2014.

39.فريد زعرات، **معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة البليدة 2009.

40.فضل كمال سالم، **مدى أهمية القياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية – غزة ، فلسطين 2008.

41.فيصل شعبان أحمد، **محاسبة القيمة العادلة لعقود المشتقات المالية والتوريق وآفاق تطبيقها في سورية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، سوريا 2012..

42.ليلى حسن أبو حجلة، **أثر بدائل قياس القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر الأطراف الخارجية – دراسة ميدانية على البنوك الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة جدارا، الأردن 2011/ 2012.

43.ماجد عبد المجيد قباجة، **أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن 2009.

44.محمود عاطف محمود عبد العال، **انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على أدلة الاثبات ووسائل الحصول عليها وأثر ذلك على خطر المراجعة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة القاهرة، مصر 2015.

45.مدحت فوزي عليان وادي، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين، 2006.

46.مسعود بوخالفي، **أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة الأغواط 2013.

47.منال علي العبد الله، **التحول في القياس المحاسبي في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة الجارية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا 2010.

48.هني محمد فؤاد، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية– دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري**، رسالة ماجستير جامعة الشلف 2013/2012.

49.وائل محمد عادل جقميري، **أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، سوريا 2012.

50.وليد شحاتة محمد قاسم، **استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة القاهرة 2012.

51.يامن خليل الزعبي، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن 2005.

ثالثاً: المجلات العلمية والملتقيات

52.ابراهيم عبد موسى السعبري و زيد عائد مردان، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات لأداء المالي**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة– العدد 25، جامعة الكوفة ، العراق 2012.

53.أحمد حلمي جمعة و مؤيد راضي خنفر، **المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة– دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول"القيمة العادلة والإبلاغ المالي"، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، 13-2006/9/14.

54.أحمد حلمي جمعة، **إدراك مراقبي الحسابات لتحديات قياس تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية**، بحث منشور بتاريخ 2013/04/05، جامعة أم القرى، مكة المكرمة– المملكة العربية السعودية.

55.أحمد حلمي جمعة، محمد جمال هلالي، **إتجاهات التطور في منظومة مهنة المحاسبة القانونية في المملكة الأردنية الهاشمية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان " مهنة المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان، الأردن 22-2004/9/23.

56.أحمد زكرياء ذكي عصيمي، **أثر استخدام القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الاول الجزء الثاني 2012، جامعة حلوان، مصر.

57.احمد قايد نور الدين، **الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي: 05 و06 ماي 2013.

58.باي مريم، **ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 4 العدد 3- ديسمبر 2017.

59.براق محمد، بوسبعين تسعديت، **تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تكييف النظام الجبائي الحالي**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول : "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة يومي 13 و2011/12/14.

60.بركة محمد، شلغام هشام، **محاسبة القيمة العادلة ومسببات الازمة المالية العالمية**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 .

61. بوفافة وداد، جاوحدو رضا، **الإفصاح المحاسبي و كفاءة الأسواق المالية للحد من خطر الاستثمار المالي**، مداخلة، الملتقى الدولي حول: السوق المالي بين النظري و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة يومي: 24 و 25 نوفمبر 2008.

62. بوكساني رشيد و اخرون، **مبدأ التكلفة التاريخية بين الإنتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة السوقية العادلة**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي: 17 و 18 جانفي 2010.

63. تقرير بعنوان: **البورصة الجزائرية الأضعف عربياً**، منشور على موقع "الجزيرة نت" الاخباري (تاريخ النشر: 2015/08/21) على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/8/21/

64. ثابت حسان ثابت، **عبد الواحد غازي محمد، التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة – دراسة لعينة من مكاتب التدقيق العراقية**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 .

65. جميل حسن النجار، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية**، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 9، العدد 3، الأردن 2013.

66. حاج قويدر قورين، **أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معاير المحاسبة الدولية**، ملتقى ورقلة 24 و25 نوفمبر 2014.

67. حاج قويدر قورين، **أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و25 نوفمبر 2014 .

68. حجاج زينب، مريم تواتي، **أثر التوافق المحاسبي في المعالجة المحاسبية للتثبيتات بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة "، جامعة البليدة، 13- 2011/12/14 .

69. حدة فروحات، أسامة عمامرة، **القيمة العادلة كأداة ومنهج للقياس المحاسبي– عرض تحليلي لتجربة دولة الصين**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014.

70. حسن كامل فرج خميس، **اختبار تَأثير تَطبيق مَعايير المحاسبة الممصرية المعَدلة وفقاً للمعايير الدُوَلِية لإعدادِ التقارير المالية على النسب المالية الرئيسية (دليل عملي من البنوك المصرية)**، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، كلية التجارة جامعة بني سويف، مصر(بدون تاريخ أو عدد النشر).

71. حنان جابر حسن، **دراسة تحليلية لنموذج القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة طبقاً للمشروع المشترك بين FASB و IASB وأثره على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد الأول، السنة الاولى، 2011.

72.خالد جمال الجعارات، **قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية** الدولية، المؤتمر الدولي السابع بعنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، بإشراف جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، عمان، يومي 13 و2006/09/14.

73.داودي الطيب، خليفاتي جمال، **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي 05-2013/05/06.

74.رضا ابراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (46)، العدد (2)، جامعة الاسكندرية 2009.

75.رضا جاوحدو، حمدي جليلة إيمان، **آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي و الجهود المبذولة لتكييفه**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي 05-2013/05/06.

76.رقايقية فاطمة الزهراء، **إصلاح وتكييف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول: "معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية- متطلبات التوافق والتطبيق" جامعة سوق أهراس، يومي: 25-05/26/ 2010.

77.زبير عياش، نصر الدين عساوي، **إشكالية جودة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر- بين الواقع والتطبيق**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 .

78.زرقون محمد، نور الدين بعيليش، **المشكلات الضريبية لتطبيقات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وعلى ضوء معايير المحاسبة الدولية**، المؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس تحت عنوان "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، قسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة القاهرة 2014/09/27.

79.زينب أسعد أسعد، **دراسة أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على القيام بمراجعة وتقدير مخاطر القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية الاخرى**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، 24 و2014/11/25

80.سالم عبد الله حلس، يوسف محمد جربوع، **تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة- دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين**، مقال منشور على الانترنت، بدون سنة نشر.

81.سوامس رضوان و بوقلقول الهادي، **واقع بورصة الجزائر وآفاق تنشيطها**، مداخلة، الملتقى الدولي حول "السوق المالي بين النظري و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية"، جامعة عنابة يومي: 24 و 25 نوفمبر 2008.

82.شاهر فلاح العرود، منفعة **تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الاردنية**، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (5)، العدد(2)، بتاريخ ماي 2012، جامعة القصيم – السعودية، ص 180.

83.الصادق محمد آدم علي، **أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية**، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة بعنوان "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون"، جامعة الملك سعود، الرياض ، يومي 18و 19 ماي 2010.

84.صفوان قصي عبد الحليم، اسماء عبد الكاظم عبد علي، **إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي IAS16 بالتطبيق على الشركة العامة للصناعات الصوفية**، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (3) العدد (6)، جامعة بغداد 2013.

85.ضيف الله محمد الهادي ولبزة هشام، **قصور نموذج التكلفة التاريخية في معالجة ظاهرة التضخم**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 .

86.ظاهر القشي، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر**، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، المجلد 29، العدد2 كانون أول 2009.

87.عاطف محمد العوام، **المحاسبية عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الاجل في إطار المعايير المحاسبية وقانون سوق المال المصري**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس- القاهرة، ملحق العدد الثاني 1996.

88.العايب ياسين، **دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة يومي 18 و 19 أفريل 2012.

89.عبد الله سليمان بن صالح، ت**فاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، المؤتمر العربي السنوي العام الأول حول: "واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح"، بغداد- العراق، يومي 16-17 أفريل 2014.

90.عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية– متطلبات التوافق والتطبيق**، مجلة أبحاث، جامعة حلب- سوريا، 2003.

91.عبدالله علي عسيري، **معايير المحاسبة السعودية بين التبني أو التوفيق مع معايير المحاسبة الدولية– دراسة تحليلية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 28 ع 2/ 2014. جدة- المملكة العربية السعودية.

92.عرابة الحاج وآخرون، **دور القيمة العادلة في الحفاظ على رأس المال والتوجه نحو الدخل الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 .

93.العمري أصيلة، بروبة إلهام، **تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014

94.غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة: 18 و19 أفريل 2012.

95.فارس جميل الصوفي، أحمد خضر محمد عابدين، **مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم المالية في ظل ظروف التضخم**، الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي: 29 و30 نوفمبر 2011.

96.قورين حاج قويدر، **الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي**، الملتقى الدولي حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات و آفاق"، جامعة أم البواقي، يومي 07 و08 ديسمبر 2010.

97.مجدي مليجي عبد الكريم، **أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة المسجلة في بيئة الأعمال السعودية**، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، كلية التجارة جامعة بني سويف، مصر(بدون تاريخ أو عدد النشر)، تاريخ نشر المقال: 2014/10/26.

98.محمد البشير، **القيمة العادلة والتشريعات الأردنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق**، المؤتمر الدولي السابع حول "القيمة العادلة والإبلاغ المالي" الذي تعقده جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، عمان 14-2006/9/13.

99.محمد المعتز، **استخدامات معيار القيمة العادلة**، مقال منشور (بتاريخ 2015/06/24) على صفحة "مدونة خمسة محاسبة" على الموقع: https://5mohasba.com

100. محمد مطر و آخرون، **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث حول: " الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية"، جامعة الاسراء، الأردن 28 و2009/04/29.

101. محمد معتصم إبراهيم حمد، اسماعيل محمد النجيب، بدائل **القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية (بالتطبيق على المنطقة الصناعية الخرطوم بحري)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16(1) / 2015، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

102. مداني بن بلغيث، فريد عوينات، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر دراسة– تحليلية تقييمية**، مداخلة، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة يومي 29- 2011/11/30.

103. مصطفى أحمد الشامي، **المحاسبة عن الاستثمارات المالية في ظل المعايير المحاسبية المعاصرة– دراسة اختبارية لمنفعة المعلومات المتعلقة بالقيم العادلة**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس– القاهرة، العدد الثالث، يوليو 2000.

104. مصطفى راشد العبادي، **مدي حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية– دراسة تحليلية مقارنة**، بحث مقدم للندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية حول" مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين" جامعة الملك سعود، يومي 18- 19 ماي 2010.

105. معتز أمين السعيد و محمد سليم العيسى، **انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي**، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية بعنوان "القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة"، يومي: 14 و15 أفريل 2009.

106. منى كامل حمد، **أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي– دراسة تحليلية مقارنة للمعيار الدولي IAS 41 والقاعدة المحاسبية العراقية رقم 11**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس والثلاثون، العراق 2013.

107. منى كامل، صفاء احمد العاني، **دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العربي السنوي العام الأول حول" واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح" بغداد– العراق، يومي 16 و17 أفريل 2014.

108. ناصر مراد، **النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني**، مداخلة، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي يومي 17 و18 جانفي 2010.

109. نعيم دهمش، عفاف اسحق أبو زر، **موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها**، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، عمان– الأردن يومي: 13 و2006/9/14.

110. نعيم دهمش، عفاف اسحق أبو زر، **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**، المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان ، الأردن، يومي: 22 و 23 أيلول 2004.

111. هيثم السعافين، **مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين حول "القيمة العادلة ومعايير الإبلاغ المالي" عمان – الاردن، يومي: 13 و 14 أيلول 2006 .

112. ياسر أحمد السيد محمد الجرف، **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية**، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة بعنوان "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون"، جامعة الملك سعود، الرياض – المملكة العربية السعودية، يومي 18 و 19 ماي 2010.

113. علي ناجي سعيد الذهبي، **موفق عبد الحسين محمد، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها– بحث تطبيقي في احدى الشركات الصناعية العراقية**، (سنة النشر 2009)، مقال منشور على الرابط التالية:
https://iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=767

114. محمد أبو نصار، **تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرية والتطبيق – التجربة الأردنية**، بحث منشور(بتاريخ 2018/02/15) على الموقع التالي الخاص بنشر الابحاث:
https://www.researchgate.net/publication/323186854

115. مقال بعنوان " **مشروع التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية**" منشور على الموقع الرسمي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على الرابط: (تاريخ الاطلاع: 2016/06/23)
http://www.socpa.org.sa/Socpa/About-Socpa/SOCPA-Projects.aspx

116. أحمد حامد، **معوقات تطبيق القيمة العادلة وانعكاساتها المتوقعة على دخل الشركات في ضوء تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية**، بحث منشور(بتاريخ: جوان 2014) على الموقع التالي الخاص بنشر الابحاث: https://www.researchgate.net/publication/281176514

117. محمد آل عباس، **السوق المالية بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة**، مقال منشور(بتاريخ: 5 نوفمبر 2016) على موقع: الاقتصادية – جريدة العرب الاقتصادية الدولية، على الرابط التالي:
http://www.aleqt.com/2016/11/05/article_1099673.html.

118. مقال بعنوان: **تقييم الاصدار الاخير لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام 2015**، منشور (بتاريخ : 21 يوليو 2015) على الرابط: http://hamadaelmasserowy.blogspot.com/2015/07/2015.html?m=1

119. سامي يوسف كمال محمد، **معايير المحاسبة الدولية والمصرية المتعلقة بالإفصاح ومدى ملاءتها للتطبيق في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم للجنة التمويل والبنوك بحزب الحرية والعدالة لتقييم بند المعايير الدولية وتطبيقها على المصارف الاسلامية، بدون تاريخ نشر، منشور على الموقع التالي: http://www.simpopdf.com (تاريخ الاطلاع: مارس 2018).

120. مقال بعنوان: **معايير المحاسبة المصرية وأهم نقاط اختلافها عن معايير المحاسبة الدولية**، منشور (بتاريخ 2018/03/04) على الرابط :

https://www.hpaconsultant.com/blogs/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9/

رابعاً: القوانين والمراسيم

121. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 34، الصادر في 1993/05/23.
122. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 74، الصادر في 2007/11/25.
123. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، الصادر في 2009/03/25.
124. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 44، المؤرخة في 2009/07/26.
125. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 78، المؤرخة في 2009/12/31.
126. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 49، المؤرخة في 2010/08/29.
127. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 42، المؤرخة في 2010/06/11.
128. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 07، الصادرة في 2011/02/02.
129. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 11، الصادرة في 2011/02/20.
130. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 30، الصادرة في 2011/06/01.
131. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 65، الصادرة في 2011/11/30.
132. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 43، الصادرة في 2012/07/25.
133. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 24، الصادرة في 2014/04/30.
134. المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04 الصادرعن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.
135. المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11 الصادرعن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.
136. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2014، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IFRS9)
137. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IAS41)

138. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IFRS13)

139. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IAS40)

140. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار (IAS38)

خامساً: المراجع الأجنبية

141. Alfred Stettler, Reda Gherbi, **Les cadres conceptuels comptables et les méthodes d'évaluation**, la revue de L'Expert-Comptable Suisse 4 -2005, l'Ecole des HEC-Lausanne.

142. Claudine Madras Gartenberg, George Serafeim, **Did Fair Valuation Depress Equity Values during the 2008 Financial Crisis**?, (September 2009), Electronic copy available at : http://ssrn.com/abstract=1468824 , (Date of view: 15/05/2018).

143. DJAFRI Omar, Evaluation des actifs non- courants en normes IFRS entre cout historique et juste valeur (le cas de l'Algérie), Thèse de Doctorat, Université Abou Bekr BELKAID- Tlemcen, 2014.

144. Don Herrmann, Shahrokh M. Saudagaran, Wayne B. Thomas, **The Quality of Fair Value Measures for Property, Plant, and Equipment**, (2005), Electronic copy available at: http://www.ssrn.com , (Date of view: 15/05/2018).

145. Enrico Laghi, and others, **Fair value hierarchy in financial instrument disclosure. is there transparency for investors? Evidence from the banking industry**, Journal of Governance and Regulation / Volume 1, Issue 4, 2012, virtus interpress, (2012), Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2153645 , (Date of view: 15/05/2018).

146. Hamza BAHAJI, De l'évaluation des stock-options en « juste valeur » : apport de l'approche comportementale, Thèse de doctorat, Université De Paris-Dauphine, Paris, octobre 2012.

147. Hans B. Christensen, Valeri V. Nikolaev, **Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test?**, (January 2013), Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1269515 , (Date of view: 15/05/2018).

148. Jean-François CASTA, **La comptabilité en « juste valeur » permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise ?**, centre de recherches sur la gestion CEREG ? Universite Paris Dauphine.

149. Lionel Escaffre, **Evaluation a la Juste Valeur. Un Nouveau Modele Comptable** ?, publié dans "20 Ème Congres De L'AFC, France (1999), p: 05.

150. MURIEL Nahmias, **l'essentiel des normes IAS/IFRS**, éditions d'Organisation, paris 2004.

151. Nathalie Dagorn, Elodie Courjon, La modèle de la juste valeur, facteur de volatilité ou révélateur de la santé du marché ? HAL, p: 12, article publié le 12/02/2010 sur : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00456207

152. Odile BARBE, Laurent DIDELOT, **Quelle est la vraie place de la juste valeur dans le référentiel IFRS** ?, Revue Française de Comptabilité N°465 Mai 2013.

153. Ricardo F. REIS, Phillip C. STOCKEN, **Strategic Consequences of Historical Cost and Fair Value Measurements**, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=975445, (Date of view: 15/05/2018).

154. Robert OBERT, **Genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables**, party 2, Revue Française de Comptabilité, RFC.428, Janvier 2010.

155. Robert OBERT, **Le nouveau cadre conceptuel de l'IASB**, Revue Française de Comptabilité, N°439 Janvier 2011.

156. SAIDANI Mohamed Said, **La juste valeur : une nouvelle technique d'évaluation**, Revue ElWahat pour les Recherches et les Etudes, Vol.9 n°1 (2016), Université de Ghardaia.

157. Vincent BIGNON, Yuri BIONDI, Xavier RAGOT , **Une analyse économiquede la « juste valeur » -La comptabilité comme vecteur de crise**, Centre Cournot, Prisme N° 15, août 2009.

سادساً: المواقع الالكترونية

1. http://www.sgbv.dz/
2. http://www.iasplus.com/en/standards.
3. www.focusifrs.com

الملاحق

الملحق رقم (01)

استمارة استبيان

السادة المحاسبين ومدققي الحسابات

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول: " **صعوبات القياس المحاسبي الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة في ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر**" ونضع بين أيديكم هذا الاستبيان، بهدف الحصول على آرائكم فيما يتضمنه من محاور.

ومما لاشك فيه أن توخي الدقة في اختيار الإجابة المناسبة سيكون له أثر كبير في إنجاز ونجاح هذه الدراسة، والوصول إلى نتائج مفيدة وواقعية. لذا نرجو منكم الإجابة عن محاور هذا الاستبيان، ونؤكد لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها من قبلكم ستعامل بموضوعية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا على تعاونكم معنا

الأستاذ: علاء بوقفة (جامعة الجزائر3)

أولاً: معلومات عامة عن عينة الدراسة:

الرجاء وضع إشارة (×) في الخانة التي تمثلك في الفئات الموجودة بالمتغيرات الآتية:

1- المؤهل العلمي: **ليسانس** ☐ **ماستر** ☐ **ماجستير** ☐ **دكتوراه** ☐ **شهادة أخرى** ☐

2- الوظيفة: **محاسب** ☐ **مدقق حسابات خارجي** ☐

3- الخبرة المهنية: **أقل من 5 سنوات** ☐ **من 5 الى 10 سنوات** ☐ **أكثر من 10 سنوات** ☐

4- هل حصلت على دورات تدريبية في معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة: **نعم** ☐ **لا** ☐

5- هل قمت بالاطلاع على معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13 والمتعلق بقياس القيمة العادلة: **نعم** ☐ **لا** ☐

6- ماهي درجة المتابعة والاطلاع على معايير المحاسبة الدولية: **مستمرة** ☐ **متوسطة** ☐ **قليلة** ☐

7- هل حصلت على دورة تدريبية في تدقيق القيمة العادلة: **نعم** ☐ **لا** ☐

8- هل قمت بالاطلاع على معايير المراجعة الجديدة الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة: **نعم** ☐ **لا** ☐

9- هل قمت بالاطلاع على معيار المراجعة الدولي رقم 540 والمتعلق بتدقيق تقديرات القيمة العادلة: **نعم** ☐ **لا** ☐

10- ماهي درجة المتابعة والاطلاع على معايير المراجعة الدولية: **مستمرة** ☐ **متوسطة** ☐ **قليلة** ☐

ملاحظة: السؤال رقم 7 و 8 و 9 و 10 خاص بمدقق الحسابات فقط (محافظ الحسابات أو الخبير المحاسبي)

المحور الأول: مدى ادراك المحاسب والمراجع الخارجي في الجزائر لمفهوم القيمة العادلة والقضايا المرتبطة بها

أولاً– الرجاء وضع إشارة (×) أمام المفهوم الذي تراه مناسباً للقيمة العادلة:

1- القيمة السوقية ☐

2- القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام ☐

3- الاسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات التي يتم تداولها في أسواق مالية نشطة ☐

4- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ☐

5- أخرى (يرجى تحديدها): .....

.....

ثانياً- هل قمت بالاطلاع أو إعداد أو مراجعة قوائم مالية تستخدم القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة:

نعم ☐ **لا** ☐

✓ **إذا كانت الاجابة بـ " نعم"**، ماهي البنود التي تم قياسها باستخدام القيمة العادلة في هذه القوائم المالية:

- الادوات المالية ☐ - الاستثمارات العقارية ☐
- الاصول البيولوجية ☐ - الاصول الثابتة ☐
- بنود أخرى، أذكرها: .....

✓ **إذا كانت الاجابة بـ " لا"**، ما هي درجة أهمية العوامل التالية والتي تَحُد من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر

العوامـــــل	هام جدا	هام	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير هام اطلاقاً
ارتفاع الكلفة المتعلقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة مقارنة مع التكلفة التاريخية					
مقاومة الادارة للتغيير وشعورها بعدم الحاجة الى هذا الاسلوب في التقييم					
قناعة المحاسبين للوضع الحالي للقياس والافصاح المحاسبي					
عدم اقتناع الهيئات الحكومية بأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة					
الخوف من إساءة استخدام معايير القيمة العادلة في إدارة الارباح					
الضعف النسبي في الكوادر المحاسبية المؤهلة لتطبيق مفاهيم القيمة العادلة بشكل سليم					
عدم نضج وتطور الاسواق التي تعكس القيمة العادلة للأصول في الجزائر					
أسباب اخرى (يرجى ذكرها)					

المحور الثاني: المفاضلة بين النماذج التي تحكم عملية القياس المحاسبي

الرجاء وضع إشارة (×) أمام أحد الخيارين الذي تراه مناسباً:

1- أنا أُفَضِل التمسك بالقياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية ☐

2- أنا أُفَضِل التمسك بالقياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة ☐

✓ **في حالة اختيار البديل الاول** (1)؛ فما هي أهمية العوامل التالية والتي أدت الى اختيارك لهذا البديل:

العوامـــل	جدا هام	هام	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير هام اطلاقاً
تعتبر التكلفة التاريخية أكثر موثوقية، كونها تستند إلى عمليات حدثت فعلاً، وليست افتراضية					
تتميز التكلفة التاريخية بسهولة تطبيقها وتقدم أدلة إثبات حقيقية					
استقرار القياس المحاسبي على اساس التكلفة التاريخية لفترة طويلة					
تُقَدِّم التكلفة التاريخية أسس قياس موضوعية بعيداً عن تأثير الادارة					
خوفاً من اساءة استخدام تقديرات القيمة العادلة في التلاعب بالدخل					
غياب الاسواق النشطة في الجزائر					
وضع أهمية أكبر على موثوقية القياس من أجل سلامة عملية التدقيق والمسؤولية القانونية للمراجع					
أسباب اخرى (يرجى ذكرها)					

✓ **في حالة اختيار البديل الثاني** (2)؛ فما هي أهمية العوامل التالية والتي أدت الى اختيارك لهذا البديل:

العوامـــل	جدا هام	هام	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير هام اطلاقاً
لأن قياس القيمة العادلة أفضل أساس لإعداد التقارير المالية من قياس التكلفة التاريخية					
لأن القيمة العادلة تساهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتطلبات متخذي القرارات، كونها تأخذ في الاعتبار تقلبات الاسعار					
تعالج جانباً من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقود					
تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب ومؤشرات تكون أكثر صحة وذات جدوى عند اتخاذ القرار					
يتفق تطبيق محاسبة القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال					
توفر أحدث المعلومات بما يتفق مع السوق النشط					
يوفر التقرير المالي المبني على أساس القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين					
أسباب اخرى (يرجى ذكرها)					

المحور الثالث: مدى إدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة

الرجاء تحديد درجة موافقتك بشأن أهم المشاكل المرتبطة بقياس القيمة العادلة

الرقم	السؤال	موافق تماماً	موافق	الى حدٍ ما	مستبعد	غير موافق تماماً
	مشاكل مرتبطة بطرق تقييم القيمة العادلة					
01	لم يلزم النظام المحاسبي المالي ضرورة القياس وفق القيمة العادلة ولم يلغي القياس وفقاً للتكلفة التاريخية					
02	صعوبة تحديد القيمة العادلة للكثير من أصول المؤسسة خاصة عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة					
03	عدم الاتفاق على أولويات أساليب التقييم في حالة عدم وجود سوق نشط					
04	صعوبة توافر أدلة إثبات لتقدير القيمة العادلة بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها					
05	تعدد طرق ونماذج قياس القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الواقع، خاصة في ظل عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر.					
06	تكلفة تطبيق محاسبة القيمة العادلة قد تفوق الفوائد التي تعود منها، وخاصة في حالة عدم وجود اسواق مالية نشطة، وفي ظل أساليب التقييم المعقدة.					
07	صعوبة الطرق المستخدمة لتحديد القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية المعقدة مما يجعل فهم المعلومة المالية صعباً في بعض الأحيان على المستخدمين.					
	مشاكل مرتبطة بالقائمين على عملية القياس المحاسبي					
08	لا تؤدي المنظمات المهنية المحاسبية في الجزائر الدور المطلوب منها في التأهيل والتدريب للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى المؤسسات الاقتصادية					
09	لا تشجع إدارة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على استخدام محاسبة القيمة العادلة					
10	عدم توافر الوعي الكافي بأهمية استخدام مفهوم القيمة العادلة لدى المحاسبين					
11	نقص المهارات اللازمة و الخبراء المتخصصين والمؤهلين لتقدير القيمة العادلة					
12	قد تختلف تقديرات القيمة العادلة من قبل المقيِّمين والخبراء مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة					
13	الاعتماد على الحكم الشخصي عند تقدير القيمة العادلة في ظل عدم توافر أسواق نشطة في الجزائر					
14	قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة					

مشاكل مرتبطة بضعف ومحدودية الاسواق النشطة والمتخصصة في الجزائر						
15	هناك الكثير من الاستثمارات في الشركات غير مدرجة بالأسواق المالية					
16	محدودية وضعف أداء البورصة في الجزائر بسبب غياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي في الجزائر.					
17	غياب شبه تام للأسواق المتخصصة والتي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم لاسيما في مجال الأصول غير الجارية					
18	عدم القدرة للوصول إلى القيمة العادلة لبعض الاستثمارات، بسبب عدم وجود سعر في السوق لهذه الأصول، أو أن السعر في السوق لا يعكس السعر العادل					
مشاكل مرتبطة بمدى تكييف النظام الجبائي الجزائري مع أساليب القياس الحديثة						
19	عدم مواكبة القوانين والتشريعات الجبائية في الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة بما فيها المتعلقة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة					
20	تَحَفُّظ المشرع الجبائي الجزائري حول التعامل بمحاسبة القيمة العادلة، كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير					
21	افتقار أغلب أعوان الادارة الجبائية للمعرفة الفنية اللازمة حول تقديرات القيمة العادلة وصعوبة فهمهم لنماذج القياس المستخدمة من قبل الادارة					

المحور الرابع: الحلول المقترحة لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة

الرجاء تحديد درجة موافقتك بشأن الحلول المقترحة لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة

الرقم	السؤال	موافق تماماً	موافق	الى حدٍ ما	مستبعد	غير موافق تماماً
01	إنشاء لجان تعمل وتنسق لإيجاد إتفاق على أولويات أساليب التقييم يناسب الظروف المحلية، والتأكيد على وضع هرمية واضحة ومحددة لحساب القيمة العادلة في الجزائر					
02	إصدار قوانين وتشريعات وتعليمات رسمية متعلقة باعتماد وتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مع فرض عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بمتطلبات القياس والافصاح المرتبطة بالقيمة العادلة					
03	العمل على إصدار نشرات منتظمة تحدد الاسعار السوقية المناسبة كأساس لتحديد القيمة العادلة، وذلك بالاعتماد على أسعار الاقفال في البورصة، أو أسعار أسواق أخرى مشابهة					
04	تحديد حالات لا يتم فيها الاعتماد على سعر السوق، وذلك عند وقوع أحداث غير طبيعية بالسوق					
05	قبول الاعتماد على نشرات السوق والدراسات كأدلة إثبات القيمة العادلة					
06	يمكن الاستعانة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة أو التكلفة الإستبدالية كمؤشر للقيمة العادلة للأصول في حالة صعوبة الوصول إلى القيمة العادلة في البورصة					
07	إعداد مؤتمرات وندوات تبسط وتوضح آليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، والتأكيد على أن تجربة استخدام القيمة العادلة تكون أكثر جدوى في المدى الطويل.					
08	عقد دورات تدريبية وورشات عمل متخصصة لتوفير تدريب مهني شامل للمحاسبين ومراجعي الحسابات تساعدهم في قياس وتدقيق القيمة العادلة بشكل صحيح					
09	حصر وتحديد وتعيين خبراء قانونيين لتحديد السعر السوقي العادل، من خلال إعداد قوائم بأسماء خبراء تقييم لقياس القيمة العادلة					
10	ضرورة ربط إصلاح النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على السوق المالي وتنشيط البورصة					
11	العمل على إرساء الثقافة البورصية لدى أفراد المجتمع					
12	العمل على ربط البورصة الجزائرية بالبورصات الإقليمية بهدف الاستفادة منها، وفتح المجال أمام المستثمرين الاجانب للدخول الى بورصة الجزائر					
13	تحتاج التشريعات الضريبية للتطوير بشكل يسمح باستخدام محاسبة القيمة العادلة					
14	تنظيم دورات تكوينية لموظفي الإدارة الجبائية بما يتوافق ومفاهيم محاسبة القيمة العادلة					

هذا المحور خاص بمدقق الحسابات فقط (محافظ الحسابات أو الخبير المحاسبي)

المحور الخامس: مدى إدراك المراجع الخارجي في الجزائر لأهم التحديات التي قد تواجهه عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة

الرجاء تحديد درجة موافقتك بشأن أهم التحديات التي قد تواجه المراجع عند تدقيق قياسات القيمة العادلة

الرقم	السؤال	موافق تماما	موافق	الى حد ما	مستبعد	غير موافق تماما
01	عدم مواكبة القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة بما فيها المتعلقة بمراجعة تقديرات القيمة العادلة					
02	عدم الملم المراجعين بمعايير التدقيق الدولية وخاصة التعديلات الاخيرة الخاصة بتدقيق تقديرات القيمة العادلة					
03	افتقار معظم المراجعين للمعرفة الفنية والمهارات اللازمة لتدقيق تقديرات القيمة العادلة					
04	تدقيق البيانات المالية المبنية على أساس محاسبة القيمة العادلة أكثر تعقيد من تلك المبنية على أساس التكلفة التاريخية، وذلك بسبب تعقد طرق قياس القيمة العادلة					
05	صعوبة فهم المراجع للنماذج المستخدمة من قبل الادارة في إعداد تقديرات القيمة العادلة					
06	اختلاف الاساليب التي تستخدم في تدقيق قياسات القيمة العادلة حسب النشاط الذي تمارسه المؤسسة والبيئة التي تنشط فيها					
07	عدم تداول اغلب الاصول والالتزامات في الاسواق النشطة، وبالتالي تزداد صعوبة المراجع في حصوله على أدلة تدقيق مناسبة وكافية					
08	تُقيّم بعض الاصول والالتزامات باستخدام افتراضات الادارة التي تعتمد على التقدير الشخصي، مما قد يؤدي الى اتباع اسس قياس ونماذج تقييم غير ملائمة					
09	صعوبة الحصول على بيانات تتميز بالملائمة والموثوقية عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة بسبب اعتمادها في أغلب الاحيان على الآراء الشخصية للقائمين على عملية القياس					
10	صعوبة اكتشاف تحيز محتمل من قبل الادارة بسبب تعدد طرق قياس القيمة العادلة وغياب النزاهة لدى ادارة بعض الشركات					
11	صعوبة استعانة المدقق بخبير متخصص في مجال عمل المؤسسة يتميز بالكفاءة والموضوعية يساعده على تفهم المؤسسة بشكل جيد.					
12	أخرى (يرجى ذكرها)					

الملحق رقم (02): التكرارت وقيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان

I- نتائج القسم الأول من الاستبيان: معلومات عامة عن عينة الدراسة

أولاً– توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية:

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	48	50,0	50,0	50,0
	ماستر	10	10,4	10,4	60,4
	ماجستير	4	4,2	4,2	64,6
	دكتوراه	18	18,8	18,8	83,3
	أخرى	16	16,7	16,7	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب	50	52,1	52,1	52,1
	مراجع خارجي	46	47,9	47,9	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	2	2,1	2,1	2,1
	من 5 الى 10 سنوات	54	56,3	56,3	58,3
	أكثر من 10 سنوات	40	41,7	41,7	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

ثانياً– توزيع أفراد العينة حسب درجة الاطلاع وكذا التكوين في موضوع البحث والقضايا المرتبطة به

1/ بالنسبة للأسئلة الموجهة لجميع أفراد العينة

هل حصلت على دورات تدريبية في معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	16	16,7	16,7	16,7
	لا	80	83,3	83,3	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

هل قمت بالاطلاع على معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13 والمتعلق بقياس القيمة العادلة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	32	33,3	33,3	33,3
	لا	64	66,7	66,7	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

ماهي درجة المتابعة والاطلاع على معايير المحاسبة الدولية؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستمرة	12	12,5	12,5	12,5
	متوسطة	50	52,1	52,1	64,6
	ضعيفة	34	35,4	35,4	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

2/ بالنسبة للأسئلة الموجهة لمراجعي الحسابات فقط

هل حصلت على دورة تدريبية في تدقيق القيممة العادلة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	8	17,4	17,4	17,4
	لا	38	82,6	82,6	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

هل قمت بالاطلاع على معايير المراجعة الجديدة الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	46	100,0	100,0	100,0

هل قمت بالاطلاع على معيار المراجعة الدولي رقم **540** والمتعلق بتدقيق تقديرات القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	28	60,9	60,9	60,9
	لا	18	39,1	39,1	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

ماهي درجة المتابعة والاطلاع على معايير المراجعة الدولية؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متوسطة	24	52,2	52,2	52,2
	ضعيفة	22	47,8	47,8	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

II- نتائج القسم الثاني من الاستبيان (نتائج محاور الاستبيان)

المحور الأول: مدى ادراك المحاسب والمراجع الخارجي في الجزائر لمفهوم القيمة العادلة والقضايا المرتبطة بها

أولاً– مدى إدراك المحاسب و المراجع الخارجي في الجزائر لمفهوم القيمة العادلة"

الرجاء وضع إشارة (×) أمام المفهوم الذي تراه مناسباً للقيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	A	12	12,5	12,5	12,5
	C	84	87,5	87,5	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

ثانياً– مدى الاطلاع أو إعداد أو مراجعة قوائم مالية تستخدم القياس وفق القيمة العادلة في الجزائر

هل قمت بالاطلاع أو إعداد أو مراجعة قوائم مالية تستخدم القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	96	100,0	100,0	100,0

العوامل التي تَحُد من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر

	N	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
D1	96	3,00	5,00	372,00	3,8750	,86146	,742
D2	96	3,00	5,00	464,00	4,8333	,47388	,225
D3	96	3,00	5,00	444,00	4,6250	,69962	,489
D4	96	1,00	4,00	348,00	3,6250	,81111	,658
D5	96	1,00	5,00	308,00	3,2083	,76663	,588
D6	96	3,00	5,00	426,00	4,4375	,57697	,333
D7	96	1,00	5,00	464,00	4,8333	,80350	,646
Valid N (listwise)	96						

المحور الثاني: المفاضلة بين النماذج التي تحكم عملية القياس المحاسبي

آراء أفراد العينة المستجوبة حول تفضيلهم لأحد بدائل القياس المحاسبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أفضل التكلفة التاريخية	72	75,0	75,0	75,0
	أفضل القيمة العادلة	24	25,0	25,0	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

آرا أفراد العينة حول درجة أهمية العوامل المرتبطة بخيار التكلفة التاريخية

	N	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
R1	72	3,00	5,00	340,00	4,7222	,56224	,316
R2	72	4,00	5,00	352,00	4,8889	,31648	,100
R3	72	2,00	5,00	288,00	4,0000	,58140	,338
R4	72	3,00	5,00	318,00	4,4167	,68690	,472
R5	72	1,00	5,00	302,00	4,1944	,91373	,835
R6	72	4,00	5,00	342,00	4,7500	,43605	,190
R7	72	2,00	5,00	260,00	3,6111	,98661	,973
Valid N (listwise)	72						

آرا أفراد العينة حول درجة أهمية العوامل المرتبطة بخيار القيمة العادلة

	N	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
S1	24	3,00	5,00	104,00	4,3333	,76139	,580
S2	24	3,00	5,00	96,00	4,0000	,58977	,348
S3	24	4,00	5,00	112,00	4,6667	,48154	,232
S4	24	4,00	5,00	104,00	4,3333	,48154	,232
S5	24	3,00	5,00	92,00	3,8333	,91683	,841
S6	24	4,00	5,00	112,00	4,6667	,48154	,232
S7	24	4,00	5,00	104,00	4,3333	,48154	,232
Valid N (listwise)	24						

المحور الثالث: مدى إدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة

لم يلزم النظام المحاسبي المالي ضرورة القياس وفق القيمة العادلة ولم يلغي القياس وفقاً للتكلفة التاريخية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	50	52,1	52,1	56,3
	موافق تماماً	42	43,8	43,8	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

صعوبة تحديد القيمة العادلة للكثير من أصول المؤسسة خاصة عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	12	12,5	12,5	12,5
	موافق تماماً	84	87,5	87,5	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

عدم الاتفاق على أولويات أساليب التقييم في حالة عدم وجود سوق نشط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	46	47,9	47,9	47,9
	موافق تماماً	50	52,1	52,1	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

صعوبة توافر أدلة إثبات لتقدير القيمة العادلة بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماماً	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	32	33,3	33,3	37,5
	موافق تماماً	60	62,5	62,5	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

تعدد طرق ونماذج قياس القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الواقع، خاصة في ظل عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	42	43,8	43,8	47,9
	موافق تماماً	50	52,1	52,1	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

تكلفة تطبيق محاسبة القيمة العادلة قد تفوق الفوائد التي تعود منها، وخاصة في حالة عدم وجود اسواق مالية نشطة، وفي ظل أساليب التقييم المعقدة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستبعد	4	4,2	4,2	4,2
	إلى حدٍ ما	50	52,1	52,1	56,3
	موافق	30	31,3	31,3	87,5
	موافق تماماً	12	12,5	12,5	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

صعوبة الطرق المستخدمة لتحديد القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية المعقدة مما يجعل فهم المعلومة المالية صعباً في بعض الأحيان على المستخدمين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستبعد	34	35,4	35,4	35,4
	إلى حدٍ ما	8	8,3	8,3	43,8
	موافق	32	33,3	33,3	77,1
	موافق تماماً	22	22,9	22,9	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

لا تؤدي المنظمات المهنية في الجزائر الدور المطلوب منها في التأهيل والتدريب للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى المؤسسات الاقتصادية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	8	8,3	8,3	8,3
	موافق	30	31,3	31,3	39,6
	موافق تماماً	58	60,4	60,4	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

لا تشجع إدارة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على استخدام محاسبة القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	26	27,1	27,1	31,3
	موافق تماماً	66	68,8	68,8	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

عدم توافر الوعي الكافي بأهمية استخدام مفهوم القيمة العادلة لدى المحاسبين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستبعد	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	62	64,6	64,6	68,8
	موافق تماماً	30	31,3	31,3	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

نقص المهارات اللازمة و الخبراء المتخصصين والمؤهلين لتقدير القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستبعد	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	34	35,4	35,4	39,6
	موافق تماماً	58	60,4	60,4	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

قد تختلف تقديرات القيمة العادلة من قبل المقيِّمين والخبراء مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	12	12,5	12,5	12,5
	موافق	60	62,5	62,5	75,0
	موافق تماماً	24	25,0	25,0	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

الاعتماد على الحكم الشخصي عند تقدير القيمة العادلة في ظل عدم توافر أسواق نشطة في الجزائر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماماً	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	50	52,1	52,1	56,3
	موافق تماماً	42	43,8	43,8	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستبعد	4	4,2	4,2	4,2
	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	8,3
	موافق	12	12,5	12,5	20,8
	موافق تماماً	76	79,2	79,2	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

هناك الكثير من الاستثمارات في الشركات غير مدرجة بالأسواق المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	56	58,3	58,3	62,5
	موافق تماماً	36	37,5	37,5	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

محدودية وضعف أداء البورصة في الجزائر بسبب غياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي في الجزائر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	4	4,2	4,2	4,2
	موافق تماماً	92	95,8	95,8	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

غياب شبه تام للأسواق المتخصصة والتي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم لاسيما في مجال الأصول غير الجارية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	58	60,4	60,4	64,6
	موافق تماماً	34	35,4	35,4	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

عدم القدرة للوصول إلى القيمة العادلة لبعض الاستثمارات، بسبب عدم وجود سعر في السوق لهذه الأصول، أو أن السعر في السوق لا يعكس السعر العادل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماماً	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	46	47,9	47,9	52,1
	موافق تماماً	46	47,9	47,9	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

عدم مواكبة القوانين والتشريعات الجبائية في الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة بما فيها المتعلقة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستبعد	34	35,4	35,4	35,4
	إلى حدٍ ما	8	8,3	8,3	43,8
	موافق	20	20,8	20,8	64,6
	موافق تماماً	34	35,4	35,4	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

تَحَفُّظ المشرع الجبائي الجزائري حول التعامل بمحاسبة القيمة العادلة، كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	8	8,3	8,3	8,3
	موافق	46	47,9	47,9	56,3
	موافق تماماً	42	43,8	43,8	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

افتقار أغلب أعوان الادارة الجبائية للمعرفة الفنية اللازمة حول تقديرات القيمة العادلة وصعوبة فهمهم لنماذج القياس المستخدمة من قبل الادارة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	68	70,8	70,8	70,8
	موافق تماماً	28	29,2	29,2	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

المحور الرابع: الحلول المقترحة لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة

إنشاء لجان تعمل وتنسق لإيجاد اتفاق على أولويات أساليب التقييم يناسب الظروف المحلية، والتأكيد على وضع هرمية واضحة لحساب القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	54	56,3	56,3	60,4
	موافق تماماً	38	39,6	39,6	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

إصدار قوانين وتعليمات رسمية متعلقة باعتماد وتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مع فرض عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بمتطلبات القياس والافصاح المرتبطة بالقيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	38	39,6	39,6	39,6
	موافق تماماً	58	60,4	60,4	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

العمل على إصدار نشرات منتظمة تحدد الاسعار السوقية المناسبة كأساس لتحديد القيمة العادلة، وذلك بالاعتماد على أسعار الاقفال في البورصة، أو أسعار أسواق أخرى مشابهة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	8	8,3	8,3	12,5
	موافق تماماً	84	87,5	87,5	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

تحديد حالات لا يتم فيها الاعتماد على سعر السوق، وذلك عند وقوع أحداث غير طبيعية بالسوق

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستبعد	4	4,2	4,2	4,2
	إلى حدٍ ما	16	16,7	16,7	20,8
	موافق	72	75,0	75,0	95,8
	موافق تماماً	4	4,2	4,2	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

قبول الاعتماد على نشرات السوق والدراسات كأدلة إثبات القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	8	8,3	8,3	8,3
	موافق	62	64,6	64,6	72,9
	موافق تماماً	26	27,1	27,1	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

يمكن الاستعانة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة أو التكلفة الإستبدالية كمؤشر للقيمة العادلة للأصول في حالة صعوبة الوصول إلى القيمة العادلة في البورصة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستبعد	4	4,2	4,2	4,2
	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	8,3
	موافق	62	64,6	64,6	72,9
	موافق تماماً	26	27,1	27,1	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

إعداد مؤتمرات وندوات تبسط وتوضح آليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، والتأكيد على أن تجربة استخدام القيمة العادلة تكون أكثر جدوى في المدى الطويل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	12	12,5	12,5	16,7
	موافق تماماً	80	83,3	83,3	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

عقد دورات تدريبية وورشات عمل متخصصة لتوفير تدريب مهني شامل للمحاسبين والمراجعين تساعدهم في قياس وتدقيق القيمة العادلة بشكل صحيح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	4	4,2	4,2	4,2
	موافق تماماً	92	95,8	95,8	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

حصر وتحديد وتعيين خبراء قانونيين لتحديد السعر السوقي العادل، من خلال إعداد قوائم بأسماء خبراء تقييم لقياس القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستبعد	4	4,2	4,2	4,2
	إلى حدٍ ما	8	8,3	8,3	12,5
	موافق	4	4,2	4,2	16,7
	موافق تماماً	80	83,3	83,3	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

ضرورة ربط إصلاح النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على السوق المالي وتنشيط البورصة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	64	66,7	66,7	70,8
	موافق تماماً	28	29,2	29,2	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

العمل على إرساء الثقافة البورصية لدى أفراد المجتمع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	58	60,4	60,4	60,4
	موافق تماماً	38	39,6	39,6	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

العمل على ربط البورصة الجزائرية بالبورصات الإقليمية بهدف الاستفادة منها، وفتح المجال أمام المستثمرين الاجانب للدخول الى بورصة الجزائر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	56	58,3	58,3	58,3
	موافق	20	20,8	20,8	79,2
	موافق تماماً	20	20,8	20,8	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

تحتاج التشريعات الضريبية للتطوير بشكل يسمح باستخدام محاسبة القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	62	64,6	64,6	68,8
	موافق تماماً	30	31,3	31,3	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

تنظيم دورات تكوينية لموظفي الإدارة الجبائية بما يتوافق ومفاهيم محاسبة القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	4,2	4,2	4,2
	موافق	12	12,5	12,5	16,7
	موافق تماماً	80	83,3	83,3	100,0
	Total	96	100,0	100,0	

المحور الخامس: مدى إدراك المراجع في الجزائر لأهم التحديات التي قد تواجهه عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة

عدم مواكبة القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر للمعايير الدولية للمراجعة بما فيها المتعلقة بمراجعة تقديرات القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	22	47,8	47,8	47,8
	موافق تماماً	24	52,2	52,2	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

عدم الملم المراجعين بمعايير التدقيق الدولية وخاصة التعديلات الاخيرة الخاصة بتدقيق تقديرات القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستبعد	4	8,7	8,7	8,7
	موافق	26	56,5	56,5	65,2
	موافق تماماً	16	34,8	34,8	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

افتقار معظم المراجعين للمعرفة الفنية والمهارات اللازمة لتدقيق تقديرات القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستبعد	4	8,7	8,7	8,7
	إلى حدٍ ما	18	39,1	39,1	47,8
	موافق	20	43,5	43,5	91,3
	موافق تماماً	4	8,7	8,7	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

تدقيق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة أكثر تعقيد من تلك المبنية على أساس التكلفة التاريخية، وذلك بسبب تعقد طرق قياس القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	8,7	8,7	8,7
	موافق	4	8,7	8,7	17,4
	موافق تماماً	38	82,6	82,6	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

صعوبة فهم المراجع للنماذج المستخدمة من قبل الادارة في إعداد تقديرات القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	8	17,4	17,4	17,4
	موافق	30	65,2	65,2	82,6
	موافق تماماً	8	17,4	17,4	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

اختلاف الاساليب التي تستخدم في تدقيق قياسات القيمة العادلة حسب النشاط الذي تمارسه المؤسسة والبيئة التي تنشط فيها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	12	26,1	26,1	26,1
	موافق	34	73,9	73,9	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

عدم تداول اغلب الاصول والالتزامات في الاسواق النشطة، وبالتالي تزداد صعوبة المراجع في حصوله على أدلة تدقيق مناسبة وكافية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق تماماً	46	100,0	100,0	100,0

تُقيّم بعض الاصول والالتزامات باستخدام افتراضات الادارة التي تعتمد على التقدير الشخصي، مما قد يؤدي الى اتباع اسس قياس ونماذج تقييم غير ملائمة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	4	8,7	8,7	8,7
	موافق تماماً	42	91,3	91,3	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

صعوبة الحصول على بيانات تتميز بالملائمة والموثوقية عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة بسبب اعتمادها في أغلب الاحيان على الآراء الشخصية للقائمين على عملية القياس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	4	8,7	8,7	8,7
	موافق	20	43,5	43,5	52,2
	موافق تماماً	22	47,8	47,8	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

صعوبة اكتشاف تحيز محتمل من قبل الادارة بسبب تعدد طرق قياس القيمة العادلة وغياب النزاهة لدى ادارة بعض الشركات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إلى حدٍ ما	8	17,4	17,4	17,4
	موافق	30	65,2	65,2	82,6
	موافق تماماً	8	17,4	17,4	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

صعوبة استعانة المدقق بخبير متخصص في مجال عمل المؤسسة يتميز بالكفاءة والموضوعية يساعده على تفهم المؤسسة بشكل جيد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق تماماً	4	8,7	8,7	8,7
	مستبعد	4	8,7	8,7	17,4
	إلى حدٍ ما	12	26,1	26,1	43,5
	موافق	18	39,1	39,1	82,6
	موافق تماماً	8	17,4	17,4	100,0
	Total	46	100,0	100,0	

الملحق رقم (03) نتائج إختبار Chi-Square Tests

أولاً: بالنسبة للأسئلة المتعلقة بدرجة الاطلاع وكذا التكوين في موضوع البحث والقضايا المرتبطة به

1/ مدى وجود علاقة بين وظيفة المستجوب وبين حصوله على دورات تدريبية في معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة

Crosstab

		الوظيفة		Total
		محاسب	مراجع خارجي	
الحصول على دورات تدريبية في المعايير المرتبطة بالقيمة العادلة	نعم	8	8	16
	لا	42	38	80
Total		50	46	96

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	,033(b)	1	,855		
Continuity Correction(a)	,000	1	1,000		
Likelihood Ratio	,033	1	,855		
Fisher's Exact Test				1,000	,535
Linear-by-Linear Association	,033	1	,856		
N of Valid Cases	96				

2/ مدى وجود علاقة بين وظيفة المستجوب وبين قيامه بالاطلاع على المعيار IFRS13 والمتعلق بقياس القيمة العادلة

Crosstab

		الوظيفة		Total
		محاسب	مراجع خارجي	
الاطلاع على المعيار الدولي IFRS13	نعم	12	20	32
	لا	38	26	64
Total		50	46	96

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	4,090(b)	1	,043		
Continuity Correction(a)	3,261	1	,071		
Likelihood Ratio	4,118	1	,042		
Fisher's Exact Test				,053	,035
Linear-by-Linear Association	4,048	1	,044		
N of Valid Cases	96				

3/ مدى وجود علاقة بين وظيفة المستجوب وبين درجة متابعته واطلاعه على معايير المحاسبة الدولية

Crosstab

		الوظيفة		Total
		محاسب	مراجع خارجي	
درجة المتابعة والاطلاع على المعايير المحاسبية الدولية	مستمرة	4	8	12
	متوسطة	12	38	50
	ضعيفة	34	0	34
Total		50	46	96

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	48,771(a)	2	,000
Likelihood Ratio	62,533	2	,000
Linear-by-Linear Association	33,283	1	,000
N of Valid Cases	96		

ثانياً: بالنسبة للأسئلة المتعلقة بمدى إدراك أفراد العينة لمفهوم القيمة العادلة

1/ مدى وجود علاقة بين وظيفة المستجوب وبين درجة إدراكه للمفهوم الصحيح القيمة العادلة

Crosstab

		الوظيفة		Total
		محاسب	مراجع خارجي	
إختيار المفهوم الصحيح للقيمة العادلة	القيمة السوقية	12	0	12
	الاسعار المعلنة في الأسواق النشطة	38	46	84
Total		50	46	96

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	12,617(b)	1	,000		
Continuity Correction(a)	10,518	1	,001		
Likelihood Ratio	17,232	1	,000		
Fisher's Exact Test				,000	,000
Linear-by-Linear Association	12,486	1	,000		
N of Valid Cases	96				

الملحق رقم (04) نتائج اختبار (One-Sample Test)

نتائج المحور الثالث: مدى إدراك المحاسبين والمراجعين في الجزائر لأهم المشاكل المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X1	96	4,3958	,57086	,05826
X2	96	4,8750	,33245	,03393
X3	96	4,5208	,50219	,05125
X4	96	4,5000	,87057	,08885
X5	96	4,4792	,58000	,05920
X6	96	3,5208	,76749	,07833
X7	96	3,4375	1,19484	,12195
X8	96	4,5208	,64855	,06619
X9	96	4,6458	,56156	,05731
X10	96	4,2292	,65661	,06702
X11	96	4,5208	,71051	,07252
X12	96	4,1250	,60263	,06151
X13	96	4,3125	,84992	,08674
X14	96	4,6667	,74927	,07647
X15	96	4,3333	,55567	,05671
X16	96	4,9583	,20088	,02050
X17	96	4,3125	,54892	,05602
X18	96	4,3542	,85814	,08758
X19	96	3,5625	1,29625	,13230
X20	96	4,3542	,63211	,06451
X21	96	4,2917	,45692	,04663

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
X1	75,448	95	,000	4,39583	4,2802	4,5115
X2	143,674	95	,000	4,87500	4,8076	4,9424
X3	88,204	95	,000	4,52083	4,4191	4,6226
X4	50,646	95	,000	4,50000	4,3236	4,6764
X5	75,666	95	,000	4,47917	4,3616	4,5967
X6	44,948	95	,000	3,52083	3,3653	3,6763
X7	28,188	95	,000	3,43750	3,1954	3,6796
X8	68,299	95	,000	4,52083	4,3894	4,6522
X9	81,059	95	,000	4,64583	4,5321	4,7596
X10	63,108	95	,000	4,22917	4,0961	4,3622
X11	62,342	95	,000	4,52083	4,3769	4,6648

X12	67,067	95	,000	4,12500	4,0029	4,2471
X13	49,715	95	,000	4,31250	4,1403	4,4847
X14	61,025	95	,000	4,66667	4,5149	4,8185
X15	76,408	95	,000	4,33333	4,2207	4,4459
X16	241,849	95	,000	4,95833	4,9176	4,9990
X17	76,976	95	,000	4,31250	4,2013	4,4237
X18	49,714	95	,000	4,35417	4,1803	4,5280
X19	26,928	95	,000	3,56250	3,2999	3,8251
X20	67,491	95	,000	4,35417	4,2261	4,4822
X21	92,029	95	,000	4,29167	4,1991	4,3842

نتائج المحور الرابع: الحلول المقترحة لأهم المشكلات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
y1	96	4,3542	,56156	,05731
y2	96	4,6042	,49160	,05017
y3	96	4,8333	,47388	,04837
y4	96	3,7917	,57887	,05908
y5	96	4,1875	,56777	,05795
y6	96	4,1458	,68023	,06943
y7	96	4,7917	,50088	,05112
y8	96	4,9583	,20088	,02050
y9	96	4,6667	,80350	,08201
y10	96	4,2500	,52315	,05339
y11	96	4,3958	,49160	,05017
y12	96	3,6250	,81111	,08278
y13	96	4,2708	,53270	,05437
y14	96	4,7917	,50088	,05112

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
y1	75,970	95	,000	4,35417	4,2404	4,4679
y2	91,765	95	,000	4,60417	4,5046	4,7038
y3	99,934	95	,000	4,83333	4,7373	4,9294
y4	64,178	95	,000	3,79167	3,6744	3,9090
y5	72,263	95	,000	4,18750	4,0725	4,3025
y6	59,716	95	,000	4,14583	4,0080	4,2837
y7	93,733	95	,000	4,79167	4,6902	4,8932
y8	241,849	95	,000	4,95833	4,9176	4,9990
y9	56,906	95	,000	4,66667	4,5039	4,8295
y10	79,598	95	,000	4,25000	4,1440	4,3560

y11	87,613	95	,000	4,39583	4,2962	4,4954
y12	43,789	95	,000	3,62500	3,4607	3,7893
y13	78,553	95	,000	4,27083	4,1629	4,3788
y14	93,733	95	,000	4,79167	4,6902	4,8932

نتائج المحور الخامس: مدى إدراك المراجع الخارجي في الجزائر لأهم التحديات التي قد تواجهه عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
z1	46	4,5217	,50505	,07447
z2	46	4,1739	,82474	,12160
z3	46	3,5217	,78143	,11522
z4	46	4,7391	,61227	,09027
z5	46	4,0000	,59628	,08792
z6	46	3,7391	,44396	,06546
z7	46	5,0000	,00000(a)	,00000
z8	46	4,9130	,28488	,04200
z9	46	4,3913	,64904	,09570
z10	46	4,0000	,59628	,08792
z11	46	3,4783	1,14967	,16951

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
z1	60,723	45	,000	4,52174	4,3718	4,6717
z2	34,325	45	,000	4,17391	3,9290	4,4188
z3	30,567	45	,000	3,52174	3,2897	3,7538
z4	52,497	45	,000	4,73913	4,5573	4,9210
z5	45,497	45	,000	4,00000	3,8229	4,1771
z6	57,122	45	,000	3,73913	3,6073	3,8710
z8	116,966	45	,000	4,91304	4,8284	4,9976
z9	45,888	45	,000	4,39130	4,1986	4,5840
z10	45,497	45	,000	4,00000	3,8229	4,1771
z11	20,520	45	,000	3,47826	3,1369	3,8197

ملحق رقم (05): معامل ألفا كرونباخ لبعض محاور الاستبيان

1/ معامل ألفا كرونباخ لمدى إدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر لأهم المشاكل المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,854	21

2/ معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى إدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر للمشاكل المرتبطة بطرق تقييم القيمة العادلة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,539	7

3/ معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى إدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات للمشاكل المرتبطة بالقائمين على عملية القياس المحاسبي

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,768	7

4/ معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى إدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر للمشاكل المرتبطة بضعف ومحدودية الاسواق النشطة والمتخصصة في الجزائر

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,770	4

5/ معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى إدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات في الجزائر للمشاكل المرتبطة بمدى تكييف النظام الجبائي الجزائري مع أساليب القياس الحديثة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,427	3

6/ معامل ألفا كرونباخ لقياس الحلول المقترحة لأهم المشاكل المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,772	14

7/ معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ادراك المراجع الخارجي في الجزائر لأهم التحديات التي قد تواجهه عند تدقيق تقديرات القيمة العادلة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,751	11

الفهرس

الاهداء I
الشكر II
ملخص III
قائمة المحتويات IV
قائمة الجداول V
قائمة الاشكال البيانية VI
قائمة الاختصارات والرموز VII
المقدمة..... أ
الفصل التمهيدي: الدراسات السابقة 01
المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية 03
المطلب الأول: دراسات تمت في بعض الجامعات العربية 03
أولاً– الرسائل والطروحات 03
ثانياً– الدوريات والمؤتمرات 08
المطلب الثاني: دراسات حول محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية 15
أولاً– الرسائل والطروحات 15
ثانياً– الدوريات والمؤتمرات 17
المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية و إبراز خصوصية الدراسة الحالية 21
المطلب الأول: الدراسات باللغة الأجنبية 21
أولاً– دراسات تمت في بعض الجامعات الأجنبية 21
ثانياً– دراسات تمت في الجامعة الجزائرية 24
المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة وإبراز خصوصية الدراسة الحالية 25
أولاً– مناقشة الدراسات السابقة 25
ثانياً– مميزات هذه الدراسة 26
خلاصة الفصل 27
الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة 28
المبحث الاول: تطور محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي 30
المطلب الاول: مفاهيم أساسية حول القياس المحاسبي..... 30
أولاً– مفهوم القياس في الفكر المحاسبي..... 30
ثانياً– أهمية وأهداف القياس المحاسبي..... 32
ثالثاً– معايير القياس المحاسبي وخطوات إعداده 32
رابعاً – أساليب القياس المحاسبي 33

خامساً- أسس المقارنة والمفاضلة بين بدائل القياس 34
المطلب الثاني: تطور بدائل القياس المحاسبي..... 35
أولاً- القياس المحاسبي وفق مدخل التكلفة التاريخية 35
1- تقديم نموذج التكلفة التاريخية ومتطلبات تطبيقه 35
2- مبررات تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية..... 37
3- الخروج عن مبدأ التكلفة التاريخية 38
4- عيوب مبدأ التكلفة التاريخية 38
ثانياً- نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة (محاسبة المستوى العام للأسعار)..... 41
1- مستويات تغيرات الاسعار 41
2- آليات تطبيق مؤشر المستوى العام للأسعار 42
ثالثاً- مدخل القيمة الجارية لعلاج التغيرات السعرية الخاصة 45
1- تقديم مدخل القيمة الجارية 45
2- أسس تطبيق طريقة القيم الجارية 46
3- بدائل القياس المحاسبي وفق مدخل القية الجارية..... 47
رابعاً- مدخل القيمة الجارية مع وحدة النقد الثابتة 54
1- تقديم نموذج القيمة الجارية مع وحدة النقد الثابتة 54
2- تقييم طريقة القيم الجارية مع وحدة النقد الثابتة 55
المطلب الثالث: التوجه الحديث للفكر المحاسبي نحو مفهوم القيمة العادلة..... 57
أولاً- الانتقال التدريجي نحو القيمة العادلة تاريخياً 57
ثانياً- مفاهيم أساسية حول محاسبة القيمة العادلة..... 61
1- مفهوم القيمة العادلة 61
2- شروط ومقومات تحديد القيمة العادلة..... 64
3- أسباب (مبررات) التحول للقياس بالقيمة العادلة..... 67
4- مزايا إعتماد مفهوم القيمة العادلة 68
ثالثاً- توحيد آليات القيمة العادلة 70
المبحث الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه محاسبة القيمة العادلة 72
المطلب الأول: تحديات متعلقة بأثر استخدام القيمة العادلة على محتوى القوائم المالية 72
أولاً- مدى تأثر محتوى قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بالأساس المستخدم في القياس المحاسبي..... 72
1- بالنسبة لقائمة المركز المالي 73
2- بالنسبة لقائمة الدخل 74
ثانياً- تأثير محاسبة القيمة العادلة على مدى ملائمة وموثوقية البيانات المالية 75

المطلب الثاني: تحديات متعلقة بأثر استخدام القيمة العادلة على تقديرات المراجع الخارجي... 79
أولاً- تقدير مخاطر المراجعة في ظل محاسبة القيمة العادلة 80
1- طبيعة عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة 81
2- مكونات نموذج خطر المراجعة 81
ثانياً – التحديات والصعوبات التي تواجه عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة 86
1- الشروط والقيود التي لحقت بتقرير وبيئة المراجعة في ظل الاتجاه نحو محاسبة القيمة العادلة .. 87
2- التحديات المحتملة في عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة 89
3- الصعوبات المحتملة في عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة 91
ثالثاً – متطلبات عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة 93
1- متطلبات تدقيق تقديرات القيمة العادلة وفق المعيار ISA 540 94
2- مراحل عملية تدقيق تقديرات القيمة العادلة 98
3- استخدام عمل خبير ومسؤولية الإدارة عن عملية تقدير تقديرات القيمة العادلة..... 103
المطلب الثالث: التحديات المرتبطة بأثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة على أرباح الشركات 103
خلاصة الفصل 105
الفصل الثالث: عرض بعض التجارب الدولية حول أسس القياس وفق القيمة العادلة..... 106
المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية ومشروع التقارب بينهما 108
المطلب الأول: أسس القياس والافصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية..... 108
أولاً – المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS16) : الأصول الثابتة الملموسة 110
ثانياً – المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS32) : الأدوات المالية: العرض..... 112
ثالثاً – المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS38) : الأصول غير الملموسة..... 113
رابعاً – المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS39) : الأدوات المالية–الاعتراف والقياس..... 115
خامساً – المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS40) : العقار الاستثماري..... 118
سادساً – المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS41) : الزراعة 119
سابعاً – معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) : الإفصاح عن الأدوات المالية..... 122
ثامناً – معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9): الأدوات المالية : تصنيفها وقياسها..... 125
تاسعاً – معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13): الأصول الثابتة الملموسة 128
المطلب الثاني: أسس القياس والافصاح حسب المعايير المحاسبية الأمريكية..... 135
أولاً – المعيار المحاسبي الامريكي (FAS107) "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية"..... 135
ثانياً – المعيار المحاسبي الامريكي (FAS115) "المحاسبة عن بنود معينة في الاستثمارات المالية"... 137
ثالثاً – المعيار الأمريكي (FAS119) "الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة لها".... 139
رابعاً – المعيار المحاسبي الامريكي (FAS133) " الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط"..... 139

خامساً- المعيار الامريكي (FAS138) "المحاسبة عن بعض المشتقات المالية وبعض أنشطة التحوط 140
سادساً – معيار المحاسبة الأمريكي (FAS157) "قياس القيمة العادلة" 141
سابعاً – معيار المحاسبة الأمريكي (FAS159) " القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات المالية" 145
المطلب الثالث: مشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية..... 146
أولاً – أهم المبادرات نحو التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية 146
ثانياً – التطور التاريخي للتقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية 147
ثالثاً – القياس والافصاح عن القيمة العادلة طبقاً للمشروع المشترك بين FASB وIASB 149
المبحث الثاني: عرض بعض التجارب العربية حول أسس القياس وفق القيمة العادلة 150
المطلب الأول: أسس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة حسب التجربة الأردنية..... 150
أولاً – لمحة حول تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في الاردن..... 150
ثانياً – محاسبة القيمة العادلة في البيئة الاردنية وصعوبات تطبيقها 153
ثالثاً – تقييم التجربة الأردنية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة 156
المطلب الثاني: أسس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة حسب التجربة السعودية..... 157
أولاً – لمحة حول تبني معايير المحاسبة الدولية في البيئة السعودية..... 157
ثانياً – محاسبة القيمة العادلة في المملكة العربية السعودية وصعوبات تطبيقها..... 162
ثالثاً – تقييم التجربة السعودية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة..... 165
المطلب الثالث: أسس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة حسب التجربة المصرية..... 168
أولاً – لمحة حول تبني معايير المحاسبة الدولية في البيئة المصرية 168
ثانياً – محاسبة القيمة العادلة في مصر وصعوبات تطبيقها..... 170
ثالثاً – تقييم التجربة المصرية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة..... 172
خلاصة الفصل 174
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية 176
المبحث الاول: محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة الجزائرية (دراسة تحليلية مقارنة) 178
المطلب الاول: لمحة حول إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر..... 178
أولاً – دوافع إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر..... 178
ثانياً – فلسفة النظام المحاسبي المالي..... 179
ثالثاً – مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي..... 180
رابعاً – مميزات النظام المحاسبي المالي..... 181
المطلب الثاني: أسس القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي..... 181
أولاً- القواعد العامة للتسجيل والتقييم 182
ثانياً- القواعد الخاصة للتقييم 183
المطلب الثالث: واقع البيئة المحاسبية الجزائرية والتحديات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة 189
أولاً- تحديات مرتبطة بمكانة و دور البورصة الجزائرية..... 190

ثانياً- تحديات مرتبطة بالنظام الجبائي وعلاقته بالنظام المحاسبي 196
ثالثاً- تحديات مرتبطة بتركيبة وثقافة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية..... 199
رابعاً: تحديات مرتبطة بمدى استجابة مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر لتطورات المهنة عبر العالم..... 202
خامساً: تحديات مرتبطة بطبيعة الاقتصاد الوطني الجزائري 210
المطلب الرابع: تقييم التجربة الجزائرية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة (دراسة مقارنة على ضوء التجارب الدولية) 213
أولاً- تقييم التجربة الجزائرية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومقارنتها مع المعايير الدولية والأمريكية... 213
أولاً- تقييم التجربة الجزائرية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومقارنتها مع بعض التجارب العربية الرائدة 215
المبحث الثاني: الدراسة الاحصائية – عرض الاستبيان وتحليل نتائجه 220
المطلب الاول: عرض منهجية الدراسة..... 220
أولاً- مجتمع وعينة الدراسة 220
ثانياً- أداة الدراسة و خطوات تصميمها..... 221
ثالثاً- الأساليب الإحصائية المستخدمة 222
رابعاً- ثبات أداة الدراسة..... 223
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان 224
أولاً- تحليل نتائج إجابات القسم الأول من الاستبيان (خصائص عينة الدراسة)..... 224
أولاً- تحليل نتائج إجابات القسم الثاني من الاستبيان..... 228
خلاصة الفصل 239
الخاتمة 240
المصادر والمراجع 246
الملاحق 259
الفهرس 282